وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية:العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة:العلوم التجارية

التخصص:مالية وتجارة دولية

العنوان

أهمية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في ترقية التجارة الخارجية للسلع الزراعية الغذائية الجزائرية

- دراسة حالة السلع المصدرة خلال فترة 2010- 2021-

من إعـداد

الطالبة:امنة زهرة بوشاقور

المناقشة بتاريخ2025/04/17من طرف اللجنة المكونةمن:

ا.د محمد راتول	استاذ	جامعة الشلف	رئيسا
ا.دمنير نوري	استاذ	جامعة الشلف	مقررا
ا.د احمد بن يوسف	استاذ	جامعة الشلف	ممتحنا
ا.د موسوس مغنية	استاذ	جامعة الشلف	ممتحنا
ا.د علي زيان بروجة	استاذ	جامعة تيسمسيلت	ممتحنا
ا.د دحموزروقي أمال	استاذ	جامعة تيسمسيلت	ممتحنا

السنة الجامعية :2025/2024

شكروعرفان

بعد شكر الله على ما وهبنا من عقل وحسن تدبير لايفوتنا أن ننوه بكل
من كان له الفضل والمساهمة من قريب أومن بعيد في انجاز هذا العمل
ونتقدم إليهم بالامتنان والشكر على ما قدموه من معونة ونصح، مما كان
له الوقع الحسن في قلوبنا وتغذية إرادتنا ونذكر من هؤلاء
الأستاذ المشرف **نوري منير**على توجيهاته القيمة.
شكرا لكل من قدم لنا العون والنصح، شكرا من حفزنا على العمل
والحمد لله من قبل ومن بعد، فهوولي كل توفيق.

إهـــــــــداء

إلى من لهما الفضل في وجودي وأعز وأغلى ما أملك في هذاالكون
" والداي " أطال الله في عمرهما.
إلى من اشتاقت عيني لرؤيته ورحل عني لكنه في قلبي ساكن دائما
"أخي محمد" رحمك الله.
الى من ساندني في السراء والضراء زوجي حفظه الله
الى قرة عيني اولادي رؤيا واحمد عبد الحميد
إلى أعز ما في قلبي وهدية أخي الراحل " أسيل، فاطمة رتيل، محمد الأمين
"
أطال الله في أعمارهم وحفظهم.
إلى اخي وسندي في هذه الدنيا " أسامة حسين" وإلى زوجته وابنتيهما "
مرام، ميرال ".
وإلى من اعتبره توأم روحي أخي عادل
إلى أختي العزيزة "نسرين" وإلى زوجها وابنها " محمد أمير ".
إلى أختي الصغرى وآخر العنقود "ملاك " أتمنى لها مشوارا دراسيا ناجحا
إنشاء الله.
إلى رفقاء الدرب وكل من تقاسمت معهم كأس المحبة والصداقة والأخوة،
بالأخص
" هجيرة ومليكة ".
إلى كل أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الجامعي.
إلى كل زملائي في الدراسة من الطور الابتدائي إلى الجامعي.
إلى كل هؤلاء جميعا أهدي ثمرة جهدي .

امنة زهرة بوشاقور.

ملخص

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في ترقية صادراتها من المنتجات الزراعية الغذائية، وذلك باعتبار هذا الانضمام سيكون خطوة مهمة في ترقية التجارة الخارجية للسلع الزراعية الغذائية، حيث سيتيح للجزائر فرصا اكبر للوصول إلى الأسواق العالمية والتي تتميز بانفتاح اكبر وسهولة نفاذ أسرع، كما أن انضمام الجزائر إلى المنظمة سيزيد من جاذبيتها كوجهة استثمارية حيث يشعر فيها المستثمرون الأجانب بالثقة في الأسواق الجزائرية بسبب التزامها بقواعد التجارة الدولية وحماية حقوق الملكية الفكرية وتوفير بيئة استثمارية مستقرة ومتوافقة مع المعايير الدولية.

ان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يساهم في تعزيزالتكامل الاقتصادي الإقليمي خاصة مع الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة، من خلال المشاركة في اتفاقيات التجارة الحرة والمناقشات التجارية المتعددة الأطراف، الذي سوف يمكن الجزائر من توسيع فرص التصدير للسلع الزراعية الغذائية.

كما ستتمكن الجزائر من خلال اتخاذ هذه الخطوة من تعزيز كفاءتها التنافسية وذلك بالقيام بمجموعة من الإجراءات الإصلاحية الهيكلية من اجل تحسين الكفاءة الإنتاجية وتقديم منتجات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية، وهذا ما سوف يدفع بالقطاع الزراعي الجزائري إلى تطوير وتحديث العمليات والتكنولوجيات المتبعة وتحسين إدارة الموارد، وبالتالي تحسين إنتاجيتها الزراعية وتعزيز القدرة على تلبية الطلب المحلي والعالمي على السلع الزراعية الغذائية، مما يسهم في تحسين الأمن الغذائي وتعزيز التنمية المستدامة.

خلصت الدراسة الى أن الصادرات الزراعية الغذائية شهدت تطورا ملحوظا غير أنمساهمتها في إجمالي الصادرات تبقى جد ضعيفة خاصة إذا تم مقارنتها مع الدول المجاورة، أما بالنسبة للمنتجات الغذائية التي تمثل الجزء الأكبر من الصادرات الزراعية فقد عرفت تذبذبا في صادراتها وهذا راجع أساسا إلى عدم تطابق هذا النوع من الصناعات مع المعايير الدولية من حيث الجودة والنوعية.

وبالتالي سيواجه قطاع الصناعات الغذائية مثل العديد من القطاعات الصناعية الأخرى، تحديات كبيرة في المستقبل خاصة مع توجه الجزائر نحوالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث تتمثل هذه التحديات في أن البلاد وصناعتها سيدخلان إلى النظام الدولي الجديد دون إستراتيجية واضحة، مما قد يقيّد فعالية وقدرة الصناعات الغذائية على الاستفادة من الفرص المتاحة.

الكلمـــاتالدالة:المنظمةالعالمية للتجارة، السلعالزراعية، السلعالزراعية الغذائية، السوق العالمية، الصادرات الزراعية.

Abstract :

The study aims to highlight the importance of Algeria's accession to the World Trade Organization (WTO) and its role in promoting its exports of agri- food products, as this accession will be an important step in promoting foreign trade in agri- food goods, as it will provide Algeria with greater opportunities to access global markets, which are characterized by greater openness and faster accessibility, and Algeria's accession to the organization will increase its attractiveness as an investment destination where foreign investors feel confident in the Algerian markets due to its commitment to international trade rules, protection of intellectual property rights and providing a stable and compatible investment environment.

Joining the World Trade Organization (WTO) will also contribute to strengthening regional economic integration, especially with other WTO members, through

participation in free trade agreements and multilateral trade discussions, enabling Algeria to expand export opportunities for agri- food commodities.
By taking this step, Algeria will be able to enhance its competitiveness by undertaking a set of structural reform measures to improve productive efficiency and provide high- quality products at competitive prices, which will push the Algerian agricultural sector to develop and modernize processes and technologies and improve resource management, thereby improving its agricultural productivity and enhancing the ability to meet local and global demand for agri- food commodities, thus contributing to improving food security and promoting sustainable development.
The study concluded that agri- food exports have witnessed a remarkable development, but their contribution to total exports remains very weak, especially if compared with neighboring countries. As for food products, which represent the bulk of agricultural exports, their exports have fluctuated, mainly due to the lack of conformity of this type of industries with international standards in terms of quality and quality.
The food industry, like many other industrial sectors, will face significant challenges in the future, especially as Algeria moves towards joining the World Trade Organization. These challenges are that the country and its industry will enter the new international order without a clear strategy, which may limit the effectiveness and ability of the food industry to take advantage of the opportunities available.
Keywords: World Trade Organization, agricultural commodities, agri- food commodities, global market, agricultural exports

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	I
شكر وتقدير	II
ملخص	III
الفهرس	V
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	XI
مقدمة عامة	أ
الـفـصــل الأول:التجارة الزراعية في ظل احكام المنظمة العالمية للتجارة	
تمهيد:	11
المبحث الاول:اتفاقية الجات1947	12
المطلب الاول:نشاة وتعريف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية	12
المطلب الثاني:الجانب الوظيفي للجات	14
المطلب الثالث:مبادئ الجات 1947	15
المطلب الرابع:جولات الجات التفاوضية	17
المبحث الثاني:ماهية المنظمة العالمية للتجارة	24
المطلب الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة وأهم الإختلافات بينها وبين الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية	24
المطلب الثاني: أهم المؤتمرات والجولات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية	27
المطلب الثالث: أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة ـ	42
المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة ومبادؤها.	43
المطلب الخامس: العضوية في المنظمة وحقوق وإلتزامات الدول الأعضاء فيها	48
المبحث الثالث: اتفاقية تحرير التجارة في السلع الزراعية	56
المطلب الاول:دوافع ادخال موضوع الزراعة في مفاوضات الاورغواي.	56
المطلب الثاني:التجارة الدولية للسلع الزراعية	63
المطلب الثالث:الدعائم التي تقوم عليها اتفاقية تحرير المنتجات الزراعية	66
المطلب الرابع: أهم الاتفاقات ذات العلاقة بالتجارة الزراعية.	80

المطلب الخامس:تطور المفاوضات بشان قضايا الزراعة في منظمة التجارة العالمية	92
المبحث الرابع:مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	115
المطلب الاول:وضعية الجزائر وضرورة الانضمام	115
المطلب الثاني: دوافع وحتمية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة	117
المطلب الثالث: اجراءات ومراحل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.	122
المطلب الرابع:الإصلاحات والعراقيل التي واجهت الجزائر من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	132
المطلب الخامس: آثار انضمام الجزائر للمنظمة العاليمة للتجارة	136
خلاصة الفصل:	142
الفصل الثاني: الإصلاحات الزراعية في الجزائر وآثرها على تحقيق التنمية الاقتصادية الزراعية المستدامة	
تمهيد	144
المبحث الأول:مقومات الزراعة في الجزائر.	145
المطلب الاول: الموارد الطبيعية.	145
المطلب الثاني:الموارد البشرية	150
المطلب الثالث:الموارد النباتية والحيوانية	153
المبحث الثاني:مفاهيم اساسية حول التنمية الاقتصادية الزراعية المستدامة	164
المطلب الاول:الاطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية	164
المطلب الثاني:الاطار المفاهيمي للتنمية الزراعية	171
المطلب الثالث:الاطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية الزراعية المستدامة	176
المبحث الثالث:السياسات الزراعية التي تبنتها الجزائر عقب الاسقلال الى يومنا هذا	181
المطلب الاول:التنظيمات الزراعية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1962- 1990)	181
المطلب الثاني:اعادة التنظيمات الزراعية للوصول الى الخوصصة بعد سنة 1990	194
المطلب الثالث:برامج اصلاحات القطاع الفلاحي خلال الالفية الاخيرة	198
خلاصة الفصل:	211
الفصل الثالث: تطور التجارة الخارجية للسلع الزراعية الغذائية الجزائرية خلال الفترة(2010-2021) في ظل طلب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة	

تمهيد	213
المبحث الاول: واقع إنتاج السلع الزراعية الغذائية في الجزائر	214
المطلب الاول: ماهية السلع الزراعية الغذائية	214
المطلب الثاني: تطور انتاج السلع الزراعية الغذائية خلال الفترة الممتدة من (2010-2021)	217
المطلب الثالث: الموازين السلعية الزراعيةالغذائية وقدرتها على تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي.	230
المبحث الثاني: الاهمية النسبية للقطاع الزراعي الغذائي في الجزائر	237
المطلب الاول: مساهمة القطاع الزراعي الغذائي في الناتج المحلي الاجمالي	237
المطلب الثاني:مساهمة القطاع الزراعي الغذائي في التجارة الخارجية	241
المطلب الثالث:معوقات القطاع الزراعي في الجزائر والعوامل الواجب توافرها للنهوض بصادراتها.	247
المبحث الثالث: اثر انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على صادراتها الزراعية الغذائية خلال الفترة الممتدة من 2010- 2021 (الصادرات الزراعية الغذائية المصنعة نموذجا)	251
المطلب الأول: مسار تحرير التجارة الخارجية الجزائرية وعلاقتها بالقطاع الزراعي.	251
المطلب الثاني:الصادرات الزراعية الغذائية المصنعة ومكانتها افريقيا	259
المطلب الثالث: مكانة المنتجات الزراعية الغذائية المصنعة في الاقتصاد الجزائري	278
المطلب الرابع:الاثار المتوقعة على الصادرات الزراعية الغذائية بعد الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة	295
خلاصة الفصل:	301
خاتمة عامة	303
قائمة المصادر والمراجع	309

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01 -01	جولات المفاوضات المتعددة الاطراف	18
01 -02	تطور الصادرات من السلع الزراعية والغذائية والحبوب لبعض البلدان الصناعية(1980- 1986)	58
01 -03	الدعائم التي تقوم عليها اتفاقية تحرير المنتجات الزراعية	67
01 -04	الرسوم جمركية	69
01 -05	النسب المئوية المحددة لخفض مستوى الدعم.	75
01 -06	محاور اتفاقية الزراعة.	79
01 -07	دعم الزراعة في دول منطقة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال الفترة 1986- 1988- 2003.	95
01 -08	البلدان التي تدعم صادراتها وتحدد المنتجات المدعومة بمقتضى اتفاق الزراعة في منظمة التجارة العالمية	96
01 -09	الفئات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية في مؤتمر هونغ كونغ الوزاري.	100
01 -10	الفرضية المقترحة لتخفيض الدعم في مؤتمر هونغ كونغ الوزاري.	101
01 -11	التسع قضايا جدلية في مشروع الأساليب	110
01-12	ملخص اجتماعات فريق العمل المتعلقة بالجزائر، الوثيقة WT/ACC/11Rev,10,P,6	131
02 -01	المساحة الزراعية خلال الفترة (2010- 2017)	146
02 -02	تطور القوى العاملة الكلية والزراعية خلال الفترة الممتدة من (2010-2021)	150
02 -03	تطور انتاج الخضر خلال الفترة الممتدة (2010- 2018)	157
02 -04	عدد الملاك ونسبة المساحة من اراضي القطاع الخاص.	187
02 -05	مخطط عمل الفلاحة للخماسي (2015- 2019)	206
03 -01	تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2021 .	218
03 -02	تطور إنتاج البقوليات خلال الفترة الممتدة من 2010-2021.	220
03 -03	تطور إنتاج الخضر خلال الفترة الممتدة من 2010-2021.	221
03 -04	تطور إنتاج الفواكه الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2021 .	224
03 -05	تطور إنتاج زراعة الأشجار المثمرة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018	225
03 -06	تطور إنتاج المحاصيل الصناعية خلال الفترة الممتدة من 2010-2018	227
03 -07	تطور المنتجات الغذائية ذات الأصل الحيواني خلال الفترة المتتدة من 2010-2020	228
03 -08	ميزان السلع الحبوبية خلال الفترة الممتدة من 2010-2021	231
03 -09	الميزان السلعي لمجموع الخضر خلال الفترة 2010-2021.	233
03 -10	الميزان السلعي لمجموع الفواكه خلال الفترة الممتدة من 2010-2021.	233
03 -11	الميزان السلعي لجملة المنتجات الحيوانية(اللحوم الحمراء، البيضاء، البيض، منتجات الالبان ومشتقاتها) خلال الفترة الممتدة من 2010-2021.	235

03- 12	مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2021)	237
03- 13	تطور الواردات الزراعية الغذائية خلال الفترة (2010-2021)	242
03- 14	تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة الممتددة بين (2010-2021)	243
03- 15	تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة (2010-2021)	246
03- 16	تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة الممتدة بين (2010-2021)	247
03- 17	فروع الصناعات الغذائية في الجزائر	260
03- 18	الصادرات الإفريقية في صناعة الحليب ومشتقاته	263
03- 19	الصادرات الإفريقية من شعبة صناعة اللحوم ومكانة الجزائر منها	265
03- 20	الصادرات الافريقية من شعبة صناعة الاسماك والقشريات ومكانة الجزائر منها	267
03- 21	الصادرات الإفريقية من شعبة صناعة الحبوب والأعلاف والنشويات ومكانة الجزائر منها .	269
03- 22	الصادرات الإفريقية من شعبة صناعة الخضر ومكانة الجزائر إفريقيا منها	271
03- 23	الصادرات الإفريقية من شعبة صناعة الفواكه ومكانة الجزائر منها .	271
03- 24	الصادرات الإفريقية من شعبة صناعة الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية الأصل ومكانة الجزائر منها	273
03- 25	الصادرات الإفريقية من شعبة صناعة السكر ومكانة الجزائر منها	275
03- 26	الصادرات الإفريقية من شعبة صناعة الشاي والبن والبهارات	276
03- 27	الصادرات الإفريقية من شعبة صناعة المشروبات، سوائل كحولية وخل ومكانة الجزائر منها	277
03- 28	مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الخام خلال الفترة(2010-2021)	279
03- 29	مساهمة المنتجات الزراعية الغذائية المصنعة في القيمة المضافة خلال الفترة (2010-2021)	281
03- 30	مساهمة قطاع الصناعات الزراعية الغذائية في التشغيل	282
03- 31	تطور التشغيل في قطاع الصناعات الزراعية الغذائية خلال الفترة 2010-2018	283
03- 32	تطور عدد المؤسسات الخاصة الناشطة في قطاع الصناعات الزراعية الغذائية خلال الفترة(2010-2019)	284
03- 33	تطور قيمة تعويضات العاملين في قطاع تصنيع المنتجات الزراعية الغذائية خلال الفترة(2010- 2021)	285
03- 34	تطور مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الضرائب خلال الفترة (2010-2021)	286
03- 35	تطور الواردات من المنتجات الزراعية الغذائية المصنعة للفترة (2010-2021)	288
03- 36	تطور استيراد السلع ومكانة المواد الزراعية الغذائية المصنعة في هيكل الواردات خلال الفترة (2012-2018)	291
03-37	تطور صادرات السلع ومكانة المنتجات الزراعية الغذائية المصنعة في هيكل	292

	الصادرات خلال الفترة (2012-2018)	
38-03	أهم المنتجات الزراعية الغذائية المصنعة المصدرة خلال الفترة (2012-2018)	293

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01 -01	الإطار العام لجولة الأورغواي وإتفاقياتها	23
01- 02	الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة OMC	54
01- 03	مراحل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	52
01- 04	الموقف المتجدد للمفاوضات	102
02 -01	تطور عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفين خلال الفترة الممتدة من (2010- 2021)	150
02- 02	تطور انتاج الحبوب خلال الفترة الممتدة(2010- 2019)	155
02- 03	تطور انتاج الخضر في الفترة (2010- 2021)	158
02- 04	تطور انتاج الفواكه والتمور (2010- 2021)	161
02- 05	تطور الانتاج الحيواني في الفترة (2010- 2021)	162
02- 06	مخطط عمل الفلاحة (2015- 2019)	206

مقدمة عامة

تمهيد:

شهدت نهاية القرن العشرين تحولًا جذريًا في النظام التجاري العالمي، تمثل في انفتاح واسع للأسواق واتجاه متزايد نحو إزالة القيود والعوائق أمام حركة التجارة الدولية،و قد افرز هذا التحول نظاما اقتصاديا عالميا جديدًا يقوم على الكفاءة في تخصيص الموارد والتقسيم الدولي للعمل، بما يتيح لكل دولة استغلال مزاياها النسبية.

وقد لعبت المنظمة العالمية للتجارة دورا محوريا في ترسيخ هذا النظام،بعد ان حلت محل اتفاقية الجات الموقعة سنة 1947،والتي شهدت جولات تفاوضية طويلة لتحرير التجارة العالمية،غير أن تلك الجولات ركزت في معظمها على تحرير تجارة السلع الصناعية التي تمتلك فيها الدول المتقدمة تفوقًا واضحًا،و هو ما عكس بجلاء هيمنة المصالح الاقتصادية للدول المتقدمة في مسار تحرير التجارة العالمية.

وقد ظلت تجارة المنتجات الزراعية بعيدة عن مفاوضات "الجات" بسببالتفاوض بشأنها وأولهم دول المجموعة الأوروبية آنذاك، إلى أن جاءت جولة أوروجواي، التي تعتبرالجولة الأولى التي تم فيها تناول تحرير التجارة في المنتجات الزراعية، ومحاولة تطبيق المبادئ التيتحكم حركة التجارة في السلع الصناعية على تجارة المنتجات الزراعية، التي تعتبر ذا حساسية كبيرةبالنسبة لمعظم الدول النامية، وخاصة العربية منها، ذلك أن القطاع الزراعي في الدول العربية لا يزالعاجزا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية الغذائية ويرجع ذلك الى الاختلالات الهيكلية والبنيوية التي يعاني منها القطاع الزراعي في معظم الدول العربية عامة و الجزائر خاصة.

إذن تحرير المبادلات التجارية في إطار المنظمة يفرض على الجزائر تكييف سياساتها الزراعيةورفع كفاءة الإنتاج لضمان تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الغذائية،غير ان هذا الانفتاح قد يحمل في طياته تحديات اقتصادية تتعلق بتقليص الحماية الجمركية وتراجع بعض الامتيازات التجارية،ما يجعل من اصلاح القطاع الزراعي وتعزيز الانتاج المحلي ضرورة حتمية لتحقيق التوازن بين الانفتاح التجاري والامن الغذائي الوطني.

إشكالية الدراسة:

ان انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وخضوعها لاحكام اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية الغذائية سيضعها امام مجموعة من الاثار والتحديات التي وجب عليها مجابهتها.

وعليه يمكن صياغة اشكالية البحث كما يلي:

ما هي الاثار المترتبة عن انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على صادراتها من المنتجات الزراعية الغذائية؟

على هذا الأساس هذه الإشكالية نطرح الأسئلة التالية:

- ما هو مضمون اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية؟
- ماهي الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري التي من شأنها ان تساهم في رفع إنتاجيته منالسلع الزراعية الغذائية ؟
- هل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل تنمية القطاع الزراعي قد حققت الأهداف المرجوة منها؟
- ما مدى مساهمة تجارةالسلع الزراعية الغذائية في الإقتصاد الوطني عامة وكيف ساهمت في ترقية التجارة الخارجية خاصة؟
- ما هي التحديات التي ستواجهها التجارة الخارجية للسلع الزراعية الغذائية في حالة الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟

فرضيات الدراسة:

منأجل الإجابة عن هذه التساؤلات اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- جاء في مضمون اتفاقية تحرير التجارة في المنتجات الزراعية، في إطار Organisation mondiale du commerce، تحرير التجارة الزراعية عبر تقليص الدعم الحكومي المشوّه للمنافسة ،

كما تسعى إلى تحسين النفاذ إلى الأسواق وتعزيز الشفافية والمنافسة العادلة بين الدول في المبادلات الزراعية.

- يمتلك القطاع الزراعي الجزائري إمكانيات طبيعية وبشرية هائلة تؤهله لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوجيه الفائض للاسواق الدولية.
- الإصلاحات والبرامج التنموية التي قامت بها الجزائر لعبت دورا هاما في تنمية وتطوير قطاع انتاج السلع الزراعية الغذائية.
- يساهم قطاع الصناعات الزراعية الغذائية بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الوطني.
- يواجه القطاع الزراعي وبوجه الخصوص فرع الصناعات الزراعية الغذائية تحديات كبيرة في حالة الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، خاصة الإلتزام بتطبيق تعاليم إتفاقية الزراعة والإتفاقيات ذات الصلة بها.

اهداف الدراسة:

- فهم كيفية تنظيم التجارة الدولية في المنتجات الزراعية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني،كما تساعد دراستها على معرفة قواعد الدعم الحكومي، والرسوم الجمركية، وفتح الأسواق، وتأثير ذلك على الفلاحين والإنتاج والأسعار والأمن الغذائي

- إظهار الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع الزراعي الجزائري وما مدى قدرته على مواجهة التحديات التي يفرضها عليه الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية وخاصة إتفاقية التجارة في السلع الزراعية.
- التعرف على مختلف الإصلاحات والبرامج التنموية التي وضعتها الدولة الجزائرية رغبة منها في النهوض بالقطاع الزراعي .
- تشخيص وتحليل فرع الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية ومعرفة ما مدى مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني وما مدى قدرته على ترقية الصادرات الجزائرية.
- تحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه فرع انتاج السلع الزراعية الغذائية الوطنية ومحاولة إعطاء بعض الحلول للرفع من كفاءته وأدائه ليكون بديل استراتيجي للخروج من التبعية للمحروقات في الإقتصاد الجزائري.

أهمية البحث:

تكمن أهمية بحثنا في أنه يعالج موضوعا يحظى باهتمام بالغ في الوقت الراهن، أين تتجه الجزائر نحو الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأمر الذي يجعلها أمام ضرورة تنويع صادراتها خارج المحروقات والاتجاه نحوبناء إقتصاد منتج ومتنوع الدخول، ومن بين القطاعات التي يعول عليها القطاع الزراعيالغذائي باعتبار هذا الأخير احد أهم القطاعات الرئيسية الهامة، لذلك يجب معرفة مقومات القطاع الزراعي في الجزائر بدقة والوقوف على مختلف العراقيل والتحديات التي تواجهه والتي تحول دون تطوره، خاصة وأن اكبر نسبة واردات ترهق كاهل الجرائر غالبا ما تكون من المنتجات الزراعية الغذائية على غرار القمح والمواد الغذائية المتنوعة الأخرى.

اسباب اختيار الموضوع:

تعود المبررات التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع الى:

- الميول الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالاقتصاد الكلي،بالاضافة الى الرغبة في التعمق بالموضوع اكثر باعتباره كان موضوع تخرجي في الماستر.
- اهمية القطاع الزراعي كونه قطاعا استراتيجيا و حيازته على الاهتمام للوقوف على خبايا و حقائق هذا القطاع.

- معرفة ما مدى تاثير القطاع الزراعي و ما يوفره من مواد زراعية غذائية على النمو الاقتصادي و ما مدى مساهمته في ترقية التجارة الخارجية للجزائر و ذلك بالاعتماد على مجموعة من الاحصاءات خلال فترة زمنية معينة.
- التعريف بواقع التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية العذائية للجزائر و اهم التحديات التي تواجهه،و ذلك عن تشخيص مكانة المنتجات الزراعية في الاسواق الدولية لتحديد اهم المشاكل التي تحول دون تحسين الصادرات،عن طريق تقديم رؤية لاهم المتطلبات المرتبطة بالسياسة الزراعية للجزائر من اجل المساهمة في التخفيف من المشاكل التي تواجه هذه المنتجات و تعزيز مكانتها التجارية في الاسواق الدولية.

المنهج المتبع:

من أجل معالجة موضوع بحثنا، إتبعنا المنهج الوصفي عند التطرق لمختلف المفاهيم حول ماهية المنظمة العالمية للتجارة وأهم الإتفاقيات ذات العلاقة بالتجارة الزراعية وكذا تطور المفاوضات حول الزراعة في المنظمة بالإضافة إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسلع الزراعية الغذائيةوأهميتها، والمنهج التحليلي من خلال دراسة وتحليل المعطيات الإحصائية من اجل دراسة كل عنصر من العناصر وتوضيح مدى تطوره أوتراجعه.

حدود الدراسة:

-حدود مكانية:تهتم الدراسة بالقطاع الزراعيى الجزائري في جانبيه الانتاجي و التصديري فقط.

- حدود زمنية:أما من الناحية الزمنية فقد تحددت في دراسة الصادرات من المنتجات الزراعية الغذائية خلال الفترة الممتدةمن(2010- 2021)، التي تضمنت العديد من الإصلاحات الاقتصادية، من أهمها تشجيع القطاع الخاص أمام تراجع دور القطاع العام، بالإضافة إلى السعي لتوفير شروط القبول للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبداية المخططات التنموية التي خصصت لها إمكانيات مالية هامة.

-حدود موضوعية:تم التطرق الى ثلاثة محاور اساسية هي التجارة الزراعية في ظل احكام المنظمة العالمية للتجارة، و الإصلاحات الزراعية في الجزائر وآثرها على تحقيق التنمية الاقتصادية الزراعية المستدامة، و كذاتطور التجارة الخارجية للسلع الزراعية الغذائية الجزائرية خلال الفترة(2010-2021) في ظل طلب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

الدراسات السابقة:

لقد تم الاطلاع على العديد من الأبحاث والدراسات التي تطرقت إلى العديد من جوانب هذا الموضوع والتي نذكر منها مايلي:

- عبيرات مقدم(2002)،التكامل الإقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، تناولت الدراسة الإطار العام للتكامل الإقتصادي وخصائصه مع التركيز على القطاع الزراعي، ثم استعرضت بعضتجارب التكامل الإقتصادي الدولي في هذا المجال، ثم تناولت الدراسة البنيان الإقتصادي الزراعيالعربي باعتباره دافعا للتنمية من خلال التعرض إلى موارده وأهميتها النسبية في تلك الإقتصاديات ودورها في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي لتصل إلى محاولة تقييم بعض التجارب في هذا المجال، كما استعرضت أهم معوقات التكامل والأفاق المستقبلية لقيام تكامل اقتصادي زراعي عربي في ظل التغيرات الدولية، أهمها المنظمة العالميةللتجارة التي سيكون لها آثار إيجابية على القطاع الزراع يجب الإسفادة منها وأخرى سلبية بجب الحد منها.

- الأزهر باقي(2002)، *Les réformes agraires en Algérie*، مقال علمي ،المعهد الوطني الزراعي، الجزائر،تتناول الدراسة تطوّر سياسات الإصلاح الزراعي في الجزائرمنذ الاستقلال، مع تحليل أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. تركّز على مرحلة التسيير الذاتي في الستينيات، ثم الإصلاح الزراعي في السبعينيات الذي اعتمد على تدخل قوي للدولة وإعادة توزيع الأراضي، وصولاً إلى إصلاحات الثمانينيات والتسعينيات التي اتجهت نحو اقتصاد السوق وتشجيع الملكية الخاصة. وتخلص الدراسة إلى أن الإصلاحات، رغم طموحاتها في تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع الإنتاج، عانت من ضعف التسيير، وعدم الاستقرار في السياسات، ومحدودية الفعالية الاقتصادية، مما انعكس سلبًا على مردودية القطاع الزراعي وأدائه العام.

- غردي محمد(2012)، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، هدفت الدراسة إلى الوقوف على تطور القطاع الزراعي في مجال الاستثمار والدعم الزراعي في ظل الإمكانيات المتاحة التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة في حالة الانضمام إليها، لتتوصل إلى ضعف الاستثمار الزراعي مقارنة بحجم الاستثمار في القطاعات الأخرى، ويرجع ذلك إلى مشكل العقار الفلاحي، وارتباط القطاع الزراعي بالعوامل المناخية، وانه في حالة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سيواجه القطاع الزراعي تحديات كبيرة خاصة فيما يخص النفاذ إلى الأسواق والمواصفات والجودة ومعايير الصحة والصحة النباتية، والمنافسة الحادة للسلع الزراعية المستوردة للسلع المحلية.

- لطرش ذهبية (2014- 2015)، أثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعيةعلى الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم اقتصادية جامعة –سطيف- الجزائر، هدفت الدراسة إلىالتعرف على أهم التطورات المتعلقة بالمفاوضات المرتبطة بالملف الزراعي والتجارة العالمية للسلع الزراعية، وتقديم رؤية حول السياسات التي تتدخل بها الدولة لترقية تنافسية الصناعاتالزراعية الغذائية لضمان اندماجها في الاقتصاد العالمي. لتتوصل الدراسة إلى أنه رغم اتفاقالزراعة العالمي إلا أن السلع الزراعية بقيت عرضة لأشكال الحماية من طرف الدولالمتقدمة، كما تواجه المنتجات الجزائرية المصدرة معوقات تؤثر على فرص نفاذها إلىالأسواق الخارجية كما تعتبر الجودة من أهم هذه التحديات.

- بوكريطة عبد القادر(2023)، policies pursued in Algerian agriculturalsector،مقال علمي كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية و علوم التسيير، جامعة خميس مليانة الجزائر،ركزت الدراسة على تحليل المراحل التاريخية للسياسات الزراعية وأثرها الهيكلي على الإنتاج والتنمية الريفية. وتبيّن أن المرحلة الاشتراكية (التسيير الذاتي ثم الإصلاح الزراعي) سعت إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الأراضي، لكنها واجهت مشاكل في الحوافز وضعف الكفاءة والتسيير البيروقراطي ،كما توضح أن مرحلة الثمانينيات والتسعينيات شهدت انتقالًا تدريجيًا نحو اقتصاد السوق، من خلال إعادة هيكلة المزارع، ومنح حقوق انتفاع فردية، وتحرير الأسعار، وتقليص دعم الدولة ضمن برامج التكييف الهيكلي. غير أن هذه الإصلاحات لم تحقق النتائج المرجوة بسبب نقص التمويل و الاستثمار في التكنولوجيا و الري بالاضافة ضعف التاطير التقني و الارشاد الزراعي،و زيادة على ذلك هشاشة البنية العقارية وعدم وضوح حقوق الملكية في بعض الحالات.و قد خلصت الدراسة إلى أن تطوير الزراعة يتطلب استقرارًا في السياسات، دعمًا موجّهًا للإنتاجية (لا للاستهلاك فقط)، إصلاحًا عقاريًا واضحًا، وتشجيع الاستثمار الخاص مع دور تنظيمي فعّال للدولة لضمان الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

تتمثل القيمة المضافة لهذه الدراسة في تقديم تحليل حديث و شامل لتاثير انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للقطاع الزراعي و الغذائي خلال الفترة(2010-2021)،و هي فترة تتميز بتحولات اقتصادية مهمة على المستويين الوطني و الدولي.كما تبرز اهمية هذه الدراسة في تركيزها على قطاع استراتيجي غالبا ما يتم اهماله في الدراسات السابقة،و المتمثل في القطاع الزراعي الغذائي،من خلال تحليل سياسات التحرير التجاري على ادائه.اضافة الى ذلك ،تسعى الدراسة الى الربط بين الجوانب النظرية و التطبيقية،من خلال تقييم الاثار الفعلية المتوقعة لانضمام

الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة،مما يساهم في تقديم معطيات يمكن ان تفيد صناع القرار في رسم سياسات اقتصادية و تجارية اكثر فعالية.

و عليه تمثل هذه الدراسة اضافة علمية من خلال سد فجوة بحثية قائمة،خاصة فيما يتعلق بندرة الدراسات التي تجمع بين تحليل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و تاثيره على التجارة الزراعية الغذائية.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول حيث تناول الفصل الأول ماهية المنظمة العالمية للتجارة و الإجراءات المتبعة للإنضمام إليها، بالإضافة إلى مختلف المؤتمرات الوزارية للمنظمة وإيجابيات وسلبيات الإنضمام على مختلف القطاعات، كما تطرقنا إلى ماهية اتفاقية الزراعية والركائز التي تقوم عليها بالإضافة إلى مختلف الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة الزراعية.

أما الفصل الثاني فقد تناولنا مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية الزراعية المستدامة،بالاضافة مقومات القطاع الزراعي الجزائري ومختلف السياسات الإصلاحية التي طبقتها الدولة الجزائرية من أجل تحقيق الاستدامة لهذا القطاع من اجل التحضير للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية،

في حين تناولنا في الفصل الثالث والأخير تطور التجارة الخارجية للسلع الزراعية الغذائية الجزائرية مع دراسة الصادرات من السلع الزراعية المصنعة كنموذج خلال الفترة الممتدة من 2010- 2021، وذلك بالتطرق لمختلف المفاهيم الخاصة بالسلع الزراعية الغذائيةوأهميتها في الاقتصاد الوطني،بالاضافة الى دراسة الموازين السلعية الغذائية وما مدي قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي،بالاضافة الى دراسة مساهمة الصادرات الزراعية الغذائية المصنعة كنوذج عن السلع الزراعية الغذائية في ترقية الصادرات الجزائريةوفي الأخير تناولنا الاثار المتوقعة على قطاع المنتجات الزراعية الغذائية في حالة انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية.

الـفـصــل الأول

التجارة الزراعية في ظل احكام المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد:

نظرًا للتطورات التي شهدها المجال الاقتصادي، وخاصة في الجانب التجاري، وعدم قدرة اتفاقية الجات على مواكبة هذه التطورات، لاسيما فيما يتعلق بتحرير تجارة السلع الزراعية والتجارة الدولية للخدمات، التي شهدت نموا كبيرًا وسيطرت على النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومع توجه العديد من الدول الأعضاء والشركات متعددة الجنسيات نحوأساليب جديدة لحماية اقتصادياتها، وازدياد النزاعات بين الدول، ظهر أن الإتفاقية لم تعد كافية لتغطية جميع الجوانب المتعلقة بالتجارة. لذلك، طالبت الدول الأعضاء، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، ببدء جولة مفاوضات جديدة لدراسة هذه الأوضاع. وتم الاتفاق على بدء هذه الجولة في عام 1986، وفتح الأسواق من خلال تخفيض التعريفات الجمركية في جولة أوروجواي، بهدف تحقيق تقدم في تحرير التجارة السلعية، وإزالة القيود غير التعريفية، وخاصة فيما يتعلق بتجارة السلع الزراعية، والمنسوجات والملابس، وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، والقضايا المتعلقة بالإستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى تحرير تجارة الخدمات.

وقصد تحقيق هذه الأهداف ومتابعة تنفيذها، دعت الدول الأعضاء في الجات خلال جولة الأورغواي إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، لتكون الركن الثالث للنظام الإقتصادي الجديد، إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لتشرف على تطبيق الإتفاقيات التي أقرت في هذه الجولة والتي ورثتها عن الجات، بالإضافة إلى الإتفاقيات الجديدة منها: إتفاقية الزراعة والإتفاقيات الأخرى ذات العلاقة بالزراعة، أهمها إتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية، إتفاقية تدابير الإستثمار المتصلة بالتجارة، إتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، غير أن هنا كبعض الإتفاقيات لم يتم التوصل فيها إلى إتفاق نهائي إستوجب التفاوض حولها خلال المؤتمرات الوزارية للمنظمة منها إتفاقية الزراعة.

المبحث الأول:اتفاقية الجات 1947.

بعد الحرب العالمية الثانية، برزت الحاجة إلى تحرير التجارة الدولية ومنع تكرار الأزمات الاقتصادية مثل الكساد الكبير الذي شهدته الثلاثينيات من القرن العشرين. وتميزت نهاية ذلك القرن بانفتاح تجاري كبير واتجاه نحوإزالة الحواجز التي تعيق حركة التجارة العالمية، في هذا السياق، تم إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) عام 1947، لتسهم في تعزيز الانتعاش الاقتصادي العالميـة،وقد شكلت الجات، إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أحد الأسس الرئيسية للنظام الاقتصادي العالمي. واستمرت هذه الجهود مع إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تولت قيادة تحرير التجارة الدولية عبر إزالة كافة القيود الجمركية التي كانت مفروضة في السابق، ومن هذا المنطلق سنحاول تسليط الضوء على نشاة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية وكيف كان دورها في إرساء معالم النظام الدولي الجديد.

المطلب الأول:نشأة وتعريف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهرت ضرورة ملحة لاعادة ترتيب الاوضاع الاقتصادية العالمية المتردية، فخرجت الاتفاقية للتعريفات الجمركية والتجارة الى حيز الوجود كجزء من عملية قامت بها الدول الصناعية الكبرى، على راسها الولايات المتحدة الامريكية، وقد اشتملت هذه العملية على انشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير بمقتضى اتفاقية بريتون وودز سنة 1944، وكان من المقرر اقامة منظمة للتجارة الدولية، غير ان الولايات المتحدة الامريكية عارضت ذلك بقوة على اعتبار ان اتخاذ القرارات بشان التجارة الخارجية في امريكا من اختصاص الكونجرس وقد يؤدي قيام منظمة بهذه الصورة الى الانتقاص من هذه الاختصاصات، لذلك فقد عملت الولايات المتحدة وكبديل لهذا المقترح للجوء الى الحل الوسط والمتمثل في الموافقة على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة كمعاهدة دولية.

1- نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية(الجات).

بانتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 بدأت معظم دول العالم سواء المنتصرةمنها أوالمهزومة في إقرار مبدأ "لا حرب عالمية ثالثة بعد ذلك"، وأنه لا بد من العودة إلى مبدأيقر بأنه "على الاقتصاد أن يقود السياسة"، ومنه الاهتمام بتنمية النشاط الاقتصادي وإعادة بناءالاقتصاديات التي دمرتها الحرب، ولا بد من توافر قدر من الاستقرار النقدي والاقتصادي علىمستوى الاقتصاد العالمي.

ومن هنا أنشات منظمة الأمم المتحدة عام 1945، كما تم انشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاءوالتعمير بهدف انشاء مناخ ملائم للنموالاقتصادي المستمر، ولادارة السياسات النقدية والمالية العالمية.

وقد بدأت جهود الأمم المتحدة لتنظيم التبادل الدولي للتجارة في عام 1946 من خلال المجلس الاقتصاديوالاجتماعي التابع لها، وفي عام 1948 تم إعداد ميثاق "هافانا" لتنظيم التجارة الذي وقعت عليه 53 دولة واقترحفيه إنشاء مؤسسة دولية لتنظيم التجارة، إلا أن الولايات المتحدة اعترضت على مشروع الميثاق، وذلك للمعارضةالتي أبدتها إتحادات المنتجين في الولايات المتحدة الأمريكية على مبدأ تخفيض التعريفة الجمركية وسياسة التوسع في الاستيراد.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن الرفض الأمريكي قد جاء بصورة لم تخل بتوجه الولايات المتحدةالأمريكية، التي سعت إلى توقيع اتفاقية شاملة لتحرير التجارة العالمية السلعية من القيود التعريفيةوغير التعريفية التي كانت تعوق تدفقها، وبالتالي فقد دعت إلى عقد مؤتمر دولي عام 1947 أيضا فيجنيف أي قبل التوصل في الأساس لميثاق **هافانا**، وقد أسفر هذا التحرك عن عقد مؤتمر جنيف والذيشاركت فيه 23 دولة للتفاوض على تخفيض القيود الكمية في مجال التجارة العالمية، وقد انتهت المفاوضات بتوقيع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في 20 أكتوبر عام 1947، والتي أصبحتسارية المفعول منذ أول جانفي 1948.[2]

2- تعريف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة(الجات):

2- 1- اصطلاحا:

من المنظور اللفظي للمصطلح هي عبارة عن ناتج جمع الأحرف الانجليزية الأولى للإتفاقية العامةGeneralAgreement on Tariffs and Tradeالجمركية والتجارة.[3]

2- 2- اقتصاديا:

ومن المنظور الإقتصادي فهي إتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والتي يطلق عليها القيود التعريفية والقيود الكمية والتي يطلقعليها القيود غير التعريفية وبالتالي فإن الجات كانت ولازالت تمثل محاولة من الدول الأعضاء العودة الى سياسات حرية التجارة الدولية ومن منطلق ان التجارة الدولية هي محرك النمو.[4]

2- 3- قانونيا:

1- عبد الفاتح ثابت ناصر، منظمة التجارة العالمية، مجلة اكاديمية شمال اوروربا المحكمة، الاصدار السادس، الدنمارك، بتارخ2020/01/13، ص128.

2- بن عمر لخضر، اثار تحريرالتجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص14.

3- شافية بن عيسى، اثار وتحديات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2010- 2011، ص 4.

4- سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الاقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحدبات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، بحث مقترح للملتقى الدولي الجزائر والنظام العالمي الجديدللتجارة، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر 2001، ص5.

من الجانب القانوني تعتبر اتفاقية الجات كمجموعة من القواعد مخصصة لاغراض محددة ومؤقتة، بينما منظمة التجارة العالمية واتفاقياتها فهي دائمة، وباعتبارها منظمة دولية فإنها تتمتع بأساسقانوني ". كما أن المنظمة تضم الأعضاء"بينما الجاتتضم الأطراف المتعاقدة"، وهوما يؤكد منالناحية الرسمية أن الجات كانت معاهدة دولية وليست منظمة عالمية.

المطلب الثاني:الجانب الوظيفي للجات1947

تمثلت وظائف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في أربع وهي:[1]

1- الإشراف على المبادئ والقواعد والإجراءات التي تضمنتها الاتفاقيات المختلفة المتعلقة بتنظيم التجارة الخارجية بينالأطراف المتعاقدة في الجات.

2- تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة، ومن أجل جعل العلاقات التجارية بين الدول اكثر شفافية واكثر قابلية للتنبؤ ومن ثم اقل اثارة للمنازعات وبذل الجهود للوصول الى صيغة تسمح باحداث منظمة دولية للتجارة.

3- فصل وحسم المنازعات والخلافات التجارية عن طريق التفاوض تحت رعاية إدارة الجات ،الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول بشان علاقاتها التجارية.

4 - ضمان مناخ دولي ملائم للمنافسة ولتوسيع التجارة الدولية وتشجيع الإستثمارات في القطاع الخاص وخلق فرص عمل جديدة.

المطلب الثالث:مبادئ الجات1947

تعهدت الدول المتعاقدة بالالتزام، بمجموعة من القواعد، والإجراءات والضوابط، لتنظيم التجارة الدولية فيما بينها وفقا لبنوداتفاقية الغات 1947، والتي تتلخص بالمبادئ التالية:

1- **مبدأ الحماية من خلال التعريفات الجمركية**:

ويعني هذا المبدأ أن يتم حماية الصناعات المحلية من خلال التعريفات الجمركية بهدف الجمع بين تعميق التنافسية،وفي نفس الوقت حماية تلك الصناعات حيث تضمنت الاتفاقية وسائل حماية الصناعات المحلية، والتي تتمثل في فرض ضرائب الاستهلاك على الواردات لحماية الإنتاج المحلي وكذلك سمحت بالإعانات لبعض الصناعات في مواجهة التكاليف المرتفعة في مراحل التشغيل الأولي، كما أباحت إستخدام التعريفات الجمركية كأداة لحماية الصناعات المحلية الناشئة، ولكن بشرط أن تتصف هذه التعريفات بمعايير محددة أهمها أن تكون مؤقتة وتدريجية.[2]

1- نهاد خليل دمشقية، الدليل الشامل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مشروع تطوير السياسات التجارية والتحضير للانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وزارة الاقتصاد والتجارة السورية، ص4.

2- بن عمر لخضر، مرجع سبق ذكره، ص17.

2- ربط التعريفات الجمركية وجدولة تطبيق الالتزامات:

يتم وبصفة اساسية التخفيض المتبادل بينالاعضاء للحماية الممنوحة للمنتجات المحلية، وإزالة الحواجز الأخرى المفروضة على التجارة، من خلال المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وإنهاؤها حيثما أمكن. كذلك يجب ربط التعريفة الجمركية التي يتم تخفيضها على المستوى المتفق عليه، وإدراجها في الجدول الوطني لكل عضو، وعدم زيادتها في المستقبل، إلا وفقا لإجراءات محددة قد تنطوي على تقديم تعويضات إلى الأعضاء المتضررة من زيادة التعريفة. يشكل الجدول الوطني جزءا لا يتجزأ من النظام القانوني للجات.[1]

3- مبدأ المعاملة الوطنية

يقصد بهذا المبدأ التزام كل الأطراف المتعاقدة بمنح المنتج أوالسلعة الأجنبية المستوردة نفس المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محليا على صعيد التداول والتوزيع والتسعير والضرائب وغيرها دون تمييز بين سلع مختلف الدول.هذه المبادئ أتت لتحقيق حرية التجارة، إذ أن الفكرة الأساسية لإنشاء الجات هي تحرير التجارة التي تشجع التقسيم الدولي للعمل وتخصص كل دولة في النشاط الذي تتميز فيه وهي مهيأة فيه أكثر.[2]

4- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية

لقد نصت المادة الأولى من الانفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة على هذا المبدأ العام والذي يعتبر الركيزة الأساسية التي تقوم عليها فلسفة تحرير التجارة الدولية في إطار الجات، والمقصود بهذا المبدأ هوحصول كل دولة عضوفي الجات على كافة المزايا التي يتم الاتفاق عليها بين باقي الأعضاء على المستوى الثنائي، ويستثني من ذلك المزايا التي تمنحها دولتين لبعضهما في إطار أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي مثل الاتحاد الجمركي، في هذه الحالة فقط لا تنتقل هذه المزايا إلى باقي أعضاء الجات.[3]

5- مبدأ منع ممارسة سياسة الاغراق

يقصد بالإغراق حسب المادة السادسة من إتفاقية الجات على بيع السلع في سوق التصدير بسعر يقل عن السعر الذي تباع به في بلد انتاجها، وكثيرا ما يتبع هذا الأسلوب للتغلب على المنافسة في السوق الدولية وقد نصت الإتفاقية على تجريم هذه الممارسات

1- نهاد خليل دمشقية، مرجع سابق، ص10.

2- بلعة جويدة، دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الوطني، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2015، ص6.

3- مولحسان ايات الله، الاثار المحتملة للمظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004.ص24.

وذلك لتحقيق المنافسات المتكافئة، وفي حالة مخالفة هذا الحظر تعطي الإتفاقية الحق للبلد المتضرر في فرض ضريبة خاصة ضد الإغراق تعادل الفرق بين السعر الذي تباع به السلع في سوق التصديروالسعرالذي تباع به في مواطن إنتاجها، مع إضافة التكاليف الأخرى المرافقة لعملية التصدير من رسوم ونقل وتأمين وغيرها.[1].

6- مبدأ منع دعم الصادرات ودعم الانتاج

التزم الأعضاء الامتناع عن تقديم الدعم للصادرات لأي منتج، لأنه قد يؤدي إلى إيقاع الضرر بعضواخر سواء أكان مستوردا أومصدرا، وخصوصا الصادرات من السلع غير الأولية (المصنعة). إلاأن هذا لا يمنع الحكومات بطريقة ضمنية دعم المنتجين، وتمكينهم من الإنتاج بأساليب اقتصادية. بمعنى آخر حظر استعمال الدعم، الذي يترك أثار سلبية على التجارة، أوالحد منه وفق التمييز بين الدعم المحظور، والدعم المبرر (المادة 16 من الغات 1947).[2]

7- اجراءات وقائية

اللجوء وتوفير الحماية الطارئة لوقاية المنتجين المحليين لسلعة من طفرة غير متوقعة في الواردات. إذ عندما يواجه الأعضاء تدفقا مفاجئا وضخما من الواردات من سلع معينة على نحويلحق ضررا جسيما بالمنتجين المحليين لهذه السلعة، أويهدد بوقوع مثل هذا الضرر، يجوز للعضوأن يفرض قيودا تجارية على هذه السلع من خلال إيقاف ما سبق أن تعهد به من التزامات في التعريفة الجمركية على هذه السلع جزئيا أوكليا، دون تمييز بين الأطراف، والالتزام بذلك خلال فترة معينة، باعتبارها إجراءات مؤقتة يقصد بها إعطاء الصناعة المحلية غير القادرة المنافسة، فرصة للتكيف، وإعادة اكتساب القدرة التنافسية.[3]

المطلب الرابع:جولات الجات التفاوضية

جرت سلسلة من المفاوضات أخذت شكل جولات متعاقبة تشارك فيها الدول الأعضاء في الإتفاقية، بغرض توسيع نطاق المشاركة وحجم التنازلات الجمركية التبادلية وفي هذا الإطار عقدت ثماني جولات خلال الفترة 1947- 1993، وهوما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (01- 01):جولات المفاوضات المتعددة الاطراف

الجولة	التاريخ	عدد المشاركين	قيمة التجارة الحرة (مليار دولار)	الموضوعات الأساسية للجولة	خفض التعريفات	متوسط خفض التعريفة
جنيف (سويسرا)	1947	23	10	تخفيض التعريفات الجمركية	63%	%32

1- مولحسان ايات الله، مرجع سبق ذكره، ص24.
2- نهاد دمشقية، الدليل الشامل لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص11.
3- نفس المرجع، ص11.

آنسي (فرنسا)	1949	13	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
تور كاي (إنجلترا)	1951	38	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
جنيف (سويسرا)	1956	26	2.5	تخفيض التعريفات الجمركية		
ديلون جنيف (سويسرا)	1960-1961	26	4.9	تخفيض التعريفات الجمركية وتنسيق اتفاق التعريفة مع الاتحاد الأوروبي		
كيندي جنيف (سويسرا)	1964-1967	62	10	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	%50	%35
طوكيو، جنيف	1973-1979	102	155	تعريفات وإجراءات غير جمركية في إطار العلاقات الجمركية	%33	%34
أوروجواي	1986-1993	125 وعدد الدول الموقعة 117	755	تعريفات وإجراءات غير جمركية، الزراعة، المنسوجات والملابس، الخدمات، حماية حقوق الملكية، الاستثمار، قيام منظمة التجارة العالمية	%40	% 24 إلى 36%

المصدر: بن عمر الاخضر، أثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعيفي الدول العربية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستيرفي علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006- 2007، ص18

قسمت هذه الجولات على ثلاث فترات هي:

1- الفترة الاولى 1947- 1961:خلال هذه الفترة تم عقد خمس جولات للمفاوضات متعددة الاطراف في اطار السعي نحوالمزيد من ازالة الحواجز الجمركية أمام التجارة الدولية وهي كالتالي:

الجولة الاولى:جولة جنيف 1947: عقدت هذه الجولة بسويسرا عام 1947بحضور23 دولة جنيف لبحث موضوعات التعريفة الجمركية، وتم الاتفاق على تقدم تنازلات جمركية في حوالي 45 بندا جمركيا، يمثل حوالي نصف التجارة الدولية في ذلك الوقت وتغطي معاملات تجارية تقدر بنحو10 مليار دولار، وتم التوصل من خلال هذه الجولة اتفاقية متعددة الاطراف عرفت بالاتفاقية العامة للتعريفات.[1]

الجولة الثانية:جولة انسي (فرنسا) 1949:وهي تعتبر أول جولة مفاوضات تعقد في إطار الإتفاقية وقد عقدت عام 1949 وإشترك فيها 13 دولة فقط، وقد واصل فيها الدول الأعضاء العمليات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية.[2]

الجولة الثالثة:جولة توركاي (انجلترا)1950- 1951:دامت من سبتمبر 1950 إى غاية أفريل 1951، وقد بلغ عدد الدول المشاركة فيها 38 دولة،ودارت في نفس إطار

1- بوثلجة عائشة، اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارةبشان الزراعة واثرها على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2007، ص11.

2- بن عيسى شافية، اثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011، ص31.

الجولات السابقة، وأهم ما حققته هذه الجولة هوالتخفيض في التعريفات الجمركية المتفق عليها بحوالي 25% من تعريفة كل سلعة تناولتها المفاوضات.[1]

الجولة الرابعة:جولة جنيف 1956:عقدت هذه الجولة بجنيف بسويسرا، شاركت فيها 26 دولة، وتم فيها قبول اليابان عضوا في الجات، كما تم تبادل البنود التعريفية بين الأطراف المتعاقدة في اتفاق الجات 1947، بما يعادل نحو2.5 مليار دولار من إجمالي حجم التجارة الدولية العالمية في تلك الفترة.[2]

الجولة الخامسة:جولة ديلون (سويسرا)1960- 1961:عقدت بجنيف بسويسرا بمشاركة 39 دولة؛ وسميت هذه الجولة باسم ديلون وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الذي لعب دورا أساسيا في المفاوضات، وتم فيها تخفيض 4400تعريفة جمركية لسلع صناعية تبلغ قيمتها 4.9 مليار دولار.[3]

و قد تم تصنيف هذه الجولات الخمس في مجموعة واحدة، وذلك لانها درات كلها في اطار نصوص الاتفاقية، وركزت جميعها على تحقيق المزيد من التخفيضات في التعريفات الجمركية بين الاطراف المتعاقدة فيما يخص التجارة في السلع.

2- **الفترة الثانية1964- 1979:**تشمل هذه الفترة في سياقها الزمني جولتين من المفاوضات التجارية متعددة الاطراف، وهي تبدا نهاية الجولة الخامسة، وتستمر حتى نهاية الجولة السابعة الى ما قبل جولة الاورغواي التاريخية، وتتمثل هاتان الجولتان فيمايلي:

الجولة السادسة:جولة كينيدي 1964- 1967:تعتبر هذه الجولة من أبرز جولات الجات، نظرا لاتساع نطاق المشاركة(62 دولة)، وتجاوز مفاوضات تحرير التجارة الدولية حدود التنازلات الجمركية، لتتناول جانب الإجراءات التجارية التي تمارسها الدول. كما أسفرت هذه الجولة عن اتفاق لمكافحة الإغراق، وهوالاتفاق الذي تطور في جولة طوكيو، وتم تضمينه فيما بعد كاتفاق رئيسي في صفقة الأورغواي المتكاملة.وفشلت هذه الجولة في الاتفاق على القضايا الزراعية، في أول محاولة للتفاوض على التدابير غير الجمركية، كما رفضت الولايات المتحدة الاتفاقات الأخرى غير الجمركية،وفشلت في الاتفاقات حول مكافحة الإغراق وتقدير الجمارك، لأن قانون عام 1962 الخاص بالتوسع في التجارة، لم يرد فيه ما يتعلق بالإجراءات غير الجمركية.[4]

1- بوثلجة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص11.
2- نفس المرجع، ص11.
3- بلعة جويدة، دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2015، ص15
4- نهاد دمشقية، مرجع سبق ذكره، ص13.

الجولة السابعة:جولة طوكيو1973- 1979: تعد هذه الجولة اضخم الجولات السابقة واهمها نظرا لتناولها موضوعات لم يسبق التطرق اليها من قبل، وقد انعقدت هذه الجولة في العاصمة اليابانية طوكيوفي سبتمبر1973، ولقد اتسع نطاق مشاركة الدول فيها ليصل الى 102 دولة، فضلا على أن هذه الجولة إستمرت لأكثر من ست سنوات وتمخضت عنها تطورات غير مسبوقة على صعيد تحرير التجارة العالمية. وقد تم في هذه الجولة خفض آلاف التعريفات على السلع الصناعية والزراعية الأمر الذي ادى الى خفض 4.7 بالمئة اي بنسبة خفض 34بالمئة، وقد تم التوصل الى العديد من الاتفاقيات في هذه الجولة منها: اتفاقية مكافحة الدعم واتفاقية القيود الفنية على التجارة وإجراءات تراخيص الاستيراد واتفاقية المشتريات الحكومية وإتفاقية مكافحة الإغراق بالإضافة الى اتفاقيات التجارة في الالبان والطائرات المدنية.[1]

3- الفترة الثالثة:1986- 1993:وهي أشهر وأهم جولات الجات على الإطلاق. بل وأطولها من ناحية المفاوضات حيث شملت الفترة من 1986- 1993، وكانت الدول المشاركة فيها اكبر عدد شهدته الجات حيث وصل الى 125 دولة، والدول الموقعة عليها بالفعل 117 دولة أعضاء في الجات ولقد بلغت قيمة التجارة الدولية المحررة جوالي 755مليار دولار وهورقم لم تشهده اي جولة أخرى من جولات الجات بل وصل الخفض في التعريفات الى 40% فجولة أوروجواي أدخلت لأول مرة في تاريخ المفاوضات التفاوض حول التجارة في المنتجات الزراعية إضافة الى قطاع المنسوجات والملابسوالتجارة في الخدمات.

وكان الهدف من هذه الجولة تحقيق بعض الأهداف الأساسية التالية:[2]

- تخفيض القيود الجمركية.
- تحرير تجارة الخدمات بالاضافة الى التجارة السلعية.
- تخفيض القيود على الواردات الزراعية.

إلا أن المفاوضات الخاصة بتخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية كانت غاية في الصعوبة، لأن اغلب دول العالم تستخدم العديد من السياسات لدعم القطاع الزراعي بها، سواء كان ذلك في صورة دعم سعري، أودعم التصدير، أوحصص كمية على الواردات...الأمر الذي تسبب في تشوه هيكل أسعار تلك المنتجات، ولقد كان الإتحاد الأوروبي من أشد المعارضين لأي إلغاء للقيود على الواردات من المنتجات الزراعية، أوإلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين، وهكذا إنتهت الأربع سنوات الأولى من جولة الأورغواي دون التوصل إلى إتفاق يتعلق بالتجارة الخارجية.[3]

1- بن عمر لخضر، مرجع سبق ذكره، ص20.
2- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والجات1994، مركز الاسكندرية للكتاب، 1999، ص35.
3- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، جامعة الاسكندرية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 2001، ص450.

إستئنفت المفاوضات مرة أخرى بغرض الوصول إلى حل وسط بين الوم أ من ناحية والإتحاد الأروبي من جهة أخرى، حول دعم المنتجات الزراعية، حيث تم التوصل الى إتفاق مؤقت حول نقطة الخلاف سابقة الذكر، حيث تعهد الإتحاد الأوروبي بتخفيض دعم البذور الزراعية بنسبة 37 بالمئة من القيمة، و21 بالمئة من الكمية وذلك خلال 7 سنوات.

وفي عام 1993 عقد وزراء التجارة لكل من الإتحاد الأوروبي وكذا اليابان وامريكا اجتماعا ثم الاتفاق على دراسة المشاكل المعلقة، وقد تم بالفعل حل هذه المشكلات ليتم توقيع الإتفاق النهائي في مراكش المغرب في أفريل علم 1994،ومن أبرز ما جاءت به جولة الأوروغواي ما يلي:[1]

* قيام منظمة التجارة العالمية كمؤسسة دولية تشرف على تطبيق إتفاقية الجات، وتضع الأسس للتعاون بينها وبين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف تنسيق السياسات التجارية والمالية والإقتصادية للدول الاعضاء.

* تحسين ودعم المنظومة القانونية بشأن الإجراءات المعيقة للتجارة.

* المزيد من التفصيل والوضوح والأحكام في القواعد والإجراءات المرتبطة بتحرير التجارة، سواء في الإتفاقية الرئيسية اوالإتفاقيات الفرعية، وخصوصا بالنسبة للمشاكل التي كانت غامضة والمثيرة للتأويلات العديدة وإساءة الإستخدام.

* تعزيز خطوات تحرير التجارة من خلال المزيد من تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية عليها، وتوسيع نطاق الجات ليشمل تحرير السلع الزراعية والمنتوجات والملابس وتجارة الخدمات.

* التأكيد على إلتزام دول العالم المتقدمة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية، بصفة عامة والأقل نموا على وجه الخصوص.

* إعطاء الفرصة للدول النامية والأقل نموا المزيد من المشاركة في النظام التجاري العالمي الجديد وذلك من خلال الوزن المتساوي لأصوات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بغض النظر عن اوزانهم التجارية والإقتصادية بصورة عامة.

الشكل رقم(01- 01): الإطار العام لجولة الأورغواي وإتفاقياتها

الإطار العام لجولة لأوروجواي واتفاقياتها

1- عبد الواحد العفوري، العولمة والجات- التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص61.

المصدر: بلعة جويدة، دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الوطني، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2015، ص6.

المبحث الثاني:ماهية المنظمة العالمية للتجارة

ظهرت منظمة التجارة العالمية إلى الوجود بعد النجاح الذي حققته جولة أوروجواي، ومع بدء عملها في [1] يناير 1995، تحولت اتفاقية الجات والسكرتارية التي كانت تديرها من مجرد اتفاق متعدد الأطراف إلى منظمة عالمية تنظم تحرير التجارة الدولية. كما أصبحت مسؤولة عن تنفيذ الاتفاقات الثمانية والعشرين التي تم التوصل إليها خلال جولة أوروجواي، بهذا أصبحت منظمة التجارة العالمية تقف جنباً إلى جنب مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تنظيم الاقتصاد العالمي وإدارته، بهدف تحقيق كفاءة أعلى في الأداء الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والرفاهية الاقتصادية على مستوى العالم.

المطلب الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة وأهم الإختلافات بينها وبين الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية

1- تعريف المنظمة العالمية للتجارة.

تم إنشاؤها بتاريخ 1994/04/15 لتشرف على نظام جديد للتجارة الدولية يختلف في كثير من جوانبه عن النظام التجاري الدولي الذي أشرفت عليه "الجات"لفترة تقرب من 47 عام، بدأت أعمالها من تاريخ1995/01/10.قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالمصادقة عليها، بالإضافة إلى اليابان وعدد كبير من الدول المتقدمة والنامية (117 دولة).[1]

وقد عرفت كالتالي:

- منظمة التجارة العالمية: (WTO) بالإنجليزية: (Organization Trade World)، بالفرنسية: (Organisation commerce du mondiale)، هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان إنسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية. وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول. تضم منظمة التجارة العالمية 164 دولة عضوإضافة إلى 20 دولة مراقبة كما في 1 اوت 2016.[2]

- تعرف منظمة التجارة العالمية بأنها منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار إقتصادية وسياسية وإجتماعية وثقافية وبينية وحماية الملكية الفكرية .[3]

- المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة متخصصة في الجوانب المتعلقة بالتبادلات التجارية الدولية، ولا تختلف أحكام العضوية فيها عما هوسائد في المنظمات الدولية الأحرى إلا في الاستثناءات والتسهيلات التي منحت للبلدان النامية والأقل نموا كحافز لها علىتالإنضمام لعضويتها.[4]

- منظمة التجارة العالمية هي منظمة إقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة تعمل ضمن منظومة النظام الإقتصادي العالمي الجديد، وعلى إدارة وإقامة

1- زيرمي نعيمة، مسلسل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين المد والجزر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، العدد رقم 15، جوان 2016، ص58.

2- عبد الفتاح ثابت ناصر، منظمة التجارة العالمية مجلة اكاديمية شمال اوروبا المحكمة- الدنمارك (الاصدار السادس) 2020/01/13، ص127.

3- بن عمر الاخضر، اثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007/2006 ص25.

4- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة ،اطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 3، 2012/2011 ص178.

دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي .[1]

- يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية (WTO) هي "منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الإقتصادي العالمي الجديد، على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي، وزيادة التبادل التجاري الدولي والنشاط الإقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الإقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم، للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي".[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص إن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة دولية عالمية لها شخصية مستقلة وقانونية تعمل على خلق وإدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد. حيث تقوم بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء فيها ومساعدة منتجي السلع والخدمات والمصدرين والمستوردين على إجراء أعمالهم التجارية .

2- أهم الاختلافات بين المنظمة العالمية للتجارة واتفاقية الجات:

لقد جاءت المنظمة العالمية للتجارة بعد عدة جولات من الجات آخرها جولة أوروجواي، وتختلفكل منها عن الأخرى في عدة نواحي مهمة منها:[3]

1.2- الجانب القانوني: تعتبر الإتفاقية كمجموعة من القواعد مخصصة لغرض محدد ومؤقتة، بينماالمنظمة وإتفاقياتها فهي دائمة، وباعتبارها منظمة دولية فإنها تتمتع بأساس قانوني، ومن جهة أخرىفإن المنظمة تضم الأعضاء" بينما الإتفاقية تضم "الأطراف المتعاقدة "، وهوما يؤكد أن هذه الاتفاقيةكانت من الناحية الرسمية معاهدة دولية وليست منظمة عالمية.

2.2- من جانب المنهج: كانت الاتفاقية عبارة عن أداة متعددة الأطراف، حيث تمت الموافقة علىسلسلة من الإتفاقيات على أساس متعدد الجوانب أي على أساس انتقائي، بينما المنظمة فقد حظيتبموافقة وقبول أعضائها ككيان موحد، لذلك فإن جميع الاتفاقيات التي تشكل هذه المنظمة هي اتفاقياتمتعددة الأطراف وتشمل التزامات لعضوية

1- حداد تقي الدين بوخروبة محمد امين ،اثر انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي، مذكرة ماجستر ،جامعة 08 ماي 1945 قالمة ،2014/2013، ص 69.

2- ياسين مكيو، تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي، – دراسة حالة بعض البلدان الناشئة (الهند والبرازيل) ،تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر - بسكرة- ،2016/2015، ص63.

3- بن عمر الاخضر، مرجع سبق ذكره، ص32.

المنظمة، بمعنى لا يمكن قبول إتفاقيات معينة ورفضاتفاقيات أخرى من طرف البلد العضو، بل عليه أن يقبل جميع الإتفاقيات كحزمة واحدة.

3.2- من جانب الشمول: لقد كانت قواعد الاتفاقية تشمل التجارة في السلع فقط، بينما اتفاقية المنظمةفإنها تشمل بالإضافة إلى التجارة في البضائع التجارة في الخدمات، والأبعاد التجارية للملكية الفكريةوالمنسوجات والملابس والاستثمار، وعليه فإن المنظمة العالمية للتجارة اهتمت بجميع الجوانبالمتعلقةبالتجارة الدولية.

4.2- في مجال تسوية المنازعات:إن الأحكام الخاصة بتسوية المنازعات في عهد الإتفاقية تميزت بالقصور وعدم الفعالية، وذلك بسبب غياب الهيئة المخولة بالإشراف على تنفيذ هذه الأحكام، كما أنها لم تكن ملزمة بالقدر الكافي، لذلك سادت الفوضى في العلاقات التجارية العالمية آنذاك، حيثكانت الدول تتبادل العقوبات التجارية فيما بينها وفقا للقوانين التجارية المحلية لكل منها، بينما يسهرجهاز تسوية المنازعات في المنظمة على حماية حقوق الأعضاء" .

المطلب الثاني:أهم المؤتمرات أوالجولات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية:

منذ بدء عمل المنظمة عُقدت عدة مؤتمرات دولية في إطارها لمناقشة قضايا التجارة الدولية وتحقيق الأهداف المعلنة ويمكن تلخيص هذه المؤتمرات [1]على النحوالتالي:

1- المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة في ديسمبر 1996م.

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة(9الى 13) من شهر ديسمبر عام 1996 وحضره ممثلو120 دولة من دولالأعضاء، ويعتبر أول مؤتمر وزاري ينعقد منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية وبداية عملها في1995.

تمثلت أهداف مؤتمر سنغافورة في إجراء مراجعة لمدى تنفيذ الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة للإلتزامات المقدمة منها في إطار المنظمة وإختبار آليات عملها بعد ممارستها لوظائفها، وكذلك تقييم السياسات التجارية متعددة الإطراف المتفق عليها في جولة الاروغواي[2]، هذا بالإضافة إلى مواصلة التفاوض حول الموضوعات التي لم يتم الانتهاء من التفاوض بشأنها خلال جولة أوروغواي وأهمها موضوع التجارة والخدمات والملف الزراعيفي هذا المؤتمر ستة موضوعات وهي:[3]من بين الموضوعات التي طرحت موضوع ربط التجارة بمعايير البيئة والعلاقة بين التجارة ومعيار العمل، والعلاقة بين التجارة والاستثمار، والعلاقة بين التجارة وسياسة المنافسة وإجراءات تسهيل التجارة والشفافية في المشتريات الحكومية.

1- امال ابو خديجة، تقرير حول منظمة التجارة العالمية وتاثيراتها، على الموقع www.info.wafa.ps يوم 2023/11/14.
2- عبد المطلب عبد الحميد، الجات واليات منظمة التجارة العالمية من الاوروجواي لسياتلو حتى الدوحة، ص344.
3- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية اسباب الانضمام النتائج المرتقبة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص90.

وتضمن الإعلان الختامي الصادر عن المؤتمر مجموعة من النتائج نذكر منها:[1]

- ضرورة العمل على استكمال المفاوضات حول بعض المسائل التي لم يتم الانتهاء منها في المفاوضاتالخاصة بتحرير التجارة في الخدمات؛

- في إطار الاتجاهات المتزايدة عالميا نحوتكوين اتفاقيات إقليمية للتعاون التجاري فقد أكد المؤتمر على ضرورة اتساق هذه الاتفاقيات إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير التجاري الدولي الإقليمي؛

- رفض استخدام معيار العمل كأداة حمائية وتفويض منظمة العمل الدولية لبحث هذا الموضوع؛

- إستمرار قيام لجنة التجارة والبيئة في بحث المسائل المتعلقة بالربط بين تحرير التجارة والتنميةالاقتصادية وحماية البيئة؛

- إعطاء الرعاية الخاصة المنصوص عليها في الإتفاقيات للدول النامية مع مراعاة الوضع الخاصبالدول الأقل نموا ومساعدتها على الاندماج في النظام التجاري الدولي، وقد اتفقت الدول الأعضاء علىما يلي:

* وضع خطة عمل تتضمن إجراءات إيجابية لفتح الأسواق أمام صادرات هذه الدول وتحسين طاقتها؛

* تحسين شروط الاستثمار للمساهمة في زيادة صادرات الدول الأقل نموا والتنويع في هيكل صادراتها؛

* تنظيم لقاء للمنظمة مع مؤتمر الأنكتاد، ومركز التجارة الدولي ومؤسسات التمويل الدولية والدول الأقل نموا لمساعدتها على الإستفادة من الفرص التجارية الدولية، وبذلك فإن الموضوعات والقضايا التي طرحت في مؤتمر سنغافورة نجدها في معظمها تتضمن المصالح الاقتصادية للدول المتقدمة ولا تعطي قدرا من الاهتمام للمشكلات المستفحلة والمتراكمة التي تعاني منها البلدان النامية والأقل نموا، وكان هذا المؤتمر قد تحول إلى مواجهة بين الدول المتقدمة ومصالحها، وبين الدول النامية والأقل نموا ومحاولتها الدفاع عن مصالحها وقد جاء إعلان سنغافورة كمحاولة للتوفيق بين الاقتراحات المقدمة من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي وكندا، وبين المعارضة الشديدة من جانب الدول النامية لتلك الاقتراحات التي تقف كعائق أمام تصريف منتجاتها وزيادة نفاذ صادراتها إلى الدول المتقدمة، بل وتحمل نوعا من الحمائية الجديدة موجهة إلى صادرات الدول النامية ومصالحها.

2- المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف 1998م

1- عبد الوهاب رمدي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006- 2007، ص169.

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة(18 الى 20) ماي 1998 في جنيف بسويسرا بمقر المنظمة العالميةللتجارة، وشارك فيه نحو135 دولة، واحتفلت المنظمة خلال المؤتمر بالذكرى الخمسين لتأسيس النظام التجاري متعددالأطراف. إلا أن العام نفسه شهد أيضا حدوث أزمة مالية عالمية لا تزال تأثيراها السلبية وتداعياتهاماثلة أمام أعيننا إلى اليوم.1

وكان من أهم أهداف هذا المؤتمر محاولة طرح موضوعات جديدةللمناقشة والبحث فيما إذا كانت تستحق الدخول في مفاوضات جديدة بشأنها، كما هدف المؤتمر إلىبحث مدى التناسق بين المنظمة والمنظمات الدولية الأخرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الإضافة إلى تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف. و هناك العديد من القضايا التي طرحت في هذا المؤتمر ولم تطرح من قبل في مؤتمر سنغافورة، فالدول النامية وحدها طرحت أربعة قضايا وهي[2]:العلاقة بين التجارة والتمويل، التجارة والمديونية، نقل التكنولوجيا واتفاقيات التجارة الإقليمية، وهذا ويؤكد على تزايد دور الدول النامية، إضافة إلى هذهالموضوعات التي طرحت هناك قضية التجارة الإلكترونية والشفافية في عمل منظمة التجارة العالمية، وكذلك قضايا إتفاقيات التجارة الإقليمية وخفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية.

وكانت من أهم النتائج الصادرة عن هذا المؤتمر ما يلي:[3]

- التأكيد على ضرورة الالتزام بقواعد النظام التجاري الدولي، وما جاء في المؤتمر الوزاري الأولبسنغافورة،
- تأكيد أهمية العمل المستمر من اجل تحسين وتعميق الشفافية في عمليات المنظمة واستمرار دعمالجهود نحوتحقيق أهداف النموالاقتصادي والتنمية المستدامة،
- الاهتمام بمعالجة الأوضاع التي تؤدي إلى تهميش البلدان الأقل نموا وذات الاقتصاديات الصغيرةخاصة فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجهها مثل مشكلة المديونية الخارجية،
- رحب المؤتمر بالأعمال الجارية في لجنة التجارة والتنمية بالمنظمة، والمتعلقة بمراجعة تطبيقالأحكام الخاصة في اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، والقرارات الوزارية ذات الصلة بالدول الناميةمع التأكيد على ضرورة تفعيل هذه الأحكام؛

1- اوكار غورلا، المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية واهمية الزراعة في المفاوضات التجارية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، 2011، ص 15.

2- بيان موجه الى المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، مكتبة حقوق الانسان، جامعة منيسوتا، http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr- st8.html، تم الاطلاع عليه في 15 ماي 2024.

3- WTO, Ministerial Conference, Singapore, 9- 13 December 1996, Singapore, Ministerial Declaration (pages 8).

- تكليف المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بتنفيذ برنامج عمل للإعداد الإجتماع الوزاري القادمفي سياتل، ويشمل هذا البرنامج مراجعة تنفيذ الإتفاقيات الحالية لجولة أوروغواي، وإعداد التوصياتالمتعلقة بالمفاوضات وإدراج نتائجها ضمن جدول الإلتزامات بالإضافة إلى إعداد التوصيات المتعلقةبمجموعات العمل المنبثقة عن المؤتمر الوزاري الأول بسنغافورة.

3- المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل 1999

عقد في مدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية أواخر نوفمبر 1999 ويعتبر أخطر المؤتمرات التي عقدت، وهوالذي أطلق عليه للمرة الأولى مصطلح جولة.[1]

اشتركت كل من باكستان وبوركينا فاسووكولومبيا في عضوية مكتبها. وقدشارك في هذا الإجتماع الهام وزراء ومسؤولون كبار من أكثر من 150 بلدا. إلا أن نتائج المؤتمركانت مخيبة للآمال إذ أنها كانت مناقضه لما كان يتوقع أن يسفر عنه من إنطلاق جولة جديدة منالمفاوضات متعددة الأطراف للمزيد من تحرير التجارة وخصوصا في مجالات السلع الزراعية، والخدمات، والنشاطات الاستثمارية. وبالفعل، فقد اختتم المؤتمر أعماله دون التوصل إلى اتفاق.[2]

وبدأت المحادثات الرامية إلى الخروج من هذا المأزق، بالرغم من أن مستقبل المفاوضات التجارية لا يبدوواعدا فيتلك المرحلة باستثناء جانبين. فقد تقرر استئناف المفاوضات حول تجارة المنتجات الزراعية والخدمات في بداية عام 2000 كما اتفقت عليه البلدان الأعضاء في المنظمة وضمته في الاتفاقية حول الزراعة والاتفاقية العامة حول التجارة في الخدمات و سيكون هذان الموضوعان على رأس جدول أعمال المحادثات التجارية التي ستعقد في جنيف.

كان يتوقع أن يتخذ فيه قرارات هامة و حاسمة وأن يشكل بداية لجولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. فقد كان المؤتمر يهدف إلى توسيع نطاق جدول أعمال المنظمة ودفعه قد ما بنسق متسارع مع التركيز على قضايا رئيسية مثل زيادة تحرير التجارة في الخدمات والمنتجاتالزراعية وتناول قضايا جديدة مثل التجارة الإلكترونية والتكنولوحيا الحيوية، ... إلخ.

4- المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة نوفمبر 2001

الفشل الذريع الذي مني به مؤتمر سياتل كان السبب في محاولة جميع الدول وخاصة الدول المتقدمة في جعل مؤتمر الدوحة يغسل أويزيل الآثار السلبية لمؤتمر

1- لطرش ذهبية، اثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف، 2014- 2015، ص49.

2- اوكار غورلار، المؤتمر الوزاري الثالثلمنظمة التجارة العالمية واهمية الزراعة في المفاوضات التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

سياتل، ولأجل إنقاذ منظمة التجارة العالمية فقد أعلن عن بدء جولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف بين الدول الأعضاء في المنظمة وقد شملت هذه المفاوضات موضوعات متعددة.

تم عقد مؤتمر وزاري للمنظمة بالدوحة بتاريخ 15 نوفمبر2001 حيث صدر قرار رقم (142) عن البلدان الأعضاء في المنظمة لإزالة الحواجز التجارية وتعزيز التجارة والاستثمار في البلدان النامية وذلك لأجل مكافحة الفقر وحماية البيئة، وصدر أيضاً إعلان مشترك للأعضاء أشاروا فيه لحق الحكومات في التعامل مع المشكلات الصحية بصرف النظر عن أية لغة تشير إلى نقيض ذلك تكون وردت في الاتفاق الخاص ببنود جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصكوك التي تنظم استخدام الملكية الفكرية مما يمهد ذلك الطريق للدول النامية للحصول على تكلفة زهيدة للمنتجات غير المحددة الملكية من الأدوية المحمية ببرائة الإختراع لمكافحة بعض الأمراض مثل الإيدز.[1]

أما فيما يتعلق بالجانب الزراعي فقد شدد المؤتمر الدولي على إلتزام الدول الأعضاء كافة بالإستمرار بالمفاوضات التي بدات في خلال العام 2000، وسعيها إلى إنشاء نظام عادل للتجارة في المنتجات الزراعية، يعتمد على أليات السوق، ولفت ضرورة إصلاح القطاع الزراعي، من خلال التفاوض وإنسياب الصادرات الزراعية، والتخفيض التدريجي لدعمها، وإلغاء كل قيود التجارة فيها، وتخفيض دعمها المحلي المشوه، وأكد معاملة الدول النامية معاملة خاصة، تمييزية تراعي ظروف التنمية فيها، وملاحظة إحتياجاتها مثل الأمن الغذائي والتنمية الريفية .كما أشار إلى متابعة الوضوعات غير التجارية في قطاع الزراعة.[2]

5- المؤتمر الوزراي الخامس للمنظمة في كانكون سبتمبر 2003

تم عقده في كانكون (المكسيك) في سبتمبر 2003، وقد إجتمع فيه وزراء تجارة 146 دولة، وهوما يمثل 93 بالمئة من التجارة العالمية، من أجل تحديد الإتجاه بالنسبة للدول منظمة التجارة العالمية للتوصل إلى إتفاقات ومفاوضات حول الزراعة، وعدم الوصول إلى الأسواق الزراعية والخدمات، والمعاملة الخاصة لبعض البلدان النامية.[3]

- تم وضع برنامج عمل يمتد حتى سنة 2005م تمثل بإجراء مفاوضات تهدف للتخلص مرحلياً من إعانات المنتجات الزراعية، حيث ترى الدول النامية أن إرتفاع مستويات هذه الإعانات التي يحصل عليها المزارعون تؤدي عملياً لإعاقة صادراتها من المنافسة

1- بن عمر لخضر، اثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

2- المؤتمر الوزاري الرابع الدوحة، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/WTO/sec22.doc_cvt.htm، تم الاطلاع علية يوم 2 جانفي 2024 .

3- www.wto.org

في الأسواق، وحسب تقديرات البنك الدولي يصل حجم الإعانات الزراعية إلى بليون دولار في اليوم الواحد وأن إلغاء هذه الإعانات يمكن أن يفيد البلدان النامية بما يصل إلى 1.5 تريليون دولار سنوياً.كما تم كذلك العمل على إجراء مفاوضات لتحسين سبل الوصول للأسواق أمام المنتجات غير الزراعية عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية أوإلغائها وتأمين حصول البلدان النامية على معاملة تفضيلية ومنع الإغراق التي استخدمتها البلدان الصناعية لتعزيز صناعاتها[1].

- وسعت منظمة التجارة العالمية في مؤتمر الدوحة أيضاً في عضويتها وأقرت طلب الصين وتايوان الصينية مع وجود 28 بلداً يلتمس الانضمام للمنظمة.

- أكد الأعضاء على أنهم ملتزمون بشدة بأهداف التنمية المستدامة واستمرار اقتناعهم بوجود نظام تجاري مفتوح ومتعدد الأطراف وغير تمييزي وكفالة الحماية البيئية وأهمية أن لا يحرم أي بلد من اتخاذ التدابير الكفيلة بحماية البيئة أوحماية الأرواح.

- أكدوا على زيادة التعاون بين منظمة التجارة العالمية والمنظمات البيئية والإنمائية الدولية.

6- المؤتمر الوزاري السادس للمنظمة في هونغ كونغ ديسمبر 2005:

انعقد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ، الصين، في الفترة من 13 إلى 18 ديسمبر 2005.[2]

يعتير ملف الزراعة من أهم الملفات الي تناوها المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في مؤتمر هونغكونغ وتمثل الخلاف الرئيسي حول موضوع الزراعة في عدد من النقاط الهامة، وقد كاد هذا المؤتمر أن يفشل إلا أنه تم الإتفاق حول مجموعة من النقاط في الساعات الأخيرة من هذا الاجتماع .ففي ما يخص الجانب الزراعي قد طالبت الدول النامية خاصة الى جانب الولايات المتحدة ودول الكيرنز الدول الداعمة للقطاع الزراعي بوقف دعم مزارعيها ماليا، وهي تستهدف بالدرجة الأولى دعم الصادرات الزراعية التي تسبب اكبر الضررللتجارة العالمية لأنها تؤثر على الأسعار وتضر مزارعي الدول الفقيرة، وقد نص النقاش في هونغ كونغ باختياراحدة من الصيغتين: أما تحقيق إلغاء دعم الصادرات في 2010، أوخلال خمس سنوات اعتبارا من بدء تطبيق الإتفاقالتجاري المتعدد الأطراف المقبل في 2013 على أبعد حد، لكن دول الاتحاد الأوروبي لم تشأ تحديد موعد محدد.[3]

1- بلعة جديدة، دراسة تحليلة للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص ص75- 76.

[2]برياح مريامة، الاثار المنتظرة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، جامعة- وهران2-، 2017- 2018، ص 116.

[3]بن عمر الاخضر، اثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

وقد طالبت كل من الولايات المتحدة الامريكية ومجموعة العشرين ومجموعة كينز وهي الدول الأكثرتصديرا للمنتجات الزراعية بإلغاء الدعم في 2010، وإشتد الخلاف حول هذا الملف وهددت مجموعة من الدولبالإنسحاب بعد تكتلها من خلال تحالف حمس تكتلات من أجل التأثير على بعض القضايا أهمها الزراعة والقطن.

وفي الأخير قد تم الإتفاق فيما يخص:

1- موضوع الدعم المحلي:

تم الإتفاق على أن هناك فرضية للعمل بثلاث فئات للتخفيضاتللمقياس الكلي النهائي للدعم، وللتخفيض الإجمالي للدعم المحلى المشوه للتجارة في الدول المتقدمة وهناكتوافق ظاهر على العمل حدود الفئات الثلاث التي حددها الاتفاق المتوصل إليه من خلال مؤتمر هونغ كونغ، وعلى هذا الأساس تدرج دول الإتحاد الأوروبي في الفئة العليا، وتدرج الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فيى الفئة الثانية، وتدرج جميع البلدان المتقدمة الأخرى في الفئة الثالثة، أما البلدان النامية فهناك من دعى إلىإدراجها في الفئة الثالثة، وتم الاتفاق على وضع ضوابط لتحقيق تخفيضات فعلية في الدعم المحلي المشوهللتجارة .[1]

2- دعم الصادرات:

تم الاتفاق على الغاء جميع اشكال الدعم التصديري سواءا التي في شكل دعم مالي أوفي تلك التي على شكل ممارسات ذات أثر مماثل مثل ائتمانات التصدير المدعومة ومنح المعونات الغذائية للتخلصمن الفائض، وممارسات شركات الإيجار المدعومة مع نهاية 2013 ليتم إعداد النماذج التفاوضية، والاتفاق الفعليحول قواعد الممارسات المشوهة للتجارة ولكن في ظل خلافات كبيرة حول نطاق الممارسات التي ينبغي أن تشملها الضوابط الجديدة.[2]

7- المؤتمر الوزاري السابع للمنظمة في جنيف ديسمبر 2009:

ويأتي عقد هذا المؤتمر بعد غياب 4 سنوات والتي كان أخرها المؤتمر الوزاري السادس بهونج كونج خلال عام 2005.

ويشارك في المؤتمر وزراء تجارة 153 دولة الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى وزراء الدول الحاصلة على صفة مراقب(الطالبة للانضمام إلى المنظمة)وممثلي العديد من الهيئات والمنظمات الدولية منها البنك الدولي وصندوق النقد

1- Ministerial Conference Sixth session, op cit, Page A- 2

2- نهاد دمشقية و متام صبيح، مؤتمر هونغ كونغ المؤتمر الوزاري السادس 2005 التداعيات والتطورات 2004-، 2005، مشروع تطوير السياسات والتحضير للانضمام الى منظمة التجارة العالمية، المرحلة الاولى، وزراة الاقتصاد والتجارة السورية. ص10.

الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)وبنك التنمية الإسلامي وصندوق النقد العربي والفاووغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية[1].

انعقد المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية السابع لمنظمة التجارة العالمية تحت عنوان"منظمة التجارة العالمية، النظام التجاري المتعدد الأطراف، والبيئة الاقتصادية العالمية الحالية"، وذلك ما بين 29نوفمبر 2009[2].تميز المؤتمر بكونه غير تفاوضي، بل اتخذ شكل اجتماع تنسيقي وإداري وفق ما تفرضه القوانين الداخلية لمنظمة التجارة العالمية.تخلل الاجتماع جلسات أدلت خلالها بعثات الدول الأعضاء بآرائها ومواقفها حول قضايا متعددة منها ما يتعلق بدور منظمة التجارة العالمية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وأخرى تناولت قضايا مطروحة على أجندة الدوحة للمفاوضات.

شهدت أيام الاجتماع الثلاث اجتماعات عدة عقدتها الولايات المتحدة على مستوى ثنائي مع العديد من أعضاء المنظمة، حيث أصرت على موقفها بأنها غير مستعدة لإنهاء جولة الدوحة بدون عروض جديدة في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات، خاصة من قبل الدول الصاعدة مثل الصين، الأرجنتين، البرازيل، الهند، وإفريقيا الجنوبية.تقول عدد من الجهات المتابعة لتطور مسار المفاوضات أن العامل الرئيسي الذي تبحث عنه الولايات المتحدة لإنهاء جولة الدوحة هواتفاقية مع الصين.[3]

وقد أكدت أغلبية الدول على أهمية الانتهاء من جولة الدوحة خلال سنة 2010، إلا أن بعض الدول أضافت التشديد على محورية القضايا التنموية كجزء لا يتجزأ من النجاح في الانتهاء من جولة الدوحة، وبالتالي أهمية تقييم القيمة المضافة لجولة الدوحة في مجال التقدم في الأهداف التنموية.صدرت هذه الدعوات خاصة من مصر ممثلة المجموعة الإفريقية، الهند، البرازيل، جنوب افريقيا والأرجنتين.[4]

وقد قامت بعض الدول المتقدمة بالتشديد على اهمية دعم المنظمة والانتهاء من جولة الدوحة لضمان عدم ارتفاع الحمائية وضمان الولوج الى الاسواق للسلع الصديقة للبيئة في ظل ازمة تغير المناخ.الا ان الدراسات تشير ان الدول التي اتخذت اجراءات في ظل الازمة كانت الدول المتقدمة العضوفي مجموعة العشرين ولم تكن الدول المتقدمة العضوفي مجموعة العشرين ولم تكن الدول النامية.

1- المؤتمر الوزاري السابع، لمنظمة التجارية العالمية بجنيف/مشاركة مصرية، تم الاطلاع عليه https://www.spa.gov.sa/723342.2024/2/10

- WTO to hold 7th Ministerial Conference on 30 November- 2 December 2 2009,https://www.wto.org/english/news_e/news09_e/gc_chair_stat_26may09_e.htm, visite le 10/02/2024

3- نهاد دمشقية، المرجع السابق.،2023،ص11.

4- منظمة التجارة العالمية:اجتماع وزاري بدون مفاجات، https://www.swissinfo.ch، تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/12.

8- المؤتمر الوزاري الثامن للمنظمة بجنيف ديسمبر 2011.

انعقد المؤتمر الوزاري الثامن في جنيف (سويسرا) في الفترة من 15 إلى 17 ديسمبر 2011. وإلى جانب الجلسة العامة، التي ألقى خلالها الوزراء بيانات معدة، عُقدت ثلاث جلسات عمل حول المواضيع التالية: "أهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية "، و"التجارة والتنمية"، و"أجندة الدوحة للتنمية". ووافق المؤتمر على إنضمام روسيا وساموا والجبل الأسود. وخلال الجلسة الختامية، اعتمد الوزراء عدداً من القرارات.[1]

وجاء في البيان الختامي لرئيس المؤتمر، إن الوزراء يعربون عن أسفهم العميق لوصول المفاوضات إلى طريق مسدود رغم الالتزام الكبير وتكثيف الجهود لاختتام جولة الدوحة، وأنه من غير المرجح الانتهاء من كافة ملفات هذه الجولة في وقت واحد في المستقبل القريب. كما أشار البيان إلى أنه يمكن تحقيق التقدم من خلال التوصل إلى اتفاقيات مؤقتة في الملفات التي عليها إجماع من الدول الأعضاء تسبق إبرام الصفقةالكاملة التي يجري التفاوض بشأنها". وإعتمد المؤتمر الوزاري الثامن عددا من القرارات، اهمها:[2]

- لقرار المتعلق بعدم الانتهاك وحالة الشكاوى في اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية".

- القرار المتضمن استمرار الدول الأعضاء في عدم فرض رسوم جمركية على المعاملات المتعلقة بالتجارة الإلكترونيه".

- القرار المتعلق بإيلاء الإعتبار الكامل لطلب الدول الأعضاء الأقل نموا تمديد الفترة الانتقالية بموجب المادة (1- 66) من اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية".

- القرار الخاص بدعوة جهاز مراجعة السياسة التجارية لمواصلة تعزيز عملية رصد الممارسات المتصلة بالتجارة".

وخلال هذا المؤتمر، تم قبول ثلاثة أعضاء جدد في المنظمة هي كلا من روسيا، ساموا والجبل الأسود.

9- المؤتمر الوزاري التاسع للمنظمة العالمية ببالي- اندونيسيا ديسمبر 2013

في المؤتمر الوزاري التاسع الذي انعقد في بالي (إندونيسيا) في الفترة من 3 إلى 7 ديسمبر 2013، اعتمد الوزراء "حزمة بالي"، وهي مجموعة من القرارات تهدف إلى تبسيط التجارة، ومنح البلدان النامية المزيد من الخيارات لضمان الأمن الغذائي،

1- Huitième Conférence ministérielle de l'OMChttps: //www.wto.org/french/thewto_f/minist_f/min11_f/min11_f.htm, visite le 15/03/2024.

2- اثير محمد، مرجع سبق ذكره، ص75.

لتحفيز التجارة في أقل البلدان نموا، وبشكل أعم، لتعزيز التنمية. كمااعتمدوا العديد من القرارات الروتينية وقبلوا اليمن كعضوجديد في منظمة التجارة العالمية.[1]

وكان الهدف من المؤتمر المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي، تحقيق اهداف ملموسة متعلقةبالمسائل الزراعية الرئيسية الثلاث - وهي المنافسة بين الصادرات، وإدارة حصص التعريفات الجمركية، والاحتفاظ بمخزونات عامة للأمن الغذائي.

الأحداث المميزة للمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالميةبالي (إندونيسيا)، 7-3 ديسمبر 2013

لقد مكن المؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة المنعقد في "بالي(جمهورية إندونيسيا) "من الوصول إلى اتفاق حول جميع المسائل المتعلقة بتبسيط التجارة وبمنح البلدان النامياةالمزيد من الاختيارات للوصول إلى الأمن الغذائي وتنشيط تجارة البلدان الأقل نموا وبصفةعامة توفير كل العوامل والسبل المؤدية إلى التنمية الشاملة.[2]

قال بعض المعلقين بخصوص حزمة بالي على أنها أول اتفاقية هامة بين الدول الأعضاءفي منظمة التجارة العالمية منذ إنشاء المنظمة سنة 1995 بمقتضى الاتفاقيات الصادرة عنمفاوضات جولة الأورغواي بين سنتي 1986 و1994. ومن بين الجوانب الهامة في هذهالحزمة المقتضيات المتعلقة بتسهيل المبادلات التجارية التي تركز على التخفيض من الاجراءات الادرارية وتسريع الاجراءات في الموانئ.[3]

اما فيما يتعلق بالجانب المتعلق بالزراعة في حزمة بالي فقد اقترح المؤتمر التاسع للمنظمة معالجة مسالتين اساسيتين [4]، فقد تم التركيز على حماية برامج حيازة المخزونات العمومية لغاية الأمن الغذائي في البلدانالنامية حتى لا يكون محل نزاع قانوني حتى وإن أدى ذلك إلى تجاوز الحد المسموح بهللدعم الداخلي الذي يحدث اضطرابا المبادلات التجارية.

أما الحلول المقترحة فهي ذات صيغة وقتية حيث ركزت المناقشات أساسا على المال بعدالفترة الانتقالية. وبعد مشاورات تم أخذ قرار بمواصلة العمل بالفترة الانتقالية ريثما يتمالاتفاق على حل نهائي مع ضرورة وضع برنامج عمل لفترة 4 سنوات قصد الوصولإلى الحل النهائي.

1- Neuvième Conférence ministérielle,
https://www.wto.org/french/thewto_f/minist_f/mc9_f/mc9_f.htm, visite le 23/09/2023

2-https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails،

3- منظمة التجارة العالمية تتوصل الى اتفاق(جزمة بالي) للتبادل التجاري الحر،
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2348969&Language=ar، تم الاطلاع عليه يوم 2023/09/23.

4- المركز الاسلامي لتنمية التجارة، تقرير حول المسائل بانشطة المنظمة العالمية للتجارة، انقرة- الجمهورية التركية، 13-14 ماي 2015، ص22

أما المسألة الثانية فتتعلق " **بتدبير الحصص التعريفية**" بمعنى كيفية معالجة بعض حصصالواردات (حصة تعريفية"تستفيد احجام الواردات داخلها" برسوم جمركية ميسرة) عندماتكون الحصص المستعملة دون السقف المحدد. كما اتفقت الدول الأعضاء على المزاوجةبين القيام باستشارات وتقديم المعلومات عندما يكون استعمال الحصص دون السقف المحدد. مسألة لم يقع حلها وتتمثل في تحديد البلدان التي تحتفظ بحقها في عدم تنفيذ هذا النظاملمدة 6 سنوات قادمة ويتعلق الأمر بالبلدان الآتية: " باربادوس، السلفادور، الولايات المتحدةالأمريكية، غواتيمالا، جمهورية الدومينيك".

10- المؤتمر الوزاري العاشر للمنظمة نيروبي- كينيا- ديسمبر 2015.

انعقد المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في نيروبي (كينيا) في الفترة من 15 إلى 19 ديسمبر 2015. وأسفر المؤتمر عن اعتماد "حزمة نيروبي"[1]، وهي مجموعة من القرارات الوزارية بشأن الزراعة والقطن والقضايا المتعلقة بأقل البلدان نمواً والمتمثلة في:[2]

1- قرار وزاري خاص بازالة دعم الصادرات الزراعية

تم إقرار إزالة ما تبقى من الدعم المقدم للصادرات في القطاع الزراعي بصفة فورية من قبل الدول المتقدمة وعلى فترات انتقالية متفاوتة بالنسبة للبلدان النامية. أما فيما يتعلق بالدول النامية في مجموعها فقد تم تحديد الفترة الانتقالية في نهاية 2018 مع الاستمرار في الاستفادة من البند 94 من إتفاقية الزراعة إلى نهاية 2023. أما الدول الأقل نموا والبلدان المستوردة الصافية للمواد العذائية فتم تمديد الفترة الإنتقالية لإزالة كلأنواع دعم الصادرات لديها إلى نهاية 2030.كما تم إدراج مقتضيات جديدة تحكم تقدم التسهيلات الإئتمانية للتصدير في القطاع الزراعي وأنشطة المؤسسات الحكومية التجارية المصدرة للمنتجات الزراعية وبرامج المعونة الغذائية.

2 - قرار وزاري متعلق بنظام خاص للوقاية لصالح الدول النامية

بموجب هذا القرار يتم منح البلدان النامية الحق في اللجوء إلى رفع الرسوم الجمركيةمؤقتاعلى منتج زراعي معين في حال تدفق كميات كبيرة من نفس المنتج إلى داخلالدولة. كما تم تكليف لجنة الزراعة بمواصلة المفاوضات حول نظام وقاية خاص لصالح الدول النامية بهدف التوصل إلى حل نهائي في هذا الشأن .

3- قرار وزاري متعلق بتكوين مخازن حكومية للأمن الغذائي

1- https://www.wto.org/french/thewto_f/minist_f/mc10_f/mc10_f.htm,Dixième Conférence ministérielle de l'OMC.

2- ادراة منظمة التجارة العالمية، نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، نيروبي، كينيا، 15- 19 ديسمبر2015، ، ص7.

تلتزم الدول الأعضاء بموجب هذا القرار بمواصلة المفاوضات الخاصة بهدف التوصلإلى حل نهائي فيما يتعلق بتكوين مخازن حكومية لأغراض الأمن الغذائي لصالح الدولالنامية وكذلك بمنح هذه الدول حق الإستمرار في تكوين مخازنها الخاصة بالأمن الغذائياستثناء من التزامات اتفاقية الزراعة المتعلقة بالدعم المحلي إلى حين إجاد حل نهائي فيهذا الإطار.

4- قرار وزاري متعلق بمنتجات القطن

يؤكد القرار الوزاري أهمية القطن بالنسبة للبلدان الأقل نموا ويتيح إمكانية نفاذمنتجات القطن الخام إلى أسواق الدول المتقدمة معفية من الرسوم الجمركية وكذلكإلى أسواق الدول النامية التي تقرر ذلك. كما تم بموجب هذا القرار الإلتزام بإزالة دعمصادرات القطن في الدول المتقدمة بصفة فورية وفي الدول النامية خلال فترات انتقاليةمحددة، بالإضافة إلى حث الدول الأعضاء على بذل جهود جدية في اصلاح برامجالدعم المحلي المتعلق بمنتجات القطن.

11- المؤتمر الوزاري الحادي عشر للمنظمة ببوينس ايرس- الارجنتين- ديسمبر 2017

انعقد المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية في بوينس أيرس في الأرجنتين خلال الفترةمن l0 إلى 13 ديسمبر 2017. وفي الفترة التي سبقت المؤتمر، قدم الأعضاء في منظمة التحارة العالمية عددا من الاقتراحات للتفاوض بشأنها إلى لجنة الزراعة لمنظمة التجارة العالمية خلال دورتها الخاصة.

وتناولت هذه الإقتراحاتقضايا مثل الدعم المحلي، والإحتفاظ بمخزونات حكومية لأغراض الأمن الغذائي، والقيود على التصدير، والنفاذ إلى الأسواق، والقطن، والضمانات الزراعية الخاصة، والآلية الخاصة للوقاية للبلدان النامية والتنافس في بمجال التصدير.[1]

فعلى صعيد الدعم المحلي، ركزت الإقتراحات على كيفية تقييد إستخدام إجمالي الدعم المحلي المخل بالتجارةوالحد من إستحقاقات البلدان النامية من قياس الدعم الكلي أوإلغائها.

وفي ما يتعلق بالقطن، ركزت المناقشات على كيفية الحد من دعم القطن المخل بالتجارة.

أما في ما يتعلق بالقيود على التصدير، فقد إستهدفت الإقتراحات على نحوأساسي المسائل المرتبطة بالشفافية والإعفاء من القيود على التصدير للمشتريات الغذائية التي يقوم بها برنامج الأغذية العالمي لأغراض إنسانية غير تجارية.

1- بوبكر بن بلحسن، امين لجنة مشكلات السلع، اخر المعلومات عن المفاوضات الزراعية في منظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة الاقليمية ودعم منظمة الاغذية والزراعة للاعضاء، روما 26- 28 سبتمبر 2018، الدورة الثانية والسبعون، ص3.

وعلى صعيد النفاذ إلى الأسواق، تناول النقاش إمكانية إعداد برنامج عمل ممكن استنادا إلى نهج تدرجي لمعالجة مواضيعمثل التعريفات الجمركية القصوى وتصاعد التعريفات وتبسيطها والرسوم ضمن الحصص التعريفية المقررة.

وركزت أيضا بعض الاقتراحات على كيفية إصلاح الطريقة الحالية التي تستخدم بها بنود الضمانات الزراعيةالخاصة و/أوكيفية القضاء عليها، فضلا عن ضرورة إنشاء آلية خاصة للوقاية وكيفية القيام بذلك. فضلا عن ذلك، وعقب القرار الوزاري الذي صدر في بالي في عام 2013 والذي اتفقت بموجبه البلدان على اعتماد حل دائم في مجال الإحتفاظ بمخزونات حكومية لأغراض الأمن الغذائي .

وخلال مؤتمر بوينس أيرس، إتفق الأعضاء على أربعة قرارات وزارية بشأن مختلف القضايا المتصلة بالتجارةبما في ذلك الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك. ولكن، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها وزيرة الشؤون الخارجية السابقة في كينيا التي إضطلعت بدور ميسرة المفاوضات الزراعية، لم يتوصل أعضاءالعالمية إلى أي اتفاق بشأن القضايا التي جرت مناقشتها، ولا إلى أي برنامج عمل زراعي محدد لمرحلة مابعد المؤتمر الوزاري الحادي عشر.

12- المؤتمر الثاني عشر للمنظمة العالمية للتجارة بجنيف- سويسرا- جوان 2022 .

انعقد المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية في الفترة من 12 إلى 17 جوان 2022 في مقر منظمة التجارة العالمية في جنيف. وشارك وزراء من جميع أنحاء العالم في إستعراض أداء النظام التجاري المتعدد الأطراف، والإدلاء ببيانات عامة وإتخاذ الخطوات اللازمة للعمل المستقبلي لمنظمة التجارة العالمية. وكان من المقرر أصلاً عقده في كازاخستان في يونيو2020، ولكن تم تأجيله بسبب جائحة كوفيد- 19. وإختتم المؤتمر يوم 17 يونيوبالاتفاق على مجموعة من المبادرات التجارية الرئيسية.

شهدت المفاوضات بين الدول الأعضاء قدرا كبيرا من المناقشات والتباين فى المواقف، إلا أن الرغبة والإرادة القوية لوزراء تجارة الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية دفعت بمد فترة المفاوضات يومين إضافيين للتوصل إلى نتائج ملموسة ومتوازنة تخدم مصالح الدول الأعضاء خاصة فى ظل الأزمات الصحية والاقتصادية التى كان يشهدها العالم.[1]

وقد أعلن المدير العام للمنظمة فى الجلسة الختامية للمؤتمر والتى شارك فيها وفود لـ 164 دولة عضونجاح المؤتمر، وإصدار وثيقة بنتائج المؤتمر وكذا عدد من

1- موجز حول التحضيرات للمؤتملر الوزاري الثاني عشر للمنظمة العالمية للتجارة، صادر عن شبكة العالم الثالث، تم الاطلاع علية يوم 2024/02/15.https://annd.org/ar/publications/details

القرارات والإعلانات الوزارية المتعلقة باتفاق لدعم مصايد الأسماك وتمكين الدول النامية من زيادة قدراتها على زيادة إنتاجها من اللقاحات لمكافحة جائحة كورونا والجوائح المستقبلية، والاستجابة الطارئة لمواجهة أزمات الأمن الغذائى، فضلا عن تعزيز وتيسير المبادلات الإلكترونية.فقد كانت القرارات كما يلي:[1]

الأول: إتفاق دعم مصايد الأسماك والذي استغرق التفاوض بشانه ما يقرب من 21 عام، ويهدف الإتفاق إلى حظر الدعم للصيد غير القانونى وغير المنظم وغير المخطر عنه وذلك حفاظا على الثروة السمكية العالمية وضمان استدامة المخزون السمكي العالميوفقا للبند رقم 14من اهداف التنمية المستدامة.

الثانى، إعلان وزارى بشان استجابة المنظمة لجائحة كورونا والاستعداد للجوائح المستقبلية ويتضمن الاشارة إلى القرار الوزارى بشان الإعفاء المؤقت من بعض أحكام إتفاق الجوانب التجارية ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية لتمكين الدول النامية من زيادة قدراتها على زيادة انتاجها من اللقاحات لمكافحة جائحة كورونا والجوائح المستقبلية.

الثالث: الإعلان الوزارى الخاص بالاستجابة الطارئة لمواجهة أزمات الأمن الغذائى.

الرابع: قرار بشأن إعفاء مشتريات برنامج الغذاء العالمي للأغراض الإنسانية من القيود على الصادرات.

الخامس: قرار بشأن تمديد عدم فرض الرسوم الجمركية على المبادلات الإلكترونية الى المؤتمر الوزارى الثالث عشر فى عام 2023 حفاظا على إستقرار المعاملات الإلكترونية.

13- المؤتمر الوزاري الثالث عشر في الامارات العربية- ابوظبي- 2024:

سوف تستضيف دولة الإمارات المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية. وستلتقي الهيئة التشاورية للمنظمة، والتي تجتمع مرة كل عامين، في أبوظبي في الربع الأول من عام 2024، مما يضع دولة الإمارات في قلب المحادثات التي ستشكل مستقبل التجارة العالمية.

ويعتبر المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية أحد أهم الأحداث في مسيرة منظمة التجارة العالمية الحديث. فبعد النجاحات التي حققها المؤتمر الوزاري الثاني عشر، والذي توصل إلى اتفاقيات تاريخية مهمة بشأن قضايا مثل التأهب للأوبئة، وحقوق الملكية الفكرية، وإلغاء حظر تصدير الأغذية ودعم مصايد الأسماك، فيما أصبح يعرف باسم "حزمة جنيف"، يوفر المؤتمر الثالث عشر الآن فرصة لتحقيق إصلاحات مؤثرة في منظمة التجارة العالمية نفسها، والدخول في موجة جديدة من

[1] https://bloom- gate.com2024/01/02 تم الاطلاع عليه يوم

الإجراءات التي ستحمي مستقبل المنظمة باعتبارها هيئة دولية موثوقة تشرف على النظام التجاري متعدد الأطراف[1].

كشفت منظمة التجارة العالمية عن ملامح أجندة المؤتمر الوزاري الـ 13 الذي تستضيفه أبوظبي أواخر شهر فبراير المقبل، والتي ستتضمن نقاشات ساخنة حول العديد من الملفات الرئيسية التي تسعى المنظمة إلى حدوث اختراق نوعي في المفاوضات الجارية بشأنها منذ سنوات طويلة.

وتمثلت هذه الملفات هذه الاجندة فيما يلي:[2]

1. إصلاح المنظمة وإعادة تفعيل هيئة الاستئناف.
2. ضمان دخول اتفاقية مصايد الأسماك حيز التنفيذ.
3. إحراز تقدم في المحادثات بشأن الزراعة
4. اتفاقية تيسير الاستثمار الأجنبي من أجل التنمية.
5. التجارة الإلكترونية.
6. التجارة والمناخ.

المطلب الثالث: أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة.

إن الهدف الرئيسي للمنظمة العالمية للتجارة هوتحرير التجارة العالمية أي تطبيق نظام حرية التجارة العالمية، وفي هذا الإطار فإن المنظمة تسعى إلى تحقيق أهداف عامة متسعة .[3]تتمثل في:

- خلق مجال للمنافسة الدولية في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية.
- زيادة وتعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة عن طريق زيادة معدلات نموالدخل الحقيقي.
- الاستخدام الأمثل لموارد العالم وزيادة الإنتاج ورفع حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات مع الحفاظ على البيئة وحمايتها وضمان كل الوسائل اللازمة لذلك.
- توسيع وخلق أساليب جديدة للتقسيم الدولي للعمل وزيادة نطاق التجارة الدولية.
- إتاحة الفرصة للدول النامية والأقل نموا للمشاركة في التجارة الدولية بشكل أفضل.
- تنشيط التجارة الدولية وزيادة حجم المبادلات التجارية بين دول العالم على أسس وقواعد متفق عليها.

1- المؤتمر الوزاري الـ 13 لمنظمة التجارة العالمية الأكثر شمولاً لنظام تجاري عادل ومتعدد الأطراف، تم الاطلاع عليه يوم 2024/05/20. https://www.wam.ae/ar/article/

2- https://www.aletihad.ae/news/ viste le 31/12/2023.

3- بلعة جويدة دراسة تحليلة للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري مذكرة دكتوراة في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس –سطيف1- 2015/2014 ص30.

- توفير حماية مناسبة للسوق الدولية لجعلها تعمل في بيئة تتناسب وتتلاءم مع مختلف مستويات التنمية.
- تطبيق اتفاقية التجارة المتعددة الأطراف التي تجسدها المنظمة.[1]
- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات العلاقة لصنع السياسات الاقتصادية العالمية.

- إيجاد تشريع قانوني ومؤسساتي لتنفيذ اتفاقياتها.[2]
- محاولة تسوية المنازعات القائمة بين الدول الأعضاء فيالمنظمة بالطرق الودية.
- الدخول في اتفاقيات متبادلة للمعاملة بالمثل كالمعاملات غير التمييزية في العلاقات التجارية الدولية.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة ومبادئها.

1- الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

يعكس الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية المهام والأهداف التي قامت من اجلها ومنها:

1.1- المؤتمر الوزاري:

هوأعلى هيئات المنظمة ويظم ممثلي جميع الدول الأعضاء[3] على مستوى الوزاري ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل، وتتخذ القرارات حول المسائل الأساسية ذات الصلة باتفاقيات حول الاروغواي، فالمؤتمر الوزاري يضطلع بتنفيذ المهام الرئيسية للمنظمة وله سلطة اتخاذ القراراتفي جميع المسائل التي تخصها .

2.1- المجلس العام

يتألف من ممثلين عن جميع الأعضاء, ويجتمع تسع مرات في السنة على الأقل كما يجتمع كلما دعت الحاجة إلى ذلك, ويضطلع بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته،ويكون بمثابة الجهاز لتسوية المنازعات المشار إليها في وثيقة التفاهم الخاصة بذلك وكذا مهام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء .[4]

3.1- الأمانة

1-وردة سعادة المنظمة العالمية للتجارة والسياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016 مجلة الدراسات المالية والمحاسبية جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي- العدد الثامن. السنة الثامنة 2017 ص685.

2- ليندة هماز الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماجستير شعبة حقوق تخصص قانون اعمال جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي – 2015/2014 ص23

3- ياسين مكيو، تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي، مرجع سابق، ص 69.

4- علي بوخالفة، انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصاية، جامعة –الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، 2015/2014، ص41.

للمنظمة أمانة يرأسها مدير عام يعين من طرف المؤتمر الوزاري، والمدير بدوره يعين موظفي الأمانة، وتكون مسؤوليات المدير العام ومسؤوليات موظفي الأمانة من حيث طبيعتها مسؤوليات دولية بحتة، ولا يجوز للمدير العام ولا لموظفي الأمانة العامة أن يسعوا أوأن يقبلوا في معرض قيامهم بواجباتهم تعليمات من أي حكومة أوأي جهة خارج المنظمة، وعليهم أن يمتنعوا عن عمل قد ينعكس بصورة سلبية على مركزهم كموظفين دوليين. وعلى أعضاء المنظمة أن يحترموا الطابع الدولي لمسؤوليات المدير العام وموظفي الأمانة وألا يحاولوا التأثير عليهم في أداء مهامهم، فمهمة المدير العام تقديم تقرير سنوي إلى لجنة الموازنة والماليةوكذا مشروع الميزانية لفحصهما. ويقدم توصيات متعلقة بالموضوع إلى المجلس العام.[1]

4.1- المجالس الرئيسية

تتكون المجالس الرئيسية من :

- **مجلس تجارة السلع:**ويحتوي على عدة لجان منها اللجنة الزراعية ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنسوجات ولجنة الممارسات ضد الإغراق وهوتكدس السلع في سوق إحدى الدول الأعضاء نتيجة تخفيض أوإلغاء التعريفة الجمركية.
- **مجلس تجارة الخدمات:** ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.
- **مجلس حقوق الملكية الفكرية:** ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.[2]

5.1- هيئة تسوية المنازعات:

وتقوم هذه الهيئة بالنضر في عدة مسائل نذكر منها التالي :

- التصدي لكافة المنازعات التجارية الدولية وتستند الهيئة في عملها إلى الطابع الإرتضائي، حيث لا يمكن أن تتدخل في أي نزاعات إلا برضي الأطراف المعنية ؛
- تقوم بدور محوري في فض المنازعات من حيث تشكيل فرق التحكيم والمستشارين واعتماد التقارير الخاصة بموضوع النزاع، وكذلك الأمور الخاصة بالنزاعات؛
- تعمل على توفير الحلول الايجابية لأي خلاف يرضي جميع الأطراف ؛

1- اثير محمد الزهيري، العضوية في منظمة التجارة العالمية (الجزائر نموذجا)، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2014، ص 62.

2- موقع www.aljazeera.net شوهد يوم 2023/11/13 .

- تعمل على التدرج في حل الخلافات، وذلك من خلال إقامة مؤتمر للأعضاء المعنيين لبحث موضوع الخلاف وعرض النتائج على مدير العام لمنظمة التجارة العالمية[1].

الشكل التالي يمثل مخطط للهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة.

الشكل رقم (01- 02): الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة OMC

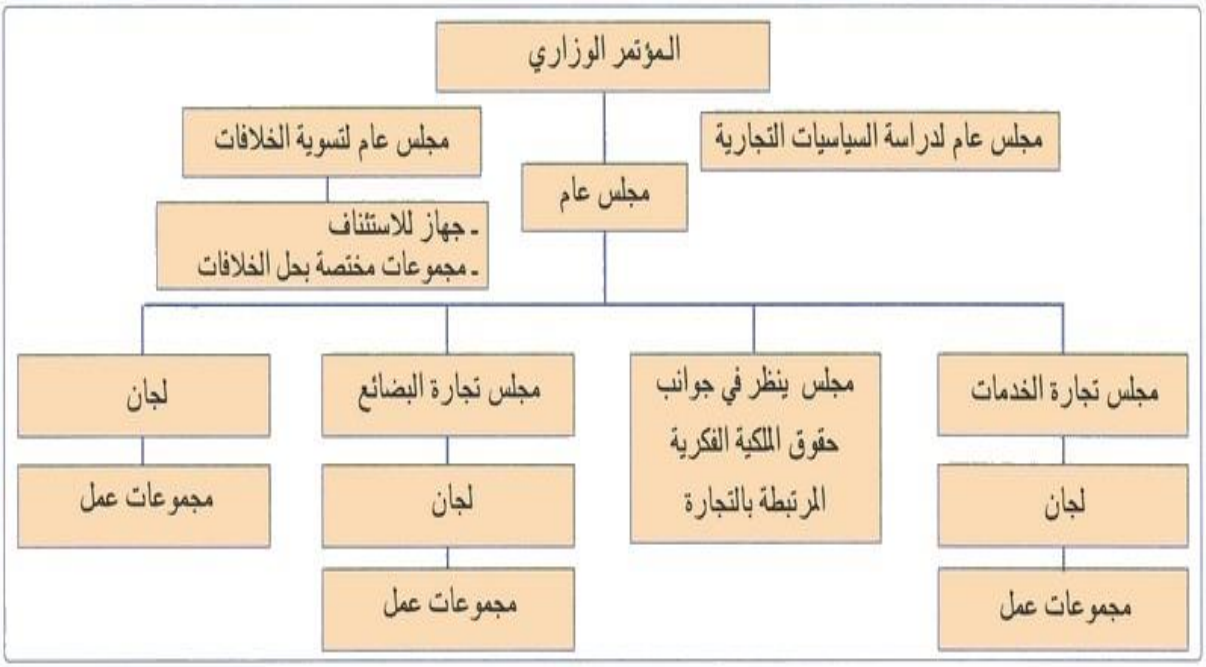

المصدر: الاستاذ حسن شدادي، المنظمة العالمية للتجارةhttps://www.alloschool.com/element/132988

2- مبادئ المنظمة العالمية للتجارة .

للمنظمة مبادئ نذكر منها ما يلي :

1.2- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية يمثل الوجه الأول للمساواة وعدم التمييز بين البلدان الأجنبية، ويكون النفاذ إلى الأسواق على قدم مساواة بين جميع الدول ؛ حيث يكون نفاذ الدول النامية إلى أسواق التصدير على حد المساواة مع الدول الأخرى المصدرة إلى الأسواق نفسها، حيث يشكل هذا المبدأ العمود الفقري لمنظمة التجارة العالمية . ولهذا المبدأ استثناءان ؛ الأول : خاص بالتكتلات الاقتصادية .والثاني : خاص بالبلدان النامية فالاستثناء الأول :يتعلق بالتمييز من دولة لمصلحة دولة أخرى عضوفي اتحاد جمركي أومنطقةتجارة حرة، وهذا الأمر يتعارض مع شرط الدولة الأولى بالرعاية، إلا أن المادة 24 من اتفاقية الجات 1947 أجازت إذا اتخذ التكتل الاقتصادي صورة اتحاد جمركي أومنطقة تجارة حرة.أما الاستثناء الآخر من شرط الدول الأولى بالرعاية

1- ياسين مكيو، مرجع سابق، ص70.

لمصلحة البلدان النامية فقد حققت جولة أورجواي نتائج كبيرة من حيث مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.[1]

2.2- مبدأ المعاملة الوطنية

يسعى هذا المبدأ إلى تحقيق نوع من المساواة في المعاملة بين المنتجات المستوردة من الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة والمنتجات الوطنية المماثلة لها، بحيث يلزم على "الدولة عند فرضها للضرائب معاملة السلع الأجنبية بنفس المعاملة التي تقدمها لمنتجاتها المحلية، كما يفرض عليها تطبيق القوانين واللوائح المؤثرة في المعاملات التجارية على المنتجات الوطنية والأجنبية على حد سواء، وذلك بهدف خلق جومن المنافسة الكاملة بين السلع في السوق المحلية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى بجد أنه يحول دون الالتفاف حول ما تم الإنفاق عليه من تخفيضات في التعريفة الجمركية، كأن يخفض العضوتعريفته الجمركية ثم يطق على السلعة المستوردة في الداخل رسوم أوضرائب تعويضية لا تخضع لها السلع الوطنية المشابهة لها .[2]

3.2- مبدأ الشفافية

ويقصد بالشفافية في هذا السياق أن تقتصر حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية على استخدام الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء إلى إجراءات غير جمركية كحظر الإستيراد أوتقييد كمياته . بين الدول الأعضاء إلا عند الضرورة في أي في حالة عجز ميزان المدفوعات لبعض الدول وبذلك تجيز هذه المادة الاستقلال في الميزان التجاري والحد من المغالاة في تطبيق أي حواجز جمركية أوفرض رسوم باهظة تعيق تيار التجارة بين الدول الأعضاء.[3]

4.2- مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية

كذلك ركزت عليه الاتفاقية من أجل الزيادة المستمرة لصادرات الدول النامية وزيادة مشاركتها في التجارة الدولية وإعطائها المزيد من الحرية في الوصول إلى الأسواق أي هومبدأ يكفل معاملة تجارية تفضيلية للدول النامية كأساس للإستراتيجية الدولية للتنمية الاقتصادية، ويهدف إلى فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات الدول النامية لزيادة عوائدها المالية الضرورية لتحقيق التنمية.[4]

5.2- مبدأ حظر فرض القيود على الواردات والصادرات

1- احمد حسن سيف، التعريف بمنظمة التجارة العالمية ومبادئها، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، 2021، ص418.
2- برباح مريامة، الاثار المنتظرة من انظمام الجزائرالى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير،تخصص علوم اقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، 2017- 2018 ص50.
3- برباح مريامة، مرجع سابق، ص51.
4- بعلة جويدة دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الوطني، مرجع سابق ص 33

تعد القيود الكمية (نظام الحصص) من أخطر العقبات التي تمنع من إتمام حرية التجارة الدولية، لذا جاء هذا المبدأ الذي يلزم بأن التعريفة الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية، وعدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية، وهوما نصت عليه المادة 11 من اتفاقية الجات، فهذا الإلغاء يسهل التجارة بين الدول الأعضاء، ويرفع الحواجز لانسياب المعاملات التجارية فيما بين هذه الدول، إلا أنه هناك استثناءات تدفع هذه الدول لفرض هذه القيود، قد تكون ذات طبيعة اقتصادية كحماية فروع الإنتاج الوطني من المنافسة، والعمالة في حالة الاستيراد، أولمواجهة النقص الحاد من السلعة المصدرة في حالة الصادرات [1].

6.2- مبدأ مكافحة سياسة الإغراق

والمقصود بها محاولة الدول الأعضاء بيع السلع في سوق التصدير بسعر يقل عن السعر الذي تباع به في المنشأ والهدف من ذالك هوترسيخ قيم التنافس الحر بين المنشآت التجارية دون تدخل الحكومة, في حالة مخالفة هذا المبدأ تعطي الإتفاقية الحق بالبلد المتضرر في فرض ضريبة خاصة ضد الإغراق تعادل الفرق بين السعر الذي تباع به السلع في سوق التصدير والسعر الذي تباع به في موطن المنشاة مع إضافة التكاليف الأخرى (رسوم نقل تامين).[2]

المطلب الخامس: العضوية في المنظمة وحقوق وإلتزامات الدول الأعضاء فيها

1- شروط العضوية في المنظمة ومراحل الانضمام إليها والانسحاب.

1.1- أنواع العضوية في المنظمة

يوجد فرعين للعضوية في المنظمة العالمية للتجارة هما العضوية الأصلية والعضوية بالانضمام

أ- العضوية الأصلية

طبقا للمادة 11 فقرة 01 من اتفاقية مراكش 1994 فان الأعضاء الأصليون في المنظمة هم الأطراف المتعاقدة في الاتفاق العام حول التعريفات الجمركية 1947،

1- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق ص 183

2- نفسالمرجع، ص184.

وكذلك الجماعة الأوروبية التي تقبل الاتفاق المنشئ والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف والتي بالنسبة لها تم إلحاق قوائم التنازلات والتعهدات في الجات 1994 وكذلك تم إلحاق تعهدات محددة بالاتفاق العام بشان تجارة الخدمات.[1]

إلا انه وفقا للفقرة 02 من نفس المادة فانه لا يطلب من الدول الأقل نموا المعترف بها من قبل الأمم المتحدة أن تقدم تعهدات أوتنازلات إلا بالقدر الذي يتفق مع مرحلة تنمية كل منها واحتياجاتها المالية أوإمكاناتها الإدارية والمؤسساتية.[2]

ب- العضوية بالانضمام

- **طبقا للمادة 12 من الاتفاق المنشئ للمنظمة[3]على أن:**

1. لأي دولة أوإقليم جمركي منفصل، يملك استقلالا ذاتيا كاملا في إدارة علاقاته التجارية الخارجية، والمسائل الأخرى، المنصوص عليها في هذا الاتفاق، وفي الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، أن ينضم إلى هذا الاتفاق، بالشروط التي يتفق عليها بينه وبين المنظمة. ويسري هذا الانضمام على هذا الاتفاق، وعلى الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف الملحقة به.
2. يتخذ المؤتمر الوزاري قرارات الانضمام، ويوافق على شروط إتفاق الإنضمام، بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة.
3. يخضع الانضمام إلى إتفاق تجاري عيد الأطراف لأحكام الإتفاق المذكور.

ج- العضوالمراقب

يتمتع العضوالمراقب بحق حضور المؤتمرات والندوات التي تعقدها المنظمة والمناقشات والمفاوضات وإبداء الإقتراحات. دون أن يكون لها الحق في التصويت. ولا يلزم العضوالمراقب بدفع الإشتراكات وتنفيذ الإلتزامات التي تلزمها المنظمة على الأعضاء[4].

وهي مجموعة منالدول يصل عددها إلى أربع وعشرين دولة تطمح وتسعى إلى الإنضمام إلى قائمةأعضاءمنظمة التجارة العالمية، وتعمل المنظمة على فرض مفاوضات للإنضمام على هذه الدول خلال فترة تصلخمس سنوات بعد إطلاق مسمى الدول المراقبة عليها، ومن بين هذه الدول: أوزباكستان، روسيا البيضاء، العراق،

1- كوثر مازوني، شروط واجراءات الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد، 53 العدد 2، سنة 2016، ص 440.

2- نفس المرجع ص 440.

3- ملحق اتفاقية مراكش لانشاء منظمة التجارة العالمية على الموقع www.moqatel.com يوم 2023/11/14.

4- منظمة التجارة العالمية – World Trade Organisation على الموقع www.political- encyclopedia.org يوم 2023/11/14.

الجزائر، إيران، جزر القمر، سوريا، لبنان، ليبيريا، ليبيا، صربيا، كازاخستان، وأفغانستان.[1]

2.1- شروط الانضمام للمنظمة

للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يجب أن تستوفي الدول أربعة شروط أساسية تخضع لإعتبارات قانونية وإقتصادية وتتمثل هذه الشروط في :

أ- الإلتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية

يقصد بذلك شمولية الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية، أي أن طالب العضوية الذي يوافق على هذه الاتفاقية يصبح ملزماً تلقائياً بقبول جميع الاتفاقيات متعددة الأطراف الصادرة عن المنظمة كحزمة واحدة« Single undertaking »، دون قيد أوإستثناء ودون الحاجة إلى التوقيع على كل اتفاقية على حدة، ما عدا الاتفاقيات محدودة الأطراف الاختيارية، وذلك استناداً لنصالمادة (2- 2) من الاتفاقية المنشئة للمنظمة، مع الأخذ في الاعتبار قبول ما ستسفر عنه المفاوضات الحالية في المنظمة من اعتماد اتفاقيات لاحقة تضاف لها، فهناك موضوعات أضيفت إلى برنامج عمل المنظمة لدراستها وإجراء المفاوضات بشأنها لغرض التوصل إلى إبرام اتفاقيات جديدة، إذ بلغ مجموع ما تمالتوصل إليه حتى الآن (28) نصاً قانونياً وهناك الكثير من الاتفاقيات الأخرى التي ستصدر عن المنظمة وتصبح نافذة وملزمة للجميع مما يفرض على الدول الموافقة عليها وتطبيقها[2] .

ب- تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية

تشترط منظمة التجارة العالمية على الدول الراغبة في الإنضمام إليها تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية، تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالاتخاصة، فالدول ملزمة بتخفيض التعريفة المفروضة على السلع والخدمات التي تستوردها[3].

ج- تقديم التزامات في الخدمات

تقدم الدول الراغبة في الإنضمام جدولا بالإلتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات توضح فيه قائمة الحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية والخدماتية ووضع جدول زمني لإزالتها.[4]

د- تطابق التشريعات الوطنية مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

1- عبد الفتاح ثابت ناصر، منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص136.
2- اثير محمد الزهيري، العضوية في منظمة التجارة العالمية (الجزائر نموذجا)، مذكرة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر- 1- ، 2014 ص89.
3- برياح مريامة، الاثار المنتظرة من انظمام الجزائرالى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص83.
4- حداد تقي، الدين بوخروبة محمد امين، مرجع سابق، ص81.

تتعهد الدولة الراغبة في الإنضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية بأن تكون إجراءاتها المحلية وقوانينها وأنظمتها الوطنية متوافقة مع مبادئ وأحكام اتفاقيات المنظمة، وذلك وفقاً للفقرة (4) من المادة (16) من الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية التي نصت على ما يلي:

«يتعين على كل عضوالتأكد من مطابقة قوانينه وأنظمته وإجراءاته الإدارية لالتزاماته المنصوص عليها في الاتفاقيات الملحقة».[1]

3.1- مراحل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

تمر عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية عبر عدة مراحل نذكرها فيما يلي:

أ- مرحلة طلب العضوية:

تبدأ عملية العضوية عندما تقدم الدولة التي ترغب بالانضمام طلبا إلى المديرالعام، تطلب فيه رسميا الانضمام إلى المنظمة OMC، ويرسل هذا الطلب بعد ذلك إلىجميع الدول الأعضاء في المنظمة، وبعد

أن يوافق المجلس العام يتم تشكيل فريق عملمكون عادة من الدول الأعضاء ذات المصالح الكبرى مع الدولة طالبة العضوية[2].

ب- مرحلة جمع المعلومات:

هذه المرحلة مخصصة لجمع المعلومات حول النظام التجاري لمقدم الطلب، والهدف منها هومن جهة توضيح التغييرات التي على مقدم الطلب القيام بها حتى تتوافققوانينه وسياساته مع اتفاقيات منظمة الـ OMC،ومن جهة أخرى تشكل هذه المعلوماتقاعدة لقيام المفاوضات الخاصة المتعلقة لأسواق السلع والخدمات، وخلال هذه المرحلة تطلب المنظمة من الحكومة المعنية بالانضمام تقديم مذكرةبالنظام فيها، متضمنة وصفا لجميع السياسات الاقتصادية، والتي لها علاقة باتفاقياتمنظمة التجارة العالمية،كما على مقدم الطلب الإجابة على مجموعة الأسئلة الكتابية التي تطرحها عليهالدول الأعضاء.[3]

ج- مرحلة المفاوضات:

يقوم أعضاء لجنة العمل بمراجعة البيانات التي قدمتها الدولة العضوية لتقرير ما إذا كانت القوانين والسياسات في البلد المعنى تتفق مع اتفاقيات المنظمة وبعدها يقوم أعضاء اللجنة بتقديم أسئلة وملاحظات مكتوبة وشفهية إلى الدولة طالبة العضوية، مع تقديم أسئلة فنية من طرفأمانة المنظمة طوال عملية الانضمام، وتستمر عملية جمع المعلومات إلى أن يقتنع أعضاء اللجنة بأنهمتوصلوا إلى فهم كامل وصادق لنظام

1- اثير محمد الزهيري، مرجع سابق، ص 90.
2- كوثر مازوني، شروط واجراءات الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، مرجع سابق ص 443.
3- كوثر مازوني، شروط، مرجع سبق ذكره، ص444.

للتجارة الخارجية للدولة طالبة العضوية، لتبدأ المفوضات حولشروط الإنضمام إلى المنظمة بين الدولة المعنية وأعضاء لجنة العمل، وتشمل هذه المرحلة عدة جولاتمن المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف حول جدول التعريفات والقيود غير الجمركية وحرية وصولالسلع والخدمات إلى السوق، وتستمر هذه المفاوضات التي تجرى جنبا إلى جنب مع عملية تقصيالحقائق عن شروط محددة للانضمام إلى المنظمة.[1]

د- مرحلة المصادقة النهائية:

عند الإنتهاء من تقصي الحقائق والمفاوضات، يرسل فريق العمل إلى المجلس العام مسودة "تقرير فريق العمل"مقرونة بمسودة "برتوكول الانضمام " إلى عضوية المنظمة، وتشمل مسودة البرتوكول الإتفاقيات الثنائية الجمركية والغير جمركية التي تم الإتفاق عليها، كذلك الاتفاقيات المتعلقة بحرية الوصول إلى السوق، عندئذ ستطبق جميع الالتزامات الثنائية وبالتساوي على جميع الأعضاء في المنظمة، وعلى المؤتمر الوزاري للمجلس العام للمنظمة أن يقر بأغلبية ثلثي الأعضاء هذا البرتوكول الذي يدخل حيز التنفيذ بعد مضي ثلاثين يوما على مصادقة حكومة الدولة المعنية عليه.[2]

ه- الإنسحاب من عضوية منظمة التجارة العالمية:

أما فيما يخص الانسحاب من المنظمة العالمية للتجارة فإن الإتفاقية حددت ضوابطه، فيحق لأي عضوالانسحاب من المنظمة وكافة الإتفاقيات التابعة لها بتقديم إشعار محرر بهذا المضمون للمدير العام للمنظمة، وبعد ستة أشهر من إيداع هذا الإشعار يصبح الإنسحاب ساريا. فتسقط حقوق العضوالمنسحب في كافة الإمتيازات والمعاملة التفضيلية التي يحصل عليها بالتزام الدول الأعضاء الأخرى كما يتحلل من كافة التزاماته سواء تلك التي تمليها الإتفاقيات أوتلك التي يقدمها من تعهدات وتنازلات في السلع والخدمات.[3]

الشكل رقم (01- 03): مراحل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

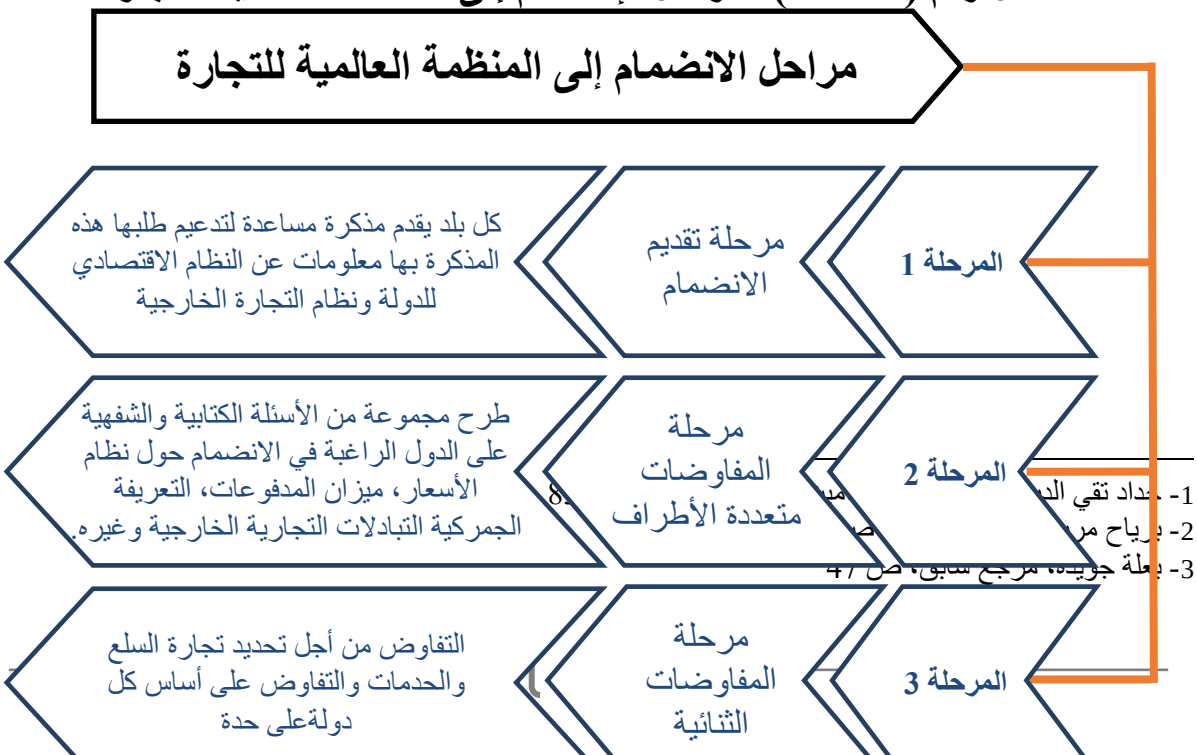

1- عداد تقي الد
2- رياح مر
3- بعلة جويدة، مرجع سابق، ص 47

2- حقوق والتزامات الدول الأعضاء اتجاه المنظمة

إن إنضمام أي دولة إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني الوفاء بمجموعة من الإلتزامات والحصول على مجموعة من الحقوق والتي تتمثل فيما يلي:

1.2- حقوق الدول الأعضاء اتجاه المنظمة

تتمثل حقوق الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة في:[1]

- التزام الأطراف الأخرى أعضاء المنظمة بتطبيق القواعد العامة للسلوك التجاري عند التعامل مع الدولة العضوفي كافة المجالات التي تشملها الاتفاقات أي أن الالتزامات العامة الواردة في الإتفاق تمثل نفسها حقوقا لباقي الدول الأعضاء.
- حقوق نفاذ السلع والخدمات الوطنية إلى أسواق الدول الأخرى وذلك وفقا لحدود التثبيت الجمركي الواردة في جداول باقي الأعضاء.
- تكفل عضوية الـ OMC على السياسات التجارية للدول الأعضاء الأخرى وما تتضمن من إجراءات من شانها التأثير على النفاذ إلى الأسواق ومدى إتساقها مع الإتفاقات الدولية والأهم من ذلك فان أجهزة المنظمة تعتبر منبرا للمشاركة في المفاوضات التجارية في المستقبل بحيث يتمكن العضومن طرح المواضيع التي يهتم بها والمشاركة في صياغة الاتفاقات الجديدة.
- تمكن الأعضاء من الدفاع عن مصالحهم وإلغاء الإجراءات التي قد يتخذها الشركاء التجاريون والمناقضة للإتفاقيات التي تم التوصل إليها بما يكفل التطبيق العادل على كل الأعضاء وهذا بناء على تسوية المنازعات التجارية الدولية المطورة في جولة أوروجواي.
- المشاركة في المفاوضات المستقبلية مما يكفل الدفاع عن المصالح التجارية التي تهم تلك الدول وصياغة الاتفاقات الجديدة التي تقرها الإجتماعات الوزارية .

2.2- التزامات الدول الأعضاء اتجاه المنظمة

تتمثل التزامات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة[2]فيما يلي:

1- عبيدة سليمة، مسار انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة مجلة الاقتصاد الجديد العدد 08- ماي2013 جامعة سعد دحلب – البليدة – ص329.

2- ليندة هماز، مرجع سابق، ص35.

- الإلتزام بمبادئ واتفاقيات **م ع ت (OMC)** بتعهد الدولة التوقيع على بروتوكول الإنضمام، الذي يشمل الموافقة على الإلتزام بتطبيق جميع اتفاقيات المنظمة، باستثناء إتفاقية المناقصات الحكومية وإتفاقيات الطائرات المدنية، لأنهما من الإتفاقيات الإختيارية الموضوعة، وليس إجباريا على الدول التوقيع عليها.
- تقديم التزامات في الخدمات من خلال جدول مشمول على الإلتزامات التي ستتبعها هذه الدولة في قطاع الخدمات، يشتمل قائمة الحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية والخدماتية ووضع جدول زمني لإزالتها.
- إعطاء تنازلا للتعريفات الجمركية بتقديم جدول للتنازلات يحتوي كل المعطيات المتعلقة بالبنود الجمركية وفقا للنظام المنسق الذي يصف السلع والتعريفة الجمركية الملزمة إلا في حالات خاصة وإستثنائية.
- إتباع نظام اقتصاد السوق بوضع قوانين وتشريعات جديدة تتماشى وتتلائم مع التطورات الإقتصادية العالمية وعدم الخروج عن نطاقها.
- رفع الدعم عن الشركات الوطنية التابعة للدولة الراغبة في العضوية تطبيقا لمبدأ المعامل بالمثل.
- تطبيق مبدأ الشفافية في التعاملات التي تقوم بها وإلزامها، بإشعار وإخطار الدول الأعضاء، بالقوانين والنصوص والأوامر التي تصدرها فيما يتعلق بالسلع والخدمات.
- تحسين مناخ الإستثمار في البلد طالب الإنضمام للمنظمة.
- إعادة النظر في هيكلة الأنظمة المصرفية والنقدية.

اذا كان الهدف الاساسي من انشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية ومن بعدها منظمة التجارة العالمية، هوتحرير التجارة الدولية، فان هذا التحرير ظل لفترة طويلة مقتصرا على السلع ذات الاهتمام الخاص بالدول الصناعية ولم يشمل التجارة في السلع الزراعية، حيث فشلت الاتفاقية في ايجاد حلول للقيود التعريفية وغير التعريفية في التجارة الدولية لهذه المنتجات بسبب الخلافات والتحفظات التي ابدتها الدول المتقدمة ازاء هذا الموضوع.

هذا الفشل يعد أهم أوجه القصور في عملية تحرير التجارة الدولية باعتبار السلع الزراعية تمثل جانبا هاما من صادرات الدول النامية، ومن ثما فان استثناء التجارة الدولية الزراعية من تطبيق قواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ادى إلى حرمان هذه الدول من العديد من المزايا التي كان من الممكن الحصول عليها.

فلقد كانت الزراعة عرضة لكافة القيود التي تفرضها مختلف الدول لحماية المنتجين الزراعيين المحليين من المنافسة الخارجية، وبقيت بذلك خارج مجال تغطية

جولات المفاوضات المتتالية التي سبقت جولة الاوروجواي، وذلك بسبب عدم رغبة الدول المتقدمة التصدي للقيود التي ترد على التجارة الدولية في السلع الزراعية نظرا لمكانتها المهمة التي تحتلها الزراعة في القطاع الاقتصادي لهذه الدول وكذلك القوة السياسية التي يتمتع بها المنتجون الزراعيون فيها.

وقد أدى ذلك القيام كل دولة باتخاذ ما تراه مناسبا من إجراءات حمائية وغير تعريفية نتج عنها تشويه التخصص الدولي في قطاع الفلاحة وألحق أضرار بالغة بالدول التي تتميز بميزة نسبية عالية في الإنتاج الزراعي.

وهكذا ظلت الزراعة خارج نطاق المفاوضات التجارية، وظل التخوف من تحرير التجارة في السلع الزراعية قائما إلى أن نجحت جولة الاوروجواي في إخضاعها لأول مرة للقواعد التي تحكم التجارة الدولية في السلع الصناعية في إطار الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية.

المبحث الثالث:اتفاقية تحرير التجارة في السلع الزراعية

تُعد تجارة المنتجات الزراعية من أكثر القضايا المثيرة للجدل في جدول أعمال جولة الأورغواي، وكانت إتفاقية الزراعة من أبرز النتائج التي تم التوصل إليها بعد مفاوضات شاقة بين الدول الصناعية لتحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية. ومع ذلك، فإن هذه الاتفاقية وحدها لا تكفي لتحقيق التحرير الكامل لهذا القطاع، نظراً لإرتباط تحرير تجارة المنتجات الزراعية باتفاقيات أخرى تؤثر عليها. لذلك، سنستعرض أهم هذه الاتفاقيات ذات الصلة وتأثيرها على تحرير تجارة المنتجات

الزراعية، والتي تشمل: إتفاقية تطبيق تدابير الحفاظ على الصحة والصحة النباتية، اتفاقية القيود الفنية على التجارة، اتفاقية إجراءات الإستثمار المرتبطة بالتجارة، واتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية. وسنناقش في هذا المبحث الآثار الإيجابية والسلبية لتطبيق هذه الاتفاقيات على قطاع الزراعة في الدول النامية، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول:دوافع ادخال موضوع الزراعة في مفاوضات الاورغواي.

ان ادراج اتفاقية الزراعة ضمن جولة الاوروجواي لم يكن محض الصدفة، انما جاء بطلب من الدول المتقدمة، والتي ظلت تستبعده من نطاق المفاوضات السابقة لاتفاقية الجات، وهذا ما يؤكد ان سير مفاوضات تحرير التجارة الدولية ونتائجها لا يعكس إلا مصالح الدول المتقدمة.

فقبيل الشروع في الجولة الأخيرة من الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، تميزت الأوضاع الإقتصادية في العالم في جانبين، تعلق الأول ببرامج التعديلات الهيكيلية التي اوصت بها المؤسسات الملية كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي مجموعة كبيرة من البلدان النامية، اما الجانب الثاني فتمثل في تصاعد ظاهرة الحمائية داخل البلدان الصناعية وعلى وجه التحديد بلدان المجموعة الاقتصادية الاوروبية والو.م.أ، فبرامج التعديل الهيكلي تضمنت اجراءات إنفتاح الإقتصاديات النامية وكان من نتيجة ذلك تعرض الكثير من قطاعات النشاط للتدمير.[1]

كما كان من أحد شروط هذه البرامج فتح أسواق البلدان النامية أمام السلع الزراعية للبلدان الصناعية ذات الفائض الزراعي وهوما تسبب في حالات الإغراق التجاري.

أمام تفاقم المديونية المتعاضمة التي اثرت على موازين مدفوعات البلدان النامية، سعت من بينها تلك المعتمدة على تصدير السلع الاولية ومنها الزراعية الى زيادة حجم صادراتها قصد تحقيق المزيد من الإيرادات من العملة الصعبة، وهوذاته المسعى الذي تسبب في التراجع المستمر في أسعار هذه الصادرات كالقهوة والقطن وغيرها، وهي مفارقة اقتصادية ومالية زادت في تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

الأمر الذي أدى إلى تراجع حصة البلدان النامية في التجارة العالمية عموما وفي السلع الراعية على وجه الخصوص فقد إنتقلت الحصة النسبية لها من 40 بالمئة سنة 1960 لتتراجع حصة البلدان النامية في التجارة العالمية الى 27 بالمئة سنة 1995، اما في نفس الفترة فقد انتقلت حصة المجموعة الاوروربية من 20 بالمئة سنة 1960 الى 45 بالمئة سنة 1995.[2]

1- شامي رشيدة، المنظمة العالمية للتجارة والاثار المرتقبة على الدول النامية(حالة الجزائر)اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص273.

2- شامي رشيدة المرجع السابق، ص274.

وبهذا تأكد تراجع الواقع التجاري الأمريكي في السلع الزراعية التي كرست هذا التفوق مطلع التي كرست هذا التفوق مطلع الثمانينات كأول قوة تجارية في السلع الزراعية والسلع الزراعية المحولة.

الأمر الذي أدى إلى تزايد حدة المنافسة بين الو.م.أوالمجموعة الأوروبية الأمر الذي حملها على التحول إلى موقع هجومي على الساحة التجارية العالمية.

1- الخلاف الأوروبي- الأمريكي:

كل تلك التحولات التي ذكرت سابقا شحنت الطرف الأمريكي وساعدت على تجذير موقفه التفاوضي ومطالبته بمراجعة الموضوع الزراعي في الإتفاقية العامة، وخاصة موضوع السياسة الزراعية المشتركة، إذ لم يبقى امام الو.م.أإلا مواجهة المجموعة الأوروبية كمنافس أساسي.

ومن جهتها أصبحت المجموعة الأوروبية تواجه تصاعد مصاريف الدعم الزراعي والتي بلغت مستويات قياسية، وهوما عمق الشرخ بينها وبين الو.م.أ، مما جعل هذه الأخيرة تعجل باطلاق جولة جديدة من المفاوضات، وهي الجولة التي عرفت على هامشها صراعا محموما تخلل المفاوضات الثنائية بين القوتين الزراعيتين الأعظم في العالم.

1.1- مطالب الولايات المتحدة ومجموعة كيرنز:

رأينا مما سبق أن إدراج تحرير تجارة المنتجات الزراعية كان رغبة من الدول الكبرى في تحريرها والذي أدى إلى تصارع المصالح بينها في مجال الزراعة، لذا سنقتصر على مواقف الأطراف الأخرى من تحرير تجارة المنتجات الزراعية خلال المفاوضات.

كان لمجموعة كيرنز موقف مماثل لموقف الو.م.أحيث طالبت المجموعة بإجراء تخفيضات للدعم الذي تقدمه المجموعة الأوروبية للقطاع الزراعي بها وأن يكون هذا التخفيض على عدة مراحل، وأن يكون دعم الصادرات مصحوبا بخفض دعم الأسعار داخليا مع العمل على تقليص الحواجز أمام واردات تلك الدول من المنتجات الزراعية.وتجدر الإشارة إلى المواقف التي إتخذتها المجموعة الأوروبية قد أدت إلى زيادة نصيبها من صادرات المنتجات الزراعية خلال الفترة(1988- 1970) من 24% إلى 36% من إجماليالصادرات العالمية وقد كان ذلك على حساب صادرات الو.م.أ ودول مجموعة كيرنز التي إنخفضت إلى 38% من إجمالي الصادرات العالمية من المنتجات الزراعية.[1]

قبل إنطلاق جولة الأوروغواي، وأمام المنافسة الشرسة التي فرضتها المواجهة التجارية مع المجموعة الأوروبية والتي كان من نتائجها تراجع حجم صادرات الو.م.أ

1 بن عمر الاخضر، اثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في العالم العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وو علوم التسير، جامعة الجزائر،2007، ص43.

من السلع الزراعية من 22 بالمئة 1980 الى 16 بالمئة سنة 1986، فكان لابد على الو.م.أأن تبادر بالمطالبة بالغاء اشكال الدعم المتضمنة في السياسة الزراعية المشتركة وفق صيغة *الصفرين*، وتتمثل في تفكيك كل أشكال الدعم بدا من دعم الصادرات وصولا إلى المساعدات والدعم الداخلي على مدى 10 سنوات.

الجدول رقم (01- 02):تطور الصادرات من السلع الزراعية والغذائية والحبوب لبعض البلدان الصناعية(1980- 1986)

الوحدة:نسبة مئوية

البيانات والسنوات		1980	1986
السلع الزراعية والغذائية	الو.م.ا	6.22	1.16
	المجموعة الاوروبية	4.15	1.16
	مجموعة كرينز	5.29	6.19
	كندا، استراليا، زلندا الجديدة	3.10	2.10
الحبوب	الو.م.ا	6.50	2.30
	بالمجموعة الاوروبية	3.15	8.23
	مجموعة كرينز	9.25	6.34
	كندا، استراليا، زلندا الجديدة	5.18	3.22

المصدر: عز الدين بن تركي، تطور المسالة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، اطروحة دكنوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006، ص168.

فكما يظهر من الجدول رقم (01- 02)تراجع الموقع التجاري الأمريكي للحبوب لحساب التفوق المتنامي لدول المجموعة الأوروبية، وتراجع نسبة السلع الزراعية والغذائية لكل من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية على حد سواء. وجاءت هذه الوضعية نتيجة تضافر عدة عوامل كان أهمها التراجع في مستوى الطلب العالمي على السلع الزراعية عامة والصادرات الزراعية الأمريكية على وجه التحديد نتيجة اشتداد أزمة المديونية التي عرفتها البلدان النامية، حيث تراجعت قدرة السداد لكثير من الدول النامية، وهذا ما عزز نزعة الكساد في تجارة المنتجات الزراعية عالميا وتفاقمت أزمة المحزونات الزراعية داخل الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية. إلى جانب السياسة الموجهة لدعم الأسعار والسياسة النقدية التوسعية التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى تأكل الريع النفطي بفعل تراجع الأسعار العالمية.وإضافة إلى المجموعة الأوروبية التي أصبحت تواجه

تصاعد مصاريف الدعم الزراعي والتي بلغت مستويات قياسية ما يعادل25 مليار دولار سنويا.[1]

ومن هنا أجملت الو.م.أ اقتراحاتها على عرض تفاوضي تضمن ثلاثة فئات من الإجراءات وجملة من الإلتزامات المرافقة لها وهي:

- مسألة دعم الصادرات والتي يعتبرها تصنيف الخبرة الأكثر تاثيرا على استقرار الأسواق وتشويها للمبادلات.

- مسألة الإجراءات المعتمدة لمواجهة الواردات والتي يجب تحويلها الى رسوم جمركية والتي يجب أن تخضع لتخفيض نسبته 75 بالمئة على مدى 10 سنوات،

- إلا أن هذا المقترح لقي صدا لدى مجموعة كيرنز، والتي كانت ولا تزال تطمح أن تتحول إلى قوة زراعية ثالثة، أما جوهر استراتيجية هذه المجموعة فتتمثل في تقديم تنازلات في مجال تحرير القطاعات الصناعية والخدمية مقابل الحصول على تنازلات مماثلة من أجل النفاذ إلى الأسواق الأوروبية والامريكية.

2.1- الاعتراضات الاوروبية:

لقد انعكس عدم التجانس في بنية الزراعات للمجموعة الاوروبية على موقفها التفاوضي، الامر الذي ادى الى ظهور موقفان يميزان الموقف الاوروبي حول هذا الموضوع.

اذ تبنى الاول مبدا تحرير القطاع، اذ يعتبر أصحاب هذا الاتجاه ان السياسة الزراعية المشتركة قد انجزت اهدافها ولكنها اصبحت غير ناجعة بسبب تكلفتها وعد كفاءتها في تخصيص الموارد الاوروبية، واصحاب هذا الموقف يعتبرون بلدانا مندمجة بشكل جيد في منظومة التبادل الدولي وهي:الدنمارك، هولندا، المملكة المتحدة، المانيا وبلجيكا.ولذلك كان هؤلاء اقرب الى الموقف الامريكي وقد ابدوا استعدادا لقبول المقترح الامريكي، كما تعتبر هذه المجموعة من الدول الاقل استفادة من الدعم الاوروربي.

اما الموقف الثاني والذي تتراس فريقه فرنسا، يرى ان اعتماد مراقبة العرض الزراعي والابقاء على دعم الاسعار، يكون الصيغة الاوفق بالنسبة لاوروبا.

حيث ابدت فرنسا اعتراضها على الموقف الاول والذي اعتبرته مضرا بمصالحها الزراعية والتجارية وخاصة بالنسبة لمنتوج القمح والذي يشكل المنتوج الاستراتيجي الاول بالنسبة لها، كما هوحال الو.م.ا، اذ يمثل القمح ما نسبته 60 بالمئة من صادرات الحبوب لكل منهما، فالمكانة التجارية التي حققتها فرنسا في الاسواق

1 عز الدين بن تركي، تطور المسالة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، اطروحة دكنوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006، ص169.

العالمية كان بفضل السياسة الزراعية المشتركة والياتها في الدفع، كما تعتبر فرنسا ان هذه السياسة تحافظ على مستويات الاسعار عند مستويات مرتفعة داخل السوق الاوروربية، حيث تستوعب 60 بالمئة من السلع الزراعية، اما 40 بالمئة المتبقية فيتم صرفها داخل السوق الدولية عن طريق الية المنح التعويضية، والتي تمثل الفرق بين الاسعار المحلية والاسعار الدولية.فأي تنازل عن دعم الصادرات حينها تعتبره فرنسا ومن يدعمها من شانه عرقلة تصريف المنتوج في الاسواق الدولية، وهوما سيدفع الى تشكيل مخزونات اوروبية قد تسبب لا محالة في تراجع الاسعار مما يؤدي الى تراجع في العرض الزراعي أي تراجع القدرة الاوروبية على الانتاج الزراعي.

2- اتفاق بلير هاوس:[1]

ان أبرز نزاع ثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كان بشأن الحبوب الزيتية والذي تم تسويته في واشنطن في نوفمبر 1992 وعرف الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بمشاركة كندا واليابان باتفاق واشنطن أواتفاق "بلير هاوس" نسبة إلى المكان الذي تم توقيع الاتفاق فيه وقد أتاح هذا الاتفاق في نهاية الأمر فرصة لصياغة حل وسط كان مدخلا للحل النهائي ونجاح مفاوضات جولة أوروجواي.

كان يهدف هذا الاتفاق الى تحقيق الاهداف التالية:[2]

1. تحسين فرص الوصول والنفاذ إلى أسواق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من خلال إزالة القيود الكمية وتخفيض الرسوم الجمركية.
2. السعي إلى إقامة نظام دولي يعتمد على شفافية المبادلات التجارية للمنتجات الزراعية من خلال تخفيض مختلف أشكالالدعم الزراعي.

ويمكن تلخيص الإطار العام للالتزامات في القطاع الزراعي في التخلص من أشكال الإغراق الزراعي في أسواق الدول النامية وإيجاد صيغة تطبيقية للمعاملة الخاصة والتفضيلية ها نظرا لوضعها الخاص، وتوفير مرونة كافية ها لتنفيذ برامجها الرامية إلى تطوير وتنمية القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي

وقد تضمن اتفاق "بلير هاوس" أربعة أجزاء رئيسية هي:

بروتوكول الوصول للأسواق عن طريق خفض التعريفات الجمركية، واتفاقية لإزالة جانب منتشوهات السياسات عن طريق خفض الدعم بكافة صوره وتحويل القيود

1.عادل السن، مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في اطار اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الدوحة (الفرص والتحديات)، المؤتمر العربي الثالث- التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج الدوحة :الفرص والتحديات امام الدول العربية، المنظمة العربية للتمية الادارية، 2008، ص148- 149.

2- لطرش ذهبية، اثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة المنتجات الزراعية على الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2015، ص26.

غير التعريفية إلى قيود تعريفية واتفاق ثالث للإجراءات الصحية، وأخيرا مشروع لقرار وزاري تم إقراره في مؤتمر مراكش لتعويض الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والدول الأقل نموا عن الأثار السلبية التي قد تنجم عن إصلاح أوتحرير قطاع الزراعة.

الا ان هاذا الاتفاق الذي تم التوصل، تم رفضه من طرف فرنسا والتي كانت في خضم الاعداد للتشريعيات والتي زادت من حساسية السلطات الفرنسية والاوساط المهنية في القطاع الزراعي اتجاه الانعكاسات المحتملة للاتفاق على مستقبل الزراعة الفرنسية، وفي ديسمبر 1993، عقد اتفاق بروكسل والذي لا يختلف كثيرا عن اتفاق بليرهاوس والذي مثل جملة من التنازلات المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في مواضيع الرسوم الجمركية، والقيود على الواردات ودعم الصادرات." فقد كان هذا الاتفاق تمهيدا للتوصل إلى الاتفاقية الزراعية المبرمة في أفريل من سنة 1994، والتي تعد جزاء من التتويج الشامل لمفاوضات جولة الاوروغواي.[1]

3- موقف الاطراف المختلفة داخل مفاوضات الزراعة في جولة الوروغواي:

1.3- موقف مجموعة كيرنز:

كان لمجموعة كيرنز(تشمل 13 دولة، وهي**الارجنتين، البرازيل، كندا، كولومبيا، شيلي، ماليزيا، اندونيسيا، الاوروغواي، تايلندا، الفيليبين، نيوزيلندا، استراليا، المجر)**موقف مماثل لموقف الو.م.أ حيث طالبت هذه المجموعة بإجراء تخفيضات للدعم الذي تقدمه المجموعة الأوروبية للقطاع الزراعي بها وأن يكون هذاالتخفيض على عدة مراحل، وأن يكون دعم الصادرات مصحوبا بخفض دعم الأسعار داخليا مع العمل على تقليص الحواجز أمام واردات تلك الدول من المنتجات الزراعية وتجدر الإشارة إلى المواقف التي اتخذتها المجموعة الأوروبية قد أدت إلى زيادة نصيبها منصادرات المنتجات الزراعية خلال الفترة(1970- 1988) من 24% إلى 36%38 من إجماليالصادرات العالمية وقد كان ذلك على حساب صادرات الو. م.أ ودول مجموعة كيرنز التي انخفضتإلى 38% من إجمالي الصادرات العالمية من المنتجات الزراعية.[2]

2.3- موقف الدول الاسكندنافية واليابان:

كان الموقف الذي اتخذته الدول الاسكندنافية واليابان إضافةإلى سويسرا موقفا نوعا ما متميزا حيث نادت إلى تخفيض دعم الصادرات الزراعية بنسبة 30% عنمستواها عام 1986، وذلك خلال فترة 10 سنوات، وهذا التخفيض سوف يؤدي إلى

1- عز الدين بن تركي، تطور المسالة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، مرجعسبق ذكره، ص175.

2- نبيل حشاد، الجات والمنظمة العالمية للتجارة، دار يحي للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، القاهرة 1999، ص109.

خفض الفجوة بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.ولتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة قدم "آرثر دنكل" مدير عام الجات مسودة شاملة للتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن الزراعة في جولة أوروجواي عام 1991، وقد عملت هذه المسودة على إنهاء الخلاف بين الو.م.أ ودول المجموعة الأوروبية وذلك بالتوصل إلى اتفاق تخفيض الدعم المقدم للقطاع الزراعي.[1]

المطلب الثاني:التجارة الدولية للسلع الزراعية:

1- إتفاقية الزراعة خلال جولة الاوروغواي

بدأت مفاوضات جولة الاوروغواي عام 1986، بموجب إعلان بونتادل است، وهواعلان اصدره وزراء تجارة الدول الاعضاء في اتفاقية الجات، وكان مقررا ان تنتهي الجولة في اجتماع وزاري في ديسمبر 1990 غير أن الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاوروبية والذي كان موضوعه الرئيسي تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية.[2]حيث كان من المقرر لهذه الجولة أن تنتهي مع نهاية عام 1990، إلا أنها تواصلت إلى غاية 1993 تزامنا مع قيام المنظمة العالمية للتجارة وكانت صعوبة التوصل إلى إتفاق فيما يخص الزراعة من الاسباب الرئيسية التي ادت إلى أن يستغرق إكمال مفاوضات هذه الجولة هذا الوقت الطويل.

تعتبر إتفاقية الزراعة التي تم التوصل اليها في هذه الجولة من أهم الإتفاقيات التي تم إبرامها لكون الزراعة تعد من أعقد القضايا في الإقتصاد العالمي منذ إنشاء إتفاقية التعريفات الجمركية والتجارة، وقد ورد فيها على أن تكون إلتزامات إصلاح التجارة في السلع الزراعية متساوية بين الأعضاء مع منح معاملة خاصة للدول النامية والدول الأقل نموا المستوردة للغذاء لتفادي الإنعكاسات السلبية لتحرير التجارة عليها.ويمكن تلخيص أهم النتائج التي خرجت بها جولة الاورغواي في مجال تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية في:[3]

*التحرير التدريجي للتجارة الدولية الزراعية، بتحويل جميع الحواجز والقيود الجمركية الى قيود سعرية، خلال ستة سنوات بالنسبة للدول المتقدمة وعشر سنوات بالنسبة للدول النامية ابتداءا من عام 1995.

*خفض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية بعد تثبيتها، اولا عند مستواها خلال الفترة 1986- 1988 بمتوسط يبلغ 36 بالمائة خلال ست سنوات بالنسبة للدول

1- بن عمر لخضر، اثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية.مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعةالجزائر، 2007، ص44.

2- نهاد عبد الكريم احمد العبيدي، جولة الاوروغواي وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصاديةالمجلد6، العدد 18، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، ، 2010، ص 150.

3مقدم عبيرات، طواهري محمد تهامي، موقع الزراعة العالمية في اطار جولة الاوروغواي والاتفاق المتوصل اليه في الجوانب الزراعية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد2، جوان2002.ص151.

المتقدمة وبنسبة 24 بالمائة خلال عشرة سنوات بالنسبة للدول النامية، بشرط ان لايقل التخفيض لأي منتج على نحو15 بالمائة بالنسبة للدول المتقدمة وبنحو10 بالمائة للدول النامية،

*فتح اسواق الدول الاعضاء امام الواردات، بحيث تصل نسبة هذه الواردات الى نحو3 بالمائة من الاستهلاك المحلي لسنة 1995 لتصل الى نحو5 بالمائة من الاستهلاك المحلي عام 2000، اما اذا كانت واردات الدولة اكبر من 5 بالمائة من الاستهلاك المحلي فان عليها المحافظة على ذلك المستوى،

*خفض الدعم المقدم للصادرات الزراعية في الدول المتقدمة تدريجيا بنسبة 36 بالمائة مع خفض قيمة الصادرات المدعومة بنسبة 21 بالمائة خلال ست سنوات ابتداءا من عام 1995، بينما حددت نسبة التخفيضات للدعم في الدول النامية بنسبة 24 بالمائة خلال عشر سنوات، مع إعفاء الدول الأقل نموا من هذه التخفيضات،

*كما اتفقت الدول الاعضاء المتقدمة بأن تأخذ في الاعتبار أثناء تنفيذ التزاماتها في مجال الوصول للأسواق الاحتياجات الخاصة بالدول النامية الاعضاء كافة المصالح، وأن تراعي الدول الأعضاء كافة المصالح غير التجارية، بما في ذلك الأمن الغذائي وحماية البيئة والمعاملة الخاصة للدول النامية، والأثار السلبية للإصلاح على الدول الأعضاء الأقل نموا والدول المستوردة الصافية للغذاء.

2- إتفاقية الزراعة:

تعتبر إتفاقية الزراعة من أهم الإتفاقيات التي توصلت اليها جولة الأوروغواي، فهي تمثل منعطفا هاما على صعيد التجارة العالمية في السلع الزراعية، حيث وقعت في مضمونها على انشاء نظام تجاري عالمي، يتسم بالعدل ويعتمد على قوى السوق ويزيل كافة الحواجز والتشويهات التجارية ويشجع السياسات غير المرتبطة بالإنتاج، وهذا بالبدء في عملية الاصلاح والتفاوض على الالتزامات الخاصة بالحماية والدعم وإنشاء قواعد أشد قوة واكثر فعالية والتزاما من طرف الاعضاء.[1]

ويمثل اتفاق الزراعة خطوة طيبة نحوتحرير تجارة السلع الزراعية وإخضاعها لمبادئ اتفاق التجارة العالمية، حيث يتضمن اتفاق الزراعة مجموعة من القواعد والأحكام تختلف عن تلك على التجارة في السلع غير الزراعية، فالاتفاقية تتكون من 21 مادة تقع في 13 بابا، بالإضافة إلى خمسة ملاحق وإضافة ملحقة بالملحق الخامس.

1.2- اهداف اتفاقية الزراعة:

1- غردي محمد، اتفاقية الزراعة في اطار منظمة التجارة العالمية واثارها على الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية- جامعة البيليدة، مجلة الابداع، المجلد1، العدد1، 2011، ص1.

تهدف اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية الى انشاء نظام تجاري منصف ومستند الى قوى السوق، يتضمن قواعد والتزامات خاصة في مجال الدعم والحماية من خلال وضع انظمة معززة واكثر فعالية للجات والهدف الطويل الامد يعني الوصول الى تخفيضات تدريجية كبيرة في الدعم والحماية الزراعية تستمر على مر فترة زمنية متفق عليها ما يسفر عن تصحيح القيود والغاء التشوهات العالمية في الاسواق الزراعية العالمية بالإضافة الى ما سبق ذكره، يمكن تلخيص أهداف الاتفاقية في النقاد التالي:[1]

- مراعاه الدول المتقدمة الاعضاء عند تنفيذ التزاماتها بالوصول الى الاسواق، احتياجات الدول النامية لتحسين فرص وشروط الوصول هذه الاخيرة الى الاسواق، خصوصا المنتجات ذات الاهمية الخاصة بالنسبة لها، وتكريس تحرير التجارة في المنتجات الاستوائية وفي المنتجات ذات الأهمية الخاصة لتنويع الانتاج، للتخلص من إنتاج المحاصيل المنتجة للمخدرات،

- القيام ببرنامج اصلاحي يعتمد على اصلاح التزامات متساوية بين الدول الاعضاء، ولكن مع مراعاة المصالح غير التجارية، بما في ذلك الامن الغذائي وحماية البيئة،

- التوصل الى التزامات محددة في مجالات الوصول الى الأسواق، الدعم المحلي والمنافسة في التصدير والقضايا المتعلقة بصحة الانسان والحيوان والنبات،

- منح معاملة تفضيلية وخاصة للدول النامية، ومراعاة معالجة الأثار السلبية لبرنامج الأصلاح المطبقة في الدول النامية والأقل نموا، المصنفة دولا مستوردة صافية للغذاء.

2.2- نطاق تطبيق اتفاقية تحرير المنتجات الزراعية:

تطبق احكام اتفاقية الزراعة على المنتجات الواردة في الفصول من 1- 24 من النظام المنسق لوصف السلع الاساسية، مع استبعاد الاسماك والمنتجات السمكية، حيث تخضع لقواعد المنظمة للسلع غير الزراعية، وتتضمن المنتجات التي تشملها الاتفاقية كل من الاعشاب والجذور النباتية، الفواكه ومنتجاتها، البهارات والحبوب بانواعها ومنتجاتها (البذور، الاصماغ)، الحيوانات الحية واللحوم والدواجن ومنتجاتها، الشحوم والدهون والزيوت ومنتجاتها، السكر، المصنوعات الغذائية، المشروبات الكحولية والتبغ، ويضاف الي المنتجات السابقة بعض البنود الخاصة غير الواردة في الفصول من 1- 24 والمتمثلة في:القطن، الكتان، الصوف، الحرير الخام وفضلاته، الجلود والفراء، الزيوت العطرية والمواد الزلالية.[2]

تنص الانفاقية الزراعية على عدد من القواعد المطبقة عموما على إجراءات التجارة بالسلع الزراعية، وبشكل أساسي في مجالات إجراءات نفاذ المستوردات إلى

[2] غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 193.

[1] غردي محمد، مجع سبق ذكره، ص 193.

الأسواقعبر الحدود، والدعم المحلي ودعم الصادرات. بدورها تنفذ هذه القواعد بالتزامات خاصة بالدول تدرج جميعها في جداول خاصة لكل عضومن الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وتشكل جزء لا يتجزأ من اتفاقية الجات، .

وتمتد فترة تنفيذ الالتزامات الخاصة بالدول المتقدمة على ستة سنوات ابتداءامن عام 1995، ولكن تتمتع الدول النامية بمرونة تنفيذ تخفيضاتها والالتزامات الأخرى ضمن فترة تمتد إلى عشر سنوات. يملك الأعضاء خيار تنفيذ امتيازاتها والتزاماتها على أساس تقويم (رزنامة) أو(التسويق للمحاصيل) أوالسنة المالية، وبالتالي يمكن أن تختلف سنة تطبيق التخفيضات الجمركية لكل عضومن أعضاء المنظمة عن سنة تطبيق تخفيض دعم الصادرات.[1]

المطلب الثالث:الدعائم التي تقوم عليها اتفاقية تحرير المنتجات الزراعية

في غضون انتهاء جولة الاوروجواي تم التوصل بصعوبة كبيرة الى اتفاق بشان المسالة الزراعية بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي على مبدأ مشترك يتم بموجبه تخفيض تدريجي، ونسب لا تبتعد كثيرا على المستويات التي حددتها اتفاقية السياسة الزراعية المشتركة بين دول المجموعة الاوروبية بشرط ان لا يظهر هذا الانخفاض على المستويات العامة للسياسات الزراعية لهذه الدول، وقد تم التوصل الى وضع ثلاث عناصر اساسية هي:النفاذ الى الاسواق، الدعم المحلي، وخفض دعم الصادرات، ويمكن عرض هذه العناصر على النحوالتالي:

الجدول رقم (01- 03): الدعائم التي تقوم عليها اتفاقية تحرير المنتجات الزراعية

النفاذ إلى الأسواق	الدعم المحلي	دعم الصادرات
*جـــــدول الالتزامـــــات الجمركية *حصـــــص التعريفـــــات الجمركية *المعاملـــــــة الوقائيـــــة الخاصة	*الصندوق الخضر *الصندوق الزرق *الصندوق البرتقالي *الإجراءات التنموية	*دعم الصادرات *التزامات التخفيض *منع التحايل *منع التصدير أوتقليده
قواعد أخرى: - المعاملـة الخاصـة والتمييزيـة، فقـرة السـلام، التزامـات الإصـلاح، القـرار بشـأن الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء. - الاتفاق حول تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية.		

المصدر: مخبي احلام، نشاة وتطور اتفاقية الزراعة في ظل احكام منظمة التجارة العالمية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد2، العدد4، 2017، ص 616.

[1]- تيغرسي الهواري، القواعدو الالتزامات في الاتفاق بشان الزراعة للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة عاشور بن زيان بالجلفة، عدد خاص، 2014، ص255

1- النفاذ الى الاسواق:

يندرج تحت هذا المحور ثلاثة مواضيع رئيسية: جدول الالتزامات الجمركية، حصص التعريفات الجمركية، والمعاملة الوقائية الخاصة.والمشاهدة الجوهرية في الاتفاق تتمثل في تحويل جميع الحواجز غير التعريفية (كأنظمة حظر الاستيرادوالقيود الكمية وقيود التصدير الاختيارية والحصص الموسمية وحصص الاستيراد إلى ما يعادلها منقيود (التعريفات الجمركية) وهوما يسمى بعملية التعريفة، وتتمثل قواعد التحويل في فرض ضرائب جمركية عليها أخذ في الاعتبار المتوسط السائد في فترة الأساس 1986- 1988ويتم تثبيت هذه التعريفة أي ربطها في إطار مبدأ الشفافية الذي يحكم عمل اتفاقات منظمة التجارة العالمية.[1]

حيث يمثل عنصر النفاذ الى الاسواق استراتيجية جديدة اعتمدت على الاتفاق المتوصل اليه في جولة الاوروجواي الذي يقضي بتحويل كل القيود الكمية الى رسوم جمركية محددة ومربوطة تمثل السقفالذي يمكن ان ترفع اليه شانها في ذلك بشان الرسوم الجمركية العادية وتطبق هذه الاجرات من خلال اربع اليات هي: [2]

1.1- تحويل القيود الكمية الى رسوم جمركي:

- التزمت الدول الاعضاء بتحويل القيود غير التعريفية (الكمية) الى تعريفات جمركية للسماح بزيادة تدفق المنتجات الزراعية الى الاسواق العالمية ويحسب معدل التعريفة كالاتي:[3]

- معدل (السعر في سوق بلد الاستيراد- سعر التسليم في ميناء الاستيراد) / السعر في سوق بلد

الاستيراد100. ويحسب هذا المعدل لكل سلعة سنويا وباحتساب المتوسط خلال فترة الأساس المتفق عليها(1986- 1988)نصل الى المعدل المكافئ لكل سلعة ولكل دولة.

لقد اتفقت الدول المتقدمة الأعضاء على إجراء تخفيض على رسومها الجمركية على المنتجات الزراعية بنسبة 36%وسطيا، مع تخفيض 15% كحد أدنى على أي منتج، خلال ستة سنوات ابتداء من 1995، أما بالنسبة إلى الدول النامية، فتتراوح هذه التخفيضات بين 24% و10بالمئة على التوالي، والتي يتوجب تطبيقها خلال فترة عشر سنوات، وقد قامت العديد من الدول النامية بتثبيت رسومها الجمركية التي لم تكن مثبتة سابقا عند مستويات ««الحد الأعلي»»، بمعنى أخر عند مستويات أعلى من المعدلات

1- سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كاداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارجالمحروقات- دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر- اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة- 2016، ص224.

2- مخبي مجلة دراسات اقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص615.

3- مخبي احلام، نشاة وتطور اتفاقية الزراعة في ظل احكام المنظمة العالمية للتجارة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 4، المجلد2، جوان 2017، ص615.

التي كانت مطبقة قبل منظمة التجارة العالمية. كما توجب على الدول الأعضاء الأقل نموا القيام بتثبيت جميع رسومها الجمركية الزراعية، ولكن لم يطلب منها التعهد بالقيام بأية تخفيضات جمركية.[1]

الجدول رقم (01- 04):التزام تخفيضالرسوم الجمركية

البيان	الدول المتقدمة	الدول النامية
نسبة التخفيض	%36	%24
فترة التطبيق بدءا من سنة 1995	6 سنوات	10 سنوات

المصدر: مخبي احلام، نشاة وتطور اتفاقية الزراعة في ظل احكام منظمة التجارة العالمية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد2، العدد4، 2017، ص 616.

اما فيما يخص العوائق غير التعريفية فهي تشمل على ما يلي:

- القيود الكمية على الواردات، الرسوم المتغيرة على الواردات، أسعار الاستيراد الدنيا، تراخيص الاستيراد القائمة على التمييز بين الدول، التدابير غير الجمركية التي يحتفظ بها من خلال مؤسسات التجارة المملوكة للدولة، القيود الطوعية على الصادرات، التدابير الحدودية غير الرسوم الجمركية العادية، اشتراط حد أدنى سعر المنتج المستورد، هذه القيود تحول إلى تعريفات جمركية وإخضاعها إلى نسب تخفيض تختلف بين الدول المتقدمة والدول النامية، وربطها عند حدودها القصوى.[2]

2.1- حصص التعريفات الجمركية:

وضعت حصص التعريفة الجمركية كوسيلة إضافية لتحسين فرص المصدرين للنفاذ إلى الأسواق (نوع من الحد الأدنى لفرص النفاذ إلى الأسواق)، ويقصد بها أن تكون تجارة الحصص أوالكميات المحددة من الواردات الزراعية تخضع لأدنى معدلات التعريفة الجمركية أولرسوم منخفضة مقارنة برسوم الدولة الأولى بالرعاية الناتجة عن عملية التعرفة، والتي تكون مرتفعة بالنسبة لبعض المنتجات بدرجة تعيق التعاملات التجارية، مثل الموز والسكر التي تكون التعريفات الجمركية المفروضة عليها طبقا لمبدا الدولة الأولى بالرعاية مرتفعة في بعض الأسواق الرئيسية. ولذلك لابد أن تتم المعاملات التجارية طبقا لمعدلات حصص التعريفة الجمركية، في حين تخضع التجارة التي تتجاوز حدود هذه الحصص إلى رسوم الدولة الأولى بالرعاية ". وينظر إلى نظام الحصص على أنه من الآليات التي تسمح بتوسع فرص النفاذ إلى الأسواق نظر لانخفاض حجم التعريفة الجمركية.[3]

1- نهاد عبد الكريم احمد العبيدي، جولة الاوروغواي واعكاساتها على الاقتصادات العربية، مرجعسبق ذكره، ص 151.
2- محمد غردي، اتفاقية الزراعة في اطار منظمة التجارة العالمية واثارها على الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص3.
3- لطرش ذهبية، اثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، ص30.

حيث اشترط على الأعضاء في منظمة التجارة العالمية كجزء من خطة التحول إلى الرسوم الجمركية، بالنسبة للمنتجات غير المعفية من الرسوم، المحافظة على الفرص الحالية لنفاذ المستوردات إلى الأسواق عند مستويات مماثلة لتلك التي كانت موجودة خلال فترة الأساس التي امتدت بين أعوام 1986- 1988. كان ذلك من خلال منح إمكانية (إضافية) للوصول عند حد أدنى للتعريفة الجمركية على أساس الدولة الأولى بالرعاية، وذلك بهدف التأكد من أن الفرص الجارية، والدنيا لوصول المستوردات تمثل في عام 1995 على الأقل 3بالمئة من الاستهلاك في فترة الأساس، وبأنها تزداد بشكل مستمر لتصل إلى5 بالمئة من الاستهلاك في عام 2000 (الدول المتقدمة الأعضاء)، أوعام 2004 (الدول النامية الأعضاء) على التوالي.[1]

تطبق فرص الوصول الجارية والدنيا عموما على شكل حصص جمركية. وقد اشترط في حالة الحد الأدنى من الوصول أن يكون الرسم المطبق منخفضا أوألا يتجاوز الحد الأدنى، أي: إما منخفض بشكل مطلق، أوبالمقارنة مع الرسوم الجمركية «الطبيعية» العادية المطبقة على المستوردات خارج الحصص الجمركية. تتحدد هذه الحصص الجمركية، بما فيها معدلات التعريفة المطبقة وأية شروط أخرى على صلة بالحصص الجمركية، بموجب جداول الدول المعنية الأعضاء في المنظمة تشكل هذه الحصص الجمركية التزامات ملزمة بعكس الحصص الجمركية المستقلة التي تستطيع الدول الأعضاء تجسدها في أي وقت.[2]

3.1- المعاملة الوقائية الخاصة:

ورد في الملحق (05) لاتفاقية الزراعة عدد من الاستثناءات بشان التحويل الفوري للقيود غير الجمركية إلى قيود تعريفية، الذي يعني السماح للدول الأعضاء بالاحتفاظ بقيود على الواردات من المنتجات الزراعية حتى نهاية فترة التنفيذ وذلك في الحالات التالية:[3]

- اذا كانت واردات الدولة من منتج معين اقل من من متوسط الاستهلاك السنوي المحلي لهذا المنتج خلال فترة الأسس (1986- 1988)
- إذا لم يكن المنتج يتمتع بأي دعم تصديري منذ بداية فترة الأساس.
- المنتجات التي تخضع لمعاملة خاصة بناء على اعتبارات غير تجارية، كالاعتبارات الخاصة بالبيئة والأمن الغذائي.

1- تيغريسي الهواري، القواعد والالتزامات في الاتفاق بشان الزراعة للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي 18، جامعة الجزائر3، ص27.
2- نهاد خليل دمشقية، الدليل الشامل لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص65.
3- غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص5.

- إذا كانت السلعة الزراعية تخضع لقيود على الإنتاج، بشرط أن تكون هذه القيود على المنتجاتالزراعية الأولية
- إذا كان الحصة الكمية الدنيا المسموح بها في السنة الأولى لمتوسط الاستهلاك المحلي السنوي في فترة الأسس (1988- 1986) على أن تزداد بنسبة 0.8بالمئة في العام الواحد لتصل إلى 8 بالمئة من الاستهلاك المحلى خلال فترة التنفيد التي تستمر ست سنوات للدول المتقدمة، وعشر سنوات للبلدان النامية.
- إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية الأولية التي تصنف على أنها تمثل عناصر أساسية في الغذاء التقليدي للدول النامية، يمكن تقييد استرادها موقتا على أن يجري تحرير ها من القيود خلال فترة التنفيد (10سنوات).

2- الدعم المحلي للمنتجات الزراعية:

عرف الدعم المحلي على انه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة، أومن خلال أحد اجهزتها على أراضيها يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تاخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال(كالقروض والمساعدات)، اوشكل تحويل محتمل للاموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أوشكل تنازل عن ايرادمن جانب الحكومة كما هوفي حالة الاعفاءات الضريبية أوالجمركية، أوشكل تقديم خدمة أوسلع (دعمعيني)، باستثناء البنية التحتية، يضاف الى ذلك ضمانات الحكومة لبعض اجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الاسعار والدخول.
- قسمت اتفاقية الزراعة الدعم الى عدة انواع استنادا الى مدى العلاقة بين تقديم الدعم وتاثيره على الاسعار والكميات وهوما يدعى معيار الاثار المشوهة للتجارة، وهذه الانواع من الدعم تتمثل فيما يلي:

1.2- الدعم غير المشوه للتجارة:

وهوالدعم الذي لا ينشا عنه اثار تشويهية على التجارة الخارجية والداخلية، ويتم تقديمه عن طريق برنامج حكومي يتم تمويله من الميزانية العامة للدولة، ولا يشمل تحويلات من المستهلكين، وان لا يؤدي الى مساندة سعرية للمنتجين وهوما يمثله الصندوق الاخضر الذي يتضمن برامج الدعم الحكومية التالية:

أ- الصندوق الاخضر:استثنت اتفاقية الزراعة برامج الدعم الموجهة في اطار هذا الصندوق من التزامات التخفيض، بشرط ان تستوفي شرطا اساسيا وهوالا يكون لها اثار مشوهة للتجارة اوان تكون هذه الاثارضئيلة جدا، اي ان برامج هذا الصندوق لا ترتبط بالانتاج اوالاسعار وطبقا لذلك طالبت الاتفاقية تحقيق معيارين اساسين هما:[1]

1- بن عمر الاخضر، اثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 49.

• أن يكون الدعم ممنوحا في اطار برنامج حكومي ممول من الميزانية العامة، وغير منطوي على تحويلات المستهلكين وتشمل مايلي:

- الخدمات العامة بما في ذلك البحث والارشاد ومكافحة الامراض والاوبئة، والتدريب والتفتيش وخدمات التسويق والترويج وخدمات البنية التحتية،
- التخزين الحكومي للمنتجات الزراعية لأغراض الامن الغذائي،
- المعونات الغذائية المحلية،
- بعض برامج الدفعات المباشرة للمنتجين، بما في ذلك دعم الدخل غير المرتبط بالانتاج،
- برامج مستوى الدخل وشبكات الضمان الاجتماعي،
- المساعدات في حالة الكوارث، وخطط التأمين على المحاصيل الزراعية،
- المساعدات المرتبطة بالتكييف الهيكلي من خلال التعاقد اوفقدان الموارد ومساعدات الاستثمار،
- المدفوعات التي تقدم في اطار برامج المساعدات الاقليمية.

• أن لا يكون للدعم أثر يسفر عن تقديم مساندة سعرية للمنتجين

ب- الإعفاءات الخاصة بالدول النامية كمعاملة خاصة وتفضيلية:يعفى من التزامات التخفيض بوجب اتفاقية الزراعة برامج الدعم الحكومي الخاصة بتشجيع التنمية الزراعية والريفية في الدول النامية مثل الدعم المالي للاستثمارات والدعم المالي للمستلزمات الزراعية المتاح للمنتجين محدودي الدخل، والمنتجين الذين يفتقرون الى الموارد، والاعانة المقدمة بهدف تنويع الانتاج الزراعي بما يحد من زراعة المحاصيل غير المشروعة كالحشيش وهذا الدعم غير محدد بسقف.[1]

2.2- الدعم المشوه للتجارة المستثنى من إلتزامات التخفيض:

يشمل جميع اشكال الدعم التي لا تنطبق عليها معايير الصندوق الاخضر المذكورة سابقا، والتي لا تدخل في حساب اجمالي مقياس الدعم الكلي، ويتمثل هذا النوع من الدعم فيمايلي:

أ- الصندوق الأزرق:تعتبر المدفوعات المباشرة التي تقدمها برامج تحديد الإنتاج (وتسمى غالبا بإجراءات «الصندوق الأزرق») معفاة من الالتزامات في حال دفع هذه المبالغ عن مساحات أومحاصيل محددة أوعدد معين من رؤوس الماشية. تنتمي هذه المساعدات أيضا إلى نفس الفئة في حال غطت 85% أوأقل من الإنتاج خلال فترة أساس محددة. وبينما يغطي الصندوق الأخضر المدفوعات غير المرتبطة بالإنتاج،

1- ياسين مكيو، تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي(دراسة حالة بعض الدول الناشئة- الهند والبرازيل-)، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص119.

يمكن اعتبار إجراءات الصندوق الأزرق مقرونة جزئيا بالإنتاج والتي تعتبر ضرورية لتلقي المدفوعات، ولكن المبالغ الفعلية لا ترتبط مباشرة بالكمية الحالية من الإنتاج المستهدف.[1]

ب- دعم الحد الأدنى أوالضئيل:هوالدعم الذي يشمل بحسب المادة4/6: الدعم الموجه لمنتج زراعي معين حيث لا تزيد قيمته عن 5 بالمئة من قيمة كامل إنتاج المنتج بالنسبة للبلدان المتقدمة، وعلى 10 بالمئة للبلدان النامية والدعم غير المرتبط المرتبط بمنتج معين بحيث لا تتجاوز قيمته 5% من قيمة كامل إنتاج الجزء المدعوم للبلدان المتقدمة على 10% للبلدان النامية.[2]

ج- الدعم الإنمائي: في سياق المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية اهتم اتفاق الزراعة باحتياجات تلك الدول في مجال الدعم المحلي، لذا فقد استثنت المادة "6" من اتفاق الزراعة بعض تدابير الدعم المحلي من التزامات الخفض، وهوالدعم ذوالطابع الإنمائي والذي يكون موجها للتنمية الزراعية، ودعم المدخلات الزراعية للمنتجين محدودي الدخل، والذي يكون بهدف تنويع الانتاج الزراعى والكف عن زراعة محاصيل غير مشروعة.[3]

3.2- الدعم المشوه للتجارة الذي يسري عليه التخفيض:

***الصندوق الاصفر**: يشمل جميع تدابير الدعم المحلي التي تؤدي إلي تشويه الإنتاج والتجارة والمتمثلة في الدعم السعري، والمدفوعات المباشرة المرتبطة بالإنتاج بما في ذلك دعم مدخلات الإنتاج ويتم التخفيض على أساس مقياس الدعم الكلي، فقد قامت الدول الأعضاء خلال جولة الاوروغواي بالاستناد إلى هذا المقياس للدعم الكلي وحساب التزاماتها على أساسه، ويشتمل هذاالمقياس على نوعين من الدعم هما:[4]

- الدعم الكلي المقدم للمنتجين الزراعيين بصفة عامة،
- الدعم الكلي المقدم الى منتجات محددة.

والتزمت الدول بتخفيض القيمة الإجمالية لمقياس الدعم الكلي، دون الالتزام بتخفيضات في الدعم المقدمإلى منتجات محددة. وتم تحديد نسبة التخفيض لتكون 20% للدول المتقدمة و13% للدول النامية.أمابالنسبة للدول التي أخطرت بأن مقياس الدعم الكلي الخاص بها يساوي الصفر، أصبح غير مسموح لهاتقديم أي من أشكال الدعم المقدم في الصندوق الأصفر.

1- نهاد خليل دمشقية، الدليل الشامل لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص67.
2- ياسين مكيو، مرجع سبق ذكره، 120.
3- بورحلي الربيع، تخفيض الدعم الزراعي في اطار منظمة التجارة العالمية واثره على القطاع الزراعي الجزائري(1995- 2019)، الباحث الاقتصادي، المجلد:08/العدد01(2021)، ص 134- 449.
4- ياسين مكيو، مرجع سبق ذكره، ص142.

كما يتضمن الصندوق الأصفر الدعم السعري الذي يمكن تقديمه للمنتجين الزراعيين وينطوي على تحويلات من جانب المستهلكين، كما يتضمن الدعم النوعي والمباشر المرتبط بحجم الإنتاج الجاري، ويتضمن مدخلات الإنتاج أودعم القروض الزراعية، كذلك الدعم النوعي أوالسعري المرتبط بمنتج معين وأي دعم يرتبط بالسعر أوالإنتاج طالما تزيد قيمته عن 5 بالمئة، بالنسبة للدول المتقدمة، و10 بالمئة بالنسبة للدول النامية من الانتاج الزراعي.[1]

الجدول رقم (01- 05):النسب المئوية المحددة لخفض مستوى الدعم.

البيان		**الدول المتقدمة**: 6 سنوات	**الدول النامية**: 10 سنوات
الدعم المحلي	إجمالي تخفيض الدعم الكلي لكل قطاع	% 20	% 13
دعم التصدير	قيمة الدعم	% 36	% 24
	حجم الدعم	% 21	% 14

المصدر: ياسين مكيو، مرجع سبق ذكره، ص121.

4.2- الإجراءات التنموية:

بغض النظر عن المعاملة الخاصة والتفضيلية التي يوفرها الصندوق الأخضر، تقدم الحكومات نوع من الدعم ينتمي إلى الفئة التنموية وإجراءات المساعدة، سواء كانت مباشرة أوغير مباشرة، المعدة لتشجيع التنمية الزراعية والريفية باعتبارها جزء لا يتجزأ من البرامج التنموية في الدول النامية، ومنها الدعم الحكومي الاستثماري المتاح عموما للقطاع الزراعي للدول النامية الأعضاء، والدعم الحكومي للمدخلات الزراعية المتاح عموما للمنتجين ذوي الدخل المتدني أوالموارد القليلة في الدول النامية، والدعم المحلي للمنتجين ضمن الدول النامية لتشجيع التحول عن زراعة محاصيل مخدرة غير شرعية.[2]

3- دعم الصادرات الزراعية:

يشير دعم الصادرات إلى كل أنواع الدعم التي تقدمها الحكومة للجهات المصدرة للسلع الزراعية ما يساعدها على خفض الأسعار العالمية للسلع المصدرة، وتضمن اتفاق الزراعة تعريف لمختلف أشكال دعم

الصادرات الخاضعة لالتزامات الخفض، امكن التوصل في اتفاق الزراعة الى مستوى لا باس فيه من الانظباط في مجال دعم التصدير وتوضيح القواعد التي تحكمه مع اسباغ نوع من الصرامة المعقولة عليها، وتقرير تخفيضات يعتد بها سواء ما تعلق

1- بورحلي ربيع، مرجع سبق ذكره، ص483.
2- تيغريسي الهواري، القواعد والالتزامات في الاتفاق بشان الزراعة للمنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، 30.

بمبالغ أومصروفات الدعم التي كانت تقدمها الدول لصادراتها الزراعية، أوما تعلق بكميات وأحجام المنتجات المدعومة، ونتيجة لكل هذا أمكن للكثير اعتبار الجزء الخاص بالحد من دعم الصادرات الزراعية أكثر أجزاء اتفاق الزراعة فعالية من الناحية العملية في الفترات الأولى من تطبيقه.[1]

حيث دعم الصادرات يمثل العنصر الثالث من عناصر اتفاقية المنتجات الزراعية في العمل على خفض الدعم المقدم للصادرات، والذي اتسمت به السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الاوروربية، وكذلك السياسة الزراعية للوم أ وقد تضمنت اتفاقية خفض دعم الصادرات ثلاثة اتجاهات:

1.3- الدعم التصديري:

حددت اتفاقية الزراعة الاسباب التي تسمح بتقديم دعم الصادرات، ونصت الاتفاقية على التزام الدول الاعضاء بعدم تقديم دعم مالي للتصدير، وقد التزمت الدول الاعضاء بموجب الاتفاقية على تخفيض الكميات المستفيدة من دعم التصدير، والمبالغ المالية المخصصة للدعم، وتم ادراج هذه التعهدات في جداول الالتزامات الخاصة بالدول الاعضاء، وتم تحديد هذه الالتزامات على اساس متوسط سنوي لكمية وقيمة الدعم التصديري خلال فترة الاساس (1986- 1988).[2]

وقد تم الاتفاق على تخفيض قيمة دعم الصادرات بنسبة 36 بالمائة من متوسط قيمة الدعم من خلال الفترة 1991- 1992 وذلك على اقساط سنوية خلال فترة 6 سنوات، وتخفيض كمية الصادرات المدعمة بنسبة 21 بالمائة من متوسط كميات الصادرات المدعمة للفترة 1991- 1992 على مدى 6 سنوات، بينما منحت الدول النامية معدلات تخفيض اقل وفترات تنفيذ اطول.[3]

وحددت الاتفاقية في المادة(09) اشكال الدعم التصديري الخاضعة لالتزامات التخفيض كالاتي:[4]

أ- الدعم المالي المباشر المقدم من المصادر الحكومية اوهيئاتها، بما في ذلك الدعم العيني لشركة اوصناعة اومنتج فردي اوتعاونية اوجمعية من جمعيات المنتجين اوهيئة تسويق، طالما ان هذا الدعم يرتبط بالاداء التصديري.

1- بورحلي ربيع، مرجع سبق ذكره، ص439

2- ياسين مكيو، تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي(دراسة حالة بعض الدول الناشئة- الهند والبرازيل-)، مرجع سبق ذكره، ص122

3- بن اعمر لخضر، مرجع سبق ذكره، ص50

4- محمد غردي، اتفاقية الزراعة في اطار منظمة التجارة العالمية واثارها على الدول النامية:جامعة البليدة، ص08.

ب- قيام الحكومات اوالهيئات التابعة لها ببيع اوالتخلص من المخزون غير التجاري بغرض التصدير، بسعر يقل عن السعر المماثل الذي يتم دفعه للمنتجات المماثلة من المشترين في الاسواق المحلية.

ج- المدفوعات لتصدير اي من المنتجات الزراعية الممولة بمقتضى تدابير حكومية، سواء استتبع ذلك خصم القيمة من الحساب العام ام لا، بما في ذلك المدفوعات الممولة من حصيلة رسم يفرض على المنتج الزراعي المعنى اوعلى منتج زراعي يشتق منه المنتج المصدر.

د- الدعم المالي المقدم لخفض تكاليف صادرات المنتجات الزراعية (ما عدا خدمات ترويج الصادرات والخدمات الاستشارية المتاحة على نطاق واسع)بما في ذلك تكاليف المناولة والتحسين وتكاليف التجهيز الاخرى وتكاليف النقل والشحن الدوليين.

ه- الدعم المالي للمنتجات الزراعية التي تعتبر مدخلات في منتجات مصدرة.

وبحكم الاتفاقية اصبح محضورا على الدول التي لم تتقدم باخطار عن الدعم الذي تقدمه لصادراتها تقديم اي نوع من الانواع السبق الاشارة اليها باستثناء الدعم المسموح به للدول النامية فقط وذلك خلال فترة التنفيذ (1995- 2004)

2.3- التزامات التخفيض:[1]

تخضع كل أنواع الدعم المذكورة أعلاه لالتزامات التخفيض المعبر عنها بحجم الصادرات المدعومة ونفقات الموازنة لهذا الدعم، ولغرض إجراء التخفيضات يتم تصنيف المنتجات إلى فئات تخضع لمعدلات تخفيض مختلفة.

-**فئات المنتجات**: إن التزامات التخفيض معروضة ضمن جداول أعضاء المنظمة بحسب كل منتج. لهذا الغرض، تم تقسيم عالم المنتجات الزراعية إلى 22 منتج أومجموعة منتجات كالقمح، الحبوب الخشنة، السكر، لحم البقر، الزبدة، الجبن، البذور الزيتية. يتم التعبير عن التزامات التخفيض المتعلقة ««بالمنتجات المكونة» (البند الأخير من قائمة المادة من خلال نفقات الموازنة. تعد التزامات الحجم ونفقات الموازنة لكل منتج أومجموعة من المنتجات المحددة في جدول كل عضوملزمة بشكل فردي.

على الرغم من السماح بالتخطي المحدود من السنة الثانية إلى الخامسة لسنوات التنفيذ، إلا أنه يجب احترام المستويات السقفية المحددة في جداول كل سنة من سنوات التنفيذ؛ يتوجب على جميع الدول الأعضاء بحلول السنة الأخيرة من سنوات التنفيذ أن يكونوا ضمن المستويات السقفية النهائية لدعم الصادرات.

- **معدلات التخفيض:** يشترط على الأعضاء من الدول المتقدمة تنفيذ التخفيض بمعدلات سنوية متساوية على فترة تمتد إلى سنوات بنسبة 21% من حجم الصادرات المدعومة

1- نهاد دمشقية، الدليل الشامل لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص71.

في فترة الأساس و36% من نفقات الموازنة الموازية المخصصة لدعم الصادرات، وتبلغ التخفيضات المطلوبة في حالة الأعضاء من الدول النامية 14بالمئة على فترة 10 سنوات فيما يخص الحجم، و24 بالمئة خلال نفس الفترة فيما يخص بنفقات الموازنة. تستطيع الدول النامية خلال فترة التنفيذ الاستفادة من شرط المعاملة الخاصة والتفضيلية في الاتفاق بشأن الزراعة (المادة 9- 4) الذي يخولها منح دعم لتكاليف التسويق، والنقل الداخلي، بشرط عدم تطبيق هذا الدعم بطريقة تمكن التهرب من التزامات التخفيض المتعلقة بدعم الصادرات.

-المنتجات التي لا تطبق عليها التزامات تخفيض محددة: يحظر الاتفاق بشأن الزراعة استخدام المادة 9- 1 المتعلقة بدعم الصادرات على أي منتج زراعي غير خاضع لالتزام التخفيض المحدد في القسم المخصص في جدول البلد العضو(باستثناء المستفيدين من المعاملة الخاصة خلال فترة التنفيذ).

3.3- منع التحايل:

بالإضافة إلى الشروط المتعلقة بشكل مباشر بالالتزامات التخفيض، يحتوي الاتفاق بشأن الزارعة على شروط مصممة لمنع استخدام دعم الصادرات بطريقة تمكن التهرب من التخفيض على التزامات دعم تصدير أخرى.تتضمن شروط منع التحايل تعريف المساعدات الغذائية لكي لا يتم استخدام التعاملات المزعوم أنها مساعدات غذائية ولكنها لا تحقق المعايير المحددة في الاتفاق لتقويض الالتزامات. بدورها لا تعتبر المساعدات الغذائية التي تحقق المعايير امحددة من الصادرات المدعومة ملزمة بالاتفاق بشأن الزراعة تدعوالاتفاقية أيضا إلى وضع أنظمة متفق عليها عالميا حول اعتمادات التصدير والإجراءات المشابهة، للاعتراف بإمكانية استخدام مثل هذه الإجراءات أيضا للتهرب من الالتزامات.[1]

4.3- منع التصدير اوتقليده:

يشترط الاتفاق بشأن الزراعة على الدول الأعضاء التي تنظر بوضع قيود تصدير جديدة على المواد لغذائية أن تولي أهميةكافية لآثار هذه القيود على استيراد الأمن الغذائي للدول الأعضاء. يجب على الأعضاء، ما عدا الدول النامية الأعضاء التيلا تعتبر مصدرة صافية للمنتج المحدد، القيام بإبلاغ اللجنة الزراعية قبل وضع أي قيود جديدة على المواد الغذائية والقيامباستشارة الدول الأعضاء المتأثرة عند طلبها. يعتبر هذا الشرط الهادف إلى زيادة موثوقية الوصول إلى إمدادات السوقالعالمية، نتيجة

1- تيغريسيالهواري، القواعد والالتزامات في الاتفاق بشان الزراعة للمنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص33.

طبيعية لفتح أسواق مطلوبة ضمن شروط النفاذ إلى السوق في الاتفاقية والالتزامات المحددة المتصلة التيتبناها الدول الأعضاء.[1]

الجدول رقم (01- 06): محاور اتفاقية الزراعة.

<table>
<tr><td colspan="3">محاور اتفاق الزراعة</td></tr>
<tr><td colspan="2">محور الدعم المحلي</td><td>محور النفاذ إلى الأسواق</td></tr>
<tr><td colspan="2">الصندوق البرتقالي (المادة6):يشمل تدابير الدعم المحلي التي تشوه الإنتاج والتجارة (مع بعض الاستثناءات). مثل تدابير دعم الأسعار والإعانات التي ترتبط مباشرة بكميات الإنتاج .تخضع هذه التدابير لالتزامات تخفيض مقياس الدعم الكلي (20 % للبلدان المتقدمة و13.3 %للبلدان النامية).
الصندوق الأزرق (المادة 6 الفقرة5): هو" الصندوق البرتقالي مع شروط " : الدعم في إطار هذا الصندوق غير خاضع للتخفيض بشرط أن يرتبط تقديم هذا الدعم بتخفيض الإنتاج.
الصندوق الأخضر (الملحق2): يشمل تدابير الدعم المحلي غير المشوهة للتجارة أوالإنتاج أوتلك التي يكون التشوه في حدود لا تذكر . يجب ان يكون هذا الدعم ممولا من قبل الحكومة (وليس عن طريق فرض أسعار مرتفعة للمستهلكين) ويجب ألا تنطوي على دعم الأسعار .
المعاملة الخاصة والتمييزية (المادة 6 الفقرة2) تغطي الاستثناءات الممنوحة للبلدان النامية .</td><td>1)تحول التدابير الحدودية غير التعريفية إلى تعريفات جمركية توفر، إلى حد كبير، نفس المستوى من الحماية .
2)تخفيض التعريفات الناتجة عن هذا التحول (tarification)، وغيرها من كافة الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية، بنسبة 36%في المتوسط على مدى ست سنوات (الدول المتقدمة) و24 %على مدى عشر سنوات (البلدان النامية).
3)كما جرى تحديد حد أدنى للتخفيضات الجمركية التي تجري على كل سطر تعريفي .أما بالنسبة للبلدان الأقل نموا يتم تحويل التدابير الحدودية غير التعريفية إلى تعريفات ولكن لا يطلب منها تخفيض تعريفاته الجمركية .
يجب أن يتم الحفاظ على فرص النفاذ الحالية، كما يجب منح حد أدنى من فرص النفاذ المتعلقة بالحصص التعريفية (معدلات تعريفية مخفضة) عندما تكون فرص النفاذ الحالية أقل من 3 %من الاستهلاك المحلي، وبالتالي يجب توسيع هذه الحصص إلى 5 %خلال فترة التنفيذ.
بالنسبة للمنتجات الخاضعة لتعريفات جمركية، ستسمح تدابير الوقاية الخاصة بفرض رسوم إضافية في حالات معينة .</td></tr>
<tr><td colspan="2">هيكلة اتفاق الزراعة</td><td rowspan="2">محور دعم الصادرات</td></tr>
<tr><td>المقدمة</td><td></td></tr>
<tr><td>الباب 1</td><td>المادة 1: تعاريف الاصطلاحات
المادة 2 : المنتجات المشمولة</td><td rowspan="5">يطلب من البلدان المتقدمة تخفيض قيمة إعانات التصدير وكمية الصادرات المدعومة بنسب 36 %و21 %إلى أقل من المستوى الذي كان ساندا خلال فترة الأساس وذلك خلال فترة ست سنوات للتنفيذ.
تشكل تخفيضات البلدان النامية ثلثي تخفيضات البلدان المتقدمة وعلى مدى فترة عشر سنوات للتنفيذ (لم يطلب الاتفاق من البلدان الأقل نموا إجراء أي تخفيضات).
كما تضمن الاتفاق أحكاما تهدف إلى منع التحايل على الالتزامات ودعم الصادرات وتحدد معايير لمنح المعونات الغذائية، واستخدام الائتمانات التصدير .
تشترط " فقرة السلام " بأن كل من تدابير " الصندوق الأخضر " والدعم المحلي وإعانات التصدير والتي تخضع لالتزامات التخفيض لن تكون هدفا لبعض الإجراءات المتاحة بموجب اتفاقية الدعم، بينما التدابير الأخرى ستخضع للتدابير التعويضية بشرط اللجوء بداية إلى "ضبط النفس " كما أن</td></tr>
<tr><td>الباب 2</td><td>المادة 3 : إدخال التنازلات والالتزامات في الجداول</td></tr>
<tr><td>الباب 3</td><td>المادة 4: النفاذ إلى الأسواق
المادة 5: أحكام متصلة بالتدابير الوقائية الخاصة</td></tr>
<tr><td>الباب 4</td><td>المادة 6: التزامات الدعم المحلي
المادة 7 : الضوابط العامة المتعلقة بالدعم المحلي</td></tr>
<tr><td>الباب 5</td><td>المادة 8: الالتزامات لضمان قدرة الصادرات على المنافسة
المادة 9: الالتزامات بشأن الدعم المالي للصادرات
المادة 10: منع التحايل على</td></tr>
</table>

1- د.نهاد دمشقية، مرجع سبق ذكره، ص71.

	الالتزامات المتعلقة بالدعم المالي للصادرات المادة 11: المنتجات المدمجة	"ضبط النفس" سيستخدم أيضا في تحديد الحدود من حيث انطباق التعطيل أوالانتقاص.
الباب 6	المادة 12: الضوابط على حظر وتقييد التصدير	
الباب 7	المادة 13: التريث اللازم	
الباب 8	المادة 14: التدابير المتعلقة بصحة الإنسان والنبات	
الباب 9	المادة 15: المعاملة الخاصة والمتميزة	
الباب 10	المادة 16: البلدان الأعضاء الأقل نموا والبلدان النامية الأعضاء المستوردة الصافية للمواد الغذائية	
الباب 11	المادة 17: لجنة الزراعة المادة 18: استعراض تنفيذ الالتزامات المادة 19: التشاور وتسوية المنازعات	
الباب 12	المادة 20: استمرار عملية الإصلاح	
الباب 13	المادة 21: أحكام ختامية	
	الملحق 1: المنتجات المشمولة	
	الملحق 2: الدعم المحلي : أساس الإعفاء من الالتزامات بالتخفيض	
	الملحق 3: الدعم المحلي : حساب مقياس الدعم الكلي	
	الملحق 4: الدعم المحلي : حساب معدل قياس الدعم	
	الملحق 5: المعاملة الخاصة فيما يتعلق بالفقرة 2 من المادة 4	

المصدر: نهاد خليل دمشقية، الدليل الشامل لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص17.

المطلبالرابع: أهم الاتفاقات ذات العلاقة بالتجارة الزراعية.

بالإضافة إلى الاتفاق الخاص بالمنتجات الزراعية توجد اتفاقات ذات صلة وثيقة بالقطاع الزراعي وله انعكاسات مهمة على تجارة السلع الزراعية سيتم التركيز في هذا الجزء على الاتفاق بشأن تدابير الصحةوالصحة النباتية، واتفاق القيود الفنية أمام التجارة، واتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، واتفاقيةمكافحة الإغراق، واتفاقية التدابير الوقائية.

1- اتفاق تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية:

تعتبر هذه الاتفاقية مكملة لاتفاقية الزراعة لارتباط المنتجات الزراعية لارتباط المنتجاتالزراعية خاصة الغذائية- منها بصحة الإنسان والحيوان والنبات وهي أيضا تتمة لقواعد إصلاحسياسات تحرير التجارة في المنتجات الزراعية بين البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بمقتضى اتفاق الزراعة، كما أنه يقبل باتفاق الحواجز الفنية على التجارة[1] حيث أبرمت هذه الاتفاقية من أجل تحقيق الاهداف التالي:[2]

أ- العمل على تحسين أوضاع صحة الإنسان والحيوان والنبات في كافة البلدان الأعضاء،

ب- وضع إطار متعدد الأطراف من القواعد والنظم لتوجيه وإعداد تدابير حماية صحة الإنسان والنبات واعتمادها وتنفيذها من أجل تقليل أثارها السلبية على التجارة،

ج- زيادة استخدام تدابير متناسقة لحماية صحة الإنسان والنبات بين الأعضاء على أساسمقاييس وإرشادات وتوصيات دولية،

د- مساعدة البلدان النامية في محاولها لوضع وتطبيق تدابير حماية صحة الإنسان أوالنباتفي أراضيها.

ومن بين اهم وأهم المنتحات التي إعتمدت البلدان الأعضاء في المنظمة بشأنها معايير إلزامية للصحة والسلامة هي :

- المنتجات الزراعية(الخضر، الفواكه الطازحة، عصير الفواكه، المستحضرات الغذائية، اللحوم ومشتقاها، منتجات الألبان، المنتجات الغذائية.

- المواد الخام والمدخلات الزراعية (الأسمدة، المبيدات الحشرية، المواد الكيميائية الخطيرة)، معدات التجهيز الأغذية.

كما قد تطرقت الاتفاقية الى مجموعة من الحقوق والالتزامات على الدول الاعضاء نتطرق لها فيما يلي:

2- الحقوق التي تضمنتها الاتفاقية:[3]

- للدول الأعضاء الحق في اتخاذ الإجراءات الصحية اللازمة من أجل حماية الحياة (الصحة البشري والحيوانية والنباتية)، شريطة إنسجام هذه الإجراءات مع شروط هذه الإتفاقية؛

- يحق لأي عضوتطبيق إجراء صحي أوصحي نباتي إلى الحد الضروري لحماية الحياة (الصحة البشرية والحيوانية والنباتية)، بشرط أن تلببى على مبادئ علمية وأن لا يبقى عليها دون دليل علمي كاف (المادة2/ف2 من الإنفاقية)؛

1- مخبي احلام، نشاة وتطور اتفاقية الزراعة في ظل احكام منظمة التجارة العامية، مرجع سبق ذكره، ص622..

2- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص 201.

3- غردي محمد، اشكالية الدعم والاستثمار، مرجع سيق ذكره، ص208.

- أما فيما يخص التدابير المؤقتة فقد نصت (المادة5/ف7من الإتفاقية)، أنه إذا ما كانت المعلومات العلمية غير كافية، فيحق للدولة العضوتطبيق تدابير مؤقتة، واتخاذ إجراءات فورية في الحالات الطارئة، تعطي هذه العملية جدية كبيرة للأعضاء في تطبيق تدابير الإشتراطات الصحية والصحة النباتية لفترة زمنية قصيرة، كما يحق للعضوالذي إتخذت ضده هذه التدابير، المطالبة بتبرير وتفسير من العضومتخذ الإجراء الذي ينبغي عليه الرد وتقلع التبرير والتفسير؛

- تدعوا الإتفاقية في(المادة10) إلى دعم الدول الأعضاء دعما فنيا، وبالأخص الدول النامية وهذا لتمكينهم من تقوية نظام الحماية لديهم فيما يتعلق بسلامة الغذاء وصحة الحيوان والنبات، وهذه المساعدات تأخذ أشكالا مختلفة، مثل تقدم النصح والمشورة والتدريب، أوالدعم المادي في بمحالات التكنولوجيا والبحث والتصنيع والبنية التحتية،

- كما تدعوا الإتفاقية في(المادة10) إلى تطبيق المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والدول الأقل نموا، تتمثل في السماح بوجود مرونة معينة لإدخال التدابير الصحية والصحيةالنباتية لهذه الدول، وكذلك بعض الإستثناءات الزمنية في الإتفاقية، تتمثل في السماح بتأخير تطبيق الإنفاقية لمدة خمس سنوات من تاريخ إنضمام الدولة إلى المنظمة العالمية للتحارة بالنسبة للدول الأقل نموا وسنتين بالنسبة للدول النامية، إذا كان السبب نقص الخبرات الفنية والبنية التحتيةوالموارد.

2- الالتزامات التي تضمنتها الاتفاقية:[1]

- ينبغي أن يقتصر تطبيق هذه التدابير فقط في الحدود الضرورية لحماية حياة وصحة الإنسان، حياةوصحة الحيوان، أوحياة وصحة النبات؛

- ينبغي أن تكون التدابير مبنية على مبادئ علمية، كما لا ينبغي العمل بها دون دليل علمي كافي؛

- ألا تستخدم هذه التدابير بطريقة تمييزية بين الأعضاء وحين يفرض العضورسوما مقابل هذه التدابير على المنتجات المستوردة فإنها يجب أن تكون مساوية للرسوم التي تدفع على منتجات مشابهة، مع الوضع في الحسبان الجدوى المالية والفنية لهذه الإجراءات حتى لا تضيف قيدا إضافيا على التجارة؛

- تلتزم الدول الأعضاء بالإبلاغ والنشر الفوري عن أي تدابير أوتنظيمات جديدة لحماية صحة الإنسان أوالحيوان أوالنبات حتى يستطيع أن يكون الأعضاء المعنيون قادرين على التكيف مع الإجراء، كما ينبغي تقديم الإعلان إلى أمانة منظمة التجارة

1- ياسين مكيو، تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص124.

العالمية، متضمنا وصفا مختصرا للمقترح، وكذا الهدف منه ومبرراته، وذلك حتى يمكن للأمانة إبلاغ الأعضاء الآخرين بشأنه؛

- الدول الأعضاء عند تقدير المخاطر الوضع في الحسبان الأدلة العلمية المتاحة، وعمليات الفحص ذات الصلة، طرق الاختبار والتعيين، ومدى انتشار الأمراض والآفات، والأوضاع الايكولوجيةالبيئية المناسبة. إضافة إلى الأضرار التي قد تنجم عن دخول أوميلاد أوانتشار الآفات أوالأمراض، وتكلفة المكافحة اللازمة لذالك ؛

- يمكن للدولة العضوأن تطبق إجراءات الحماية بصورة مؤقتة اعتمادا على المعلومات المتاحة لهامبدئيا وقبل توفر الدليل العلمي الكافي. ولكن في حالة كهذه على العضوأن يحاول الحصول علىمعلومات إضافية، وعليه أن يراجع الوضع خلال فترة زمنية معقولة؛

- إذا ما لحق عضوأذى نتيجة تطبيق إجراء وقائي من قبل عضوأخر، فيمكنه طلب تبرير وتفسير منالعضومتخذ الإجراء والذي يجب عليه تقديم تفسير؛

- على كل دولة عضوإنشاء نقطة استعلام والتي تكون مسؤولة عن تقديم إجابات عن التساؤلاتالمتعلقة بالتدابير، ومختلف الإجراءات بشأن الرقابة والفحص وتقدير الخطر، وكذلك مشاركة الدولةالعضوفي المنظمات الدولية والإقليمية والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف.

3- اتفاق القيود الفنية على التجارة:

تحاول الاتفاقية بشأن العوائق الفنية في وجه التجارة باختصار أن توازن حق الحكومات وواجبهافي حماية مصالحها الشرعية مع التزامها بتجنب وضع أية عوائق غير ضرورية في وجه التجارة.وهي تدعم حق الحكومات في تحقيق أهدافها التنظيمية الشرعية مثل التأكد من جودة الصادرات وضمان السلامة وحماية المستهلك والمنافسة العادلة وحماية البيئة وكذلك حماية الأمن القومي من خلال تطبيق الشروط الفنية والمعايير وإجراءات الاختبارات ومنح التراخيص. غير أن هذهالاتفافية تفرض التزاما على الحكومات بالسعي لتحقيق الاتساق والتناغم عندما يكون ذلك ممكنا، وقد تناولت اتفاقية القيود الفنية للتجارة باختصار ما يلي:[1]

- **النطاق:** تحاول الاتفاقية بشأن العوائق الفنية في وجه التجارة باختصار أن نظم تحضيروإقرار وتطبيق المعايير والشروط الفنية وإجراءات تقييم الامتثال بها. وتتضمن هذه المعاييروالشروط الفنية شروط التغليف والتسويق ووضع الملصقات بما في ذلك

1- هديل حجازي وهانس شلومان، منظمة التجارة العالمية، مشروع تطوير المناخ الاستثماري، تحت اشراف الوكالة الامريكية للتمية الدولية، 2013، ص33.

عمليات معالجةالمنتج وطرق الإنتاج. أما إجراءات تقييم الامتثال فهي إجراءات تستخدم لتقييم مدىالامتثال بمتطلبات الشروط الفنية أوالمعايير،

- **عدم التمييز**: يتوجب على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية عدم التمييز بينالمنتجات المستوردة وتلك المحلية (المعاملة الوطنية) أوبين المنتجات المستوردة من دولمختلفة (مبدأ الدولة الأكثر رعاية) وذلك عند تطبيق الشروط الفنية والمعايير، وعلى نحومماثل، يجب ألا يتم تحضير وإقرار وتطبيق إجراءات تقييم الامتثال بطريقة تتضمن تمييزا بينالمنتجات المحلية والأجنبية أوبين المنتجات الأجنبية المستوردة بعضها البعض.

استخدام المعايير الدولية في حال كانت متوافرة وملائمة وذلك كأساس للشروط الفنيةوإجراءات تقييم الامتثال، ذلك أن استخدام المعايير الدولية يخفف من تشديد الأنظمة ويسمح بتحقيق الاتساق بين الشروط الفنية ويجعل الامتثال لمختلف الأنظمة أقل صعوبةوتحديا بالنسبة للمنتجين والمصدرين. هناك ميزة إضافية تتحقق من الامتثال لمنظمة التجارةالعالمية، فعندما تقر الحكومات المعايير الدولية كأساس لقواعدها الفنية وإجراءات تقييمالامتثال، يفترض بها ألا تخلق عوائق غير ضرورية في وجه التجارة بحسب الاتفاقية بشأنالعوائق الفنية في وجه التجارة. وعلى عكس الاتفاقية بشأن الصحة والصحة النباتية، فإنالاتفاقية بشأن العوائق الفنية في وجه التجارة لا تحدد الهيئات لدولية لوضع المعايير المخولةبوضع المعايير الدولية،

- **الاعتراف المتبادل**: تشجع الاتفاقية بشأن العوائق الفنية في وجه التجارة الحكومات علىالقيام باعتراف متبادل بإجراءات تقييم الامتثال الخاصة بكل منها وذلك من أجل تجنبإخضاع المنتجات إلى إجراءات اختبار متعددة.

4- اتفاقية التدابير الوقائية:

تنص الاتفاقية على تخفيض تعرفة جمركية أوإلغائها بموجب هذه الاتفاقية، استيراد سلعة ذات منشأ لإقليم أحد الطرفين من إقليم الطرف الآخر بكميات متزايدة، سواء بشكل مطلق أونسبي بالمقارنة بالإنتاج المحلي، وكان من شان ذلك في مثل تلك الظروف أن يشكل سبباجوهريا لحدوث ضرر جسيم أوتهديد جدي لصناعة محلية تنتج سلعة مشابهة أومنافسةبشكل مباشر لتلك السلعة، فإنه يجوز لهذا الطرف أن يقوم بأي من الآتي:[1]

- وقف أي تخفيض لاحق لنسبة التعرفة الجمركية على تلك السلعة منصوصعليه في هذه الاتفاقية.

1https://ustr.gov/archive/assets/Trade_Agreements/Bilateral/Bahrain_FTA/Final_Texts_Arabic/asset_upload_file871_8073.pdf, visite le 21/02/2024.

- زيادة نسبة التعرفة الجمركية على تلك السلعة، على ألا تتجاوز هذه النسبةالأقل مما يلي:

- ✓ نسبة التعرفة الجمركية المطبقة على أساس شرط الدولة الأكثر رعايةالمعمول به وقت اتخاذ الإجراء.
- ✓ نسبة التعرفة الجمركية المطبقة على أساس شرط الدولة الأكثر رعايةالمعمول به في اليوم السابق على تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ،

5- اتفاقية مكافحة الاغراق:

حددت المادة السادسة من إتفاقيات الجات لعام 1994 مفهوم الإغراق حيث نصتعلى يعتبر منتج ما منتجا مغرقا اذا أدخل في تجارة بلد ما بأقل من قيمته العادية اذا كانسعر تصدير المنتج المصدر من بلد الى اخر أقل من السعر المماثل في مجرى التجارة العاديةللمنتج المشابه حيث يوجه للاستهلاك في البلد المصدر.[1]

- **انواع الاغراق**:يمكن التمييز بين ثلاثة انواع هي:[2]

أ. الإغراق العارض أوالمؤقت: وهوبيع السلع في الأسواق الأجنبيةلفترة قصيرة بأقل من تكلفة إنتاجها أوسعرها في الدولة المنتجة لها.وقد يكون هذا للتخلص من المخزون الناتج من زيادة انخفاض السلع فيالسوق المحلي، الأمر الذي يحدث اضطرابا في السوق المغرق ولكنه لايسبب ضررا خطيرا ودائما على الصناعة المحلية،

ب. الإغراق الدائم:وهوالاستمرار في بيع السلع في السوق الخارجيبسعر أقل من السعر المحلي أوتكلفة الإنتاج. وتكتسي التفرقة بينتعريف الإغراق وفقا للسعر وتعريفه وفقا للتكلفة أهمية قصوى فيتحليل الإغراق الدائم، فعندما تستطيع أي منشأة الفصل بين عملاتها إلىمجموعتين أوأكثر بناء على الاختلاف في مرونات الطلب بالنسبةلمنتجاتها، بالإضافة إلى قدرتها على منع إعادة بيع السلعة بين هذهالمجموعات المختلفة، الأمر الذي يمكنها من زيادة أرباحها، حيث تبيعالمنشأة في السوق المحلي بسعر مرتفع نظرا لانخفاض مرونة الطلب فيه، وتبيع في السوق الخارجي بسعر منخفض نظرا لارتفاع مرونةالطلب عنه.

ج.الإغراق طويل الأجل:وفقا للتعريف القائم على أساس التكلفة فإنه يتوقف على المقصود من التكلفة فإذا قصدنا التكلفة الجدية، فإن ذلك لا يمكن حدوثه وهذا استنادا لقاعدة لجوء حكومات الدولةالمتقدمة لدعم أسعار السلع الزراعية للحفاظ على مردودية المزارعين.وبهذا تقوم الدول المتقدمة بشراء الفائض من السوق المحلي وبيعه فيالسوق

1- محمد صالح الشيخ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، الاغراق واثره على على التنمية الاقتصادية فب الدول النامية، ص1313.

2- مجاني غنية، دور المنظمة العالمية للتجارة في مكافحة الاغراق، https://www.enssea.net/enssea/majalat/1206.pdf، تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/22.

الخارجي بأسعار منخفضة عن السوق المحلية، أوربما بأقلمن التكلفة الحديثةوفي كل الأحوال، فإن الإغراق يعود إلى مصدرين كل منهمامستقل عن الآخر، فالمصدر الأول، أن تكون كميات المبيعات قليلةتؤدي إلى تضخم الإنتاج، مما يحتم على الدولة بيع منتجاتها بسعر أقل.

وهذا السبب يكون صدفة دون تخطيط. بينما المصدر الثاني، فهوسببمدروس تخطط له بعض الدول الخارجية، والهدف منه إلحاق الضرربالصناعات الوطنية الفتية لمنع التوسع والدخول في منافستها.

- الإغراق في القطاع الزراعي:

يعتبر الإغراق الدائم في حالة المنتجات الزراعية بمثابة حالة قليلةالحدوث وذلك لكون المنتجات الزراعية في الغالب سريعة التلف من جهة ومن جهة أخرى طبيعة الإنتاجالزراعي نفسه وأسواقه من حيث أنها تتسم بتقلبات الإنتاج والمنافسة و التتتسم بالاحتكار، فالاحتكاروالإغراق قرينان مكملان لبعضهما عادة. وحدوث الإغراق في حالة المنتجات الزراعية إنما يكون منالنوع العارض عادة، كنتيجة لارتباط الإنتاج الزراعي بالموسمية، أورغبة الدول المصدرة التخلص منالفائض المتاح لديها بالبيع في الأسواق الخارجية خشية من تلفه أوالإضرار بالمزارعين المحليين نتيجة البيع بأسعار منخفضة في الأسواق المحلية. ويظهر الإغراق في المنتجات الزراعية القابلة للتخزينلفترات طويلة نسبيا مثل الذرة والأرز والقمح والشعير والبن والسكر والشاي وغيرها، أوفي حالة المنتجاتالغذائية المحفوظة والمصنعة مثل الأسماك المعلبة والزيوت والسمن النباتي وغيرها، أوفي حالةالمنتجات المجمدة أوالمجففة مثل اللحوم والدواجن والمشمش. وقد يظهر في بعض السلع الصناعيةالمرتبطة بالإنتاج الزراعي مثل الإغراق بالآلات والمعدات الزراعية المعرضة للتقادم أوالمنتجاتالبلاستيكية المستخدمة في التعبئة والتغليف وغيرها مما يكون له أثار مفيدة للزراعة وضارة بالصناعات الوطنية التي تقوم بإنتاج مثل هذه الأنواع. وهنا تبدوأهمية ودور هيئة المواصفات والمقاييس في وضعالضوابط للجودة والنوعية عند دخول السلع المستوردة وفق المواصفات القياسية العالمية.[1]

- اجراءات مكافحة الاغراق:لتطبيق عملية مكافحة الاغراق يجب اولا اثبات عملية الاغراق ومن ثم اتخاذ تدابير مكافحته.

أ- تحديد الضرر:

1- ياسين مكيو، مرجع سبق، ص128.

ويقصد به ما يترتب عن الإغراق من خسائر مادية، أي الضرر المادي الذي يحلقه الإغراق بالصناعة المحلية سواء كان هذا الضرر بسبب عدم التطور للصناعة المحلية، أوتهديدا ماديا لوجودها. وتم تحديد الضرر انطلاقا من عنصرين اساسيين:

- مدى تأثر الأسعار في السوق المحلي من حجم واردات الإغراق.
- مدى تأثر المنتجين المحليين من ظاهرة الإغراق، وما يترتب عنها من أثار سلبية اقتصاديا واجتماعيا.

وما يمكن الإشارة إليه هوأن يكون هناك ضرر ملموس، أي على الدولة المستوردة إثبات هذا الضرر انطلاقا من معطيات محددة ونتائج مادية ملموسة، وإذا حدث هذا، فإنه على الدولة المستوردة فرض رسومجمركية إضافية على السلع المستوردة أوفرض ضريبة عليها لمدة ستة اشهر.[1]

ب- الإثبات في ظاهرة الإغراق:

عندما تتأكد أي دولة من وجود ظاهرة الإغراق، تقوم بتقديم طلب مكتوب يشمل معلومات وأدلة دقيقة، وإثباتات عن الإغراق ومدى تأثيره السلبي على الصناعة المحلية، والربط الواضح والمباشر بين سعر الواردات وما تسبب فيه من خسائر لصناعات الدولة المستوردة، ويكون الطلب مرفوقا بمعلومات واضحة ودقيقة حول :[2]

- نوعية الصناعة التي ينتجها الطالب،
- تحديد الصناعة المستوردة التي سببت الإغراق واسم البلد المصدر لها.
- سعر السلع في البلد المنتج، وسعرها في البلد المستورد.
- مدى الضرر الذي ألحقته، أوقد تلحقه هذه الصناعة بالصناعة المحلية.

استنادا إلى هذا الطلب والمعلومات المحتواة فيه، تقوم الجهات المعنية بإجراء تحقيق عن الإغراق، هذا إذا كانت الأدلة والإثباتات المقدمة دقيقة، أما إذا لم تكن كذلك فإنه يتم إلغاء التحقيق أوحتى البدء فيه، علما أن هذه الجهات لا تبدأ في التحقيق إلا إذا كان الطلب المقدم أقل من 22% من إجمالي إنتاج الصناعة المحلية من المنتج المماثل، وإذا تم كل هذا وشرع في التحقيق، فإن المدة المحددة لذلك يجب أن لا تتعدى السنة والنصف.

ج- فرض رسوم نهائية لمكافحة الاغراق:

بعد الانتهاء من التحقيق في شكوى الإغراق وثبوت الضرر أوالتهديد بإلحاق الضرر والعلاقة السببية، تعطي السلطات المعنية بالتحقيق الحق للبلد المستورد بفرض رسوم نهائية لمكافحة الإغراق لا تتجاوز هامش الإغراقعلى أن لا يستمر فرض هذه

1- مجاني غنية، مرجع سبق ذكره، ص9.
2- مجاني غنية، دور المنظمة العالمية للتجارة في مكافحة الاغراق، مرجع سبق ذكره، ص12.

الرسوم لفترة تزيد عن 5 سنوات، إلا إذا تأكدت السلطات أن إنهاء الرسم سوف يؤدي إلى أضرار مباشرة باقتصاد الدولة المستوردة.[1]

5- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية:

الملكية الفكرية هي مجموعة من الحقوق المرتبطة بإبداعات العقل البشري ويعرف أيضا على أنها مصطلحيدل على ما ينتجه العقل البشري من أفكار محددة تترجم إلى أشياء مادية، فتدخل في نطاقها الحقوق الناتجة عنالنشاط الفكري للإنسان كافة، سواء كانت فكرية أم أدبية أوعلمية أوصناعية أوتجارية، وهي كذلك تلك الامتيازات التي تمنحها الحكومات للمبتكرين أوالمخترعين بهدف مكافأتهم في إطار التحفيزوالتشجيع على لابتكار لصالح المجتمع عن طريق السماح لصاحب الحق أوالابتكار من استبعاد الأخرين من صناعةأواستخدام أوتصدير ذلك الابتكار أوالاختراع، وهي بذلك تعطي لأصحابها حقا مانعا في الاستثمار.

1.5- تعريفها:

عرفتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية بأنها تلك الحقوق المتعلقة بالأعمال الأدبية والفنية والتصاميم والفونوجرام والأعمال الإذاعية والاختراعات في جميع المجالات والاكتشافات العلمية والتصاميمالصناعية والعلامات التجارية، وعلامات الخدمة والأسماء التجارية والحماية من المنافسة غير العادلة، وأي حقوقالأنشطة الفكرية فى المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية.[2]

2.5- اهداف اتفاقية حقوق الملكية الفكرية:

تهدف إتفاقية حقوق الملكية الفكرية إلى تحقيق الأهداف الآتية :[3]

- التوصل إلى حماية دولية فعالة لحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، من خلال وضع وتطوير القواعد والمعاييراللازمة لهذه الحماية؛

- الإسهام في تحقيق المنفعة المتبادلة لكل من منتحي المعرفة التكنولوجية ومستخدميها، مما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية خاصة في الدول النامية؛

- سن أوتعديل التشريعات الوطنية بما يتفق مع معايير الإتفاقية، وتبني تدابير لازمة لحماية الصحة العامة ومنع إنتهاكات حقوق الملكية الفكرية، بشرط أن تكون هذه التدابير منسجمة مع إنفاقية تريبس؛

1- رضوان ربيع العناني، اتفاق مكافحة الاغراق في اطار منظمة التجارة العالمية واثاره الاقتصادية، جامعة قناة السويس- كلية التجارة الاسماعيلية- المجلة العلمية للدراسات التجارية البينية، المجلد السابع، ملحق العدد الثاني2016، ص651.

2- زواني نادية، الملكية الفكرية ودعم التنمية الزراعية، مجلة الادراة العامة والقانون والتنمية، المجلد2، العدد01، 2021، ص20.

3- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالبة الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ، مرجع سبق ذكره، ص228.

- تطوير الإبتكارات التكنولوجية ونشر المنجزات الفكرية بشكل يضمن مصالح المنتجين والمستهلكين، ويحمي حقوق أصحاب براءات الإختراع؛
توفير وسائل النجاعة للحفاظ على هذه الحقوق، مع ضمان عدم إساءة إستخدامها بشكل يؤدي إلى إعاقة التجارة؛
- توفير إجراءات سريعة وفعالة، من أجل تسوية المنازعات حول المسائل الخاصة بالملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.

3.5- المبادئ والالتزامات العامة لاتفاقية الجوانب المرتبطة لحقوق الملكية الفكرية:

تتمثل أهم المبادئ والالتزامات العامة الي تحكم اتفافية الجوانب التحارية المرتبطة حقوقالملكية الفكرية التي ينغي أن يلتزم ها الدول الأعضاء فيما يلي:[1]

أ- الالتزام بمبدا المعاملة الوطنية: حيث ألزمت اتفاقية تريبس في المادة الثالثة منها كل دولة عضوفي منظمة التحارة العالمية بأن تمنح البلدان الأخرى معاملة لا تقل عن المعاملة التي تمنحهالمواطنيها فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية مع مراعاة الاستثناءات المقررة مقتضى معاهدة باريس1967وبرن1971، وروما واتفافية واشنطن، وفيما يتعلق حقوق المؤدين ومنحالتسجيلات الصوتية، وهيئات الإذاعة، لا ينطبق هذا الالتزام الا فيما يتعلق بالحقوق المنصوصعليها في هذه الانفافية.

ب- الالتزام بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية: ألزمت المادة الرابعة من الانفاقية كل دولة عضوفيمنظمة التجارة الي تمنح ميزة أوامتياز أوحصانة ما لمواطن دولة أخرى سواء كانت عضوا في منظمة التجارة أم غير عضوأن تمنحها على الفور ودون قيد أوشرط لمواطني جميع الدولالأعضاء الأخرى دون تمييز، ويستثني من هذا الالتزام أي ميزة أوامتياز أوتفضيل أوحصانةمنحها بلد عضو.

ج- التزام الدول الأعضاء بما نصت عليه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية حقوقالملكية الفكرية من أحكام والتزامات، وهي اتفاقيات بارن لحماية الأعمال الفنية والأدبية وباريسلحماية الملكية الصناعية، وروما لحماية المبدعين ومنتجي المسجلات الصوتية، وواشنطن لحماية الدوائر المتكاملة .

د- التزام الدول الأعضاء بتنفيذ بنود الاتفاقية مع تركها حرة في اختيار الطريقة المناسبة لتنفيذ ماتقضي به من أحكام من خلال تشريعاتها ونظمها الخاصة.

ه- **الفترات الانتقالية:**وفرت الاتفاقية فترة انتقالية يستثنى منها الدولة الأولى بالرعاية ومبداالمعاملة الوطنية، تبدا من تاريخ سريان الاتفاقية في جانفي 1995، ومدتها عام واحد بالنسبةإلى الدول المتقدمة، وخمسة أعوام بالنسبة للدول النامية والدول في مرحلة

1- آيات الله مولحسان، اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 5، ديسمبر2013، جامعة الحاج لخضر- باتنة- ، ص164.

التحول (بشروطمعينة بالنسبة إلى الأخيرة)، وتبلغ الفترة الانتقالية للدول الأقل نموا 11 عاما قابلة للتحديد.

كما توفر الاتفاقية فترة انتقالية إضافية مدتها خمسة أعوام للدول النامية فيما يتعلق ببراءات الاختراع في حال الأدوية والكيماويات الزراعية .

و- المعاملة التفضيلية للدول النامية: لم تتضمن الاتفاقية أحكاما ذات مغزى بالنسبة إلى المعاملةالتفضيلية للدول النامية والأقل نموا. وقد اقتصرت على أحكام تنعلق بالفترات الانتقالية، وبعضالأحكام الأخرى، مثل المعونة الفنية والمالية، في اتخاذ التي يتم الاتفاق عليها على المستوى الثنائي مع الدول المتقدمة.

ز- للأعضاء الحق إجراءات ضرورية لحماية الصحة العامة والتغذية والارتقاء بالقطاعاتالرئيسية للتنمية الاقتصادية والتقنية والاجتماعية شريطة اتفاقها مع أحكام هذه الاتفاقية، وتطبقإجراءات إدارية وقضائية وجنائية وجمركية محددة لمنع إساءة استخدام حقوق الملكية الفكريةمن جانب حائزي تلك الحقوق، أواللجوء إلى ممارسات تسفر عن تقييد غير معقول للتجارةأوتؤثر سلبيا على النقل الدولي للتقنية.

ح- **توفير أسلوب لتسوية المنازعات**: نقضي الاتفاقية بأن تتم تسوية المنازعات المتصلة بتطبيقأحكامها بين الدول الأعضاء وفقا لنظام وإجراءات جهاز تسوية المنازعات في منظمة التجارةالعالمية.

4.5- علاقتها بالملكية الفكرية بالقطاع الزراعي:

ولقد حضي قطاع الزراعة باهتمام كبير في مفاوضات جولة أروجواي، وتمثل هذا الاهتمام في بعض الدولالتي لديها فائض زراعي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على تحرير التجارة في قطاع الزراعة، لما يمثله ذلكالتحرير من أهمية كبيرة بالنسبة لها خاصة أمام حرص الدول المتقدمة على حماية الملكية الفكرية في قطاع الزراعة.تهدف حقوق الملكية الفكرية إلى تشجيع القطاع الخاص وتطوير الزراعة والبذور المنتجة وجميع العناصرالتي من شأنها تحسين الأمن الغذائي، ولقد تم إدخال حقوق الملكية الفكرية في الزراعة على مرحلتين، **الأولى:** أنبعض الدول المتطورة تبنت صيغة لحماية الملكية الفكرية للتنوع النباتي، أما المرحلة **الثانية:** فكانت ضمن إطار تطور العبقرية الوراثية والادخال التدريجي ابراءات الاختراع الى تشجيع تطوير التكنولوجيا الحياتية الزراعية، وبالتالي فمحاولات الدول المتقدمة كحماية الملكية الفكرية في قطاع الزراعة لم تأت من فراغ، ولكن كانتهناك أسباب تستدعي ذلك ومن أهمها ضغوط مربي النباتات والأصناف النباتية في الدول المتقدمة من أجل توفرالحماية لهم مثلما هومتبع في المجال الزراعي، وكذا زيادة أهمية صناعة الأدوية التي تقوم على الموارد النباتية أدى إلىزيادة الاهتمام بتلك الموارد والدعوى لسن

تشريعات تحمي حقوق الملكية الفكرية في هذا المجال.وتعد المنتجات الزراعية والحيوانية المعدلة وراثيا من أهم المنتجات التي قامت الشركات متعددة الجنسيات فيتطويرها واحتكار حقوق استخدامها، وتشمل المنتجات المعدلة وراثيا أوالمحورة جينيا تلك التي تتدخل الهندسةالحياتية في عملية إنتاجها من حيث إحداث تعديلات عليها بهدف مضاعفة المحصول والناتج أوتحسن شكله وحجم ثماره.[1]

المطلب الخامس:تطور المفاوضات بشان قضايا الزراعة في منظمة التجارة العالمية

بدأت المفاوضات بشأن قضايا الزراعة طبقا للمادة 20 من اتفاقية الزراعة، والتي جاءتتحت عنوان **"استمرار عملية الإصلاح"**والتي حددت موعد بدء المفاوضات حول الزراعة قبلنهاية فترة التنفيذ بسنة واحدة أي بداية من سنة 2000.[2]ولكن فشل المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية المنعقد بمدينة سياتلاالأميركية عام 1999 أثر على مفاوضات الزراعة، إذ كان يمكن أن يؤدي نجاح هذا المؤتمر إلى بدأجولة جديدة من المفاوضات والتطرق إلى نتائج مبكرة تتعلق بطرق المفاوضات[3]وهوما تم فعلا من خلال اجتماعاتخاصة نظمتها لجنة الزراعة تتعلق بالقضايا الرئيسية لاتفاقية الزراعة والمتمثلة في:

- الدعم المحلي للمنتجين الزراعيين.
- دعم الصادرات الزراعية.
- النفاذ إلى الأسواق.

وفي هذا الإطارقدمت 121 دولة عضوا أكثر من 40 مقترحا تفاوضيا لتحسين هذه الإتفاقية من جميع نواحيها، مع تحديد موعدنهائي للتوصل إلى طرق للمفاوضات نهاية مارس 2003، وأن تقوم الدول الأعضاء بتقديم مسودات جداول إلتزاماتهابحلول موعد المؤتمر الوزاري الخامس في سبتمبر 2003، كما تم تحديد موعدا نهائيا للمفاوضات بشأن الزراعة بحلول يناير 2005.[4]

1- المفاوضات بشأن الزراعة في اطار برنامج عمل الدوحة:

لقد جاء مؤتمر الدوحة عام 2001 ليعطي دفعة جديدة لمفاوضات الزراعة، حيث تضمنإعلان الدوحة في مجال الزراعة أربعة قضايا لتكون موضع تفاوض وهي:

1.1- النفاذ إلى الأسواق: لقد شملت المفاوضات في إطار النفاذ إلى الأسواق نقاطا أساسية نذكر منها:

1- زواني نادية، الملكية الفكرية ودعم التنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص21.
2- مخبي احلام:نشاة وتطوراتفاقية الزراعة في ظل احكام منظمة التجارة العالمية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم4، الجلد 2، جوان 2017، ص624.
3- بن عمر الاخضر، اثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 53.
4- غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص230.

أ- التعريفة الجمركية: لم يتم التوصل إلى التوافق بشأن خفض التعريفات وتركزت المناقشاتحول التعريفات المرتفعة خارج الحصص ونظام الحصص ذاته، من حيث حجمه وأسلوبإدارته والتعريفات المفروضة ضمنه، وتعددت المقترحات بهذا الشأن من أبرزها: ما تعرفبالصيغة السويسرية والتي تتضمن إجراء خفض جذري للتعريفات ولاسيما المرتفعة منهاوان تكون التعريفات المستخدمة في الدول المتقدمة متسقة، بحيث لا يتعدى الحد الأقصىللتعريفة 25 وتؤيد تلك الصيغة كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجموعةكرينز وهناك صيغة أوروجواي والتي تتضمن إجراء خفض اقل نسبيا وموحد على اغلبالتعريفات وهي نفس الصيغة التي استخدمت في جولة أوروجواي والتي يؤيدها الاتحادالأوروبي، أما مسودة هاربنسون والتي جاءت لتقدم اقتراحا يجمع بين الصيغتين، فبالنسبةللدول المتقدمة يقترح تخفيض قدره 60% على التعريفات المربوطة وذلك لمعدلات تعريفيةالتي تزيد عن90% وتخفيض قدره 50 على معدلات التعريفة التي يصل مداها 15- 90، ويقترح أيضا تخفيضا قدره ب40 بالمئة على معدل التعريفة المربوطة الذي يصل إلى أقلمن15بالمئة، أما بالنسبة للدول النامية فتقترح مسودة هاربنسون تخفيضا متوسطا علىالتعريفات المربوطة بنحو40بالمئة للمعدلات التي تصل إلى أكثر من 120 و35% على التعريفة التي يصل مداها إلى (60 - 120 و30% على التعريفة التي يصل مداها الى20- 60بالمئة وتخفيضا قدره 25% للتعريفات التي يصل معدلها اقل من 20 بالمئة .[1]

ب- الحصص التعريفية: طالبت بعض البلدان من بينها كندا والولايات المتحدة الأمريكية بإلغاءالتعريفات المفروضة داخل الحصص ذلك من خلال التحرير القطاعي الذي يعرف فيبعض القطاعات بصفقات"الصفر مقابل الصفر"، غير أن اليابان عارضت ذلك. كما تطرقالمتفاوضون إلى نظام إدارة الحصص التعريفية، وأكد العديد منهم على صعوبة التوصل إلىالطريقة المثلى لادارة هذه الحصص.[2]

2.1- تخفيض الدعم المحلي:

حصل المنتجون الزراعيون في الدول المتقدمة على دعم ضخم يؤمن لهم الرفاهية كمطلب أساسي، إلاأنه يساهم في تشويه التجارة العالمية للمنتجات الزراعية وينعكس سلبا على المزارعين الفقراء في الدول الناميةوالأقل نموا جراء انخفاض الأسعار العالمية لمنتجاتهم. وكان هناك جدل واسع حول كيفية تخفيض هذا الدعم

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، التقدم المحزر في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والاثار المتوقعة على النفاذ الى الاسواق بالنسبة للصادرات العربية.الامم المتحدة نيويورك، 2005، ص30.

2- دكتور الطيب داودي، ا.مكيو ياسين، مفاوضات التجارة العالمية بشان الزراعة منذ جولة الدوحة للتمية الى اين...، جامعة بسكرة، ص152.

خلال جولة أوروغواي ولا يزال هذا الجدل قائما حتى الآن. ففي جولة أوروغواي ظهر ما يسمى بتقسيم الدعمحسب درجة التشويه وجاء في أشكال: الصندوق الأخضر، ويشمل الدعم المسموح به وهو غير مشوه للتجارة، مثل دعم المدفوعات المتعلقة بالبحث العلمي في الزراعة، والانفاق على البنية الأساسية، ومقاومة الآفات و الأمراض (النباتية) والمساعدات الغذائية المحلية. والصندوق الأزرق، ويشمل مدفوعات للحد من الإنتاج، وهي وإن كانت مشوهة للتجارة بنسبة ضئيلة، إلا أنه ينطبق عليها مبدأ التخفيض. أما الصندوق الأصفر، فيضم المدفوعات التي تشكل تشويها للتجارة العالمية، وعليه فإنه يخضع للتخفيض الجوهري!"). هذا التقسيم فتح الباب أمام مناقشات و اقتراحات حول نسب التخفيض، ومحتويات الصناديق، والمطالب التي تهم الدول المتقدمة و الأخرى التي تهم الدول الفقيرة.[1]

تشير إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدانالاقتصادي إلى أن حجم الدعم الكلي للزراعة في دول المنظمة ارتفع من حوالي 311 مليار دولار عام2001 إلى نحو349.8 مليار دولار في عام 2003، ويمثل الدعم نحو1.2بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، كما يمثل دعم المنتجين الزراعيين نحو73.5بالمئة من حجم الدعم الكلي، وأوضح التقريرالسنوي لمنظمة التجارة العالمية لسنة 2003 أن الدعم في الاتحاد الأوروبي يمثل نحو40% من حجمالدعم الكلي في المنظمة، ويمثل في الولايات المتحدة الأمريكية نحو21% وفي اليابان نحو20بالمئة.[2]

الجدول رقم (01- 07):دعم الزراعة في دول منطقة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال الفترة 1986- 1988- 2003.

	1986 -1988	2001- 2003	2001	2002	2003
إجمالي الإنتاج الزراعي	596.484	673.377	653.17	652.526	714.435
دعم المنتجين	241.077	238.310	227.955	229.691	257.285
الدعم الكلي	303.720	324.053	308.041	314.309	349.808
دعم المنتجين من الدعم الكلي(%)	79.60	73.54	74.00	73.08	73.55
الدعم الكلي من الناتج المحلي الإجمالي(%)	2.32	1.20	1.22	1.19	1.19

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، مرجع سبق ذكره، ص25.

وخلال السنة الأولى للمفاوضات بشأن الزراعة في إطار برنامج عمل الدوحة 2002 ظهرت بوادر من دول متقدمة تعطي إشارات بعدم رغبتها في التخفيض، ففي الاتحاد الأوروبي تم تمديد العمل بالسياسة الزراعية المشتركة في الاتحاد كما صدر قانون خاص بالمزارع الأمريكية في ماي 2002يقدم زيادة في الدعم الزراعي وهوما

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، مرجع سبق ذكره، ص24.
2- بن عمر الاخضر، اثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية عى القطاع الزراعي في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص54.

يعني ببساطة تأخير تنفيذ إجراءات تخفيض الدعم كما ورد فيبيان الدوحة وهوما تنادي به الدول النامية.

وبين تضارب المصالح بين كل من الدول المتقدمة والدول النامية تم تقديم مسودة نهاية المفاوضات في مارس 2003 على تخفيض الدعم الكلي بنسبة 60% على دفعات متساوية سنوية خلال فترة 5سنوات في الدول المتقدمة وبنسبة 40% وخلال 10 سنوات بالدول النامية، وحدث انقسام في الآراءمرة أخرى على هذه المسودة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية، واستمر الوضع على ذلك حتى جاء مؤتمر كانكون في سبتمبر 2003 والذي فشل في اتخاذ قرار بشأن المفاوضات.[1]

3.1- تخفيض دعم الصادرات تمهيدا ازالتها نهائيا:

يعد دعم الصادرات من أكثر الموضوعات التفاوضية تعقيدا التي واجهت مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول المنتجات الزراعية، فقد التزمت البلدان الأعضاء التي لديها دعم للصادرات الزراعيةب تخفيض هذا الدعم مع تحديد كل دولة المنتجات التي يشملها دعم الصادرات ولقد اختلفت الآراء في المفاوضات حول مقدار التخفيضات اللازمة لهذا الدعم. فاقترحت بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الكرينز إلغاء كافة أشكال الدعم للصادرات على فترات زمنية، في حين أبدت دول أخرى من بينها الاتحاد الأوروبي رغبتها في التفاوض بشأن إدخال المزيد من التخفيضات التدريجية دون الوصول إلى حد الإلغاء الكامل للدعم. كما اقترحت بعض البلدان من بينها الهند، منح المزيد من المرونة للبلدان النامية، وذلك بالسماح لها بزيادة دعم الصادرات لبعض المنتجات وتخفيضه لمنتجات أخرى[2].وهي مبينة في الجدول ادناه:[3]

الجدول رقم (01- 08):البلدان التي تدعم صادراتها وتحدد المنتجات المدعومة بمقتضى اتفاق الزراعة في منظمة التجارة العالمية

البلد	عدد المنتجات	البلد	عدد المنتجات	البلد	عدد المنتجات
أستراليا	05	البرازيل	16	بلغاريا	44
كندا	11	كولومبيا	18	قبرص	09
التشيك	16	الاتحاد الأوروبي	20	سلوفاكيا	17
إيسلندا	02	إندونيسيا	01	إسرائيل	06
المكسيك	05	نيوزيلندا	01	النرويج	11
بنما	01	بولندا	17	رومانيا	13
هنغاريا	16	جنوب إفريقيا	62	سويسرا	05

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، مرجع سبق ذكره، ص26.

2- الطيب داودي، مكيو ياسين، مفاوصات التجارة العالمية بشان الزراعة منذ جولة الدوحة للتنمية الى اين...، مرجع سبق ذكره، ص153.

3- ياسين مكيو، تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي، مرجع سبق ذكره، 134.

الولايات المتحدة الأمريكية	13	أوروغواي	03	تركيا	44

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، مرجع سبق ذكره، ص13.

يوضح هذا الجدول تباينًا ملحوظًا بين الدول في عدد المنتجات الزراعية التي تدعم صادراتها وفقًا لاتفاق الزراعة في منظمة التجارة العالمية. إذ يتضح أن بعض الدول، مثل جنوب إفريقيا وتركيا وبلغاريا، تعتمد على دعم عدد كبير نسبيًا من المنتجات، ما يعكس تدخلًا أكبر في دعم صادراتها الزراعية. في المقابل، يلاحظ أن دولًا أخرى مثل إندونيسيا ونيوزيلندا وبنما تقتصر على دعم عدد محدود جدًا من المنتجات، وهو ما قد يشير إلى التزام أكبر بتحرير التجارة أو إلى محدودية هيكلها الزراعي التصديري. كما يبرز الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ضمن الدول التي تقدم دعمًا لعدد متوسط من المنتجات، بما يعكس محاولة الموازنة بين الالتزامات الدولية وحماية مصالحها الزراعية.

4.1- المخاوف غير التجارية: أكد أغلبية أعضاء المنظمة العالمية للتجارة على أن الزراعة لاترتبط بالتجارة فقط، بل لها وظيفة أخرى ترتبط بأهداف غير تجارية. فعلى الرغم من اتفاق معظم المتفاوضين على أهمية المخاوف غير التجارية ووجوب طرحها والوصول لحل لها، إلا أنهم اختلفوا حول الإطار الواجب إتباعه في هذا الشأن ونطاق الموضوعات محلا للتفاوض.[1]

2- مفاوضات الزراعة في كانكون 2003 وصفقة جويلية2004:

فشل المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانكون في المكسيك في سبتمبر 2003، وكانت هناك مؤشرات للفشل قبل الانعقاد، حيث لم يحدث تقدم يذكر في المفاوضات على القضايا المختلفة، لا سيما قضية الدواء في إطار حقوق الملكية الفكرية. أما باقي الموضوعات فقد تجاوزت المواعيد المحددة في برنامج عمل الدوحة. وفي مجال الزراعة، كان هناك مقترح دربيز الذي قدم في 13سبتمبر، إلا أنه لم يناقش لأن بوادر فشل المؤتمر كانت قد ظهرت نتيجة لعدم التوصل إلى إجماع علىموضوعات سنغافورة وعلى قضية القطن. واكتفى البيان الوزاري بالقول بأن يتم عقد اجتماع للمجلس العامل لمنظمة للاتفاق على أطر وطرق التفاوض، وعلى ذلك توقفت المفاوضات على موضوعات برنامج عمل الدوحة.إن فشل الدول الأعضاء في التوصل إلى توافق حول النقاط الخلافية في المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية في مؤتمر الدوحة والمرحلة التحضيرية لمؤتمر كانكون دفع إلى إعادة طرحه بجدة في

1- الطيب داودي، ياسين مكيو، مرجع سبق ذكره، ص153.

مؤتمر كانكون الذي لم يكلل هوالأخر بالنجاح بسبب استمرار الخلافات وتباين المواقف.

1.2- نتائج مؤتمر كانكون حول تجارة السلع الزراعية:

أختتم المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في كانكون بالمكسيك(10- 14 سبتمبر 2003)بالفشل دون التوصل إلى اتفاق نهائي ونتائج ملموسة حول تحرير تجارة السلع الزراعية، يعود ذلك إلى المواقف غير المرنة للدول الأعضاء، حيث فشل في تقريب المواقف المتعلقة باشكال الالتزامات الخاصة بتحقيق الهدف من التفاوض المنصوص عليه في إعلان الدوحة الوزاري، لا سيما بعد إقدام الوم أ على إصدار القانون الخاص المتعلق بالمزارع الأمريكية وقانون الاستثمار الريفي وإعلان دول الاتحاد الأوروبي عن إجراء مراجعة وتعديل في السياسة الزراعية المشتركة تنتهي في حدود سنة 2006، وهوما يؤكد عدم التزام القوى الكبرى بمبدأ تخفيض الحمائية الزراعية عن طريق الدعم المشوه للتجارة الدولية الذي يتعارض مع هدف جولة الارغواي، كما ازدادت المفاوضات تعقيدا بعد رفض الوم أ للمقترح المقدم من طرف دول غرب إفريقيا (بنين، بوركينافاسوومالي وتشاد) الداعي إلى ضرورة تخفيضها للدعم المقدم لمنتجي ومصدري القطن (يفوق 3 مليار دولار سنويا) الذي اثر سلبا على عوائد الصادرات والمداخيل في هذه الدول، كما طالبت الدول النامية بتطبيق الصيغة المختلطة للتخفيض التي تتفق مع مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية هذه الدول أوما يعرف بالمنهج المركب بدلا من الصيغة السويسرية أوالصيغة المقترحة في جولة الاروغواي.[1]

كما من بين أهم نتائج هذا المؤتمر:[2]

• بروز مجموعات مصالح ضاغطة معظمها من الدول النامية في المفاوضات خاصة في مفاوضات الزراعة وذلك لمقابلة قوة وضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، كان أكبرها وأكثرها تأثيرا هي مجموعة العشرين G20 التي ضمت خلال تأسيسها حوالي عشرين من الدول النامية الأعضاء في المنظمة أهمها البرازيل والهند والصين، ومن بين الدول العربية بالإضافة إلى مجموعة العشرين هناك المجموعة الأفريقية Group African التي لها تأثير واضح في سير المفاوضات. وهناك G33وGIOودول ACP (African and Caribbea , Pacific)وكذلك مجموعة الدول الحديثة الانضمام (RAMs) التي تضم الأردن وسلطنة عمان من الدول العربية.

1- لطرش ذهبية، آثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2015، ص55.

2- قضايا تنفيذ، للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الاعداد للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، هونغ كونغ /الصين13- 18ديسمبر2005.

• اكتساب عدد كبير من الدول النامية الخبرة الفنية اللازمة للتفاوض وقدرتها على فهم الموضوعات بشكل أوضح مما مكنها من التفاوض في المسائل الفنية بشكل أفضل.
• قيام المنظمات الغير حكومية بلعب دور بارز في مساعدة الدول النامية على فهم الموضوعات التفاوضية ومدها بالمشاورات اللازمة بشكل أسرع.

2.2- صفقة جويلية 2004 حول تجارة السلع الزراعية:

في إطار المناقشات الخاصة بصفقة تموز/يوليو، لم يتم تجاهل الجهود التي بذلت سابقا والمقترحات التي قدمت، حيث أصبحت القضايا واضحة وتحتاج إلى قرار يشمل كيفية التطبيق لتخفيض الدعم المحلي ودعم الصادرات والتعريفات الجمركية، ومراعاة تقديم معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية. وجاء الإطار الجديد لطرق المفاوضات ليتناول هذه القضايا، وتم إعداد ملحق خاص عن الزراعة، وتم تناول قضية دعم القطن ضمن قضايا الزراعة. كما تم إسقاط ثلاث موضوعات من قضايا سنغافورة وهي: التجارة والاستثمار، والتجارة والمنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية. وأبقى على موضوع واحد فقط هوتسهيل التجارة[1]. وسنوضح فيما يلي ما تناوله الإطار الجديد لطرق المفاوضات بشأن قضايا الزراعة:[2]

أ- النفاذ إلى الأسواق في حزمة 2004:

1- إحداث تخفيض في الرسوم الجمر كية حيث أجمعت الدول الأعضاء على إحداث تخفيض تدريجي في الرسوم الجمركية والرسوم الجمركية القصوى على الواردات من السلع الزراعية خلال الفترة 2017- 2015

2- التمسك بأساليب الحماية الجمركية للمنتجات الحساسة في الدول المتقدمة بحيث أصرت الدول المتقدمة على الاحتفاظ برسوم جمركية مرتفعة لحماية منتجاها الحساسة مثل الأرز في اليابان والحليب والسكر ولحم الأبقار في دول الاتحاد الأوروبي.

ب- الدعم المحلي:

وافقت الدول الأعضاء على إحداث تخفيضات جوهرية في مستويات الدعم المحلي، حيث حددت الإعانات والمساعدات الموجهة للحد من الإنتاج في إطار الصندوق الأزرق بمستويات أقصاها 5% من قيمة الإنتاج الزراعي، وهوما يحمل فرصا جد مهمة لمنتجي القطن في غرب إفريقيا ومختلف مناطق العالم الذين يستفيدون من الدعم في إطار "برنامج للموارد الإضافية" الذي ينشا بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إضافة إلى ذلك وافقت الدول الأعضاء على بدء مفاوضات لوضع قواعد جديدة تنعلق بالتدابير التجارية والجمركيه.

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، مرجع سبق ذكره، ص32.
2- لطرش ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص57.

ج- دعم التصدير:

وافقت الدول الأعضاء لأول مرة على التفاوض لإلغاء كل أشكال دعم التصدير في تاريخ معين ومحدد يتم الاتفاق عليه خاصة في دول الاتحاد الأوروبي، وتخفيض ائتمان الصادرات وضمانات ائتمانات التصدير أوبرامج التأمين التي تزيد فترة سدادها عن180يوما عند حلول التاريخ المتفق عليه، وإلغاء الشروط والقيود المتعلقة بالائتمانات التي تقل فترة سدادها عن 180 يوما، مع وضع ضوابط معينة يتم الاتفاق عليها حول استخدام هذه الائتمانات التصديرية مثل كفية سداد الفائدة والحد الأدنى لمعدل الفائدة والحد الأدنى للقسط.

د- قضايا القطن:

ظهرت مبادرة القطن أثناء المؤتمر الوزاري الخامس في كانكون واقترحت بواسطة أربعة بلدان أقل نموا في وسط وغربي إفريقيا وهي بنين، بوركينافاسو، تشاد ومالي، وطالبت بقرار يصدر عن المؤتمر وإزالة دعم القطن نهائيا حلول 2005 ودفع تعويضات للبلدان الأقل نموا والمتضررة من هذا الدعم خلالالفترة الانتقالية للتطبيق، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروي رفضت إصدار قرار من هذا النوع مما كان سببا في فشل مؤتمر كانكون.

3- مؤتمر هونغ كونغ حول موضوع الزراعة:

لقد أخذت المفاوضات الزراعية في هذا المؤتمر طابعا خاصا نظرا لأنها تتعارض مع مصالح الدول المتقدمة وفي نفس الوقت لها أهمية كبيرة لغالبية البلدان النامية وتضمنت المفاوضات النقاط التالية:

1.3- النفاذ الى الاسواق:

تم الاتفاق على وضع المعادلة الطبقية وهي صيغة تقوم على فرضية العمل بأربع فئات هيكلة التخفيضات التعريفية، مع الإقرار بأنه بات من الضروري الاتفاق على حدود تلك الفئات، تما في ذلك الحدود التي يمكن تطبيقها على الدول النامية.[1]

الجدول رقم (01- 09): جدول الفئات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية في مؤتمر هونغ كونغ الوزاري.

الفئات	الحدود	النسبة المئوية للتخفيض
الفئة 1	30%/20 -%0	65 -20
الفئة 2	%60/40 -%30/20	75 -30
الفئة 3	% 90/60 -%60/40	85 -35
الفئة 4	% 90/ 60<	90 -42

1- Conférences ministérielles de l'OMC , Principaux résultats,organisation mondial,du commerce. https://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/toc_foreward_mc_outcomes_f.pdf;page87.

المصدر:الطيب داودي،.ياسين مكيو، مرجع سبق ذكره، 156.

الا انه لم يتم الاتفاق على العتبات بما فيها العتبات الخاصة بالدول النامية، حيث سيكون للبلدان النامية المرونة اللازمة لاختيار العدد المناسب من خطوط التعريفة كمنتجات خاصة في ضوء مؤشرات تعتمد على معايير الأمن الغذائي والتنمية الريفية، كما سيكون لهذه الدول الحق في اللجوء إلى آليات الوقاية الخاصة بالاعتماد على كميات الواردات ومستويات الأسعار اللازمة للتطبيق التلقائي.كما لاحظت البلدان الاعضاء ضرورة الاتفاق عل كيفية معاملة المنتجات الحساسة.[1]

2.3- الدعم المحلي:

فيما يتعلق بالدعم المشوه للتجارة حث الإعلان على تصنيف المساعدات الزراعية للدول الأعضاء في ثلاث مستويات حتى يتم تخفيضها، يعبر المستوى الأول عنى أعلى مستويات تخفيض الدعم التي تلتزم بها دول الاتحاد الأوروبي في حين يصنف دعم الوم أواليابان في المستوى الثاني، أما المستوى الأخير فيشمل دعم بقية الدول الأخرى بما فيها الدول النامية، كما تم التأكيد على ضرورة إدراج معايير جديدة تتعلق بدعم الصندوق الأخضر والأزرق لكن دون تقدم أي تفاصيل بشأن طبيعتها.2

وتلتزم الدول بأن يكون حجم الاقتطاع من إجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة معادلا مجموع التخفيضات في الصندوق الأزرق ودعم الحد الادني أوالمستثنى، وقد اعتبر هذا الالتزام اقل مشروطية مقارنة بالالتزامات السابقة التي تنص على أن يكون حجم الاقتطاع آكبر من حجم التخفيضات، إلا انه ينظر إليه على انه قد يكون أكثر صعوبة على الدول للتحايل بيسر عند إعادة تصنيف المساعدات للتهرب من التزامات التخفيض.3

الجدول رقم(01- 10):الفرضية المقترحة لتخفيض الدعم في مؤتمر هونغ كونغ الوزاري.

الفئات	الحدود (مليار دولار)	نسبة التخفيضات (%)
1	10 -0	%31- 70 %
2	60 -10	% 75 -% 53
3	60 <	%80 -% 70

المصدر: ياسين مكيو، مرجع سبق ذكره، ص145.

3.3- دعم الصادرات:

1- ياسين كيو، تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص144.

- لطرش ذهبية، اثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص2.58

-نفس المرجع،ص3.59

قد تمت الموافقة على إلغاء كافة أشكال الدعم التصديري سواءا التي في شكل دعم مالي أوفي تلك التي على شكل ممارسات ذات أثر مماثل مثل ائتمانات التصدير المدعومة ومنح المعونات الغذائية للتخلص من الفائض، وممارسات شركات الإيجار المدعومة مع نهاية 2013 ليتم إعداد النماذج التفاوضية، والاتفاق الفعلي حول قواعد الممارسات المشوهة للتجارة ولكن في ظل خلافات كبيرة حول نطاق الممارسات التي ينبغي ان تشملها الضوابط الجديدة، رغم أن إعلان هونغ كونغ الوزاري تجنب فشل مفاوضات جولة الدوحة، الا ان مسألتين في المفاوضات الزراعية تنتظران الحل بعد الاجتماع، وهما كيفية تقليل دعم المنتجات الزراعية وتوسيع السماح بدخول الأسواق. وبموجب الإعلان يجب على الأعضاء بالمنظمة وضع جدول زمن تفصيلي لتقليل الرسوم والدعم للمنتجات الزراعية والصناعية حلول الثلاثين من إبريل عام 2006، ولكن هذا لم يحدث بسبب الخلافات التي سادت الاجتماعات المنعقدة بعد المؤتمر بخصوص هذا الموضوع.[1]

4- مفاوضات الزراعة بعد مؤتمر هونغ كونغ:

واصلت المفاوضات حول الملف الزراعي بعد مؤتمر هونغ كونغ بدءا باجتماعات جنيف 2006التي شارك فيها 60 وزيرا تجارة من الدول الأعضاء، بهدف إنهاء المفاوضات وحسم الخلافات الدائرة حول المسائل العالقة بعد انتهاء مهلتي نهاية أوت وسبتمبر دون التوصل إلى اتفاق واضح حول الخلافات الأساسية في الزراعة، لكنهم تفرقوا دون التوصل إلى اتفاق بسبب عدم وجود قرارات سياسية من قبل مجموعة التفاوض الرئيسية، حيث يعد المحور الرئيسي للاختلافات في المفاوضات ما يسمى بالمثلث الحديدي، والذي يتمثل في ثلاث أضلاع رئيسية وهي النفاذ إلى الأسواق للمنتجات الزراعية والدعم المحلي والنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير زراعية كما هوموضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01- 04): الموقف المتجدد للمفاوضات

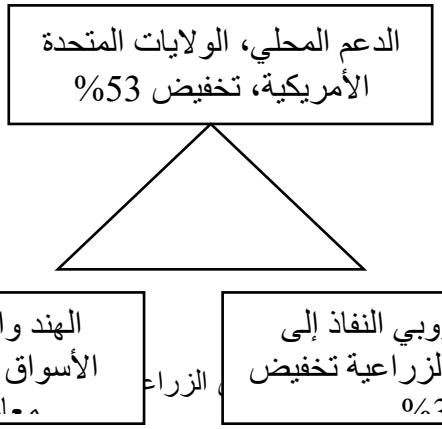

1- بوثلجة عائ... الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص60.

المصدر: ياسين مكيو، مرجع سبق ذكره، ص171

حيث يسمى الشكل اعلاه بالمثلث الحديدي، والذي يتمثل في ثلاث أضلاع رئيسية وهي النفاذ إلى الأسواق للسلع الزراعية والدعم المحلي والنفاذ إلى الأسواق للسلع غير زراعية، فمنذ المقترحات التي قدمها كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة العشرين في أكتوبر2005، وهناك ضغط على الاتحاد الأوروبي لتحسين المقترح الخاص به بالنسبة لتخفيض التعريفات الجمركية على السلع الزراعية بنسبة 39% في المتوسط، بينما طالبته مجموعةG20 بقيادة الهند والبرازيل بتخفيض بنسبة 54بالمئة والولايات المتحدة طالبته بتخفيض بنسبة 66 بالمئة . وعلى الجانب الأخر يشترط الاتحاد الأوروبي تحقيق مزيد من التخفيضات على التعريفات مرتبط بقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتحسين مقترحها في الدعم المحلي وقيام البلدان النامية وعلى رأسها الهند والبرازيل بإجراء تخفيضات كبيرة في التعريفات المفروضة السلع الصناعية. وتشترط الولايات المتحدة قيام الاتحاد الأوربي والدول الأخرى، بما فيها الدول النامية بتخفيض التعريفات على السلع الزراعية بنسبة كبيرة، بينما تشترط الدول النامية لإجراء مزيد من التخفيضات في التعريفات على السلع غير الزراعية مرتبط بقيام الدول المتقدمة بتخفيضات فعلية وجوهرية على الدعم المحلي مما أدى إلى تأزم المفاوضات ووصولها إلى طريق مسدود، فأضطر المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إلى تعليق المفاوضات إلى اجل غير مسمى، حيث جرى إقرار هذا القرار نهاية شهر جويلية 2006 ليتم استئنافها من جديد في فيفري 2007[1].

في 29 جويلية 2008 أعلن المدير العام للمنظمة فشل الدول المتفاوضة في التوصل إلى توافق آراء حول مسودة شاملة لاتفاق دولي حول السلع الزراعية التي عرضت وقوبلت بالرفض، فعد مفاوضات شاقة استمرت قرابة تسعة أيام انتهى اجتماع منظمة التجارة العالمية في 24 جويلية 2008 بفشل بعد أن قارب على النجاح بسبب توافق الدول الأعضاء على 18 موضوع من اجمالي 20 موضوع، وذلك نتيجة الخلاف الحاد بين كل من الو.م.أوالهند والصين حول واردات المنتجات الزراعية وصياغة شروط خاصة حول آليات الوقاية في حالة الارتفاع المفاجيء للواردات الزراعيةمن جهة، وبين الاتحاد الأوروبي الو.م.أمن جهة أخرى حول مستوى الدعم الزراعي وانفتاح الأسواق الأوروبية، كما بقيت الخلافات مستمرة بين الدول النامية

1- الطيب داودي، د.ياسين كيو، مفاوضات التجارة العالمية بشان الزراعة منذ جولة الدوحة للتنمية الى اين...، مرجع سبق ذكره، ص159.

فيما بينها، وقد طالبت البرازيل التي ترأس مجموعة العشرينالو.م.أبضرورة تسقيف مستوى الدعم المحلي عند حدود سنوية لا تتجاوز 12 مليار دولار أمريكي بالمقابل أشارتالو.م.أإلى إمكانية تخفيضه إلى مستوى يتراوح ما بين 17 و19 مليار دولار وهوما رفضته مجموعة العشرين كونه لا يتوافقمع مطالبها.[1]

5- مفاوضات المؤتمر الوزاري السابع حول السلع الزراعية(جنيف 2008)

في هذه الجولة ظهر أن هنالك خلافا بين الشمال والجنوب، خصوصا فيما يتعلق بحرص الجنوب على تسوية مشكلة الدعم الزراعي بنوعيه دعم الإنتاج ودعم الصادرات فيما ظهر أن دول الشمال تصر على مقايضة أية تنازلات بضرورة فتح الأسواق أكثر وتخفيض الرسوم الجمركية فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية والخدمات رغم أن المواقف داخل المجموعات نفسها ليست متجانسة تماما أما وزير خارجية البرازيل الذي كان يرأس مجموعة العشرين في المفاوضات التجارية، فقد انتقد إستراتيجية الدول الغنية في المفاوضات خصوصا فيما يتعلق باعتبارها أن ملف الزراعة قد تمت تسويته نهائيا في حين أن هناك الكثير من الأمور التي يجب تسويتها في الملف الزراعي.فيما أعربت المفاوضة الأمريكية عن اعتقادها أن أهم التنازلات يجب أن تتم في مجال المنتجات الصناعية وليس في الملف الزراعي، في إشارة إلى مطالبة الدول الغنية بضرورة خفض الرسوم على المنتجات الصناعية المصدرة للدول النامية مقابل تخفيض الدول الغنية للرسوم والدعم المقدم لمزارعيها وصادراتها الزراعية.

وعلى الرغم من هذه الخلافات فقد تمكنت الوفود المفاوضة من إقرار إطار عام لتقريب وجهات النظر تمثلت أهم بنوده فيما يلي:[2]

1.5- النفاد إلى الأسواق: فيما يتعلق معادلة تخفيض التعريفات الجمركية كان هناك اتفاق قبل المؤتمر الوزاري المصغر على نسب التخفيض، باستثناء الشريحة العليا، حيث كانت نسبة التخفيض المطروحة للبلدان المتقدمة في الشريحة العليا (66 - 73%)، وتم في المؤتمر على أن تكون 70%، كما يوجد اتفاق على إلزام البلدان المتقدمة بتخفيض التعريفات الجمركية بما لا يقل عن 54% في المتوسط، بينما لا تزيد نسبة التخفيض التي تلتزم بها البلدان النامية عن 36% في المتوسط.[3]

2.5- الدعم المحلي:

1- لطرش ذهبية مرجع سبق ذكره، ص60.

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، الخرطوم، ديسمبر2009، ص33

3- الطيب داودي، ياسين مكيو، مفاوضات التجارة العالمية بشأن الزراعة منذ جولة الدوحة للتنمية إلى أين...، مرجعسبق ذكره، ص159.

اتفقت الاطراف المتفاوضة على ان تخفيض الدعم الإجمالي المشوه للتجارة يجب أن يتم حسب المعادلة المركبة التالية:[1]

- إذا كان مقياس الدعم الكلي المشوه للتجارة أكبر من 60 بليون دولار أمريكي، فإن التخفيض يجب أن يكون 80%.

- إذا كان مقياس الدعم الكلي المشوه للتجارة أكبر من 10 بلايين وأقل من أويساوي 60 بليون دولار أمريكي، فإن التخفيض يجب أن يكون 70 بالمئة.

- إذا كان مقياس الدعم الكلي المشوه للتجارة أقل من أويساوي 10 بلايين دولار أمريكي، فإن التخفيض يجب أن يكون 55%.

حيث وجب على الدول المتقدمة تنفيذ التخفيض على ست مراحل خلال خمسة أعوام وكالتالي:

- للدول الواقعة في المستويين الأول(الاتحاد الاوروبي) والثاني(الولايات المتحدة الامريكية واليابان)، يجب تخفيض إجمالي الدعم المشوه للتجارة بمقدار الثلث في اليوم الأول للتطبيق. تخفض نسبة الدعم المتبقية على خمس مراحل سنوية متساوية، اما الدول الواقعة في المستوى الثالث يجب تخفيض إجمالي الدعم المشوه بنسبة 25 بالمئة في اليوم الاول للتطبيق وتخفض نسبة الدعم المتبقية على خمس مراحل سنوية بمقادير متساويةللدول النامية، يجب أن يتم التخفيض على تسع مراحل خلال ثمانية أعوام، بحيث يخفض إجمالي الدعم المشوه للتجارة بما نسبته 20بالمئة في اليوم الأول للتخفيض، يتم إجراء الخفض المتبقي عبر ثماني دفعات سنوية متساوية. وأعفيت كل من الدول النامية التي ليس لها مقياس للدعم الكلي وكذلك الدول المستوردة الصافية للغذاء من إجراء أي تخفيض على مستويات الدعم المشوه للتجارة.

*يجب أن يخفض المعدل النهائي لمقياس الدعم الكلي المسجل حسب المعادلة المركبة التالية:[2]

- إذا كان مقدار مقياس الدعم الكلي النهائي المسجل أكبر من 40 بليون دولار أمريكي فيجب تخفيضه بنسبة 70%.

- إذا كان مقدار مقياس الدعم الكلي النهائي المسجل أكبر من 15 بليونا وأقل من أويساوي 40 بليون دولار أمريكي أوما يعادلها فيجب تخفيضه بنسبة 60%.

- إذا كان مقدار مقياس الدعم الكلي النهائي المسجل أقل من أويساوي 15 بليون دولار أمريكي فيجب تخفيضه بنسبة 45 بالمئة.

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص34.

2- المنظمة العربية للتمية، دراسة قومية حول سياسة الدعم امحلي الزراعي في الدول العربية، مرحع سبق ذكره، ص33.

فبالنسبة للدول المتقدمة، فإن تخفيض مقياس الدعم الكلي يجب أن يتم على ست مراحل خلال خمسة أعوام. الدول المتقدمة الواقعة في المستويين الأولين من المعادلة المركبة في البندين، يجب التخفيض بما نسبته 25% من مقياس الدعم الكلي في اليوم الأول للتطبيق، ومن ثم يتم إجراء باقي التخفيض على خمس دفعات سنوية متساوية، إما بقية الدول المتقدمة فيجب أن تقوم بالتخفيض على ست دفعات متساوية تبدأ منذ اليوم الأول للتخفيض.

3.5- المعاملة الخاصة والتفضيلية:

يجب أن يكون التخفيض في مقياس الدعم الكلي للدول النامية ثلثي التخفيض الذي تطبقه الدول المتقدمة في المستوى الثالث ويجب أن ينفذ هذا التخفيض علىتسع دفعات سنوية متساوية خلال ثمانية أعوام، بحيث يجري التخفيض الأولخلال اليوم الأول للتطبيق، وعلى أية حال فإن الدول النامية التي لا يتجاوزمقياس الدعم الكلي لديها 100 مليون دولار أمريكي يجب ألا يطلب منها إجراءأي تخفيضات.

- الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء يجب ألا يطلب منها إجراء أية تخفيضاتعلى مستويات الدعم الكلي لديها.[1]

4.5- مقياس الدعم الكلي المتخصص بسلع معينة:

لجميع الدول الأعضاء في المنظمة - باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية – فإن مقياس الدعم الكلي الخاص بمنتج معين يجب أن يكون معدل الدعم الذي تلقاه هذا المنتج خلال الفترة التي سيؤخذ معدلها وهي 2000- 1995 إما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن الفترة التي سيؤخذ معدلها هي 1995- 2004. أما بالنسبة للدول التي أدخلت برامج دعم حديثة متخصصة بمنتج معين فإن المعدل الجديد لهذا الدعم يجب أن يكون معدل آخر سنتين تم الإبلاغ عنهما. بالنسبة للدول النامية فإنها تستطيع تحديد مقياس الدعم الكلي المتخصص لديها باعتماد إحدى الصيغ الثلاث التالية:

- معدل مقياس الدعم الكلي المتخصص خلال أي من الفترتين 2004- 1995 أو2000- 1995حسب ما ترتأيه الدولة المعنية.[2]

- معدل الدعم بالحد الأدنى خلال الفترات أعلاه.20 بالمئة من إجمالي مقياس الدعم الكلي في سنة ما خلال جولة مفاوضات الدوحة.

5.5- دعم الصادرات:

أكد نص النماذج التفاوضية على ما تم التفاوض عليه من قبل وهوإلغاء كافة إشكال الدعم التصديري الوارد في جدول التزامات الدول المتقدمة بحلول عام 2013،

1- المنظمة العربية للتمية، دراسة قومية حول سياسة الدعم امحلي الزراعي في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص35.
2- نفس المرجع، ص35

أما الدول النامية فيجب أن تلغي نهائيا دعم الصادرات الوارد في جدول التزاماتها بحلول عام 2016، مع السماح لها بالاستمرار فقط بتقديم دعم نقل وتسويق الصادرات (المادة 9 - 4 من اتفاق الزراعة) حتى سنة 2021، وفيما يتعلق قضية المعونات الغذائية فقد تم التوصل إلى صيغة توفيقية لأهم الموضوعات الخلافية.، أما فيما يخص قضية المعايير الخاصة بحضر وتقييد الصادرات فقد تم الاتفاق على إعفاء البلدان المستوردة الصافية للغذاء والبلدان الأقل نموا من أية معايير جديدة يتم التوصل إليها في المفاوضات.[1]

6- مفاوضات الزراعة في عام 2009:

بحلول أواخر العام 2008 قام رئيس فريق التفاوض بإصدار مراجعة جديدة لمسودة النماذج الزراعية التي تحدد الخطوط العريضة للالتزامات النهائية المتعلقة بخفض الرسوم والاعانات لمنتجات المزارع وتشير إلى قدر من المرونة بالنسبة للدول النامية وبالنسبة لبعض الحالات الخاصة.

وغطت المشاورات التي أجراها رئيس فريق المفاوضات القضايا التي بقيت دون حل في نصوص النماذج التي وضعت في ديسمبر 2008 والتي يطلق عليها اسم آلية الضمانات الخاصة، والتي تعتبر واحدة من الموضوعات المستمرة خلال المفاوضات الزراعية. وستسمح الضمانات الخاصة للدول النامية برفع مؤقت للرسوم والتعريفات وذلك بهدف التعامل مع التدفق في الواردات ومع الهبوط في الاسعار، وتم إجراء محادثات بناءة حول كيفية صياغة الآلية اللازمة لحل المشاكل المتعلقة بمخاوف الدول المصدرة والمستوردة على حد سواء. كما أجرى المفاوضون محادثات مثمرة حول المحاصيل الاستوائية حيث تم اقتراح تسريع قيام الدول المتقدمة بخفض الرسوم على المحاصيل الاستوائية، وخفض القيمة التفضيلية بعض المنتجات بأن يتم تحقيق وصول بعض منتجات الدول النامية بدون رسوم. [2]

قامت لجنة الزراعة في كل من اجتماعاتها الاربعة التي عقدت في عام 2009 بمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ التزامات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على أساس إشعاراتها والقضايا التي تمت إثارتها خصيصا بموجب المادة 18.6 من الاتفاق حول الزراعة، ومن بين القضايا التي تمت إثارتها ما يلي:3

- الحد الأدنى لحصص تعريفية معينية (تحديد الكميات الادنى من الواردات المسموح بها في أدنى حد من الرسوم). وفي حال عدم استخدام جزء من الحصص التعريفية

1- الطيب داودي، .ياسين مكيو، مرجع سبق ذكره، ص160.

2- المنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وإفريقيا (AALCO)، منظمة التجارة العالمية (WTO) كاتفاق إطاري ومدونة قواعد سلوك التجارة العالمية، AALCO/49/DAR ES SALAAM/2010/S 13، ص13

3- نفس المرجع، ص14.

فإن هذا الامر قد يرجع إلى ظروف العرض والطلب أوإلى المشاكل المحتملة في إدارة الحصص التعريفية.

- اللجوء إلى أحكام الضمانات الخاصة (السماح بالزيادة مؤقتة للتعريفات للتعامل مع الزيادات الحادة في الواردات أوانخفاض الأسعار) على بعض المنتجات.
- تفاصيل معايير الدعم المحلي التي تم الإعلان عنها من قبل مختلف الأعضاء.
- تفاصيل برامج معينة بموجب قانون الولايات المتحدة للأغذية والحفاظ على الطاقة لعام 2008.
- إعانات التصدير وإجراءات الاستيراد على منتجات الألبان من قبل كندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.
- توضيحات حول عمليات تقديم المعونات الغذائية من قبل مختلف الأعضاء.
- التزامات الاتحاد الاوروبي المنقحة بسبب التوسع الجديد في عضوية الاتحاد الأوروبي.

وفي تقرير للجنة المفاوضات التجارية المقدم في مارس 2010 لخص رئيس فريق التفاوض حول الزراعة النقاط الهامة التالية والتي كان الهدف منها مساعدة الدول الأعضاء على بناء توافق في الآراء حول التوصل إلى اختتام العمل على النماذج الزراعية التالية:[1]

1.6- القطن:

أكدت المشاورات أن جميع الأعضاء ليست في وضع يسمح لها بالموافقة على النص بصيغته الحالية، ولم يتم تقديم أية مساهمات فنية أوموضوعية جديدة في المشاورات إلى الآن. ومع ذلك فقد أكدت جميع الدول الأعضاء المعنية بأنها لا تزال ملتزمة بإيجاد حل يعالج قضية القطن "بصورة طموحة وسريعة ومحددة" بما يتفق مع الالتزامات التي قطعت في مؤتمر هونغ كونغ الوزاري الذي عقد خلال شهر ديسمبر من عام 2005 .

2.6- تحديد المنتجات الحساسة

حسب ما جاء في الفقرة 71 "لقد أعلنت اليابان وكندا بأنها ليست في وضع يسمح لها بالموافقة على هذا التحديد (حق الدول الأعضاء من الدول المتقدمة بتعيين ما يقدر بأربعة في المائة من خطوط التعريفات على أنها «منتجات حساسة»". وتشير المشاورات إلى أن اليابان وكندا لا تزالان تسعيان لمرونة إضافية في إطار بنود التعريفة الجمركية من فئة "المنتجات الحساسة" خارج إطار تلك المحددة في الفقرة 71، وفي حال تم إجراء مثل هذا التحديد فما هوالمقدار الواجب دفعه لمثل هذا التحديد.

1- المنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وإفريقيا (AALCO)المرجع السابق، ص16- 17.

3.6- المنتجات الخاصة:

اشارت الفقرة 129 إلى ما يلي: "هناك عدد من الدول النامية الأعضاء أعربت عن تحفظها حول الأرقام المحددة في هذه الفقرة، مع ملاحظة أن هذا الأمر قد يتأثر بما سيتقرر في أجزاء أخرى من النص". وأشارت المشاورات إلى أن هذا الشرح صحيح مطابق للواقع، فقد أعرب بعض الأعضاء عن قلقهم بشأن الآثار المحتملة للتصدير نتيجة للمعاملة المنصوص عليها في الفقرة 129. بينما رأى أعضاء آخرون أنه ينبغي اعتبار هذه الفقرة "مستقرة".

7- نتائج المؤتمر الثامن والتاسع للمنظمة العالمية للتجارة حول الزراعة:

1.7- نتائج المؤتمر الثامن ديسمبر 2011:

تضمنت الوثيقة لأساليب التي أنجزت في ديسمبر 2008، وثيقة منظمة التجارة العالمية رقم**Rev/4/TN/AG/W.4**)، هي اخر مجموعة صدرت من هذه الأساليب. وجرى العمل اللاحق منذ ذلك التاريخ في إطارالمشاورات مع أعضاء منظمة التجارة العالمية التي أجراها رئيس المفاوضات الزراعية للتوصل إلى توافق بشأن المسائلوالأساليب. وأعد الرئيس في تاريخ 21 افريل 2011، تقريرا تضمن اخر التحديثات المتعلقة بالمفاوضات. وأبرز التقرير التقدم المحرز في مسارين رئيسيين من العمل الاول يتضمن وضع الاساليب والثاني يتضمن الاعمال الموازية المتعلقة بالنماذج والاحصاءات.[1]

أ- مشروع وضع الاساليب:

الجدول رقم (01- 11):الحالة بالنسبة لتسع قضايا جدلية في مشروع الاساليب.

المسائل	الوضع
الصندوق الأزرق: قيود خاصة بمنتجات محددة	لا حاجة لأي عمل تقني إضافي
القطن	ليس جميع الأعضاء في وضع يتيح لهم الموافق على النص كما ورد في المشروع ولم يتم تلقي أية مساهمات إضافية، فنية كانت أوموضوعية .
تحديد المنتجات الحساسة	لا يزال بعض الأعضاء يطالبون بمرونة لتحديد خطوط تعريفية حساسة إضافية، ولم يتضح ما إذا كان أعضاء آخرون سيطلبون دفع أي مبلغ لهذا التحديد.
السقف التعريفي	لا تزال الآراء تشهد انقساما حادا حول اتباع استثناء يتيح المحافظة على تعريفات تتجاوز 100% من القيمة المنصوص عليها بالنسبة لمنتجات خارجة عن تصنيف المنتج الحساس وأي مبلغ سيدفع لهذا الغرض.
وضع حصص تعريفية	لا تزال الآراء منقسمة حول ما إذا كان ينبغي إدخال هذه المرونة وثمة حاجة إلى المزيد من المشاورات والتوضيحات القائمة على الوقائع في هذا

1- لجنة مشكلات السلع، ا لتطورات يف املفاوضات الزراعية يف جولة الدوحة واالتفاقات التجارية إلاقليمية، الدورة التاسعة والستون، روما، 28- 30 ماي، 2012، ص3.

	الصدد.
تبسيط التعريفات	يواصل الأعضاء مناقشتهم للتوصل إلى فهم أفضل لكيفية عمل هذه التبسيطات المقترحة عمليا بما في ذلك البدائل المحتملة .
المنتجات الخاصة	أبدى عدد من البلدان النامية الأعضاء عن تحفظهم على عدد الخطوط التعريفية المتعلقة بالمنتجات الخاصة، مشيرين في الوقت عينه إلى أن هذا الواقع قد يتأثر يما سيقرر في مجالات أخرى واردة في النص ولا يزال هذا الوضع قائما.
آلية الضمانات الخاصة	لا تزال هناك مسائل عالقة بشأن عدة عناصر من الآلية الخاصة للوقاية ومواطن المرونة لصالح الاقتصاديات الصغيرة الحجم، وقد قدم الأعضاء عدة وثائق تحليلية حديثة تتناول هذه المسائل، والمناقشات متواصلة لكن لم يتجلى حتى الآن أي توجه نحوالتوصل إلى توافق.
المنتجات الاستوائية وتنويع المنتجات والأفضليات الطويلة الأمد وتآكل الأفضليات	أحرز بعض التقدم بعد بلاغين منفصلين في سبتمبر 2009 قدمهما كل من الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي وبعض الأعضاء الآخرين، يتناول إحداهما خفض التعريفات على الموز من قبل الاتحاد الأوروبي، بينما يتناول الثاني المعاملة بالمنتجات الاستوائية وتآكل الأفضليات وأظهرت المشاورات ان بعض الأعضاء الذين لم يشاركوا في هذين البلاغين أعربوا عن قلقهم إزاء تداعيات هذه المسائل .

المصدر: لجنة مشكلات السلع، التطورات يف املفاوضات الزراعية يف جولة الدوحة واالتفاقات التجارية إلاقليمية، الدورة التاسعة والستون، روما، 28- 30 ماي، 2012، ص3.

ب- اساليب العمل الموازي المتعلق بالنماذج والاحصاءات:

رفع الرئيس كذلك تقريرا يتعلق بالتقدم المحرز في مجال العمل الموازي على النماذج والأنشطة المرتبطةبالبيانات. والنماذج ضرورية لصياغة إحصاءات ومعلومات مختلفة تتعلق بالأساليب، كما للتعبير عن التزامات محددةودعم الجداول في الاتفاق النهائي. وعلى سبيل المثال، فالنماذج مطلوبة لتقديم الالتزامات المختلفة بالإعانات الداخلية، وجداول خفض التعريفات وتوسيع الحصص التعريفية. وقد أحرز تقدم ملحوظ في صياغة النماذج، وساهم هذا العملفي الأساليب لدى استعراض الإحصاءات الفعلية.بالإضافة إلى ذلك في توضيح بعض المسائل في مشروع.

ولاستكمال المفاوضات المتعلقة بالزراعة تم عقد سلسلة من المشاورات بين العديد من الدول الأعضاء خلالالفترة 21-22 مارس 2012، لم تسفر عن أي تقدم لبناء رؤية مشتركة حول مستقبل تحرير التجارة الدولية للسلع الآراء بين الدول الأعضاءالزراعية بسبب اختلاف وجهات النظر.[1]

8- نتائج المؤتمر التاسع حول الزراعة ديسمبر2013

1- لطرش ذهبية، اثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص61

أقر المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في ختام أعماله في مدينة بالي باندونيسيا حزمة من القرارات الهادفة إلى تبسيط إجراءات التجارة حتى تتيح للبلدان النامية المزيد من الخيارات لتوفير الأمن الغذائي وتعزيز التجارة والمساعدة الإنمائية للبلدان الأقل نموا.[1]

لقد تطلب الجانب المتعلق بالزراعة في حزمة بالي معالجة مسألتين اساسيتين، فقد تم التركيز على حماية برامج حيازة المخزونات العمومية لغاية الأمن الغذائي في البلدان النامية حتى لا يكون محل نزاع قانوني حتى وإن أدى ذلك إلى تجاوز الحد المسموح به للدعم الداخلي الذي يحدث اضطرابا المبادلات التجارية.أما المسألة الثانية فتتعلق "بتدبير الحصص التعريفية" بمعنى كيفية معالجة بعض حصص الواردات عندما تكون الحصص المستعملة دون السقف المحدد. كما اتفقت الدول الأعضاء على المزاوجة بين القيام باستشارات وتقديم المعلومات عندما يكون استعمال الحصص دون السقف المحدد.[2]

9- نتائج المؤتمر العاشر حول الزراعة2015:

يشتمل القرار الوزاري المتعلق بالمنافسة في بمجال تصدير المنتجات الزراعية المعتمد خلال المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية على خمس محاور متعلقة بدعم الصادرات، وقطاع القطن، وتسهيلات الائتمان المرتبط بالتصدير، والشركات التجارية الحكومية والمعونة الغذائية، بالإضافة إلى ملحق يتضمن المقتضيات الخاصة بإخطار المنظمة بتنفيذ القرار الوزاري. ونستعرض مضامين هذا القرار من خلال المحاور التالية:[3]

1.9- دعم الصادرات الزراعية:

أقر المؤتمر الوزاري إزالة جميع امكانيات دعم الصادرات المتبقية في القطاع الزراعي والمنصوص عليها في جداول التزامات الدول الأعضاء. على ان يتم ذلكفورا من قبل الدول المتقدمة فيما عدا المنتجات الزراعية المصنعة ومنتجات الحليب ولحوم الخنزير التي يمكن أن يحتفظ بدعم الصادرات فيها إلى نهاية 2020 مع التزامها بالإبقاءعلى الكميات المدعومة التي تم الإخطار بها إلى لجنة الزراعة وبعدم خلق دعم منتجات أو أسواق جديدة.وتقوم الدول النامية بإزالة امكانيات دعم الصادرات الزراعية في نهاية 2018 م فيماعدا المنتجات التي تم الإخطار بدعم الصادرات المتعلقة بها إلى

1- نفس المرجع، 61

2- تقريرحول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية، المركز الاسلامي لتنمية التجارة، لدورة الثلاثين للجنة المتابعة للجنة الدائمة للتعاون لاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، انقرة، الجمهورية التركية 7 – 8 ماى 2014.ص21.

3- نتائج المؤتمر الورزاري العاشر لمنظمة التجارة العالميةنيروبي كينيا 15- 19 ديسمرعام 2015، ادراة منظمة التجارة العالمية، قطاع الشؤون الاقتصادية، 2016.ص 12.

لجنة الزراعة والممكن أنتستمر إلى نهاية 2022م، وتواصل الدول النامية الاستفادة من أحكام المادة 4- 9من اتفاقية الزراعة إلى نهاية2023 أي خمس سنوات بعد إزالة كل أنواع الدعم المرتبط بتصدير المنتجات الزراعية.كما تواصل البلدان الأقل نموا والدول النامية المستوردة الصافية للمنتجات الغذائية الاستفادةمن مقتضيات المادة 4-9المذكورة إلى نهاية عام 2030. وتقضي المادة 4- 9 من اتفاقيةالزراعة بعدم التزام الدول النامية خلال فترة التنفيذ بخفض الدعم المتعلق بنفقات تسويق الصادرات الزراعية بما فيها نفقات المعالجة وتحسين الجودة ونفقات النقل والشحن الدولي و كذلك إتاحة أسعار تفضيلية فيما يخص النقل والشحن الداخليين مقارنة مع الحمولات الداخلية.

2.9- تنفيذ الالتزامات في مجال القطن:

شدد القرار الوزاري بشأن القطن على أهمية قطاع القطن بالنسبة للدول الأقل نموا.ويشمل القرار ثلاثة عناصر في مجال الزراعة: النفاذ إلى الأسواق والدعم المحلي والمنافسة في مجالالتصدير.

بخصوص النفاذ إلى الأسواق، يدعو القرار لنفاذ القطن القادم من الدول الأقل نموا دون رسوم جمركية و دون نظام الحصص إلى أسواق الدول المتقدمة وإلى أسواق البلدان النامية التي أعلنت أنها سوف تبدأ العمل بهذا الإجراء ابتداء من فاتح جانفي 2016. ويقر قرار القطن في شطره المتعلق بالدعم المحلي إصلاحات الأعضاء بشأن سياساتها المحلية المتعلقة بالقطن، ويؤكد أنه لابد من بذل المزيد من الجهود في هذا الشأن. أما بخصوص المنافسة في مجال تصدير القطن، فينص القرار على أن تقوم الدول المتقدمة بحظر دعم صادرات القطن فورا و البلدان النامية في وقت لاحق.[1]

3.9- تسهيلات الائتمان للتصدير وضمان انتمان التصدير وبرامجالتأمين:

بالإضافة إلى الالتزام بإزالة أنواع الدعم المرتبط بالصادرات والمشار إليه في اتفاقية الزراعة و الاتفاقيات الأخرى، تلتزم الدول بعدم تقدم ائتمان تصدير أوضمان ائتمان تصدير اوبرامج تأمين للصادرات المنصوص عليها في الملحق 1 من اتفاقية الزراعة إلا إذا كانت مطابقة لإحكام هذا القرار.[2]

وحدد القرار الوزاري طرق إدارة الائتمان والشروط المرتبطة بها كما يلي:[3]

1. لا يجوز لفترة سداد القروض أن تفوق 18 شهرا بالنسبة للدول المتقدمة يبدأ العمل بذلك[1] يناير 2017م.

1- تقرير حول المسائل المتعلقة بانشطة منظمة التجارة العالمية، الدورة الثانية والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الاسلامي، انقرة- الجمهورية التركية، 17- 18 ماي 2016.، ص5.

2- نفس المرجع، ص6.

3- نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص13.

2. تستفيد الدول النامية التي تقدم دعم تمويل الصادرات من العناصر التالية:يمكن لفترة سداد القروض أن تمتد إلى 36 شهر عند بداية التنفيذ؛
3. وتخفض إلى 27 شهر بعد سنتين وإلى 18 شهر بعد أربع سنوات من بدء التنفيذ.
4. أما بالنسبة للبلدان الأقل نموا و الدول النامية المستوردة الصافية للمنتجات الغذائية، فيمكن لفترة سداد القروض أن تراوح بين 36 و120 شهر عند اقتناء المواد الغذائية الأساسية، مع امكانية تمديد الفترة في حالة الظروف الخاصة التيتحول دون تمويل استيراد المواد الغذائية الاساسية.

4.9- الشركات التجارية الحكومية المصدرة للمنتجات الزراعية:

تلتزم الدول بأن لا تقوم شركاتها التجارية الحكومية بممارسات من شأنها الالتفاف على أحكام ومقتضيات هذا القرار الوزاري وأن تعمل على تقليص الاثار المشوهة للتجارة إلى الحد الأدنى الممكن أثناء ممارستها لحقوقها الحصرية في نصدير المنتجات الزراعية وأن تمتنع عن كل ما من شانه أن يؤدي إلى انحرافات في التجارة أوعرقلة صادرات دول اخرى.

5.9- المعونة الغذائية الدولية

تلتزم الدول بالحفاظ على مستوى مناسب للمعونة الغذائية الدولية مع مراعاة مصالح البلدان المستفيدة وأن لا تشكل مقتضيات هذا القرار عرقلة أمام تقدم المساعدة الغذائية لمواجهة الأوضاع الطارئة. كما تلتزم الدول بالعمل على ضمان عدم انحراف المعونة الغذائية والتقليل من الاثار التي قد تحدث في هذا الشأن إلى أدنى الحدود الممكنة، وأن يتم تقديم المعونة الغذائية التزاما بالمقتضيات المنصوص عليها ادناه:[1]

1. يتم تقدم المعونة الغذائية من خلال تقييم للحاجيات؛
2. يتم تقدم المعونة كاملة على شكل هبة؛
3. لا يجوز ربط المعونة الغذائية بالطريقة المباشرة أوغير المباشرة بعمليات تصدير المنتجات الزراعية أومنتجات أخرى أوخدمات؛
4. لا يجوز ربطها بتطوير أسواق الدول المانحة،
5. لا يجوز إعادة تصدير المنتجات الزراعية التي يتم تقدعها على أساس معونة دولية ماعدا في حالات عدم قبول المنتجات أوبهدف تسريع عمليات توزيع المعونة الدولية في إطار أوضاع طارئة ولا يجوز أن تنفذ إلى الأسواق في جميع الحالات ؛
6. مراعاة ظروف الأسواق المحلية بالنسبة لنفس المنتجات أوالمنتجات البديلة مع الامتناع الاسواق المحلية عن تقديم معونة غذائية عينية تؤثر سلبا على الإنتاج المحلي أوالإقليمي لنفس المنتجات اوالمنتجات البديلة.

1- نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص15.

المبحث الرابع:مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن التطورات التي شهدتها العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية جعلت من الصعب على الدول البقاء خارج هذا الإطار، خاصة مع سيطرة منظمة التجارة العالمية على النشاطات التجارية العالمية. لذلك، أصبح الانضمام إلى هذه المنظمة ضرورة لا غنى عنها. فالجزائر من بين الدول التي أبدت رغبتها في الانضمام، سعيًا للاستفادة من المزايا والفرص التي تقدمها المنظمة للدول النامية. وقد قدمت الجزائر طلب الإنضمام وبدأت في مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول

الأعضاء، على مدى مراحل عدة من المفاوضات. دفعها ذلك إلى إجراء سلسلة من الإصلاحات في نظامها الاقتصادي بشكل عام والتجاري بشكل خاص، بالإضافة إلى تعديلات في نظامها التشريعي والقانوني، لتتوافق مع مبادئ المنظمة. سنتناول هذه الإصلاحات في المطالب التالية.

المطلب الاول:وضعية الجزائر وضرورة الانضمام:

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة إحدى الركائز الأساسية للدخول في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهي المسؤولة وصاحبة الاختصاص في تسيير العلاقات التجارية الدولية من أجل تنظيم المنافسة، وهوما دفع بمعظم الدول إلى الانخراط بها، وتعتبر مسيرة الجزائر لانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة مسيرة طويلة وشاقة دامت العديد من السنين من خلال خوضها لمجموعة من الجولات ابتداءا من عام 1996 الى يومنا هذا، حيث بات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ضرورة حتمية تفرضها التحولات الإقتصادية العالمية، للخروج بالبلاد من التخلف إلى وضع اقتصادي أفضل.

1- وضعية الجزائر في عهد الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية:

لقد كانت الجزائر تابعة للإتفافية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية عن طريق الإلتزامات المتخذة من طرف السلطات الإستعمارية الفرنسية، وذلك في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وانسحبت الجزائر من هذه الإتفافية على أساس التوصية العامة في 18 نوفمبر 1960.[1]

وبعد ذلك بخمس (05) سنوات وبالضبط في مارس 1965، قرر الأعضاء المتعاقدون أن تستفيد الجزائر من التطبيق الفعلي لقواعد الاتفاقية مثلها مثل الدول النامية الأخرى، وهكذا بدأت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ في الاتفاقية، وذلك بتطبيق المادة 26 فقرة (ج) الخاصة بالقواعد والإجراءات التي تخص الدول التي كانت مستعمرة، وهكذا بقيت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ، إلا أنها لم تتقدم بطلب

1- عبيدة سليمة، مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد 8ماي 2013، ص329.

الانضمام إلى هذه الاتفاقية إلى غاية سنة 1987، وهذا التاريخ هوتاريخ آخر جولة وهي جولة الأوروغواي.[1]

2- الجزائر اثناء وبعد جولة الاوروغواي:

أثناء قيام جولة لأوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في سنة 1986 قررت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية، أن تسمح للدول النامية التي كانت تشارك في الجولات السابقة كعضو ملاحظ، أن تشارك في مجريات جولة لأوروجواي مع شرط أن تبلغ نية الانخراط أو التعاقد في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية قبل 30 أفريل 1987، وهذا عكس الجولات السابقة، حيث كانت هذه الدول ومن بينها الجزائر تشارك كعضو ملاحظ دون شرط تبليغ نية التعاقد.وفعلا فقد قدمت الجزائر في 30 أفريل 1987 إلى سكرتارية الاتفاقية مقررا تبين فيه نيتها في الإنخراط والتعاقد في الإتفاقية، والقيام بلقاءات مع الأطراف المتعاقدة من أجل الانخراط النهائي، وفي جويلية 1987 تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف وطلب الجزائر للتعاقد في الاتفاقية، وهكذا فقد شاركت الجزائر في جولة لأوروجواي كعضوملاحظ[2]، إلا أن هذا الطلب انذاك قوبل بالرفض لعديد من الاسباب نذكر منها مايلي:[3]

- غياب سياسة تجارية واضحة، نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي، حيث أن الجزائر كانت تعتمد في تجارتها الخارجية بنسبة 97 بالمئة على البترول.
- الاضطراب وعدم الإستقرار السياسي الذي ساد الجزائر، والذي كانت آثاره كارثية على المستوى الإقتصادي والإجتماعى.

لهذين السببين ولأسباب أخرى أجبرت السلطات الجزائرية على وضع هذا الملف (ملف طلب العضوية) في الدروج، إلا أنه مع ختام جولة الأورجواي والإعلان عن قيام المنظمة العالمية للتجارة شكلت وزارة التجارة في تلك الفترة لجنتين لتحضير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكان ذلك بتاريخ 07 نوفمبر 1994 وهذين اللجنتين هما:[4]

- **اللجنة الأولى:**تمثلت في اللجنة الوزارية المشتركة لتحضير الجزائر للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتي شكلت في السابع من نوفمبر 1994، وقد أوكلت إليها مهمة تحديد العناصر الإستراتيجية التي تسمح بإنطلاق المفاوضات بين الجزائر

1- برابح السعيد، مقراني خلود، اثر انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على المنتوج الوطني، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة احمد دراية، ادرار- الجزائر، المجلد :5، العدد 01، 2021، ص265.

2- دادي ناصر عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، الاهداف والعراقيل، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد03، 2004، ص74.

3- مولحسان ايات الله، الاثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2004، ص129.

4- برياح مريامة، الاثار المنتظرة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير، جامعة وهران2، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2018، ص161.

ومنظمة التجارةالعالمية، وكذا تحديد القطاعات والمنتجات التي يجب حمايتها وتحريرها، ودراسة التأثيرات السلبية والإيجابية للإنضمام إلى المنظمة.

• **اللجنة الثانية:**شكلت هذه اللجنة في نفس تاريخ تشكيل اللجنة الاولى، وهي عبارة عن لجنة مختصة في تسهيل عملية التجارة الخارجية، وتتمثل مهمتها الرئيسية في إقتراح الإجراءات العملية، وتحديد قواعد وطرق العمل في المجالات التي تتعلق بالتجارة الخارجية.

المطلب الثاني: دوافع وحتمية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:

1- دوافع واسباب انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

يعتبر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ضرورة حتمية تفرضها التحولات الاقتصادية العالمية، وهناك أسباب اعتمدت عليها الجزائر للانضمام نلخصها كما يلي:[1]

أ- أزمة النفط سنة 1986 وما نتج عنه من عجز في ميزان المدفوعات باعتبار أن اقتصاد الجزائر هو اقتصاد ريعي، مما حتم على السلطات البحث عن مورد آخر للعملة الصعبة من خلال القيام ببعض الإصلاحات في مقدمتها التحرير الجزئي للتجارة الخارجية وبالتالي الانفتاح على الاقتصاد العالمي الذي ينجر عليه الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

ب - إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كان من متطلبات النظام العالمي الجديد، وتوجه اقتصاديات معظم دول العالم نحوالعولمة التي تنصب بقالب تخضع لها نظام جديد تعتبر المنظمة إضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي طرفا فيه، فليس من مصلحة الجزائر البقاء بمعزل عنه والمشاركة في معالمه ولا يكتمل ذلك إلا بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ت- البعد التحويلي للمنظمة فأثار المنظمة ليست مقتصرة على الدول الأعضاء فقط بل تمتد لتشمل جميع دول العالم بالإيجاب والسلب ودرجات مختلفة، فما دامت الآثار السلبية موجودة فعلا رغم عدم الإنضمام فلماذا لا تنضم الجزائر وتستفيد من الإيجابيات.

ومما سبق لم تبد الجزائر نيتها في الإنضمام إلى هذه المنظمة إلا بعد أن تأكدت أنه لا جدوى من البقاء خارجها، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الإقتصادية والإنتقال إلى إقتصاد السوق، الذي يتطلب تحرير التجارة الداخلية والخارجية، وتغيير الأنظمة والقوانين المالية والنقدية، وهي من الشروط الأساسية للانضمام إلى المنظمة

1- برابح السعيد، مقراني خلود، اثر انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على المنتوج الوطني، مرجع سبق ذكره، ص270.

العالمية للتجارة[1]، فهي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف من وراء انضمامها إليها والتي يمكن حصرها فيما:

1.1- انعاش الاقتصاد الوطني

إن عملية تحرير التجارة الخارجية وربط التعريفات الجمركية والاستغناء عن نظام الحصص سوف يؤدي إلى زيادة قيمة وحجم المبادلات من وإلى الخارج. وبالتالي سيكون هناك إرتفاع في المدخلات خاصة التكنولوجية وتطوير المعرفة العلمية المستخدمة في الإنتاج، مما سينجر عنه تحسين في الأداء وتحكم في التكاليف المتعلقة بالإنتاج وارتقاء في مستوى المنتج الوطني إلى مستوى العالمية.إضافة إلى هذا فإن فتح السوق الوطني أمام المنتجات الأجنبية سيفتح مجالا أوسع للمنافسة أمام المنتجين الجزائريين ويحفزهم على تنويع منتجاتهم وتحسين جودتها، مما يمكنهم من الدخول إلى الأسواق الأجنبية.الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يحقق ثلاثة أهداف رئيسية، وهي تنويع المبادلات وتوسيع مجال التخصص، ورفع مستوى التنافسية الصناعية وتهيئة الصناعة لمواجهة المنافسة الدولية، والتحكم في الواردات الغذائية ومراقبتها.[2]

2.1- تحفيز وتشجيع الاستثمار

يرتبط تشجيع الاستثمارات وتحفيزها بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، التي انطلقت في أواخر الثمانينات. وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أوالأجانب، وقانون النقد والقرض 10- 90 الصادر في سنة 1990 تضمن عدة تحفيزات، كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في بمجال الامتيازات والإعفاءات الضريبية، وبالتالي فإن إنضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، قد يفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في محال التجارة، والتي قد تعود باستثمارات مهمة على الجزائر.[3]

3.1- مسايرة التجارة الدولية

يتميز الإقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج، وذلك بسب إعتماده على قطاع المحروقات بنسبة 95% من الصادرات، وضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرنه على المنافسة وتوفير مدخلاته من السلع والمعدات الإنتاجية التي يستورد أغلبها، وعدم مسايرته للتطورات الحديثة، مما يتسبب في إرتفاع تكاليف الإنتاج، لذا فإن لجوء

1- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012، ص222.

2- بلعة جويدة، دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015، ص

3- توايتية الطاهر، إنضمام اجلزائر الى المنظمة العالمية للتجارة والاثار المحتملة على تنافسية المؤوسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تسيير، جامعة ام البواقي- الجزائر، 2015، ص 82.

الجزائر إلى الأسواق العالمية والجهوية للحصول على إحتياجاتها خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة، لا يسمح لها بالإستفادة من الإمتيازات التي تمنحها هذه المنظمة، خاصة وأن الجزائر تعتبر من الدول المستوردة الصافية للغذاء، وأن التجارة الخارحية تلعب دورا فعالا في الإقتصاد الوطني، فلا يمكن للجزائر أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الإقتصادية الدولية.[1]

4.1- الإستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء فيها

تستفيد كل الدول الأعضاء من الامتيازات الممنوحة من المنظمة، والجزائر تسعى للإنضمام من أجل الاستفادة من هذه المزايا، ومن أهم المزايا التي قد تمنح للدول النامية الأعضاء حماية المنتوج الوطني من المنافسة على المدى القصير من خلال السماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة بالإضافة إلى تمديد مدة تحرير التجارة الخارجية إلى عشر (10) سنوات مقابل ستة (06) سنوات للدول المتقدمة.وتجدر الإشارة إلى أن الدول النامية عند انضمامها إلى هذه المنظمة مجموعة من الامتيازات هدفها بالدرجة الأولى هو تسهيل إلتزام الدول النامية بأحكام المنظمة في إطار تحرير التجارة الدولية، كما تعتبر هذه الإلتزامات بمثابة حوافز تساعد الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصادياتها، وتعديل تشريعاتها، وسياساتها الخارجية، حتى تتلائم مع الفكر الجديد لتحرير التجارة الدولية"، وفي هذا الإطار قامت الجزائر وبالإضافة إلى إلتزاماها باحترامها القوانين والمبادئ التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية، قامت بإبرام شركات ثنائية ومتعددة الأطراف محاولة بذلك مقارنة نفسها بالدول التي اكتسبت خبرة كبيرة في الأسواق العالمية، خصوصا في مجال التجارة الدولية.[2]

2- حتمية انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

قامت الجزائر بطلبها للانضمام في 25 ديسمبر1995 وقدمت مذكرة تجارتها الخارجية في جوان1996 بحيث شكل ايداع هذه المذكرة الخطوة الأولى نحو الانضمام.

إن إشكالية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تواجه رهانات كبيرة وتحديات تستلزم العمل على تكييف قطاعاتها الاجتماعية عامة والاقتصادية خأصة، وبذلك إعادة بناء اقتصادها وفق ما يناسب شروط الانضمام غير أنه كانت هناك أصوات تنادي بالحذر وهذا لحماية المنتوج للوطني حيث حصل جدل كبير حول هذا الأمر ذلك أن الجزائر سوف تتحمل تكاليف باهضة ذلك أن الجزائر تجد إشكالا كبيرا لدعم القطاع الزراعي الذي يعتبر من أهم القطاعات المحمية في كل من الو.م.أ والإتحاد الأوروبي حيث أن الجزائر لم تخصص سوى 3% من قيمة ناتجها القومي

1- غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص223.
2- برابح السعيد، ط.د.مقراني خلود، مرجع سبق ذكره، ص272.

لدعم القطاع الزراعي غير أنها تصل في الدول المجاورة إلى10 بالمئة، ومن ثم يجب وضع إستراتيجية مثلى لحماية هذا القطاع وتحقيق أكبر المكاسب. إن الانضمام ضرورة لا مفر منها حيث أن الدخول إلى المنظمة هوأمر محتوم على كل دولة تريد النهوض باقتصادها والدفع به إلى الأمام حيث لا يمكن لأي دولة أن تعيش في عزلة عن العالم الخارجي وأكثر تلك الدول التي هي في طور النمو و منها الجزائر فهومن الدافع الذي يجعلها تتخلى عن احتكار الأسواق مامعناه تحرير التجارة الخارجية إبتداءا من 1990 كما أشرنا سابقا وهذا ما يعنيه إفساح المجال للمنافسة الأجنبية وبالتالي لعمل جاهدة على تحسين النوعية والكمية معا في الإنتاج.وبالتالي إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني الوفاء لمجموعة من الالتزامات كباقي لدول الرغبة في الانضمام[1]وهي كالآتي:[2]

- الموافقة على التوقيع والتعهد بتطبيق قواعد ومواد الاتفاقية التجارية متعددة الأطراف والالتزام بالتفاوض مع كل أعضاء المنظمة.
- الاتفاق حول تخفيض الرسوم والحقوق الجمركية والنفاذ إلى الأسواق.
- يمنح للدولة الراغبة في الانضمام قبول مؤقت كعضو مراقب حيث تتمكن من الحضور في المجلس،
- وحضور مداولات المنظمة والاطلاع على الوثائق والمشاركة في النقاش لكن دون الحق في التوقيع كعضوودون حق الانتخاب.
- ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية ومالية ونقدية وضريبية تسهل عملية المرور إلى اقتصاد السوق.

وباعتبار أن الجزائر واحدة من بين الدول الساعية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنها قدشرعت في تنفيذ تلك الشروط المفروضة أعلاه، وبالإضافة إلى ذلك فإنها ملزمة بتنفيذ ومراعاة نوعين من الشروط لانضمامها إلى هذه المنظمة، وهذين الشرطين هما:[3]

1.2- الشروط العامة

إن الدخول والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مفتوحا لكل دولة تلتزم بالتفاوض مع الدول الموقعة على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وتقبل بالتوقيع على اتفاقيات حول تخفيض الرسوم الجمركية والدخول إلى الأسواق

1- طالب دليلة، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2007، ص 120.

2- بلعةجويدة، دراسة تحليلة للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص299.

3- مولحسان ايات الله، الاثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 131.

الخارجية، وباعتبار الجزائر من الدول التي تملك أكثر الأسواق إغراءا في **2.2- الشروط الخاصة:**

لقد تقدمت السلطات الجزائرية بإرسال طلب إلى المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة تبين فيه نيتها في الانضمام إلى هذه المنظمة وذلك في ظل ما تمليه أحكام المادة 12 من اتفاقية المنظمة، وقد تضمن هذا الطلب تقريرا مفصلا حول السياسة التجارية والوضعية الاقتصادية خلال العشر سنوات الأخيرة وبصدور نتائج هذا التقرير تكون الجزائر مجبرة على تقبل الأهداف الأساسية للمنظمة العالمية للتجارة وهذا ما يترتب

عنه التزامات من الصعب تحملها كون الجزائر ما زالت في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق، وحسب المؤشرات فالتغيرات المطلوبة لدخول بلادنا إلى المنظمة العالمية للتجارة تتعلق بمايلي:

أ- الحقوق الجمركية:

إن بلادنا ملزمة بتخفيض الحقوق الجمركية في أول الأمر، وكذا مراعاة قوانين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المتبناة من قبل لقاء جولة طوكيو، حيث أنه بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ستعتمد إدارة الجمارك على المادة 7 من اتفاقية الجات لتقييم السلع والبضائع المستوردة والتي تعتمد بالدرجة الأولى على القيمة التعاملية بعد ما كان هذا التقييم جزافيا في نظام التقييم حسب اتفاقية بروكسل.

ب- المرور إلى اقتصاد السوق:

إن المرور إلى اقتصاد السوق ليس بالأمر السهل لذلك يجب على الجزائر القيام بعدة أشغال، بحيث يجب عليها أولا الاستمرار في إعادة هيكلة اقتصادها بصورة شاملة في جميع الميادين، وتهيئة الانتقال إلى اقتصاد السوق، وحسب أحد الاختصاصيين فإن اقتصاد السوق لا يتلاءم مع النظام الاشتراكي الذي يجهل قانون السوق، ولا مع النظام الرأسمالي التقليدي، فاقتصاد السوق هو نظام اجتماعي يولي أهمية كبيرة لقوانين السوق ويحرص على تطبيقها، كما أن القوى العمومية لن يكون لها الدور الرئيسي في التسيير الداخلي للمؤسسات.

المطلب الثالث:اجراءات ومراحل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

1- اجراءات الانضمام التي قامت بها الجزائر

مرت الجزائر في طريقها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بعدة مراحل وقامت بالعديد من الاجراءات في سبيل ذلك، حيث إن طلب الجزائر للانضمام إلى هذه المنظمة، جاء ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها في أواخر الثمانينات، وعزمها على انتهاج نظام اقتصاد السوق والتفتح على الاقتصاد العالمي.

فقد بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة منذ تقدمها لطلب التعاقد في الجات، وكان ذلك في 30 افريل 1987. وعند ظهور المنظمة في l جانفي 1995 تم الاتفاق بين الجزائر والأعضاء المتعاقدون في الغات والذين أصبحوا يمثلون الأعضاء الأصليين للمنظمة، على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكان ذلك فعلا في 30 جانفي 1995. ويتطلب الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة اتباع الإجراءات التالية:

1.1- تقديم طلب الانضمام

بعدما تم تحويل ملف الانضمام من GATT إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1995، قامت السلطات المعنية آنذاك بتقديم طلب الانضمام فعليا إلى هذه المنظمة في جوان 1996، وذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة حيث قامت هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على كل الدول الأعضاء بالمنظمة، كما تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين لدى المنظمة، حيث كلف هذا الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة، وتعود أسباب تجميد الإنضمام إلى إعادة النظر في المشروع السياسي للإصلاحات الهيكلية، وهذا راجع إلى الصعوبات الاقتصادية وعواقبها الاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى الوضع الأمني الكارثي للبلاد آنذاك، وفي سنة 1991 دخلت السياسة الاقتصادية الجزائرية تقلبات مؤسساتية هذا ما أدى إلى توقف عملية الإصلاح الاقتصادي، ستتولى بعد ذلك المؤسسات الدولية تبني هذه الإصلاحات وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، لذلك قامت الجزائر وابتداء من سنة 1994 مخطط تعديل هيكلي أصبح تنفيذه من الأولويات على حساب الإنضمام لمنظمة التجارة العالم.[1]

2.1- تقديم مذكرة السياسةالتجارية

تحتوي مذكرة السياسة التجارية التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، على العناصر الأساسية التالية: [2]

أ- مقدمة تحتوي الأهداف العامة والنظام الذي تتبعه الدولة في سياستها الإقتصادية والتجارية والعلاقة بين هذه الأهداف وأهداف المنظمة العالمية للتجارة؛

ب- شرح الخطوط العريضة للسياسة الإقتصادية والتحارية، حيث تم التطرق فيها إلى التطورات التي حققتها الجزائر على مستوى التنظيم الإقتصادي، الذي أنتقل من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة إقتصاد السوق، وكذا أهم الإصلاحات الإقتصادية والقانونية والتشريعية التي تبنتها الجزائر في إطار تعهداتها مع صندوق النقد الدولي،

1- برابح السعيد، مقراني خلود، اثر انضمام الجزائر العالمية للتجارة على المنتوج الوطني، مرجع سبق ذكره، ص267.
2- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص228- 229.

خلال الفترة مابين 1994 إلى غاية ماي 1995، مع التعرض إلى سياسة التطور الإقتصادي والإجتماعي وبرامج خوصصة المؤسسات العمومية، وكذا السياسة النقدية ومعدلات الفائدة، إلى جانب ذكر نظام المبادلات وتحرير التجارة الخارجية، وسياسة الأسعار والمنافسة؛

ج- تقدم جميع المعلومات ذات الطابع العام المتعلقة بالمؤسسات الجزائرية وتنظيمها وتأثيرها، حيث تم التطرق في هذه المعلومات إلى تقسيم الصلاحيات ما بين السلطة التنفيذية والقانونية والتشريعية، التي أصبحت تتمتع بتنظيم مؤسساتي، بالإضافة إلى تقدم جميع القوانين والتشريعات التي تتحكم في التحارة الخارجية بصفة مباشرة أوغير مباشرة، ووصف دقيق للأحكام والإجراءات القانونية التي تضمن تطبيقها؛

د- تقدم السياسة التجارية الخارحية للسلع والخدمات، من خلال عرض التطور الكلي للمبادلات التجارية والميزان التجاري وسعر الصرف، وتطور الصادرات والواردات والتوزيع الجغرافي لها، حيث قدمت إحصائيات بخصوص تطورات التحارة الخارجية، ومعلومات حول نموتجارة السلع والخدمات خلال السنوات الأخيرة وتنبؤات السنوات المقبلة؛

ه- شرح وتوضيح السياسة الخاصة بتجارة السلع، بالتطرق إلى تنظيم الصادرات والواردات من حيث التعريفة الجمركية الوطنية وتطبيق معدلات الحقوق التعريفية التفضيلية والحصص التعريفية، والإعفاءات من الحقوق والقيود الكمية على الواردات، وكذا السياسات المتعلقة بالنوعية والتنظيم التقني والمقاييس.

السياسة الصناعية، من خلال توضيح توجهات السلطات العمومية إلى التقليل من عوامل الضعف

و- شرح وتوضيح لهياكلها الصناعية، بفتح المحال أمام الإستثمارات الأجنبية وتغيير قوانين الإستثمار، وإعطاء الفرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي المحال الزراعي تم تحديد الهدف الأساسي لهذا القطاع والمتمثل في نموالإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي، وتقدم مستوى الدعم والإعانات المقدمة له، لحماية المنتجات الزراعية وتطويرها.

ل- تقدم وشرح النظام التجاري للخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وهذا بتقدم الهيئات المسؤولة عنها، وكذا الإتفاقيات المحلية والثنائية المرتبطة بالملكية الفكرية، مع تبيان أهم المقاييس المستخدمة لحماية وصيانة حقوق الملكية الفكرية (حقوق المؤلف، علامات الإنتاج، العلامات التجارية...الخ)، مع عرض مجموعة الإجراءات الموجهة لمنع الإستعمال غير الشرعي لحقوق الملكية الفكرية، وقائمة الدول التي أبرمت معها الجزائر إتفاقيات في هذا المحال منها تونس، المغرب، إيطاليا، تركيا.

ي- شرح القواعد التأسيسية للعلاقات التحارية والإقتصادية مع الدول الأخرى، منها الإنفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة الخارحية للسلع والخدمات، وأيضا إتفاقيات التكامل الإقتصادي والإتحاد الجمركي، حيث تم ذكر جميع الإتفاقيات التي أبرمتها الجزائر من دول الإتحاد المغاربي ومع الدول الأوربية.

2- مراحل مفاوضات الجزائر من اجل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

ويمكن تقسيمها الى عدة مراحل:

المرحلة الاولى:1996- 1998:في هذه المرحلة تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من الدول المشكلة لفريق العمل المكلف بدراسة ملف إنضمام الجزائر، وكانت هذه الأسئلة موجهة من قبل الدول حسب التوزيع التالي:[1]

-الولايات المتحدة الأمريكية قدمت 170 سؤالا يتعلق بالتعرف على سياسة والجزائر في مختلف الميادين.

- الاتحاد الأوروبي قدم 124 سؤالا حول مختلف النشاطات الاقتصادية والتجارية والملكية الفكري والنظام الجبائي والنظام الجمركي والمصرفي وغيرها.

-سويسرا وجهت 33 سؤالا حول النظام الضريبي الجزائري ونشاط البنوك والتأمين وحركة رؤوس الأموال وغيرها.

-اليابان قدمت 9 أسئلة.

-أستراليا وجهت 8 أسئلة.

لقد بلغ عدد الأسئلة حوالي 500 سؤال وجهت كتابيا للجزائر التي أجابت عنها كذلك كتابيا في 23 أفريل 1998 اجتمع رسميا لأول مرة فوج العمل والوفد الجزائري في جنيف لدراسة المذكرة وأجوبة الأسئلة، كما تم تقديم 120 سؤالا إضافيا، أي أن جولات المفاوضات انطلقت رسميا في سنة 1998.

نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشتها الجزائر بعد 1998، تم توقف المفاوضات وتأجيلها حتى 2001 والتي كان مفروض اجراؤها في نهاية 1999.

المرحلة الثانية:2001- 2002:

تزامن إنطلاق هذه الجولة مع إستفادة خبراء جزائريون بمقر المنظمة العالمية للتجارة من دورات تكوينية خاصة حول السياسة التجارية والتي إمتدت من نهاية سنة 2000 إلى بداية سنة 2001 التجارة كما التقى كل من "مراد مدلسي" مع رئيس المنظمة آنذاك "ماك مور"في 9 أفريل 2001 بجنيف في محاولة من الجزائر لإنعاش المفاوضات وإعادة بعثها من جديد، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل بسبب الإنتقادات اللاذعة التي

1- بلعة جويدة، دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص300-301.

وجهها خبراء المنظمة للملف الجزائري والذين سجلوا خرق الجزائر ل 37 قاعدة تجارية دولية منصوص عليها من قبل المنظمة خاصة ما تعلق بالحقوق والتعريفات الجمركية.[1]

وبعد هذه الإنتقادات التي وجهت إليها، قدمت الجزائر وثائق إستكمالية، تضم التعريفات الجمركية الجديدة التى تم إصدارها عن طريق أمر رئاسي، ووثائق أخرى لتطابق التشريعات والقوانين الجزائرية مع الأحكام الموجودة في المنظمة، لتبدأ في 20 أفريل 2002، المفاوضات الثنائية بجنيف دامت إلى غاية 7ماي 2002، وهذه المفاوضات عبارة عن سلسلة أولى جرت مع كل من الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا واليابان وسويسرا، وخلال هذه اللقاءات وصفت المقترحات الجزائرية من قبل الأطراف المفاوضة بأنها ذات مصداقية وتستحق التفاوض بشأنها[2]، ومن جهة أخرى فقد تم تقديم بعض الملاحظات أهمها:[3]

أ- ملاحظة حول نسب الحماية التي يراها أعضاء المنظمة أنها مرتفعة، وهي خاصة بالمنتوج الجزائري؛

ب- ملاحظة أخرى تتعلق بطول فترة التكييف، بحيث قدرتها الجزائر بين خمس وعشر سنوات، بينما تفضل الأطراف الأخرى أن تكون هذه المدة بين ثلاث وسبع سنوات كحد أقصى؛

ج- بالإضافة إلى ذلك هناك أسئلة تم طرحها وكان معظمها حول النظام الجمركي ونظام الجباية، والخدمات بصفة عامة، هذه الأخيرة لم تقدم الجزائر بشأنها إقتراحات كافية، حيث من بين 12 قطاعا لم تقدم إقتراحات إلا بخصوص سبع قطاعات، وهوما يدل على الضعف الذي يعاني منه قطاع الخدمات في الجزائر.

وفي 28 نوفمبر 2002 م اللقاء الرابع بين الوفد الجزائري والفوج المكلف بالإنضمام في جينيف، إستعرض فيه قوانين حماية الملكية الفكرية، والتسعيرة الجمركية، لتتلقى بعده 112 سؤالا جديدا، تتمحور حول حقوق الملكية الفكرية، الإتاوات الجمركية، الحواجز الفنية للتجارة، الوسائل القانونية للحماية التجارية، إجراءات محاربة الغش والقرصنة.

المرحلة الثالثة: 2003

تواصلت المفاوضات الثنائية بين الجزائر وأعضاء المنظمة العلمية للتجارة بعد سنة 2003 حول دخول السلع والمؤسسات العمومية وأسعار المحروقات ونظام

1- برباح مريامة، الاثار المنتظرة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص 165.
2- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، الاهداف والعراقيل، مرجع سبق ذكره، ص136.
3- غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص231.

الضرائب والدعم الزراعي ودعم الصادرات، حيث جرت الجولة الخامسة من المفاوضات في شهر مارس 2003 بإجراء مجموعة من اللقاءات والمفاوضات الثنائية مع عدد من البلدان الأعضاء في مقر المنظمة بجنيف، تمحورت حول تقييم وتقويم المفاوضات الثنائية ومتابعة الفحص القانوني والتجاري للجزائر، إعتمادا على قاعدة المذكرة الأولى والثانية والمعاهدة التحضيرية ووثائق تكميلية أخرى، لتبدأ بعدها الجولة السادسة من المفاوضات في 28 نوفمبر2003، بجينيف بوفد جزائري يظم 70 عضوا ممثلين ل 23 وزارة وكذا قطاع الجمارك، بهدف رعاية مصالح كل قطاع حفاظا على المصلحة العليا للإقتصاد الوطني، وتضمن جدول الأعمال تأهيل الإطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية، ومحادثات متعددة الأطراف حول القطاع الزراعي، والمستجدات المتعلقة بمنع إستيراد الخمور الذي وقع من طرف البرلمان الجزائري.[1]

المرحلة الرابعة:2004

إستمرارا لمفاوضات جولة 2003 عرفت بداية 2004 مراجعة جميع النصوص القانونية والتشريعية غير المطابقة لشروط الإنضمام إلى المنظمة، مما دفع رئيس الدولة إلى إستعمال حقه الدستوري بإصدار تعديلات دون إستشارة المنظمات الإقتصادية وعدم إنتظار إفتتاح الدورة الخريفية للبرلمان، تمحورت حول تعديل قوانين وتشريعات خاصة بالتجارة الخارجية والمنافسة، وقوانين خاصة بحقوق الملكية الفكرية منها : حقوق المؤلف، العلامات التجارية، الحقوق المجاورة، براءات الإختراع، وهي قوانين ألتزمت بها الدولة الجزائرية قبل أن تخضعها لقوانين المنظمة، لتبدأ بعدها الجولة السابعة من المفاوضات في نوفمبر 2004 بوفد يضم 36 عضوا يشكلون عدة وزارات بقيادة وزير التجارة نور الدين بوكروح، وقد تضمنت هذه الجولة بحث تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الجزائر إلى الأسواق العالمية، ومشروع تقرير فريق العمل حول التقدم الذي أحرزته الجزائر في تعديلاها للمنظومة القانونية والتشريعية ومدى مطابقتها لقوانين المنظمة، وأعلن وزير التجارة أنه حدث تقدما في المفاوضات، وأن معظم النصوص القانونية والتشريعية أصبحت مطابقة للنصوص القانونية للمنظمة.[2]

المرحلة الخامسة:2005- 2006

انعقدت هذه الجولة في 21 أكتوبر 2005 حنيف حيث لم يسجل أي تقدم خلالها بسب إصرار بعض الدول الأعضاء خاصة الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الأوروبي على ضرورة تقدم الجزائر لمزيد من التوضيحات لعدم إقتناعهم بالأجوبة

1- عبيدة سليمة، مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص334.
2- غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص232.

المقدمة والمتعلقة خاصة بالتجارة الخارجية ومدى تطابقها مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، وقد تمحورت المفاوضات في بمحملها في بحث كيفية الدخول إلى أسواق السلع والخدمات، كما قامت الجزائر في 10 جوان 2006 بعرض مختلف التعديلات التي أدخلتها على بعض القوانين لتتلاءم مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة، لتنتهي الجولة في الأخير بتلقي الوفد الجزائري 1640 سؤال نجحت في الإجابة عنها وبقي 96 سؤال منها طور التسوية.[1]، وقدمت خلالها الجزائر العروض التعريفية للمنتجات الفلاحية والتي حددت مابين 0% إلى 25%، بينما كانت سابقا45 بالمئة، ومابين 0بالمئة و20% بالنسبة للقطاع الصناعي، مما يعني الوصول إلى المستوى المسموح به في المنظمة، ليتم بعد ذلك صياغة مشروع تقرير محموعة العمل في جوان 2006، وتستكمل من خلالها الجزائر مفاوضاتها الثنائية مع كل من البرازيل، الأورغواي، كوبا، وفنزويلا، ولم تتوصل إلى إتفاق نهائي مع كل من الإتحاد الأوروبي، كندا، ماليزيا، تركيا، كوريا، الإكوادور، الولايات المتحدة الأمريكية، النرويج، أستراليا واليابان.[2]

المرحلة السادسة:2008.

لقد إجتمع فوج العمل المكلف بملف إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية في جولته العاشرة بتاريخ 17 جانفي 2008 بعد إنقطاع عن المفاوضات دام لمدة عامين تحت رئاسة السفير قيلارموفالي قالماس (GALMES VALLES GUILLERMO) الممثل الدائم لدولة الأوروغواي وكانت هاته الجولة تتمحور حول:[3]

- المفاوضات الثنائية حيث أعلنت الجزائر أنها اجتمعت في لقاءات ثنائية منذ ديسمبر2007 بكل من الأرجنتين، كوريا، الإكوادور، اليابان، النرويج، تركيا، الإتحاد الأوروبي وسويسرا، كما أفصحت عن إجتماعات ثنائية مبرمجة خلال اجتماع فوج العمل بتاريخ 17 - 18 جانفي 2008 وهي على التوالي أستراليا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، النرويج، وتركيا، بينما عبرت الجزائر عن إتمام مفاوضاتها الثنائية مع كل من البرازيل، كوبا، الأوروغواي وفنزويلا.

- أجابت الجزائر عن الأسئلة الإضافية المطروحة من طرف الدول الأعضاء والتي أفضت إلى تبادل وجهات النظر حول النقاط الرئيسية التي جاءت في تقرير فوج العمل.

1- برياح مريامة، الاثار المنتظرة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص172.
2- غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص233.
3- بلعربي عبد القادر، انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية رهانات، اطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020، ص157.

حيث أجابت الجزائر عن أكثر من 1600 سؤال حول نظامها الإقتصادي والتجاري، كما عقدت 93 إجتماعا ثنائيا مع 12 دولة، وأنه قد تقلصت الخلافات بينها وبين المنظمة إلى أدنى مستوياها، حيث تقلص عدد الأسئلة المطروحة على الجزائر من طرف هذه الدول إلى 96 سؤالا، منها 63 سؤالا طرحتها الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، خمسة عشرة منها تتعلق بأنظمة رخص الإستيراد، الإجراءات الصحية والصحة النباتية والعراقيل التقنية التي يواجهها قطاع التجارة، والمساعدات الموجهة لعملية الإستيراد، سير المؤسسات العمومية، السعر المزدوج للنفط و الغاز، الرسم على القيمة المضافة، المؤسسات العمومية التجارية، استيراد المركبات المستعملة والعقار الصناعي، ومن المنتظر أن تجيب الجزائر عن هذه الأسئلة وتعرضها على الأمانة العامة للمنظمة العالمية للتحارة، لتحدد بعدها تاريخ بدأ الجولة الحادية عشرة من المفاوضات.[1]

المرحلة السابعة:2013.

تم انعقاد هاته الجولة في جنيف بتاريخ 5 أفريل 2013 بعد توقف المفاوضات مدة خمس سنوات، وبرئاسة رئيس فوج العمل المكلف بإنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية السيد ألبرتوبيدروديالوتو(d'alotto pedro Alberto) سفير دولة الأرجنتين وعن الجانب الجزائري وزير التجارة مصطفى بن بادة رئيسا للوفد الجزائري وتم خلال هاته الجولة تقديم وثائق إضافية في حدود 12 وثيقة جديدة من جانب الجزائر إلى ملفها المتعلق بالإنضمام وتم دراسة بالتزامن مع مشروع التقرير المحين والمنقح الردود عن الأسئلة الإضافية والطلبات المقدمة من طرف أعضاء المنظمة (فوج العمل) والمتعلقة بمدى تقدم عملية مطابقة النظام التجاري الجزائري مع إتفاقية منظمة التجارة العالمية[2]وكذا النقاط التي تتعلق ب:[3]

- قدمت في هذه الجولة لأول مرة إجابات دقيقة حول أسعار الغاز في القطاع الصناعي وذلك بتطبيق أسعار حرة على الغاز الموجه للتصدير.
- توفير نفس المعاملة للقطاع العمومي والخاص، وعدم ممارسة قيود على القطاع الأجنبي في القطاعات غير الإستراتيجية المنصوص عليها في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وخاصة البند المتعلق بقاعدة 51/49، والتي تعتبر قيود على حرية الإستثمار في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

1- غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص233.
2- بلعربي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص162.
3- توايتية الطاهر، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة والاثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص82.

- مكافحة السوق الموازية والتي أصبحت تمثل حوالي40 بالمائة من الكتلة النقدية المتداولة.

- الكف عن سياسة الدعم العامة التي تقتل المنافسة وتزيد من غموض الممارسات التجارية، والدعم يكون للفئات الأكثر هشاشة فقط.

المرحلة الثامنة:2014.

إنعقدت هذه الجولة في 31 مارس 2014،وتمحور مضمونها حول إجابات الجزائر على الأسئلة الإضافية المترتبة عن الجولة السابقة لفوج العمل المنعقد في أفريل 2013 بحيث اجابت الجزائر إلى غاية هذه الجولة على 1933 سؤال، يتمحور أغلها حول معلومات تتعلق بالقوانين والتنظيمات التجارية السارية المفعول، وكذا بتوضيحات فيما يخص نظام التجارة الخارجية[1]، حيث أن عملية إصلاح هاته المنظومة القانونية دلالة على إلتزام الجزائر لضمان بيئة تنافسية تصب في إتجاه تحرير تجارتها الخارجية وفقا لإتفاقية منظمة التجارةالعالمية، ففي موضوع الزراعة والدعم الذي توليه الدولة الجزائرية لهذا القطاع قدمتالجزائر من جهتها جداول بيانية تفسيرية وتوضيحية تخص مختلف المنتوجات الزراعية، أما ما تعلق بجملة التعريفات الجمركية فالجزائر قدمت عرضا على مراجعة هاته الأخيرة ومراجعة بعض التعريفات المتعلقة بتجارة الخدمات، الأمر الذي سيساهم في تحسين وتسهيل عملية النفاذ إلى الأسواق وأن هاته المراجعات شكلت قاعدة متينة للشروع في المفاوضات الثنائية والتي برمجت بعد هذا اللقاء الرسمي وذلك في الفترة الممتدة من 1- 4 أفريل 2014 وأسفرت عن توقيع الاتفاق الثنائي مع دولة فنزويلا والذي تم إيداعه لدى أمانة منظمة التجارة العالمية ليبلغ عدد الإتفاقات الثنائية الموقعة 50 مع كل من كوبا - الأوروغواي سويسرا- البرازيل وفنزويلا.[2]

الجدول رقم (01- 12): اجتماعات فريق العمل المتعلقة بالجزائر، الوثيقةWT/ACC/11Rev,10,P,6

الاجتماع	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن	التاسع	العاشر	الحادي عشر
التاريخ	أبريل 1998	فبراير 2002	مايو 2002	نوفمبر 2002	مايو 2003	نوفمبر 2003	يونيو 2004	فبراير 2005	أكتوبر 2005	يناير 2008	أبريل 2013

المصدر: اثير محمد الزهيري، مرجع سبق ذكره، ص193.

1- توايتية الطاهر، براهمي خالد، رؤية استشرافية بسيناريوهات لاثر اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، جامعة ام البوافي، الجزائر، ص66.

2- بلعربي عبد القادر، انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية رهانات، اطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص166.

مما سبق اعتبر المكلف بتسيير ملف انضمام الجزائر لمنظمة التحارة العالمية ألبرتودالتو، أن المناخ الاقتصادي الجزائري يشجع لانضمام الجزائر الى المنظمة، مشيرا أن الجزائر ستنال رخصة الانضمام رسميا إن واصلت على ذات الوتيرة واستوفت كامل شروط الانضمام، على غرار الإجابة عن كل التساؤلات التي تطرحها الدول الأعضاء، حيث يعرف ملف انضمامها تقدما ملحوظا، بعد ما نفى المسؤولون عن وجود أية عراقيل لنيل رخصة الانضمام، لأن الملف يسير في الطريق الصحيح، بعدما قطعت الجزائر أشواط هامة على هذا المستوى. إضافة الى أن نيل رخصة ا

لانضمام بعد عقود من المفاوضات، بدأت تنضح ملامحها ولا تواجه أية ضغوط أوصعوبات، كما أن الجزائر تفاوض من منطلق الحفاظ على مقوماتها ومبادئها السيادية دون التنازل عنها، بغض النظر عن المعارضة التي تمارسها بعض الجهات لهذا القرار، كما أن الحكومة درست كل الجوانب وما سيترتب عن هذا الإنضمام، واتخذت كل الاحتياطات لذلك، أخذة بعين الاعتبار مصالح الاقتصاد الوطني.[1]

المطلب الرابع:الإصلاحات والعراقيل التي واجهت الجزائر من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تلعب منظمة التجارة العالمية دورًا محوريًا في تنظيم حركة الاقتصاد العالمي، إذ تتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في صياغة ومتابعة السياسات الاقتصادية للعديد من الدول الأعضاء. ويتم ذلك من خلال الشروط التي تفرض عند طلب الانضمام إلى المنظمة أوعند التماس الدعم المالي من هذين المؤسستين. وقد ساهمت هذه الشروط، في كثير من الحالات، في دفع الدول إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية جذرية، وبناء اقتصادياتها على أسس واقعية ومستدامة. وتُعد الجزائر من بين الدول النامية التي شرعت في إصلاحات هيكلية لاقتصادها الوطني، بهدف إرساء دعائم اقتصاد السوق، تمهيدًا للانضمام إلى المنظمة، واضعة نصب عينيها تحقيق عدة أهداف من هذه الخطوة. ومع ذلك تواجه الجزائر تحديات وعقبات كبيرة في هذا المسار، لا يمكن الاستهانة بها. وحتى إذا تمكنت من تجاوز هذه المرحلة، فإن التحدي الأكبر يتمثل في المرحلة التي تلي الانضمام، والتي تتطلب جهودًا مضاعفة لتحقيق الاستفادة الحقيقية من عضوية المنظمة.

1- الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

من أهم الشروط التي تفرضها المنضمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام إليها انتهاج نظام اقتصاد السوق بهدف تحقيق الانفتاح الاقتصادي

1- زيرمي نعيمة، مسلسل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين المد والجزر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، طاهري محمد، العدد 15، 2016، ص65.

وتحريرتجارتها الخارجية، وتفكيك الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء داخل المنظمة، وتعديلقوانين وتشريعات الدولة بما يتوافق معخصوصيات المنظمة ؛ ومن أجل ذلك قامتالجزائر باتخاذ عدة إجراءات تمثلت فيما يلي:

1.1- تعديل المنظومة القانيونية:

كما صادقت على اتفاقية "بيرن" المتعلقة بحماية الأعمال الأدبية والفنية في سنة 1997[1]، ومنجهة أخرى فقد وقعت الجزائر على الإتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، والتيتنص على ضرورة التزام الدول الأعضاء في المنظمة بعدة محاور منها حقوق المؤلف، حماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع، بالإضافة إلى حماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة، بهدف خلق جو من الانسجام في السوق العالمية وتنظيمها، لذلك يجب على الجزائر أن تعمل على تعديل المزيد من القوانين، بما يتناسب ومتطلبات السوق العالمية، ويضمن الحقوق الفردية للإبداعات والاختراعات وتسويقها في الجزائر.

لقد خطت الجزائر خطوة كبيرة في مجال الإصلاح التشريعي، بحيث تمت مراجعة قانون التعريفة الجمركية من أجل تسهيل عملية التفاوض والاندماج في الاقتصاد العالمي، كما قد يساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، ومن هذا المنطلق قامت الجزائر بإصدار أمر رئاسي في اوت 2001 يتضمن قانون الاستثمار[2]، حيث اعدت عدت الحكومة الجزائرية برنامج الإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي يقدر بـ525 مليار دينار موزعة على جل القطاعات، وأهم ما يشمل هذا البرنامج إعادة تنشيط الاستثمار ودعم النشاطات الإنتاجية وخلق مناصب عمل جديدة من حلال إعطاء أهمي أكبر للقطاع الفلاحي.[3]

وفي هذا الصدد فقد فدمت الجزائر التزاما بأن تقوم بتعديل جميع التشريعات، وستصبح مطابقة مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة وذلك قبل نهاية سنة 2003.[4]

2.1- التحرير الجزئي للتجارة الخارجية:

إن التوجه والانتقال من الاقتصاد التقليدي المخطط إلى اقتصاد السوق يستلزم على الدولة أن تقوم بمجموعة من الإصلاحات من أجل التحول إلى مسار الانفتاح الاقتصادي، الذي يتمثل أساسا فيإجراءات وقوانين وكذا إنشاء مؤسسات تتكفل بتسيير وترقية قطاع التجارة الخارجية.

تمثل أول اجراء رسمي ملموس بخصوص تحرير قطاع التجارة الخارجية في اصدار قانون المالية التكميلي لعام 1990، والذي من خلال تم اعادة الاعتبار لتجار

1- فتحي نسيمة الحماية الدولية لحوق الملكي الفكرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013- 2012 م .ص33.

2- اللامر رقم01- 03 المؤرخ في 20 اوت 2011 المتعلق بترقية الاستثمار.

3- برحومة عبد الحميد، الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 واثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 06، سنة 2006.

4- ناصر دادي عدون، انضام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة:الاهداف والعرقيل، مرجع سبق ذكره، ص 73.

الجملة اوذلك بالسماح باستيراد السلع لاعادة بيعها وتم اعفاؤها من اجراءات مراقبة التجارة والصرف.[1]

وفي سنة 1994 تم اعداد برانامج للإصلاح الإقتصادي، والذي تم من خلاله فتح المجال لزيادة الصادرات وتنويعها وتمكين القطاع الخاص من الحصول على العملة الصعبة، الامر الذي ادى الى ظهور عدة متعاملين حواص في التجارة الخارجية مما أدى إلى خفض الاحتكار.[2]وفيما يتعلق بما جاء في قانون المالية لسنة 1996 فقد تم إقرار إعفاء مؤقت لمدة 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والاعفاء من الدفع الجزافي لصالح المؤسسات التي تقوم بعمليات تصدير السلع والخدمات.كما تم تحرير اسعار العديد من المواد، وتم إلغاء الضوابط على هوامش الربح وتحرير أسعار عدة مواد كالسكر والحبوب بخلاف القمح.[3]

وفي منتصف1995وبداية1996 ألغي دعم جميع المواد الغذائية مما يسمح بتحرير الأسعار ويمكنها من أداء دورها، المتمثل في الملائمة بين العرض والطلب من جهة، والقضاء على الاحتكار من جهة ثانية، بالإضافة إلى تطوير ميكانيزمات المنافسة.[4]

2- العراقيل التي واجهت مسار التفاوضات الجزائر في سبيل الانضمام:

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة، المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروطواضحة ومحددة للإنضمام إليها، حيث يتم ذلك ع طريق التفاوض مع أعضائها وفقا للسادة وبسبب عدم احتواء هذه المادةعلى شروط محددة وواضحة، فقد فتح المجال لشروط مختلفة يتم الإنضمام على أساسها، بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة، دون أن تكون هناك قواعد موضوعية يتم استيفاءها، إذ أن الدول التي تنضم حاليا إلى هده المنظمة تتعرض لضغوطات كثيرة، كما تتحمل التزامات تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الأورغواي، حيث انه في الكثير من الحالات تتدخل الدول الرئيسية في المنظمة، لتفرض على الدولة طالبة العضوية قيودا غير منصوص عليها في بنود اتفاقيات المنظمة، وبالتالي فإن الدول التي ترغب في الحصول على عضوية هده المنظمة لا تملك أية وسيلة ضغط أثناء مفوضاتها، وعليه فهي مجبرة على قبول الشروط التي تفرضها الأطراف المتفاوضة والتي غالبا ما تكون قاسية ومبالغ فيها، من أهم النقاط التي تم استنتاجها من تجارب الانضمام بعد قيام منظمة التجارة العالمية، والتي تمثل الصعوبات التي تتلقاها الدول المتفاوضة بهدف

1- الصادق بوشنافة، الاثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص235.

2- انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، الاهداف والعرقيل(الدول النامية في تحدي مع المنظمة العالمية للتجارة)، https://kanz- redha.blogspot.com/2011/05/blog- post_9116.html-، تم الاطلاع عليه 2024/3/22.

3- الصادق بوشنافة، مرجع سبق ذكره، ص236.

4- ناصر دادي عدون، محمد متناوي، انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية:الاهداف والعراقيل، مرجع سبق ذكره، ص73.

الأنضمام[1]، ندكر هناك عوامل كثيرة ساهمت في تعثر مسار إنضمام الجزائر للمنظمة ومن بين هذه العوامل:

نظرا للمزايا التي تمنح للدول النامية والأقل نموا، وكذلك الاستفادة من المعاملة التفضيلية، أصبحت الدول التي تتفاوض حاليا بهدف الانضمام تتلقى صعوبات كبيرة في الحصول على صفة الدولة النامية.وأصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى ولوكانت الدولة نامية فعلا، إذ يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضمام على أن تتخلى عن وضعها كدولة نامية، والمثال على ذلك لما طلب من الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية التخلي عن وضعهما كدولتين ناميتين، فرفضتا ذلك تمسكتا بصفة الدولة النامية.[2]

3- العراقيل التي تحد من الإستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية:

حيث إستفادت الدول النامية والأقل نموا التي إنضمت خلال جولة الأوروغواي من مرونة خاصة، لكن الدول النامية التي تتفاوض حاليا من أجل الإنضمام تتلقى عدة عراقيل في الإستفادة من هذه المرونة، واصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة إلى كل الدول النامية التي ترغب في الإنضمام، بل يجب عليها أن تتفاوض مع أعضاء المنظمة كي تحصل على المزايا المرخصة وفي بعض الأحيان ليس كلها ذلك أن الدول مجبرة على التفاوض حتى في الفترات الزمنية الممنوحة لتنفيذ إلتزاماتها حيث أن الأعضاء الأخرى في المنظمة تضغط حتى لا تتمتع تلك الدول بالفترات الزمنية الممنوحة والتي ثم الحصول عليها خلال مفاوضات جولة الأوروغواي بعد سنة 1995 عل تلك الفترات رغم انها دول نامية تتميز بنفس الظروف الدول النامية التي انضمت اثناء جولة الاروغواي.[3]

من خلال جولة الأوروغواي منحت الدول النامية التي تسعى للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بمجموعة من الإستثناءات تستخدمها لحماية إقتصادياتها وتنفيذ برامجها التنموية، منها حق إستخدام قيود جمركية حمائية لتمكين عملية التصنيع من أن تأخذ بمجراها، واستعادة التوازن في ميزان مدفوعاتها، أوفرض قيود كمية للحد من تدفق الواردات لحماية صناعاتها الناشئة، غير أنه في الواقع نحد أن الدول النامية التي تسعى للإنضمام إلى المنظمة تتلقى أثناء مفاوضاتها شروطا لا تأخذ بعين الإعتبار هذه الإستثناءات الخاصة بالدول النامية من بينها:[4]

1- انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، الاهداف والعراقيل(الدول النامية في تحدي مع المنظمة العالمية للتجارة)، https://kanz- redha.blogspot.com/2011/05/blog- post_9116.html، تم الاطلاع عليه 2024/03/16.

2- ناصر دادي عدون، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة:الاهداف والعراقيل، مرجع سبق ذكره، ص75.

3- برياح مريامة، الاثار المنتظرة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص182.

4- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص247- 248.

- تحرير التجارة وتخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء القيود التجارية؛
- تقدم تنازلات إضافية لدخول السلع والخدمات إلى أسواقها، دون مراعاة حماية بعض قطاعاتها الإستراتيجية الناشئة وبرامج التنمية المطبقة لديها؛
- الإلتزام بتقدم جداول زمنية في أقرب وقت ممكن لإزالة القيود على الواردات المفروضة لأغراض ميزان المدفوعات، وأن تتجنب فرض قيود كمية هذا الغرض؛
- الإلتزام بتقدم جداول زمنية لإزالة الدعم الزراعي المشوه للتجارة ودعم الصادرات خلال فترة محدودة؛
- تلتزم الدول النامية التي يمر إقتصادها بمرحلة إنتقالية بإجراءات جبائية تحاد السلع المستوردة متعادلة مع الضرائب التي تفرض على السلع المحلية، في مدة قصيرة لا تتعدى سنة واحدة.

المطلب الخامس:اثار انضمام الجزائر للمنظمة العاليمة للتجارة

مما لا شك فيه أن الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية لن تكون محصورة على أعضاء المنظمة فحسب، بل أنها سوف تطول جميع دول العالم سواء كان ذلك بالسلب أوبالإيجاب. وعلى اعتبار أن الجزائر واحدة من الدول النامية التي تسعى حاليا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ستجد نفسها مقدمة على امتحان صعب أمام النظام الجديد للتجارة العالمية والذي يلزمها بالتقيد بالضوابط والالتزامات التي تضمنتها الاتفاقيات التجارية الجديدة، خاصة وأن كل الاتفاقيات التجارية سواء كانت في مجال السلع أوالخدمات أوالملكية الفكرية يجمع فيما بينهما اتجاه عام ومشترك يتمثل في السعي نحوإزالة القيود والعوائق التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على الجزائر حتى في وضعها الحالي خارج منظمة التجارة العالمية.[1]

1- اثار الانضمام على القطاع الزراعي:

من خلال ما سنعرضه سنحاول تبيان اهم السلبيات والايجابيات التي تترتب على عضوية الجزائر على القطاع الزراعي، من خلال ما ورد في اتفاقيات الزراعة والمنظمة العالمية للتجارة، وما تمنحه من مزايا وتفضيلات خاصة بالدول النامية.

1.1- سلبيات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي:

ان اثار اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة في القطاع الزراعي على الجزائر ستكون خطيرة، لان خفض الدعم الزراعي وخفض دعم الصادرات سيؤدي حتما الى

1- مولحسان ايات الله، الاثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الحارجية للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص147.

دفع اسعار السلع الزراعية الى الارتفاع، الامر الذي سيؤدي الى مزيد من الاختلالات في الميزان التجاري الجزائري، كما سيؤدي الى اعباء اضافية جديدة على موازنة استيراد الغذاء[1]، بالاضافة الى تاثر الانتاج الحيواني بسبب الارتفاع في اسعار الاعلاف من الحبوب الخشنة.ويمكن تلخيص اهم الاثار السلبية في عدد من العناصر التالية:[2]

- ان تخفيض الدعم الزراعي بموجب اتفاقية الزراعة لها اثرا مباشرا على الدول النامية والجزائر واحدة منها، اذ سيؤذي انخفاض الدعم الزراعي الى ترك الاراضي الزراعية في الدول المصدرة للحبوب مما يؤدي الى انخفاض في حجم الانتاج العالمي الأمر الذي يؤدي بدوره الى التقليل في حجم الصادرات الزراعية في الأسواق العالمية وهذا مايجعل ارتفاع في اسعار الواردات من المنتجات الزراعية. وباعتبار الجزائر واحدة من الدول المستوردة للغذاء فسيكون وقع هذا الارتفاع شديدا على الجزائر باعتبارها تعاني من عجز كبير في هذا المجال.

- ينجم عن انضمام الجزائر المرتقب منافسة غير عادلة بين المنتوج المحلي الغير قادر على المنافسة والمنتوج الاجنبي الذي يتمتع بالجودة والتكلفة الأقل وذلك لان الانضمام يفتح الباب على السوق الجزائرية وتصبح محل اهتمام من المزارعين الاجانب و ذلك لعدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي.

- من المحتمل ان يحصل تحولا لغير صالح الجزائر في التبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الاوروبي باعتباره الشريك الاول للجزائر في التجارة الدولية. حيث يمكن ان تحقق صادرات المواد الغذائية وبالذات للاتحاد الاوروبي انخفاض في الميزان التجاري الزراعي بحيث الصادرات تدخل الى اسواق الاتحاد الاوروبي بدون رسوم جمركية ومن ثم فان خفض اوالغاء تلك الامتيازات التي كانت تحصل عليها الجزائر في تعاملها مع الاتحاد الأوروبي استنادا الى قاعدة معاملة الدولة الأولى بالرعاية.

- سيحد تطبيق اتفاقية الزراعة من امكانيات نفاذ المنتجات الزراعية الجزائرية الى الأسواق الخارجية، نظرا لضعف حجم الانتاج القابل للتصدير من جهة وارتفاع تكلفة الانتاج من جهة أخرى في ظل الاعتماد على استيراد مدخلات الانتاج بأسعار مرتفعة.

- يؤدي رفع القيود على السلع الموردة الى الجزائر الى اغراق السوق المحليةبالسلع الزراعية والغذائية مما يؤدي الى انخفاض الأسعاروتدهور الطلب على السلع الزراعية المحلية.

1- بلحارث ليندة، تاثير مسالة انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني والتجارة، معرف(مجلة علمية محكمة)، قسم العلوم القانونية السعنة الثامنة، العدد 17ديسمبر 2014، ص155.

2- براهيمي بن حراث حياة، بوخري ليندة، جدلية مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة- جراسة تحليلة حول الاثار المحتملة عن الانضمام، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مجلة الحكمة الدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد12، نوفمبر 2018، ص151.

- يعتبر تطبيق اجراءات حماية الصحة والنبات، من اهم التحديات التي ستواجه القطاع الزراعي الجزائري، بسبب الارتباط الوثيق بين المعايير الصحية والتطور التكنولوجي الذي تفتقر اليه الجزائر، بسبب قلة الموارد اللازمة للقيام بالأبحاث و التطوير، وعليه قد تتأثر الجزائر من استخدام الدول المتقدمة للإجراءات الصحيةكقيد على دخول المنتجات الزراعية لأسواقها خاصة على المدى البعيد.

2.1- إيجابيات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي:

يمكن حصر الزوايا او المنافع التي قد نعكس على قطاع الزراعة الجزائري في حالة الانضمام فيما يلي:[1]

- من المنتظر أن يؤدي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى تمكين صادراتها الزراعية من الاستفادة من التخفيضات في التعريفة الجمركية ومن إزالة القيود غير الجمركيةوالدعم، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية من المنتجاتالزراعية.

- إن ارتفاع أسعار الواردات الزراعية في السوق المحلي الجزائري ممكن أن يشجع على زيادة الإنتاج المحلي وبالذات في السلع الي تتمتع الجزائر فيها خبرة في الإنتاج كالحبوبوالقمح والتمور و...الخ، ولا شك أن التوسع في السلع الزراعية يتوقف بدوره على عدة اعتبارات كالتوسع في الإصلاح الزراعي والري واستخدام تقنية حديثة في البذور ووسائل الإنتاج، وفي هذا المجال تحاول الجزائر استخدام برنامج مكثف للتعديل الهيكلي للاقتصاد بما في ذلك القطاع الزراعي.

2- اثار الإنضمام على القطاع الصناعي.

قد يترتب على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أثارا منتوعة على القطاع الصناعي تحمل في طياتها أثارا سلبية واخرى إيجابية نوجزها فيمايلي:

1.2- الاثار السلبية لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي:

يمكن إيجاز هذه الانعكاسات في النقاط التالية الذكر:[2]

- إن انضمام الجزائر للمنظمة تحتم عليها وضع سياسة ناجحة من أجل تنمية القطاع الصناعي، لأن الانضمام يؤدي بها إلى تخفيض دعم الصناعة، إضافة إلى رفع القيود التجارية في هذا المجال، أي أن معها صمود المنتوج المحلي أمام الجزائر ستفتح سوقها لمنتجات دول صناعية أكثر جودة، يصعب المنتوج الأجنبي، فهذا يعني منافسة شرسة

1- مولحسان ايات الله، فرصة انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية :افاق وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة باتنة- ، مجلة الاحياء، المجلد9، العدد 11، 2007، ص350.

2- برابح السعيد، ط.مقراني خلود، اثر انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على المنتوج الوطني، مرجع سبق ذكره، ص277.

من الواردات للمنتوج المحلي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي هذا الأمر آليا إلى إغراق السوق الجزائرية بالمنتجات الأجنبية.

- كما أن صادرات الجزائر الصناعية لا تتعدى 3% من إجمالي الصادرات الجزائرية و97% تعتبر من صناعة محروقات التي تستحوذ على النسبة الأكبر في التصدير، وهذه الصناعة غير مدرجة ضمن اتفاقات التجارة الدولية"، في مكان الدول الصناعية أن تتصرف بحرية في فرض الضرائب أوإصدار قرارات حمائية يمنع تدفق هذه السلع، على الرغم من أن هذه المواد يتم الطلب عليها لا تسويقها كبقية المواد الأخرى، فهذه السلع لا تدخل ضمن المنتجات التي تشملها خفض التعريفة الجمركية، وهذا ما يزيد من تجسيد التبعية للخارج من حيث المنتجات الاستهلاكية الصناعية.

- ومن بين السلبيات أيضا ارتفاع التكاليف الإنتاجية الذي رافقه ضعف استعمال التكنولوجيا المتطورة وغياب الخبرات اللازمة في المكان المناسب لها، وهذا راجع لعدم مراقبة التسيير وطرق الإنتاج في المؤسسات الإنتاجية.

2.2- الاثار الايجابية لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي:

يمكن ايجاز الاثار الايجابية لإنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية في النقاط التالية:[1]

- إن إلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية سيؤدي إلى دخول المؤسسات الصناعية الجزائرية في شراكة مع المؤسسات الأجنبية خاصة في بعض المجالات التي تمتلك فيها الجزائر صناعة معتبرة سوف يؤدي إلى تطوير الجهاز الإنتاجي من جهة والى تحسين وتوفير شفافية في التسيير وحماية القطاع العام من النهب وسوء التسيير من جهة أخرى.

- تخفيض الرسوم الجمركية سوف يعمل على تخفيض أسعار الواردات من مستلزمات الإنتاج، وبالتالي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج والعمل على تقوية القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية. وهذا ما يؤدي على تقوية القطاع الصناعي وجعله أكثر تنافسية مع السلع الأجنبية في الأسواق المحلية.

- إن المساواة بين الاستثمار الأجنبي والمحلي وعدم التمييز بينهما سوف يحفز الاستثمار الأجنبي ويشجعه، مما يوفر المزيد من التراكم الرأسمالي ونقل التكنولوجيا، ويتيح فرصة لرفع مستوى تأهيل الموارد البشرية، وهذا ما يؤدي إلى خلق وفتح مجال للتصدير، كذلك يوفر مناصب عمل إضافية مما يمتص البطالة.

1- بلعة جويدة، دراسة تحليلة للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الوطني، مرجع سبق ذكره، ص324.

- إن تحرير الكثير من القطاعات قد يشكل حافزا للصناعات المحلية على رفع مستوى الإنتاج والجودة، وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد وبالتالي رفع مستوى المعيشة.
- رفع كفاءة الأداء لدى المؤسسات الصناعية الجزائرية.

3- اثار الانضمام على قطاع الخدمات

فإذا أنظمت الجزائر المنظمة العالمية سيرتب على هذا الانضمام أثار إيجابية وأثار سلبية فهذا القطاع مازال يعاني من نقائص وخاضع للإحتكار الدولة وغير قادر على إقتحام أبواب المنافسة الأجنبية.

1.3- الاثار السلبية لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارةعلى قطاع الخدمات:

عرف هذا القطاع عدة إصلاحات لمواكبة التطورات العالمية، لكن رغم هذه الجهود التي تبذلها السلطات العمومية، فلم يرقي بعد قطاع الخدمات في الجزائر إلى القدرة على المنافسة الأجنبية، بسبب الوضعية المتدهورة لإنتاج وتصدير الخدمات في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي سيعقد من مهمة إنضمام الجزائر إلى اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة على مسار تحرير الخدمات، بحيث لم تهيئ الظروف المناسبة بعد تحويل المزيد من الفائض التجاري الناتج عن إستهلاك الخدمات التجارية المختلفة نحو الدول الموردة بما يعيق تطور القطاعات الخدماتية المحلية لاسيما القطاعات الناشئة خاصة- القطاع الخاص.[1]

2.3- الاثار الإيجابية لإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الخدمات:

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[2]

- من خلال الإتفاقيات الخاصة بقطاع الخدمات سيكون أمام الجزائر فرص كبيرة لتطوير قطاعها السياحي خاصة في ظل إمتلاكها لمقومات سياحية كبيرة وتنوع ثقافات مجتمعها ومنه يبرز قطاع السياحة في الجزائر ويصبح مصدر من المصادر الهامة التي تساهم في تدفق العملات الصعبة وزيادة الإحتياطي من الصرف الأجنبي، ويصبح بذلك كأحد العوامل الاساسية التي تؤدي الى زيادة معدلات النمو الإقتصادي.
- تطور خدمات الجهاز المصرفي الجزائري وهذا من خلال تعاملاته مع المصارف الدولية وهو بذلك ضمان وتحفيز للمستثمر الأجنبي للعمل في ظروف تتسم بسهولة العمليات المالية.

1- بوشنافة الصادق، تحريرالتجارة الخارجية وافاق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة –حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص177.
2- حاشي نوري، يحياوي عبد الحفيظ، الاثار المترتبة عند انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية في ظل تقلبات اسعار البترول، جامعة الجلفة، مجلة البديل الاقتصادي، العدد السادس، ص292.

خلاصة الفصل:

المنظمة العالمية للتجارة منظمة دولية مستقلة ذات صفة قانونية، تقوم بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء فيها، وتمثل منتدى للتفاوض إسنادا إل كافة الإتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الأورجواي، وكذا الإتفاقيات التي ورثتها عن الجات، وتهدف إلى إيجاد آلية للتواصل بين الدول الأعضاء وتعمل علي تسوية النزاعات بين الدول، وكذا التعاون مع أركان النظام الإقتصادي العالمي (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية العالمية.

وتعتبر إتفاقية الزراعة من أهم الإتفاقيات التي توصلت إليها جولة الأورجواي، التي تهدف من خلالها إلى تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية، عن طريق العناصر الأساسية لهذه الإتفاقية، والمتمثلة في النفاذ للأسواق والدعم المحلي ودعم الصادرات، بالإضافة إلى ما جاءت به الإتفاقيات الأخرى ذات العلاقة بالتجارة الزراعية، كاتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية، إتفاقية القيود الفنية للتجارة، واتفاقية التدابير الوقائية، واتفاقية مكافحة الإغراق، إلا أن هذه الإتفاقيات لم تتوصل إل تحرير كلي للتجارة الزراعية، مما أدى بالدول الأعضاء إلى القيام بعدة جولات تفاوضية بداية من 2001، بهدف الوصول إل تحرير كلي للتجارة الزراعية، غير أن الخلافات الحادة بين الدول المتقدمة والدول النامية حول هذا الملف لم تسمح بالوصول إل إتفاق يرضي كل الأطراف حتي الآن.

ان عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يترتب عليه الحصول مجموعة من الحقوق والإلترام بالواجبات، مما نتج عنه آثار إيجابية وسلبية تختلف من دولة إلى أخرى، وتكون هذه الآثار أكثر سلبية بالنسبة للدول النامية ومنها الجزائر، وهذا بسب عدم إحتوائها على جهاز إنتاجي قادر على مواجهة المنافسة مع الدول المتقدمة.

الـفـصـــل الـــثـــانـــي

الاصلاحات الزراعية في الجزائر وأثرها على تحقيق التنمية الاقتصادية الزراعية المستدامة

تمهيد

تُعدّ الإصلاحات الزراعية في الجزائرمن أهم المحاور التي استهدفتها السياسات الاقتصادية الوطنية منذ مرحلة الاستقلال، نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية المستدامة .فقد شهد هذا القطاع سلسلة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسساتية الرامية إلى تحسين الإنتاجية، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية، ودعم الفلاحين، وتشجيع الاستثمار الزراعي .وتهدف هذه الإصلاحات إلى تحويل الزراعة من قطاع تقليدي محدود الإنتاج إلى قطاع حديث وفعّاليساهم بفعالية في تحقيق النمو الاقتصادي، وتقليص التبعية الغذائية، وتعزيز التنمية الريفية المستدامة .ومن هذا المنطلق، يُعدّ تحليل أثر الإصلاحات الزراعية على التنمية الاقتصادية الزراعية المستدامة خطوة أساسية لفهم مدى نجاح السياسات المتبعة في دفع عجلة التنمية وتحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المبحث الأول: مقومات الزراعة في الجزائر.

يُعد القطاع الفلاحي من أبرز القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني، لما له من دور محوري في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير مصادر العيش، والمساهمة الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي وخلق القيمة المضافة. وفي ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر، لا سيما التبعية الكبيرة لعائدات قطاع المحروقات، برزت الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتفعيل القطاعات الإنتاجية البديلة، وعلى رأسها القطاع الفلاحي.

وقد أدركت الدولة الجزائرية أهمية هذا القطاع، فعملت على تبني سياسات فلاحية متجددة، وتنفيذ برامج تنموية تهدف إلى تحسين الأداء الفلاحي ورفع مساهمته في الاقتصاد الوطني. وقد شملت هذه الجهود دعم الاستثمار الفلاحي، وتحديث أساليب الإنتاج، وتحسين البنية التحتية والخدمات المرافقة للأنشطة الفلاحية، وفي هذا السياقومن خلال هاذا المبحث سنسلط الضوء على المقومات التنموية للقطاع الفلاحي في الجزائر.

المطلب الاول: الموارد الطبيعية.

تتربع الجزائر على مساحة 2.381.741 كم 2، وبذلك فهي تحتل المرتبة الثانية بعد السودان في إفريقيا من حيثالمساحة، حيث تتميز بقسمين تضارسيين هما الأطلس التلي والأطلس الصحراوي وبهذا التنوع في الخريطة التضاريسية للجزائر، أدى إلى تنوع الأقاليما لمناخية من مناخ البحر الأبيض في الشمال والمناخ الشبه الجاف في الهضاب والمناخ الصحراوي في الجنوب و على هذا الاساس ينتج الاختلاف في نوعية الغطاء النباتي حسب كل منطقة، وكذا نوعية المحاصيل الزراعية التي تتميز بها، وتتمثل هذه الموارد في الاراضي الزراعية والموارد المائية وهوما سنتطرق السة فيمايلي: .

1- الاراضي الزراعية:

للجزائر رصيد هام من الاراضي الزراعية حيث تقدر المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر بحوالي 8.536.468 هكتار اي حوالي 3.58بالمئة من اجمالي المساحة الكلية، والجدول التالي يوضح تطورها خلال الفترة الممتدة من(2010-2017):

الجدول رقم (02- 01): المساحة الزراعية خلال الفترة (2010- 2017)

الوحدة:هكتار

السنوات	المساحة الزراعية المستعملة	الاراضي القابلة للزراعة	الاراضي الدائمة	المساحة الزراعية الكلية
2011/2010	8.445.490	7.501.395	944.095	42.443.860
2012/2011	8.454.630	7.506.570	948.060	42.499.430
2013/2012	8.461.880	7.496.678	965.202	42.889.410
2014/2013	8.465.040	7.469.481	995.559	42.888.555
2015/2014	8.487.854	7.462.081	1.025.773	43.395.254
2016/2015	8.449.425	7.404.176	1.045.249	43.396.164

2017/2016	8.536.648	7.470.807	1.065.661	43.771.755

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للاحصائيات نشرة 2021/2015

من الجدول أعلاه نلاحظ ان خلال سنة 2017، قدرت المساحة الزراعية الكلية بـ43.771.755 مليون هكتار اي ما يعادل 18.37 بالمئة من المساحة الجغرافية الكلية وبذلك تملك اراضي صالحة للزراعة تمكنها من تلبية احتياجاتها الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية الاساسية، وهي تشمل الاراضي المستعملة فعلا والمقدرة بـ 8.536.648 هكتار اي ما يعادل نسبة 3.58 بالمئة من المساحة الاجمالي للبلاد وهي تعتبر نسبة ضئيلة بالمقارنة مع المساحة الاجمالية للجزائر، وتتمثل في الاراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية، كالحبوب، البقوليات، والاشجار المثمرة والكروم، بالاضافة الى الاراضي القابلة للزراعة وتتمثل في الاراضي المستغلة فعليا في الزراعة والاراضي المستريحة لمدة تفوق 5 سنوات والتي تحولت الى مروج و هي مقدرة بـ 7.404.807 هكتار ما يعادل 3.1 بالمئة من المساحة الاجمالية، اما بالنسبة للاراضي الدائمة فهي تبلغ 1065.661.هكتار وهي اراضي تكثف فيها الزراعة لعدة دورات زراعية في السنة الواحدة وذلك بتنوع محاصيلها، الا انها تطبق في غالب الاحيان الدورة الاحادية (اي زراعة محصول واحد في السنة) وهذا ما يظهر جليا في زراعة الحبوب والاشجار المثمرة.

ومن الملاحظ أن المساحات الزراعية الكلية، المستعملة والدائمة في ارتفاع، حيث يعود هذاالارتفاع إلى مختلف البرامج التي عرفها القطاع الفلاحي، التي شجعت تعزيز واستصلاح مساحاتالأراضي الزراعية وتثمين الموارد الطبيعية.

2- الموارد المائية:

تكتسي الموارد المائية في الجزائر طابعا استراتيجيا في مسار التمنية الشاملة للبلاد لارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة، ولان الماء مورد نادر وثمين يقتضي ترشيد استعماله لتلبية حاجيات السكان والاقتصاد الوطني دون رهن حاجيات الاجيال القادمة.

حيث تتعلق الموارد المائية في الجزائر بطبيعة نظام الأمطار المرتبط بطبيعة المناخ الذي يتراوح ما بينالجاف وشبه الجاف، ما يجعلها لا تتميز بالوفرة، وعليه لا يتم الاكتفاء بتحصيل المياه بالطرق التقليدية وإنماالبحث عن طرق أخرى غير تقليدية لتجميعها وتخزينها[1]، نتطرق إليها فيما يلي:

1- الحبيتري نبيلة، امن الموارد المائية في الجزائر :الواقع والمستقبل، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مجلة ابحاث ودراسات التنمية، المجلد(04)، العدد 1، ديسمبر 2017، ص161.

ا- مصادر الموارد المائية التقليدية:

تتنوع المصادر التقليدية ما بين موارد سطحية وجوفية ومياهالأمطار، وتتوزع بين الشمال والجنوب، وما بين الشرق والغرب.

1- المياه السطحية:

تنقسم الجزائر إلى خمسة أحواض نهرية رئيسية تضم 17 حوض مائي، وتتركز بشكل أساسي في الشمال، تقدر موارد المياه السطحية المتجددة بـ 11 مليار مكعب، تشكل الأحواض التابعةللبحر الأبيض المتوسط، والثانية أحواض السهول العليا، بينما تمثل الثالثة الأحواض الصحراوية، وتضم هذهالأحواض 12,7 مليار مكعب.[1]

يعتمد الشمال بشكل أساسي على المياه السطحية حيث يتم تجميع ما يقارب 7 مليار متر مكعب في عدد من السدود الكبيرة والمتوسطة، ويحدث الجريان السطحي على شكل فياضانات سريعة وقوية تغذي السدود خلال موسم الامطار القصير، والذي يمتد عادة من شهر ديسمبر الى شهر فبراير.

2- المياه الجوفية:

تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000بئر صغير، و90.000ينبوعو23.000بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها حوالي 7 مليارفي السنة هذه الموارد موزعة بين الشمال مقدرة بـ 2 مليار مترمكعب في السنة والجنوب 5 مليار متر مكعب في السنة، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90 في المنة 1.8 مليار م في السنة، وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسربمن مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية قدر بـ75بالمئة تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عناية، الهضاب العليا، أما في الصحراءفتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا حاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفينيمتدانإلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600 ألفو300 الف كلم على التوالي ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق.[2]

ب- مصادر المياه غير التقليدية:

امام الطلب المتزايد على هذا المورد الحيوي والاستراتيجي، والنموالسكاني السريع، والتطور الصناعي، وقلة تساقط الامطار ما نتج عنه ظاهرة الجفاف، الى جانب الصعوبات الطبيعية (كصعوبة التضاريس) والعوائق الاقتصادية (ارتفاع

1- https://water.fanack.com/ar/algeria/water- resources.2024/03/26/، تم الاطلاع عليه

2- ساعو باية، سيار زوبيدة، رصد امكانيات الانتاج النبتي الفلاحي في الجزائر، ورقة بحثية من الملتقى العلمي الوطني حول:القطاع الفلاحي في الجزائر:الواقع والافاق، 2021/03/14، ص15- ص31.

التكاليف المالية) في استثمار واستغلال مصادر المياه الطبيعية من امطار اومياه سطحية اوجوفية، بات من الضروري البحث عن البدائل والطرق لتنويع وتنمية مصادر التزويد بالمياه، خاصة عن طريق تحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة.

1- تحلية مياه البحر:

باعتبار الجزائر دولة ساحلية تتوفر على شريط ساحلي يقدر بـ 1200كلم. يعطيها ميزة وفرة المياه التي يمكن تحليتها والاعتماد عليها كمورد إضافي، تتوفر حاليا على 13 محطة كبيرةبطاقة سنوية 825مليون متر مكعب تغطي 11.87 مليون نسمة، بالإضافة إلى 12محطة صغيرة بطاقة 20مليون سنويا تغطي 380ألفنسمة.[1]

2- اعادة استخدام مياه الصرف الصحي:

أصبحت إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة أولويةً في سياسة المياه الجديدة، مما أدى إلى إصلاح المحطات القديمة وبناء محطات جديدة. ويتمثل الهدف في بناء 239 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحيبطاقة إجمالية قدرها 1,2 مليار متر مكعب في السنة من المياه المنقاة المخصصة للري وبالتالي الحفاظ على الموارد المائية التقليدية إلى جانب زيادة الإنتاج الزراعي.[2]

ولكن تبقى امكانيات الجزائر من هذا المورد ضعيفة جدا بحيث يتم صرف المياه في البحر بالنسبة للتجمعاتالسكانية الساحلية وفيالأودية والسبخات بالنسبة لباقي التجمعات وقد بلغ الحجم الإجمالي للمياه المستعملة (المصروفة في الوسط الطبيعي) بحوالي 700مليون متر مكعب سنويا، 75 مليون متر مكعب منها فقط يتم تصفيتها نسبة شبه منعدمة وبلغت الاحصائيات والارقام في مجال معالجة المياه المستعملة في الجزائر ما يلي:[3]

- عدد محطات التصفي المستعلة هي 21 محطة؛
- عدد المحطات التي هي في طور الانجاز هي 23 محطة؛
- عدد المحطات التي هي في طور إعادة التاهيل 19 محطة؛
- عدد المحطات المنجزة 10 محطات.

1- د.اوكيل حميدة، ط.د.بلقاسم سارة، انعكاسات استغلال الموارد المائية على التنمية الزراعية في الجزائر، ورقة بحثية للملتقى الوطني حول استراتيجية تسيير قطاع الموارد المائية في الجزائر بين المتطلبات التنموية والتغيرات المناخية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2023،

2- https://water.fanack.com/ar/algeria/water-resources، تم الاطلاع عليه 2024/03/26.

3- مغربي خيرة، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر:دراسة تحليلية للموارد المائية (الامكانيات والتحديات)، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 06، سبتمبر 2016، ص112.

المطلب الثاني:الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية من اهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر تاثيرا مباشرا في الانتاج بما يتبعه من فرص فيما يخص القوى العاملة للاقتصاد في مختلف القطاعات وما يتوقف عليه من اتجاهات ومعدلات النموفي التنمية الاقتصادية.ومن ناحية الانتاج فان التطور التكنولوجي ادى الى التغير في طبيعة العلاقة التناسبية بين الموارد البشرية وغيرها من الموارد الاقتصاية، حيث تراجعت بشكل ملحوظ اهمية العنصر البشري كمصدر للعمل اليدوي التقليدي من خلال الالات والاختراعات الحديثة، وفي المقابل فقد تزايدت اهمية التناسب بين السكان والموارد من الجانب الاستهلاكي، حيث افرزت الحياة المعاصرة انماطا معيشية جديدة تنوعت فيها الحاجات البشرية مما اصبح يشكل ضغطا متزايدا على الموارد المتاحة وطاقاتها الانتاجية من السلع والخدمات.وفي هذا الاطار فان الكتلة البشرية ومهما تحمله من خصائص ومميزات كمية ونوعية فانها يمكن أن تشكل عاملا دافعا للتنمية اوعاملا مثبطا ومعوقا لها، حيث تعتبر تنمية الموارد البشرية من اهم الاهداف والتحديات التي تتوخاها وتواجهها عملية التنمية في الدول النامية عامة وفي الجزائر خاصة.

1- تطور عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيون:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02- 01) الذي يبين لنا تطور عدد السكان في الجزائر من 2010 والى غاية 2021، وكذا عدد السكان الريفين ان عدد سكان الجزائر في تزايد مستمر وبشكل سريع، وان عدد سكان الريف سنة2021 بلغ 11.3 مليون نسمة اي ما يعادل نسبة 25.61 بالمئة من عدد السكان الاجمالي، في حين قد بلغ عدد السكان الاجمالي من نفس السنة حوالي 44 مليون، اذ من الملاحظ من خلال الجدول اعلاه ان عدد سكان الريف شهد تراجعا كبيرا، حيث بلغت نسبة السكان في الريف عام 2010 بـ 39.17 بالمئة وهي نسبة معتبرة لتتراجع في عام 2015 لتبلغ 25.91 بالمئة الى ان وصلت عام 2021 الى 25.61 بالمئة، وهي تمثل نسبة قليلة بالمقارنة مع سنوات الثمانيات والتسعينات.

الشكل رقم (02- 01):تطور عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفين خلال الفترة الممتدة من (2010- 2021)

الوحدة:الف نسمة

تطور عدد السكان الكلي و عدد السكان الريفيين خلال الفترة (2021-2010)

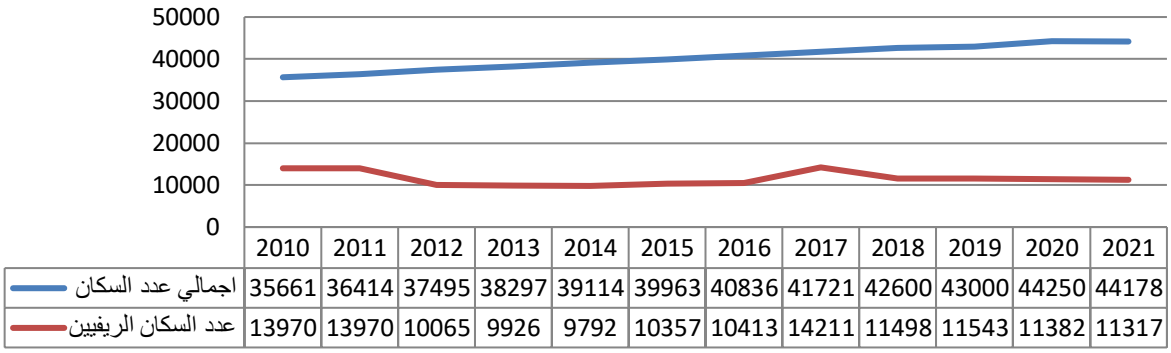

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اجمالي عدد السكان	35661	36414	37495	38297	39114	39963	40836	41721	42600	43000	44250	44178
عدد السكان الريفيين	13970	13970	10065	9926	9792	10357	10413	14211	11498	11543	11382	11317

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية المجلد من 33 الى 42

وهذا التراجع في عدد السكان الريفيين بالرغم من التزايد المستمر في عدد السكان الاجمالي يعود لعدة اسباب وعوامل نذكر منها ما يلي:

- قلة الدخل نتيجة البطالة الموسمية واعتماد دخل السكان الريفين على دخل وحيد وهو الزراعة .
- تضاءل عدد السكان الريفيين، بسبب الهجرة الريفية التي شهدها الريف بسبب تركيز المشاريع الانمائية على المدن الكبرى والمراكز الحضرية، الامر الذي أدى الى المزيد من الطلب عل اليد العاملة، وهذا ما شجع على عملية النزوح الريفي لاسيما ان متوسط الاجر الذي يتلقاه العامل الريفي في قطاع اخر غير الزراعة سيكون افضل.
- عوامل طبيعية كالجفاف الذي ضرب الجزائر في السنوات الفارطة والذي أرهق كاهل الفلاحين، والريفين كثيرا، مما اضطرهم الى النزوح الريف للمدن بدافع الحصول على فرص عمل لأجر أعلى وحياة اجتماعية اكثر رفاهية.
- بالاضافة الى ان الشباب في الوقت الحالي يفضلون العمل في القطاع الخدماتي والصناعي باعتبارهما اكثر دخلا ومردودية بالمقارنة مع الزراعة.
- محدوديةالبرامج التنموية المحلية، من حيث تاثيرها على حاجات السكان، سواءا فيما يخص الموارد المالية اوعدم تطابق هذه البرامج مع الانشغالات الحقيقية للسكان.

2- تطور القوى العاملة الكلية والزراعية الجزائرية:

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لمختلف القطاعات الإنتاجية، وخاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي، فهوالعنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لتحقيق الاستغلال

الأمثل للموارد والإمكانات المتوفرة. وتعد الجزائر من الدول التي تعتمد اساسا على العنصر البشري نظرا لان معظم العمليات الفلاحية مازالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أوتعذر مكننة بعض العمليات، مما جعل هذا القطاع يساهم بشكل فعال في سياسة التشغيلبالجزائر.[1]

الجدول رقم (02- 02):تطور القوى العاملة الكلية والزراعية خلال الفترة الممتدة من (2010- 2021)

الوحدة:الف نسمة

السنوات	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية	النسبة المئوية
2010	10.544.00	2.420.17	22.95
2011	15.285.00	2.422.60	15.98
2012	15.285.00	2.476.50	16.20
2013	11.964.00	2.528.90	21.13
2014	11.454.00	2.550.60	22.26
2015	11.931.00	4.959.80	41.57
2016	12.117.00	2.545.00	21.00
2017	10.858.00	2.608.77	24.02
2018	12.400.00	2.648.98	21.36
2019	12.700.00	2.693.55	21.02
2020	12.102.00	2.650.00	21.89
2021	12.260.00	2.650.00	21.61

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعيةالمجلد من 33 الى 42

حسب الجدول أعلاه نلاحظ ان حجم اليد العاملة في القطاع الفلاحي تتراوح بين الارتفاع والتذبذب فهذا الاخير راجع بشكل رئيسي الى ارتباط النشاط الفلاحي بشكل اساسي بعامل الموسمية واختلاف اليات الاحصاء حيث تبين هذه الملاحظات أن القطاع الفلاحي مازال رهينة الظروف المناخية وتساقط الأمطار، حيث أنه في السنوات التي تعرف مستويات عالية لتساقط الأمطار يرتفع الإنتاج وبالتالي تزيد معدلات التشغيل الموسمي في القطاع، وتنخفض هذه المعدلات في السنوات التي تعرف ظروف مناخية صعبة وشح في تساقط الأمطار، بمعنى أن هناك عمالة ثابتة في القطاع تتراوح بين 900 ألف عامل ومليون عامل بينما باقي العمال هم عمال موسميون فقط يتم اللجوء إليهم في السنوات التي تعرف وفرة كبيرة في الإنتاج، اما بالنسبة للارتفاع وحسب الجدول اعلاه نلاحظ ان القوى العاملة الكلية في تزايد مستمر خلال الفترة (2010-

1- عيوب سمير، رزيق نور، المكانة التنموية للقطاع الزراعي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد16، العدد 1، 2022، ص163.

2021) حيث كانت تقدر سنة 10.54 مليون نسمة لتصل عام 2021 الى 12.26 مليون نسمة، اما بالنسبة للقوى العاملة الزراعية عرفت هي كذلك ارتفاعا ملحوظا ففي عام 2000 بلغت 2.4 مليون نسمة لتصل عام 2021 الى 2.6 مليون نسمة اي ما يعادل نسبة 21.61 بالمئة بالنسبة لليد العاملة الاجمالية، ويرجع هذا الارتفاع الى تاثير برامج الدعم الفلاحي بالاضافة الى انخفاض أسعار البترول جراء أزمة تفشي فيروس كورونا ما يؤكد نية الجزائر لاعتماد على القطاع الفلاحي كبديل عن قطاع المحروقات، كما أن السلطات العمومية تراهن على هذا القطاع للمساهمة بشكل كبير في امتصاص البطالة، وتسمح متابعة التركيبة النسبية للعمال حسب قطاعات النشاط الاقتصادي بمعرفة المكانة التي يحتلها قطاع الفلاحة في توفير فرص العمل والتشغيل .

المطلب الثالث:الموارد النباتية والحيوانية

1- الموارد النباتية:

يغلب النشاط الزراعي على الطابع الاقتصاد الجزائري، بسبب ما تتمتع به الجزائر من مساحات وأراضي زراعية شديدة الخصوبة تدر منتجات كثيرة ومتنوعة كالحبوب والخضر والفواكه، هذا بالإضافة إلى المنتجات الزراعية الصناعية كالقطن وتين والزيوت.

حيث يعتبر الإنتاج النباتي من أهم مصادر الإنتاج الفلاحي، لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، وتوفير العملة الصعبة من خلال عائدات الصادرات في السلع الغذائية، أومن خلال توفير سلع محلية تحد من حجم الواردات الغذائية، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها كمدخلات وسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، ولقد عملت الجزائر من خلال برامجها المختلفة على تطوير هذا الإنتاج و خاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب، البقوليات الجافة، الحمضيات والكروم.

1- 1- الحبوب: ياتي القمح وخاصة اللين على رأس المحاصيل الزراعية في الجزائر خلال السنوات الماضية وهويعتبرركيزة الأمن الغذائي التي يجب الاهتمام الدائم بتطويرإنتاجها تحتل زراعتها أكبر نسبة من إجمالي الأراضي المزروعة ويرتبط إنتاجها ارتباطا كبيرا بالظروف المناخية حيث بلغت المساحة المزروعة عام 2021 ب 1941.49 ألف هكتار بإنتاج قدر 2168.39 ألف طن وهي نسبة ضئيلة بالنسبة للسنوات السابقة حيث اتسم إنتاج القمح خلال الفترة الممتدة من 2010- 2021 بالتذبذب وذاك راجع للظروف المناخية كقلة سقوط الامطار باعتبار ان اغلب الأراضي الموجهة لهذه الزراعة هي مطرية، ومن هنا جاء قرار الجزائر مضاعفة انتاج المحاصيل الزراعية وعلى راسها القمح اللين باعتباره مادة أساسية، وخصوصا في ظل

بداية الحرب الروسية الاوكرانية التي تعتبر اكبر مورد للعالم من الحبوب، ولهذا وضعت السلطات الجزائرية استراتيجية جديدة لتامين وحماية امنها الغذائي القومي بتخصيص 6 مليار دولار للديوان الوطني للحبوب من اجل تعزيز مخزونها من الحبوب.حيث وفق احصائيات رسمية بلغ استهلاك الجزائريين للقمح سنة 2021 نحو11 مليون طن، في الوقت الذي يلبي فيه الانتاج الوطني من نفس المادة سوى 34 بالمئة من احتياجات الجزائريين فقط، الامر الذي ادى بالدولة باستيراد نحو8.3 مليون طن من القمح من السوق العالمية في موسم 2021- 2022، ومن المرجح ارتفاعها في السنوات المقبلة.فبالاعتماد على مركز التجارة الدولي فان واردات الجزائر من المنتجات الزراعية نمت بنسبة 17 بالمئة في 2021 بما يعادل 2.3 مليار دولار، كما اوضح مركز التصدير الزراعي في وزارة الزراعة الروسية، ان الجزائر زادت وارداتها من القمح الروسي بنسبة290 بالمائة، وانتقلت من 330 الف طن عام 2021 الى 1.3 مليون طن عام 2022، ما جعلها واحدة من اكبر 5 مشترين للقمح الروسي.

كما صنفت المنظمة العالمية للزراعة والاغذية (الفاو)، الجزائر في الرتبة الرابعة عالميا والثانية افريقيا ضمن قائمة الاكثر استيرادا للقمح في 2022 بمعدل سنوي يتراوح بين 7 ال 11 مليون طن.

الشكل رقم (02- 02): تطور انتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة الممتدة(2010-2019)

الوحدة:مليون طن

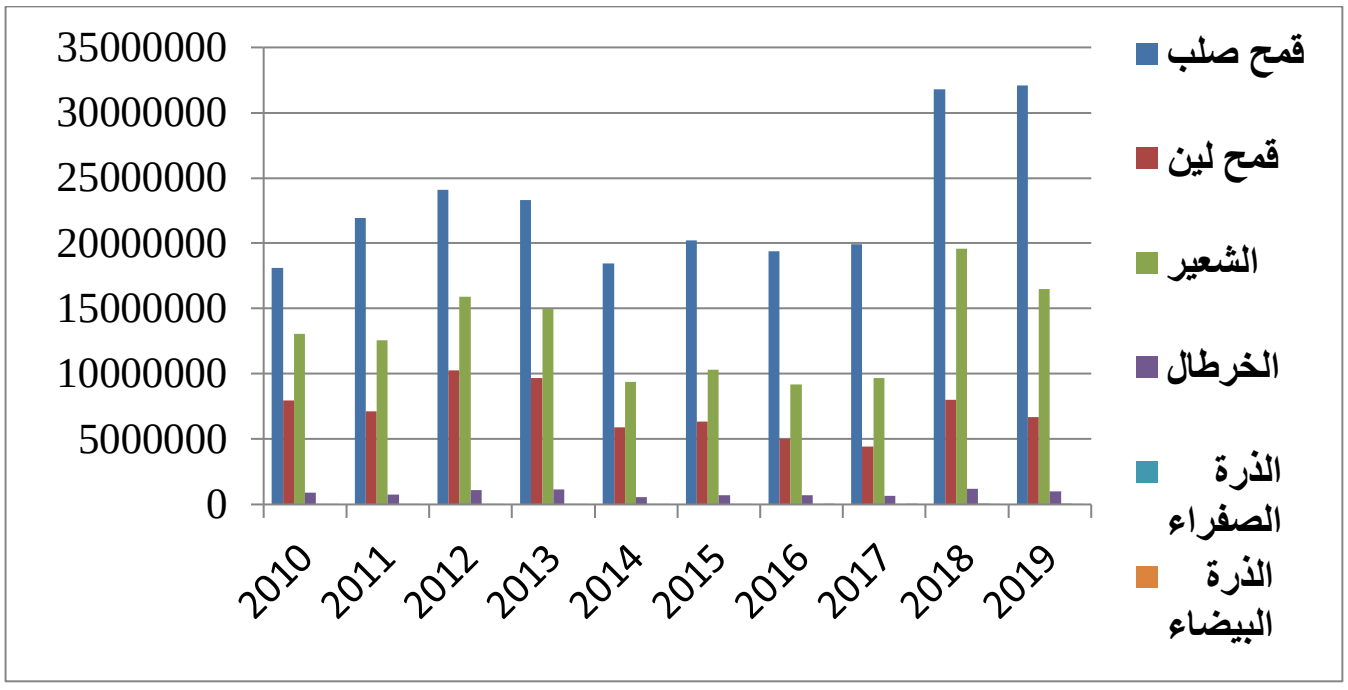

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والديوان الوطني للإحصائيات 2020

يبين الشكل اعلاه أهم محاصيل مجموعة الحبوب، اذ يتصدر القمح الصلب قائمة الانتاج ثم يليه الشعير واخيرا الخرطال (الشوفان)، بحيث اعلى كمية من انتاج القمح الصلب سجلت سنة 2021 بكمية قدرت ب32.087.678 طن وهو احسن رقم حقق منذ سنة 2010 والذي قدر بـ 18.089.739 طن، حيث إن انتاج 2021 قام بتغطية 95 بالمئة من احتياجات السكان، اما فيما يخص الشعير فقد حقق انتاج قياسي نسبيا سنة 2018 حيث وصل الى 19.573.271 طن، لكن ما لبث ان انخفض السنة الموالية بنسبة 15.81 بالمئة.

الخرطال هوالاخر سجل انتاجه تذبذب يتراوح بين الارتفاع والانخفاض، حيث عام 2010 قدرت كمية الانتاج ب 884.342 طن لترتفع سنة 2013 بنسبة 21.93، ليعاود الانخفاض عام 2014 وهي تعتبر اضعف كمية منتجة خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 حتى 2019.اما في عام 2019 عاود الارتفاع في الانتاج ليصل الى كمية مقدرة بـ 1.013.052 طن.

اما فيما يخص الذرة بنوعيه فهوعلى عكس الانواع الاخرى من الحبوب، اذ ان انتاجها في تزايد مستمر، حيث وصل انتاج الذرة الصفراء علم 2019 الى 63.683 طن، اما بالنسبة لذرة البيضاء فقد حقق اعلى نسبة انتاج في عام 2016 بكمية قدرت بـ 89.577 طن .

بالرغم من كميات الحبوب المنتجة سنويا الا ان الجزائر مازالت تصنف كبلد مستورد صاف للغذاء، حيث انه اكثر ما يميز انتاج الحبوب، هو انتاجه الضعيف بالرغم من تكثيف زراعته، فبرغم من استقرار المساحات المزروعة بالحبوب منذ مدة الا ان مستويات الانتاج تبقى تتميز بالتذبذب الكبير، اما الخاصية الاخرى فتتمثل في بقاء المساحة المزروعة بالحبوب تتارجح بين غياب برامج الاستصلاح وعدم توسيع الاراضي المزروعة، حيث ظلت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب في العموم قارة على مدى طويل من الزمن، كما يتميز انتاج الحبوب في تدني مردودية الهكتار الواحد في الجزائر دون المستويات الدنيا المنتظرة، فالمردودية الفلاحية عموما مرتبطة اساسا بكميات الاسمدة المستعملة ونوعيتها من جهة، والبذور المختارة من جهة اخرى، وهي التي تفسر مدى الزيادة والانخفاض في الانتاج.[1]

1- سفيان حنان، تحليل واقع انتاج الحبوب في الجزائر 1999- 2015، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية- دراسات اقتصادية،العدد 02،2018/36، ص13

1- 2- انتاج الخضر:

ترتكز زراعة الخضر خاصة حول المدن الكبرى الساحلية أين توجد التربة الجيدة و وفرة المياه، ويتمركز إنتاجها في السهول خاصة الغربية منها بسبب خصوبة التربة وارتفاع معدلات تساقط الأمطار، في هذه المناطق وقد تم تسجيل إنتاج متزايد لها فى المناطق الصحراوية في السنوات الأخيرة مع سياسات دعم الدولة لشراء البذور وتحسين نوعيتها واستعمال السقى بالمياه الجوفية و بناء البيوت البلاستيكية.

الجدول رقم(02- 03):تطور انتاج الخضر خلال الفترة الممتدة (2010- 2018)
الوحدة:قنطار

السنوات	مساحة الزراعية (الهكتار)	الخضر(القنطار)
2010	429417	864.044.30
2011	449258	956.923.25
2012	468262	104023180
2013	505615	118664440
2014	499103	122977470
2015	511018	124693277
2016	511173	130826802
2017	501868	130202950
2018	642713	1.971.009.91

Source: Stistique agricole (Serie 2000- 2018), commissariatde dévloppement Agricole dans la region sahrienne, Ouragla, 2020

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الموضح أعلاه انه وصلتالمساحة المخصصة لزراعة الخضر سنة 2018 الى 642713 هكتار بعدما كانت429417 هكتار في2010، كما يظهر لنا من خلال نفس الجدول ارتفاع تدريجي في المساحة وهذه الزيادة ادت الى ارتفاع الانتاج ايضا، حيث وصل الانتاج من الخضر سنة 2000 الى 864.044.30 قنطار ليرتفع سنة 2018 ليصل الى 1.971.009.91 قنطار، ومن المحتمل ان ترتفع زراعة الخضر مستقبلا، وذلك بسبب الاهتمامات المتجه نحوتطوير الزراعة البلاستيكية..

يتضمن الشكل ادناه على مجموعة كبيرة من المحاصيل النباتية لعل اهمها واكثرها انتاجا:البطاطس، الطماطم والبصل حيث بلغ إنتاج الجزائر من الخضروات 23 مليار دولار حسب الأرقام والمعطيات التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، كما صرحت هذه الأخيرة أن الإنتاج في الجزائر انتعش كثيرا

خصوصا بعد الاعتماد على إنتاج قطاعات زراعة البطاطا والطماطم والبصل خلال السنوات الأخيرة، مما جعلها دولة مصدرة لهذه المواد، حيث تم انتاج ما يقارب 4.3 مليون طن من البطاطس مع تسجيل تراجع في الانتاج قدر ب 6.4 بالمئة بالمقارنة بسنة 2020، يليه البصل بمعدل إنتاج 1.7 مليون طن، ثم الطماطم بمعدل انتاج 1.6 مليون طن وذلك سنة 2021 وبذلك حقق ارتفاعا بنسبة 27 بالمئة مقارنة بسنة 2019 ولكن من خلال الشكل نفسه نجد ان انتاج الخضر عرف تذبذبا طيلة الفترة الممتدة من 2010- 2021 وذلك راجع الى عدة عوامل نذكر منها مايلي:

- تأثير التغيرات المناخية والظواهر الجوية المتطرفة مثل الجفاف والفيضانات الذياثر بشكل كبير على إنتاج الخضر كما يؤدي نقص الأمطار أوارتفاع درجات الحرارة إلى تدهور النباتات وانخفاض مستوى الإنتاج.

-النقص في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة مثل الري الحديث واستخدام الأسمدة العضوية والمبيدات الحشرية، مما يؤدي إلى تقليل الإنتاجية وجودة المحاصيل.

- نقص المهارات والتدريب لدى المزارعين في استخدام تقنيات زراعية غير فعالة وبالتالي تؤدي الى تقليل الانتاجية.

الشكل رقم (02- 03) : تطور انتاج الخضر في الفترة (2010- 2021)

الوحدة:قنطار

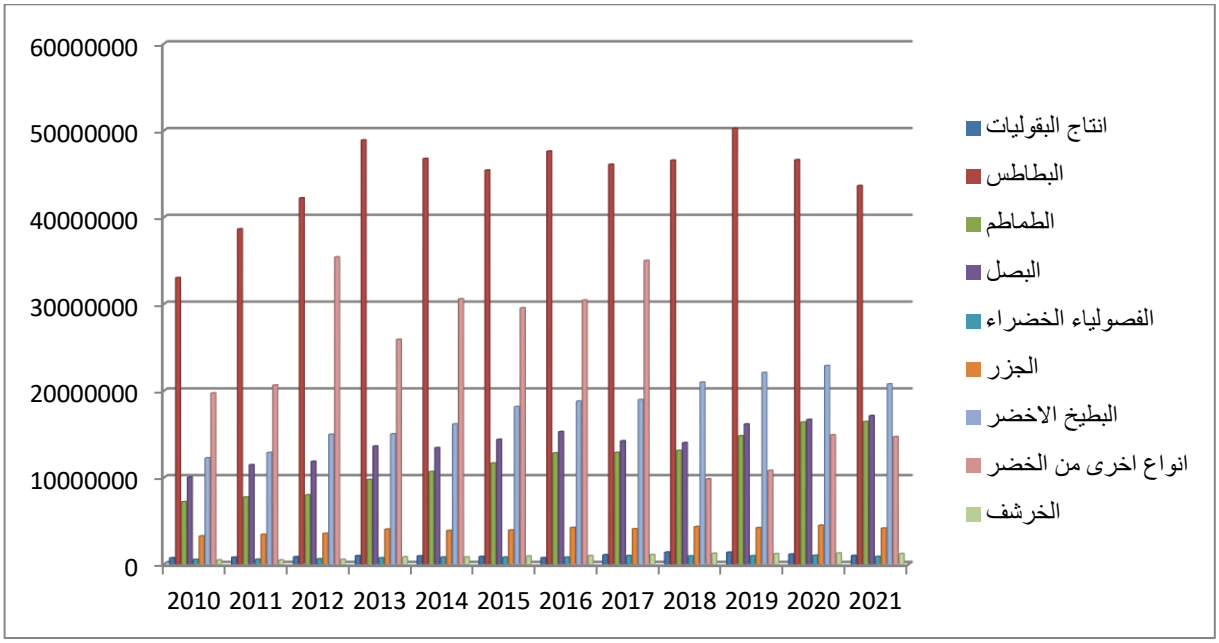

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

1- 3- انتاج الفواكه والتمور:

الشكل رقم (02- 04): تطور انتاج الفواكه والتمور (2010- 2021)

الوحدة: الف طن

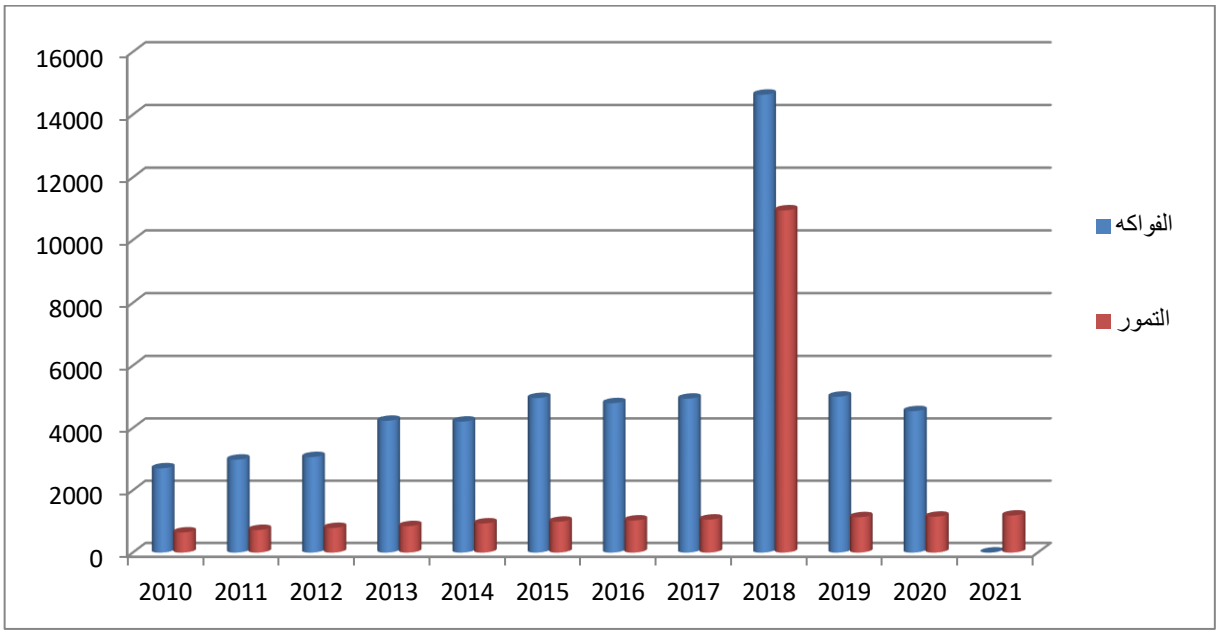

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية
(2010- 2021).

ان إنتاج الفواكه والتمور في الجزائر يشكل جزءًا هامًا من القطاع الزراعي، ويسهم بشكل كبير في تلبية الاحتياجات المحلية وتحسين الأمن الغذائي. تعتبر الجزائر من بين الدول التي تمتلك ظروفًا جوية ملائمة لزراعة مجموعة متنوعة من الفواكه والتمور، تشمل الفواكه المنتجة محليا العديد من الاصناف مثل الحمضيات كالبرتقال، الليمون، الخوخ، الرمان والمشمش...الخ، حيث بلغت مساحة الاراضي بين المغروسة والمنتجة عام 2016 ب450 الف هكتار.

حيث استفاد هاذا النوع من الزراعات من زيادة معتبرة في المساحة المخصصة لها، نتيجة لما جاء في المخططين الخماسيين الثالث والرابع 1990- 1995 نتيجة لتجديد البساتين وتشجيع غرس هذا النوع من الاشجار، عن طريق دعم غرس الأشجار المثمرة الذي قدمته الدولة وبخاصة في مرحلة التسعينات وبداية الالفية الثالثة.[1]

1- ا.د.يراهمية عمار، ط.د.دريد عيماد، اثر التصنيع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990- 2021.جامعة تبسة، مجلة دراسات في الاقتصاد وادراة الاعمال، المجلد 06، العدد 01 جوان 2023، ص531.

اما بالنسبة لانتاج التمور فقد عرف ارتفاعا ملحوظا على طول فترة الدراسة حيث قدر عام 2010 ب 644.74 الف طن ليصل عام 2021 الى 1188.80 الف طن اي بنسبة ارتفاع قدرت ب 54.23 بالمئة وبذلك احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عالميا بين الدول المنتجة للتمور والسابعة عالميا من حيث التصدير بكمية 76.9 الف طن وبقيمة اجمالية قدرت ب 79 مليون دولار في نفس السنةو قد بلغ متوسط عدد البلدان المستوردة للتمور الجزائرية بين 2017 و2021، ما يعادل 66 بلاد مع تسجيل الذروة في 2021 بـ 72 بلدا عبر العالم.

فقد احصت وزارة الفلاحة حاليا اكثر من 19 مليون نخلة منها اكثر من 521 الف نخلة في طور الانتاج، وقد صخرت نفس الوزراة برنامجا هاما لتطوير وتنمية زراعة النخيل عبر غراسات جديدة من اجل رفع الانتاج وتلبية الطلب المتزايد سواءا على مستوى السوق الوطنية اوالتصدير في اطار مخطط تنمية قطاع الفلاحة والتنمية الريفية الممتد الى افاق 2030.

2- الإنتاج الحيواني:يمثل الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي عنصر أساسي في الإنتاج الزراعي، حيث تستهلك الثروة الحيوانية الموارد الطبيعية الزراعية في إنتاج البروتين الحيواني، وهي تعتبر إنتاج غير مباشر من الأراضي الزراعية، ويلعب الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي دوراً هاماً في دعم الدخل الزراعي والدخل القومي للبلاد، كما أنه يعد عنصراً هاماً لتحقيق الأمن الغذائي من البروتين الحيواني، حيث يمثل أكثرمن 50 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (02- 05): تطور الانتاج الحيواني في الفترة 2010- 2021

الوحدة:الف راس/الف طن

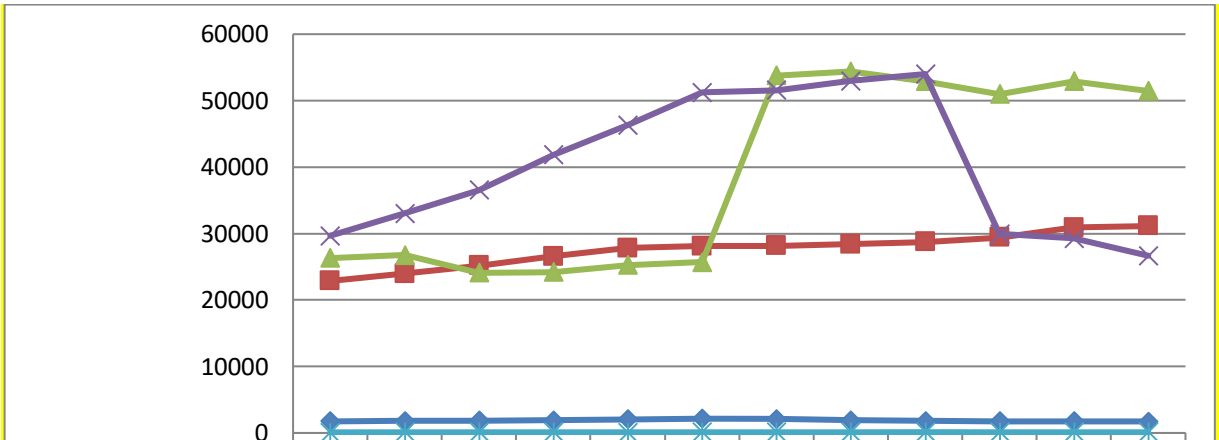

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اعداد الابقار	1748	1790	1844	1909	2050	2150	2081	1895	1816	1781	1740	1735
اعداد الاغنام	22869	23989	25194	26573	27808	28112	28136	28394	28724	29429	30906	31126
انتاج اللحوم الحمراء	26326	26741	24087	24220	25259	25680	53774	54389	52900	50982	52900	51445
انتاج لحم الدجاج	29640	33033	36540	41840	46318	51220	51544	52981	54000	29943	29264	26664
انتاج الاسماك	95.168	104.01	108.21	102.22	100.15	105.2	102.14	108.3	120.35	104.88	104.88	104.88

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات وزراة الفلاحة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

بالنسبة للأبقار تم تسجيل نموطيف في إنتاج الأبقار عرف ذروته في عام 2015 حيث قدر الانتاج بـ2150 الف راس، ليتراجع تدريجيا خلال السنوات الأخيرة حيث قدر الانتاج عام 2017 بـ1895 الف رأس وواصل الانخفاض عام 2021 ليصل الى 1735 وتعتبر هذه الارقام أسوا نتيجة سجلت خلال فترة الدراسة الممتدة من 2010الى 2021.

ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى التراجع في عدد الأبقار الحلوب التي تمثل 52.2% من اجمالي الأبقار والتي انخفضت بنسبة 2.1 بالمائة[1]، بالإضافة إلى ذلك تزايد معدل ذبح الأبقار قصد توجيه لحموها إلى الاستهلاك اليومي، ارتفاع أسعار الأعلاف الذي يجعل الموالين غير قادرين على تحمل التكاليف الباهظة، الجفاف الذي يساهم بدوره في نقص العشب، عدم وجود أراضي واسعة وشاسعة مخصصة لرعاية الأبقار، ارتفاع أسعارها في السوق الوطنية والدولية.[2]

اما بالنسبة للاغنام وحسب الشكل ادناه تم تسجيل ارتفاع مستمر في انتاج عدد رؤوس الاغنام حيث بلغ عام 2010 انتاج قدر بـ22.869 الف راس ليصل سنة

1- هميسي امينة، خنفر مانع، واقع الانتاج الزراعي والحيواني وتاثيره على الامن الغذائي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد10، العدد 01/جوان 2023، ص 241.

2015 الى 28.112 الف راس، وتواصل الارتفاع في الانتاج علم 2021 حيث قدر بـ 31.126 الف راس أي بنسبة ارتفاع قدرت بـ 36.10 بالمئة بالمقارنة مع سنة 2010.

ويرجع هذا الارتفاع الى عمل الدولة على تطوير شعبة تربية الاغنام من خلال تقديم كل الدعم للمنخرطين في هذه المهنة منها دعم الأعلاف ومجانية التلقي ومختلف الصيغ التمويلية والتأمين على الحيوانات إلى جانب العمل على رفع العراقيل التي تعيق نشاط إنتاج شعبة التربية الحيوانية وهي التدابير التي مكنت من تعزيز منظومة الإنتاج الحيواني خصوصا على مستوى المناطق السهبية والرعوية للوطن. ولكن بالرغم من الأرقام المسجلة في هذه الشعبة تظل منخفضة بالمقارنة مع الإمكانيات الطبيعية والتمويلية التي تزخر بها الجزائر حيث يمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى مجموعة من الأسباب للاستهلاك المحلي للحوم الأغنام خاصة في الأعياد الدينية بالإضافة إلى الاستهلاك المحلي الأمر الذي يؤثر سلبا على أعدادها، كما أن الأمراض والأوبئة التي تصيب المواشي كالحمة القلاعية والطاعون مثلا، تقلص المساحات الرعوية نظرا بسبب الجفاف الذي ضرب الجزائر في السنوات الماضية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأعلاف وعدم القدرة على الحصول على الأعلاف المدعمة من طرف الدولة، الأمر الذي دفع بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية لإجراء عملية إحصاء للمواشي الهدف منها تدعيم المربين الحقيقيين و الاستفادة من الحوافز المقدمة لهم من طرف الدولة.

بالنسبة لإنتاج اللحوم الحمراء حسب الشكل، فقد قدر عام 2010 بـ26.326 الف طن وواصل الارتفاع خلال السنوات الموالية ليصل الإنتاج عام 2021 الى 445.51 ألف طن أي بنسبة ارتفاع قدرت ب 95.41 بالمائةوهذا ما يدل على قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة وتخفيض فاتورة استيرادها، ويرجع هذا الارتفاع الى النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف بالإضافة إلى سياسة الدولة التي أصبحت تشجع وتدعم القطاع الخاص، وتوفر كل الإمكانيات المادية والمعنوية للفلاحين، بالإضافة الى دعم الشباب وخاصة أصحاب المؤهلات العلمية المتعلقة بالفلاحة في الاستثمار في هذا القطاع وخاصة في مجال تربية الأبقار والأغنام، وتقديم الرعاية البيطرية والإرشاد ألفلاحي في هذا المجال.

كما نلاحظ كذلك من خلال الشكل تطور إنتاج اللحوم البيضاء الذي سجل ارتفاع مستمر في الإنتاج حيث ان هذه المادة تعتبر أساسية بالنسبة للمواطن الجزائري، ويرجع هذا الارتفاع لبرنامج الذي تطبقه الدولة الجزائرية لتطوير تربية الدواجن والحيوانات الصغيرة[1]، فقد قدر الانتاج سنة 2016 ب 515.44 الف طن وواصل

1- هميسي امينة، خنفر مانع، مرجع سبق ذكره، 243.

الارتفاع فقد بلغ حجم الإنتاج عام 2018 ليصل الى 540 الف طن وهي تمثل اعلى قيمة خلال سنوات الدراسة، ليعاود الانخفاض سنة 2021 ليصل 266.64 الف طن ما يمثل نسبة انخفاض تقدر ب 50.62 بالمئة بالمقارنة مع سنة 2018، ويرجع سبب هذا الانخفاض مجموعة من الاسباب كارتفاع مدخلات تربية الدواجن على مستوى السوق العالمية اضافة الى تفشي بعض الامراض التي تمس الدواجن.

أما بالنسبة إلى إنتاج الأسماك فمن خلال الشكل نجد أن إنتاج هذه المادة مستقر نسبيا خلال سنوات الدراسة بقيمة تتروح بحدود 100000 طن سنويا، وهي نسبة منخفضة نسبيا ويرجح ذلك الى تشديد رقابة الدولة لطرق الصيد، وبالرغم من ان الطلب عليه يزداد كل سنة الا ان حجم الانتاج في المصايد لا يزال ضئيلا مع حجم الموارد المائية والقدرات المالية والبشرية مما يوضح عدم اعطاء اهمية لمثل هذه الثروة الغذائية بالقدر المطلوب، مما دفع بالدولة إلى الذهاب لتطوير الصيد في اعالي البحار عبر تحديث اسطول الصيد الحالي ب 161 سفينة اي من 5862 الى 6023 سفينة سنة 2020 بالاضافة الى التوجه نحوتربية المائيات سواءا البحرية اوالقارية التي تراهن عليها الوزارة من اجل الوصول الى كمية انتاج تقدر ب 200000 طن سنويا وذلك بإنتاج 100000 من الصيد البحري و100000 طن من تربية المائيات والتي من الممكن أن توفر 40 ألف منصب شغل.

المبحث الثاني:مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية الزراعية المستدامة.

تعد التنمية الاقتصادية الزراعية المستدامةمن أهم ركائز تحقيق النمو الشامل والعدالة الاجتماعية في أي اقتصاد وطني، خاصة في الدول التي يعتمد جزء كبير من سكانها على الزراعة كمصدر رئيسي للعيش. فهي تمثل عملية تهدف إلى تحقيق توازن بين زيادة الإنتاج الزراعي والحفاظ على الموارد الطبيعية لضمان تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.
أما اقتصادياً تقوم التنمية الزراعية المستدامة على رفع الإنتاجية وتحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال إدماج التقنيات الحديثة، وتطوير الهياكل الزراعية، وترشيد استخدام المياه والأراضي، مع تقوية البنية التحتية الريفية و تشجيع الاستثمار الزراعي.

وفي السياق الجزائري، تكتسي هذه التنمية أهمية خاصة بالنظر إلى التحديات البيئية والمناخية والاقتصادية التي تواجه القطاع، مما يجعل تحقيق تنمية زراعية

مستدامة هدفاً استراتيجياً لضمان الأمن الغذائي و تنويع الاقتصاد الوطني بعيداً عن التبعية للمحروقات.

المطلب الأول:الإطار ألمفاهيمي للتنمية الاقتصادية.

يُعدّ الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصاديةمن الأسس النظرية التي تساعد على فهم طبيعة العملية التنموية ومكوناتها وأهدافها. فالتنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي، بل تشمل أيضًا تحسين نوعية الحياة، ورفع مستوى الدخل، وتوسيع فرص العمل، وتحقيق العدالة فيتوزيع **الثروة** .وتُبنى هذه المفاهيم على مجموعة من النظريات والمناهج الاقتصادية التي تناولت العلاقة بين **رأس** المال، والتكنولوجيا، والموارد البشرية، والسياسات الاقتصادية.ويهدف الإطار المفاهيمي إلى توضيح كيفية تفاعل هذه العناصر من أجل تحقيق التحول الهيكلي في الاقتصاد، والانتقال من اقتصاد يعتمد على القطاعات الأولية إلى اقتصاد متنوع ومستدام. ومن هذا المنطلق، يمثل فهم الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية خطوة أساسية لتحديد السياسات والإصلاحات الضرورية التي تمكّن الدول، كحال الجزائر، من بلوغ تنمية اقتصادية متوازنة وشاملة.

أ- مفهوم التنمية الاقتصادية

تعريف التنمية يظل مرتبطا دوما بالخلفية العلمية والاستراتيجيات النظرية، فعلماء الاقتصاد مثلا يعرفونها بأنها الزيادةالسريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي عبر الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام، في حين يلح علماء الاجتماع على أنهاتغيير اجتماعي يستهدف الممارسات والمواقف بشكل أساس، وهذا ما يسير على دربه المتخصصون في التربية السكانية.

لا يوجد تعريف موحد للتنمية، إنها ترتبط بالتصنيع في كثير من الدول، وترمز إلى تحقيق الاستقلال في أخرى، بل يذهبالسياسة مثلا وصفها بعملية تمدين تتضمن إقامة المؤسسات الاجتماعية والسياسية، بينما يميل آل الاقتصاد إلى معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي، وهذا الاختلاف الذي يبصم مفهوم التنمية هو الذي سيدفع بعدئذ إلى عملية اندماج مفاهيمي تلح علىأن التنمية هي كل متداخل و منسجم وأنه تكون ناجعة وفعالة عندما تتوجه في تعاطيها مع الأسئلة المجتمعية إلى كل الفعاليات المعبرة عن الإنسان والمجتمع، عبر مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية و الثقافية و البيئية.

1- تعريف التنمية الاقتصادية:

من بين تعاريف التنمية الاقتصادية نذكر مايلي:

يعرفها **جيبرالد ماير** :"التنمية الاقتصادية هي العملية التي يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن".[1]

1- بوضياف ياسين، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر و الرؤية المستقبيلية، مجلة دراسات في التنمية و المجتمع، جامعة الشلف- الجزائر، 2016، ص186.

- عمليات مخططة وموجهة في محالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، تما يحقق التقدم و النمو للمجتمع و الرفاهية والسعادة للأفراد.[1]

- عرفت التنمية الاقتصادية على أنها إجراءات وسياسات وتدابير متعددة، تعمل على تغيير البنيان والهيكل الاقتصادي الوطني، بهدف تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.[2]

بناءا على ما سبق نستطيع القول أن التنمية الاقتصادية هي عملية تحول مستمر وشامل تهدف إلى رفع مستوى الدخل الحقيقي للأفراد و تحسينن وعية حياتهم من خلال زيادة الإنتاج، وتنويع الأنشطة الاقتصادية، ورفع الكفاءة الإنتاجية في مختلف القطاعات، أما اقتصادياً تُعرَّف بأنها نمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي مصحوب بتحولات هيكلية في بنية الاقتصاد، بحيث ينتقل من الاعتماد على القطاعات التقليدية إلى القطاعات الإنتاجية الأكثر تقدماً كالزراعة الحديثة، والصناعة، والخدمات ولا تقتصر التنمية الاقتصادية على تحقيق النمو الكمي فقط، بل تشمل أيضاًتحسين توزيع الثروة، وتقليص البطالة والفقر، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، مما يجعلها هدفاً استراتيجياً تسعى إليه الدول لتحقيق الرفاه الاقتصادي والتنمية المستدامة.

2- أهداف التنمية الاقتصادية:

سنعرض فيما يلي بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول:[3]

1.2- زيادة الدخل القومي: تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ذلك بان الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها وتزايد نمو عدد سكانها ولا سبيل القضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي.

والدخل القومي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي ، أي ذالك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وليس هناك في شك في زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان إنما تحكمها عوامل معينة، كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية مثلا فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى

1- بعلة الطاهر، المصادر الحديثة لتمويل و قياس التنمية الاقتصادية، جامعة البليدة2، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 36، ص296.

2- محمدبويهي، إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد26، 2012، ص194.

3- العباسي محمد، برامج التنمية الاقتصادية و آثارها على الجنوب الكبير- دراسة ولاية ايليزي 2001- 2019، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد تنمية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، سنة 2020، ص6.

للزيادة في دخلها القومي ، فكلما توفرت أموال أكثر وكفاءات أحسن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فاننسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا وعموما يمكن القول بان زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا .

2.2- رفع مستوى المعيشة: يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذالك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة المادية للحياة وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان ، وبالدرجة كافية للتحقيق مثل هذه الغايات فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي، فان هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة ويحدث ذالك عندما يزيد السكان بالنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا.

فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وبالتالي انخفاض مستوى معيشة، وكذالك الحل لو كان نظام توزيع الدخل مختلا وفي هذه الحالة تتحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي إلى الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي وهي عادة تكون قلة من الناس، وبالتالي يبقى مستوى المعيشة الجزء الأكبر من السكان على حاله هذا إن لم ينخفض كما أننا نقيس مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فكلما كان هذا المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة والعكس كلما كان منخفضا كلما دل ذالك على انخفاض مستوى المعيشة، لذالك لا بد أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى معيشة وتحقيق هذا لا يتوقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة وطريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى، فمن ناحية يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبيا و ذالك بالتحكم في معدل المواليد والهبوط بيه إلى مستوى ملائم ومن ناحية أخرى يجب تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القوميبين السكان .

3.2- تقليل التفاوت في الدخول و في الثروات: هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجدأنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فزوقا كبيرةفي توزيع المد خول والثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته ونصيبعالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة

من ثروته وتحصل عل نصيب متواضع من دخله القومي، وهذا التفاوت من توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى انقسامالمجتمع إلى حالتين:

- حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع،إضافة إلى انه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه وكلما زاد هذا الاضطراب زاد رأس المال المعطل في المجتمع،ذالك أن الطبقة الغنية لا تنفق في العادة كلما تحصل علنه من أموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، إضافة إلى أنالجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه في العادة كل ما تحصل علنه من أموال بسبب ارنفاع ميلها الحدي للاستهلاك إضافة إلىأن الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه يؤدي في الأجل الطويل الى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي،وزيادة تعطل العمال، ذالك بأنه لو أعيد إنفاقه على شراء السلع وخدمات في السوق للعمل على زيادة نشاط الأعمال وبالتالي زيادة تشغيل العمال، لذالك فليس من المستغرب اعتبار تقليل التفاوت في الدخول والثروات من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها.

4.2- تعديل التركيب النسبي:

هناك أهداف أخرى أساسية لتنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي الاقتصاد القومي ، ونعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر لدخل القومي، سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط، والبحث في إنشاء ودعم قطاع الصناعة وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية، لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول، والبحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، كما لا ننسى قطاع الصناعة والذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنميه اقتصادية شاملة.

ب- عناصر التنمية الاقتصادية:

تتعتبر عناصر التنمية الاقتصادية الركائز الأساسية التي تقوم عليها عملية النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التقدم الشامل. فالتنمية لا تتحقق بصورة عفوية، بل تعتمد على مجموعة من العوامل المترابطة التي تسهم في رفع مستوى الإنتاج وتحسين نوعية الحياة. ومن أهم هذه العناصر:رأس المال البشري الذي يمثل القوة الدافعة للتطور من خلال التعليم والتكوين والابتكار، ورأس المال المادي المتمثل في الاستثمارات والبنية التحتية، إضافة إلى الموارد الطبيعية التي تشكل قاعدة الإنتاج، والتقدم التكنولوجي الذي يرفع من الكفاءة والإنتاجية. كما تلعب السياسات الاقتصادية والمؤسسات دوراً محورياً في توجيه هذه العناصر نحو تحقيق النمو المستدام والعدالة في توزيع الثروة وفي الجزائر، تبرز أهمية دراسة عناصر التنمية الاقتصادية لفهم

كيفية توظيف الإمكانيات البشرية والمادية لتحقيق تنويع اقتصادي فعّال يقلل من التبعية للمحروقات ويد عم مسار التنمية الشاملة ومن بين هذه العناصر النقاط التي سوف نتطرق لها من خلال ما يلي:[1]

1- الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية بوصفها كل العناصر الأصلية التي تؤلف أو تكون الأرض أو موارد الأرض و هذه الموارد موجودة على سطح الأرض أو تحت سطح الأرض وتشمل أيضا كل الموارد المتوفرة في أعماق البحار،فنجد تعريف الأمم المتحدة للموارد الطبيعية على أنها أي شيء وجده الإنسان في بيئته الطبيعية والذي يستغله الإنسان لمنفعته، وبصيغة أكثر تحديدا فإن هذه الموارد تشمل الصخور التي تحتوي على خامات المعادن ومصادر الطاقة مثل النفط والفحم واليورانيوم والغاز والمنتوجات المفيدة الأخرى مثل أحجار البناء والمياه الجوفية وكذلك التي توفر الأماكن أو المواقع للبناء والطرق وسكك الحديد.. الخ.

كما أن المياه السطحية والمياه الجوفية لا يمكن أن يستغني عنها البشر والحيوانات والنباتات في حياتهم و تمثل هذه الموارد العنصر الرئيسي من حيث الأهمية خاصة في مرحلة بداية النمو الاقتصادي ذلك أن البدء بعملية تكوين رأس المال تتطلب بالضرورة أن يكون البلد في وضع يجب أن ينتج فيه فائض وهذا الفائض في بداية عملية النمو الاقتصادي ليس أكثر من إنتاج غذاء بكمية أعلى من مستوى حد الكفاف لمعيشة الناس في الدول الأقل تطورا، وهكذا في المرحلة الأولية للنمو الاقتصادي فإن الموارد الطبيعية إذا كميات كبيرة يمكنها أن تستديم النمو في معدلات عاليةكانت متوفرة إن عملية التنمية الاقتصادية في اللحظة التي يمكن تعزيزها مع زيادة في كميات الغذاء لعدد متزايد منالعمال الذين يعملون في نشاطات غير زراعية وكذلك عرض المواد الخام للصناعات.

2- الموارد البشرية

إن هذه الموارد تشمل كل أنواع الجهود البشرية أو المدخلات البشرية التي تدخل في الإنتاج و هذه الموارد و التي يمكن تلخيصها فيمايلي:[2]

عرض العمل وهذا العرض يتألف من عدد العمال الذين من المفترض أنهم قادرون على العمل في أعمال لا تتطلب المهارة ومع مخزون رأس المال البشري (التعليم، مهارات)أو أن النوعية تتجسد على نحو مختلف الفئة الأخرى من فتات الموارد البشرية تلك التي تقوم بالعمل التنظيم لوضع عرض العمل في مجال العمل وهذه الفئة تشمل المدراء والموظفين.

3- الاستفادة من اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

1- محمد صالح تركي القريشيي، علم اقتصاد التنمية، اثراء للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، الطبعة الاولى، 2010، ص ص55/54.

2- محمد صالح تركي القريشيي، مرجع سبق ذكره ، ص55.

ويشير اقتصاد المعرفة إلىالتركيز على تراكم المعارف وتوظيفها وتطويرها بهدف تحسين نوعية الحياة، حيث تعتبر المعرفة هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية. ويرتبط اقتصاد المعرفة بإتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة مرتفعة من خلال الموارد البشرية المؤهلةو يقاس حجم الاقتصاد المعرفي ونموه باستخدام العديد من المؤشرات، مثل: نسبة المكون المعرفي من قيمة السلع والخدمات المنتجة، نسبة الصادرات والواردات المعرفية من حجم التجارة الخارجية،بالإضافة إلى مؤشرات التوجه نحو مجتمع المعلومات مثل مؤشرات البنية الأساسية (حواسب،هواتف، شبكة الإنترنت..) والمحتوى الرقمي، والقدرة على استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في المجالات المختلفة.[1]

4- رأس المال المادي:

إن هذا النوع من رأس المال يتضمن أو يشمل المباني،المعدات والمخزونات،إذ هناك سلعا إنتاجية تساعد في إنتاج سلعا أخرى وهذه السلع هي سلع دائمة أو سلع طويلة العمر وهذا النوع من رأس المال ينبغي أن يميز عن رأس المال البشري والذي هو أيضا يساعد في عملية الإنتاج ولكنه متجسد في البشر وكذلك ينبغي أن يميز من رأس المال المالي الذي يتألف من أرصدة سائلة يمكن تبادلها مع السلع لعل رأس المال المادي يمكن تصنيفه إلىالهياكل الارتكازية وهذه في طبيعة رأس المال الثابت وهذا النوع يتضمن مشروعات المنافذ العامةمثل(النقل،الطرق،السكك الحديد) الكهرباء،شبكة الاتصالات،المدارس،الجامعات...الخ، إن هذه المكونات أو العناصر من رأس المال المادي تسهل نشاطات الإنتاج وهناك رأس المال ثابت يأخذ شكل مكائن ومعدات في الصناعة والزراعة تدخل في إنتاج السلع والخدمات والصنف الثالث هو ما يدعى رأس المال المخزون وهذا النوع يشمل كافة أنواع السلع منها السلع الوسيطية والسلع قيد التصنيع و السلع كاملة التصنيع، ومن ناحية أخرى فإن توافر رأس المال يمكن أن يدعم التخصص وتقييم العمل إلى مدى أكبر بكثير من زيادة قوة العمل نفسها، ولعل رأس المال المادي يشكل العنصر الرئيسي في إدخال التقدم التكنولوجي في النظام الإنتاجي بمعنى أن كل سلعة رأسمالية هي تجسيد التكنولوجيا أو منظومة من التكنولوجيات التي تشكل قدرتها على إنتاج سلع معينة أو مجموعة متنوعة من السلع، يساهم رأس المال المادي في نمو القطاع الزراعي والقطاع الصناعي مما يقود إلى زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والأكثر أهمية هو دور رأس المال المادي في زيادة تراكم أو مخزون رأس المال نفسه.[2]

4- متطلبات التنمية الاقتصادية

تستند عملية التنمية الاقتصادية على مجمعة من المتطلبات، تتنوع ما بين ما هو مادي و معنوي وفكري،حيث متطلبات التنمية الاقتصادية تعتبر الأساس الذي تستند عليه التنمية

1- عبير محمد علي عبد الخالق، تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الاهداف الانمائية للالفية الثالثة، كلية الادارة و -التكنولوجيا، الاكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا و النقل البحري، 2022، ص51.
2- محمد صالح تركي القريشيي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

الاقتصادية وبغيابه لا تقوم التنمية، ولذا سوف نذك رباختصار أهم المتطلبات الحديثة لعملية التنمية الاقتصادية و هى كتالي:[1]

- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة؛
- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة لتوفير الموارد البشرية المتخصصة؛
- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة؛
- توفير الأمن والاستقرار اللازمين؛
- نشر الوعي التنموي بين المواطنين؛

يعتبر أهم متطلب من متطلبات التنمية الاقتصادية العدالة الاجتماعية حيث أن عدم توفرها يؤدي إلى إحلال في عملية التنمية، وأيضا المشاركة المجتمعية في عملية التنمية وذلك بإشراك المجتمع في قرارات التنمية وذلك لزيادة تقبل المجتمع للتغير نحو التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني:الإطار المفاهيمي للتنمية الزراعية

تُعدّ التنمية الزراعية من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، كونها تمثل أحد أهم القطاعات الإنتاجية التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير المواد الأولية للصناعات الغذائية، فضلاً عن خلقمناصب شغل وتحسين مستوى معيشة سكان المناطق الريفية.

1- تعريف التنمية الزراعية:

تعددت التعاريف الخاصة بالتنمية الزراعة، فهناك من يعتبرها عملية تحويل الزراعة في مختلف المناطق العالمية وفي أوقات مختلفة، وهي التحولات الزراعية الموجهة حسب سياسات التنمية الزراعية للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية المختصة في ذلك والذين يمولون تنفيذ المشاريع الزراعية.[2]

كما عرفت على أنها: عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية المستصلحة أو القابلة للزراعة عن طريق قيام الجهات الحكومية بالتنمية الزراعية الأفقية من حلال تزويدها بالبنى الأساسية اللازمة للاستثمار فيها، أو من خلال التنمية الزراعية الرأسية التي تقوم على إدخال التكنولوجيا الحديثة في العمليات الزراعية هدف الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية والمحافظة على التربة وترشيد استغلال المياه وزيادة الإنتاجية.[3]

1- بعلة الطاهر، المصادر الحديثة لتمويل و قياس التمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص296.

2- طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر و مؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 31، سنة2015، ص213.

3- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص8.

التنمية الزراعية هي مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتعيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي.[1]

تعتبر التنمية الزراعية أحد جوانب التنمية الاقتصادية، فقد عرفت على أنها "كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية، فهي عملية إدارة لمعدلات النمو حيث تهدف إلى زيادة الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي المزروعةأو من خلال تكثيف رأس المال وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي".[2]

إذن وانطلاقا من التعاريف السابقة نقصد التنمية الزراعية بأنها نمو مستدام في الإنتاج الزراعي يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، ورفع الدخل الفردي للمزارعين، وتقليص الفجوة بين الريف والمدينة، إضافة إلى دورها في تحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى عبر توفير المواد الأولية للصناعة وضمان استقرار السوق الغذائية. وبالتالي، فهي لا تقتصر على زيادة كمية الإنتاج فقط، بل تشمل أيضاً تحسين نوعيته، وتنويع المحاصيل،و تعزيز القدرات التنافسية للمنتجات الزراعية بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

2- أهداف التنمية الزراعية:

تتمثل أهداف التنمية الزراعية في النقاط التالية:[3]

- زيادة الدخل الوطني من الزراعة الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل الإجمالي، مما يسمح برفع نصيب الأفراد من الدخل الحقيقي؛
- القضاء على المجاعة وتوفير الغذاء، من خلال زيادة الإنتاج الزراعي الموجه للاستهلاك لتلبية حاجيات أفراد المجتمع المحلي الذين هم في زيادة مستمرة؛
- المساهمة في ترقية الصادرات والحد من الواردات من خلال الزيادة في الإنتاجية الزراعية للنهوض بالاقتصاد المحلي ؛
- القضاء على البطالة والتخفيف من حدة الفقر عن طريق خلق وظائف جديدة لأفراد المجتمع،وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم خاصة في المناطق الريفية التي تعتمد على الزراعة؛
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالعمل على إنتاج أكبر قدر من الإنتاج المادي وتحقيق أعلى مستويات الاستغلال للموارد المتاحة كاليد العاملة والمواد الطبيعية وغيرها، لعدم الاستقرار في القطاع الزراعي.

1- عامر أسامة، استدامة الأمن الغذائي المستدام في الوطن العربي، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي التاسع حول دور التامين في دعم التنمية الزراعية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2013/2002، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف يومي 23- 24 نوفمبر 2014، ص6.

2- سفيان عمراني، ترقية القطاع ألفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة والية قالمة، - أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي ، 1945 قالمة، ، 2015 ص .66

3-طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، مرجع سبق ذكره، ص214.

3- مقومات التنمية الزراعية:

إضافة إلى مقومات التنمية الاقتصادية والمتمثلة في خلق الإطار الملائم للتنمية، وتراكم رؤوس الأموالوالموارد الطبيعية، والتكنولوجيا والتقدم التكنولوجي، الزراعية تحتاج إلى مقومات أخرى خاصة بها منها ما هو مرتبط بالموارد الطبيعية والمتمثل في الأراضي الزراعية والموارد المائية، والظروف المناخية، ومنها ما هو حيوي يتمثل في توفرالثروة النباتية والحيوانية، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:[1]

1.3- الأراضي الزراعية

تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي وعلى أساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي، لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، والقيام باستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمران والانجراف والتصحر والتملح، وهو ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق ثلاثة محاور هي:

- محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة (التوسع الأفقي)؛
- محور زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي)؛
- محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي).

ويختلف تطبيق هذه المحاولة من دولة إلى أخرى، فتجد أن الدول المتقدمة تركز على المحور الثاني والثالث وذلك لاعتمادها على التقدم التقني في زيادة الإنتاجية، أما الدول النامية لا تزال تعتمد على المحور الأول، مما يجعلها تحتاج إلى استثمارات ضخمة، ليس فقط لاستصلاح الأراضي بل كذلك لتوفير البنية التحتية(طرق، شبكاتالري، توصيل الكهرباء، بناء الجسور، ... الخ)، لذا على هذه الدول أن تحذوا حذو الدول المتقدمة بتطبيقها المحور الثاني والثالث الذي يتيح لها أكبر إنتاجية وأحسن كفاءة لاستخدام الأراضي الزراعية وبأقل تكلفة.

2.3- الموارد المائية

يتمثل الماء أهم عناصر الحياة، كما أنه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، كما أن تطور هذا القطاع وتنميته مرتبطان بحجم المياه المعبئة له، التي تستغل في الري المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية الفلاحي وتوسيع التي هي ضئيلة مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة وتنقسم إلى ثلاثة موارد هي:

- الموارد المائية المطرية؛
- الموارد المائية السطحية؛
- الموارد المائية الجوفية.

4- الثروة النباتية

1- محمد بويهي، استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية و التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص198.

يشكل الإنتاج النباتي المقياس الأساسي والجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، وعليه كانت كل السياسات المطبقة في المجال الزراعي تهدف إلى زيادة حجم الإنتاج النباتي وترقيته.

5- الثروة الحيوانية

تعتبر الثروة الحيوانية القسم الثاني في القطاع الزراعي بعد الإنتاج النباتي، وتمثل إحدى أهم مصادر الإنتاج الفلاحي، لما نلها من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية إذ تعتبر عنصرا أساسيا لنمو جسم الإنسان وتزويده بالطاقة اللازمة، كما يوفر المواد الأولية للعديد من الصناعات وله أهمية اقتصادية باعتباره مجال من مجالات الاستثمار الفلاحي حيث يتميز بنوع من الاستقرار في الإيرادات على خلاف الإنتاج النباتي، ولهذا هناك اهتمام كبير بتربية الحيوانات وتطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية وهذا بإنشاء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية.

4- معوقات التنمية الاقتصادية الزراعية:

معوقات التنمية الاقتصادية الزراعية في المشاكل التي تحول ضد تنمية القطاع الزراعي،مما يحد من تطوره وتقدمه،و هو ما يؤثر سلبا على القطاع الزراعي بصفة خاصة والقطاع الاقتصادي بصفة عامة،و يمكن حصر هذه المشاكل فيما يلي:[1]

1.4- المشاكل الاقتصادية

وهي المشاكل التي تعاني منها اغلب الدول النامية، والتي تتمثل في انخفاض الإنتاجية في مختلف فروع القطاع الزراعي، بسبب تدني مستوى التقنية المستخدمة أو سوء استخدامها، وكذا سوء توزيع القوى العاملة بين أنشطة هذا القطاع مما يعني سوء مستوى معيشة هذه الفئة من أفراد المجتمع.

2.4- المشاكل السياسية والاجتماعية:

إن عدم توفر الاستقرار السياسي والاجتماعي يشكل عائقا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية، وهو ما تتصف به المجتمعات الأقل نموا، كما أنكثيرا من العادات والتقاليد تقف حائلا أمام الوصول إلى التنمية، وان عدم المعرفة والجهل بالطرق الحديثة للإنتاج يعمل دائما على انخفاض الإنتاجية،ومن ثمة الإنتاج الذي تصبو التنمية الوصول إليه.

3.4- المشاكل التقية والعلمية:

إن استخدام أساليب الإنتاج الحديثة عن طريق مكننة القطاع الزراعي،واستخدام الأساليب العلمية الحديثة في الإنتاج على أساس صحيح، لا محالة سيساهم في دفع عملية التنمية والوصول بالقطاع إلى الأهداف المنشودة.

4.4- المشاكل التنظيمية

من أهم المشاكل التنظيمية التي تواجه الدول الناميةنجد ما يلي:

- تخلف أجهزة التسويق،
-قلة أجهزة التخزين خاصة الحديثة منها،

1- محمد بويهي:مرجع سبق ذكره، ص ص196- 197.

انخفاض الأهمية النسبية للاستثمار الموجه للقطاع الزراعي مقارنة مع القطاعات -الأخرى،
- تباين التوزيع النسبي للاستثمار الزراعي على الأنشطة المختلفة داخل القطاع الزراعي نفسه.

المطلب الثالث:الإطار المفاهيمي للتنمية الزراعية المستدامة.

1- تعريف التنمية الزراعية المستدامة

إن تحديد مفهوم التنمية الزراعية المستدامة توقف على عدة معايير ايكولوجية،اقتصادية، اجتماعية وثقافية والتي تتجسد أبعاد الاستدامة للتنمية. وعلى هذا الأساس هناك منيشير إلى أن مفهوم التنمية الزراعية المستدامة إلى إدارة و صيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية، ومن منظور أشمل فهي العملية التي يتمعبرها:[1]

- ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير منتجات زراعية أخرى؛
- توفير فرص عمل مستمر ودخل أف بما يضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي،
- حفظ وصيانة القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والموارد المتجددة من غير الإخلالب الدورات الايكولوجية الأساسية والتوازن الطبيعي وتدمير الموروثات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الريفية والتلوث البيئي؛
- تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاقتصادية السيئة والمخاطر الأخرى وذلكل تقليل الآثار السالبة ومن ثم دعم وتنمية الاعتماد على الذات.

كما عرفت التنمية الزراعية المستدامة هي مجموع السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكنللموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية، والزيادة في الإنتاج الزراعي يهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع.[2]

يتضح مما سبق أن التنمية المستدامة تمثل نهجاً شاملاً وأسلوب حياة متكامل، يقوم على التفكير الكلي والتعامل المنظم مع مختلف القضايا المجتمعية، من خلال ترابط الأنظمة الكلية والفرعية وما ينتج عنها من عمليات وتأثيرات. فهي تسير في ثلاثة مسارات رئيسية تتمثل في المحافظة على البيئة، وتحقيق نمو اقتصادي متوازن، وضمان العدالة الاجتماعية،بحيث أن التوفيق بين هذه الاتجاهات بطريقة متوازنة وعقلانية يساهم في

1- فاطمة الزهراء بلحسين، استراتيجية الجزائر لتحقيق تنمية زراعية و ريفية مستدامة، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد 01، العدد01، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، ص87.
2- محمد بويهي، مرجع سبق ذكره، ص200.

رفع مستوى المعيشة وتحقيق رفاهية للإنسان،مع ضمان الاستدامة في الموارد وحياة كريمة للأجيال القادمة.

2- أبعاد التنمية الزراعية المستدامة

تتأثر عملية التنمية الزراعية المستدامةبعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وطبيعية، لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مسارها. فقد تشكل هذه العوامل في بعض الحالات معوقات أو محددات تعرقل تحقيق التنمية، لكنها في الوقت نفسه يمكن أن تتحول إلى مقومات ودعائم أساسيةإذا ما **تم** توظيفها وإدارتهاا بشكل سليم وفعال، وذلك من خلال توجيهها نحو خدمة أهداف التنمية الزراعية المستدامة ويمكن حصر هذه الأبعاد فيما يلي:[1]

1.2- البعد السياسي للتنمية الزراعية المستدامة: هناك علاقة تأثير وتأثر بين السياسة والاقتصاد، فلكل قرار سياسي هناك أثار اقتصادية سواء كانت ايجابية أو سلبية، وكذلك لكل ظاهرة أو قرار اقتصادي أثار سياسية،والتنمية الزراعية المستدامة هي عملية اقتصادية شاملة للنهوض بالريف من واقع اقتصادي وبيئي متردي إلىواقع أفضل من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبينية، ولن تكون هذه العملية بمعزل عن الإرادة فعلى القيادة السياسية إذا ما أرادت وبجدية الحفاظ على القرار البيئة وتحقيق تنمية اقتصادية زراعية شاملة وعادلة للأجيال الحالية والمستقبلية أن تتخذ جملة من الخطوات المدروسة والمستندة إلى سياسات واعية تهدف إلى منع الممارسات الزراعية غير المستدامة والمضرة للمحيط الريف بشكل عام.

2.2- البعد الاجتماعي للتنمية الزراعية المستدامة:إن للمجتمع الدور الأهم في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك عن طريق تبني وإتباع ثقافة اجتماعية علمية واعية، تسعى للحفاظ على البيئة هو تنميتها، عن طريق إتباع الأساليب العلمية المثلى تجاه الفعالية الاقتصادية، لاسيما الإنتاج والاستهلاك، فضلاعن بناء المورد البشري الذي يكون لديه القدرة المعرفية الملائمة للإنتاج وفقا للأساليب العلمية الحديثة المحافظة على البيئة.

3.2- البعد الاقتصادي والمالي للتنمية الزراعية المستدامة:إن الاستدامة من وجهة النظر الاقتصادية والمالية تعني تحسين مستوى الرفاهية للإنسان، بمعنى إمكانية حصول هذا الإنسان على نصيبه من السلع الغذائية ،وخدمات النقل والتعطيم والصحة وغيرها،و بشكل مستمر وامن، فالتنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية هي عملية دمج الموارد الطبيعية (رأس المال الطبيعي)، مع رأسالمال البشري والصناعي، بهدف الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية عن طريق توجيه التخصيصات المالية للمشاريع الاستثمارية التي تعظم الاستفادة من الموارد الطبيعية وتحافظ عليها بالشكل الذي يقضي على الفقر و يحافظ على البينة وما تحتويه البيئة وما تحتويه من موارد طبيعية.

1- عمر حميد مجيد محمد، امكانية تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق، العدد 26، 2020، ص 372. Journal of Economics and Administrative Sciences1

4.2- البعد البيئي للتنمية الزراعية المستدامة:إن الحفاظ على البيئة والحد من تلوثها يعد من الأسس المهمة للتنمية الزراعية المستدامة، وهنا يتم التركيز على أهمية الحفاظ على الأراضي الطبيعية والموارد المائية العذبة،كونهما مهمين جدا للتنمية الزراعية المستدامة. فالأراضي الزراعية ينبغي أن يتم إصلاحها والحفاظ عليها من التعدي الجائر والاستخدام الخاطئ من قبل الحائز أو المالك، والذي يتمثل بإتباع الأساليب المضرة والبدائية في استصلاح الأراضي وزراعتها، فكأن يتم استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية أو إهمالها وتركها عرضة للانجراف والتصحر.

3- مقومات التنمية الزراعية المستدامة

هناك مجموعة من المقومات الاقتصادية،الاجتماعية والسياسية التي لها تأثير مباشر وغير مباشر على عملية التنمية الزراعية المستدامة:[1]

1.3- الموارد الطبيعية: ويقصد بها الأرض والمياه والغابات والثروة النباتية والحيوانية، فإذا كانت هذه الموارد شحيحة أو تعاني من الإهمال وسوء الاستخدام فستكون عامل معرقل لعملية التنمية الزراعية المستدامة، أما إذاما تم المحافظة عليها وتنميتها وفقا للأساليب العلمية الصحيحة فستصبح عوامل مقومة ومساندة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

2.3- الموارد البشرية:يتميز المورد البشري عن جميع الموارد الاقتصادية بكونه وسيلة التنمية وغايتها في نفس الوقت. لذلك تعد الموارد البشرية من أهم التحديات والأهداف أمام التنمية الزراعية المستدامة، إذ تتعلق سياسة العمالة في الزراعة بكفاءة استخدام الموارد البشرية المتاحة من جهة وعدالة توزيع الدخل على هذه الموارد من جهة أخرى.

3.3- الموارد الفنية والتقنية: وتشمل المكننة والمعدات التكنولوجية المستخدمة في عملية الإنتاج الزراعي، وكذلك الأساليب والطرق الإنتاجية، والاستخدام الأمثل للموارد البشرية المدربة والمهيأة بالشكل العلمي والفني المناسب للتكنولوجيا المستخدمة. فهذه العوامل جميعها ممكن أن تكون محددات تعرقل عملية التنمية الزراعية المستدامة إذا ما لم تستغل بالأسلوب العلمي الصحيح والمخطط والملائم للبيئة الزراعية أو المحاصيل و المنتجات الزراعية في ذلك البلد.

4.3- العوامل السياسية والاجتماعية: إن الاستقرار السياسي والاجتماعي من أهم العوامل الضرورية لتهيئة البيئة الصالحة لعملية التنمية الزراعية المستدامة، وفي ذات الوقت فان غياب الاستقرار السياسي والاجتماعي و سيادة العادات والأعراف والتقاليد الخاطئة يؤدي إلى عرقلة عملية التنمية الزراعية المستدام.

5.3- العوامل التنظيمية: هناك مجموعة من العوامل التي تعد مهمة لتحقيق عملية التنمية الزراعية المستدامة،وغيابها أو سوء استخدامها يشكل عامل محدد ومعرقل لعملية التنمية، ومن هذه العوامل (فاعلية أجهزة التسويق، تهيئة المخازن المناسبة و

1- عمر حميد مجيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص373.

الكافية حسب الخطة الإنتاجية، تخطيط الاستثمار الزراعي وإعطاءه الأهمية الأكبر مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، فضلا عن تخطيط الاستثمار داخل القطاع الزراعي نفسه.

6.3- العامل الصحي: الصحة ضرورة عالمية وحق مكتسب ومشترك للإنسان والحيوان، فالصحة أساس الاستدامة والحفاظ على التنوع البيولوجي والنظام الايكولوجي، ونظرا للترابط بين صحة الإنسان وصحة الحيوان اقترح تجمعية المحافظة على الحياة البرية في سبتمبر 2004 نهجا كليا سمي (عالم واحدصحة واحدة) يهدف إلىا لوقاية بشكل أفضل من الأمراض الوبائية/ الوبائية الحيوانية عبر توطيد الروابط بين صحة الإنسان وصحة الحيوان، وإدارة البيئة لاسيما المحافظة على التنوع البيولوجي وخدمات النظام الايكولوجي. وفي أكتوبر2008، وضعت ست منظمات دولية اطر إستراتيجية للحد من مخاطر الأمراض المعدية نتيجة للاتصال بين الإنسان و الحيوان، على أساس مفهوم (عالم واحدصحة واحدة) وحظي هذا النهج أيضا بمصادقة اتفاقية التنوع البيولوجي ، وبات اليوم هذا المفهوم يحظى بتأييد مجموعة من البلدان والجامعات و المنظمات غير الحكومية والعديد من أصحاب المصلحة الآخرين.

4- أسباب ضرورة اهتمام الدول بالتنمية الزراعية المستدامة:

تعددت الأسباب التي جعلت جميع دول العالم تولي اهتماما خاصا بالتنمية الزراعية المستدامة والتي نذكر منها ما يلي:[1]

1.4- التهديدات البيئية:

- **ندرة المياه**: مثلا تقدر المياه في البلدان العربية بنحو 277 مليار م سنويا، منها 43% من مصادر داخلية و57% مصادر خارجية وهو الأمر الذي يعرض بعض البلدان العربية إلى مخاطر كبيرة في المرحلة القادمة، وقد دفع هذا الواقع البعض إلى استنزاف مصادر المياه الجوفية؛

- **التغيرات المناخية**: وخاصة الاحتباس الحراري وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وخاصة الاحتباس الحراري و انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والتي لها أثار وخيمة على التوازن البيئي،

- تدهور الأراضي بسبب الزراعة غير المستدامة وتعود أسباب تفاقم هذا التدهور إلى تصميم المزارعين على تحقيق أقصى قدر من الإنتاجية، والتي تشمل المحاصيل المزروعة في المناطق ذات مخاطر جفاف عالية، تقصير دورات المحاصيل والحد من فترات راحة الأراضي، وعدم استخدام الأسمدة بعد الحصاد استخداما كافيا،وعدم تناوب المحاصيل، الإفراط في التربية والري مع ضغط الماشية على التربة والغطاء النباتي؛

- الكوارث الطبيعية المختلفة مثل الزلازل والفيضانات والتصحر وتأثيرها على المنتجات الزراعية والكوارث الناتجة عن الصراعات السياسية.

1- فاطمة الزهراء بلحسين، استراتيجية الجزائر لتحقيق تنمية زراعية و ريفية مستدامة، مرجع سبق ذكره، ص91.

2.4-التهديدات الاجتماعية:

- الضغوط السكانية حيث يقدر للبلدان العربية أن يصل عددها إلى نحو 395 مليون نسمة فيعام 2015 مقارنة ب 317 مليون نسمة عام 2007، يؤدي هذا إلى تقلص مساحات الأراضي الزراعية؛
- الهجرة السكانية من الريف إلى المدينة؛
- سوء التوزيع وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- استمرارية ضعف البنى المؤسسية وقصور التنمية البشرية؛
- ارتفاع مستوى ومعدلات البطالة والتوظيف غير المتكامل،

3.4- التهديدات الخارجية:

- المتغيرات الناجمة عن العولمة وتدويل النشاط الاقتصادي؛
- التقنيات والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة في المجال الزراعي؛
- الاستثمارات الأجنبية وخاصة شركات متعددة الجنسيات مما تسببه من نهب للموارد وتلويث في مختلف المستويات (المياه، الجو، التربة..)؛
- منظمة التجارة الدولية وما تقدمه من رخص واستثناءات في مختلف جولات التفاوض،كالولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لأغلب السلع الزراعية، ولقد عززت أوروبا مبدأ التفضيل الأوروبي من خلال ما تسمى به منظمة التجارة الدولية،خاصة بالنسبة للحبوب ومنتجات الألبان ولحوم البقر، إلا أن النزاع الأمريكي الأوروبي كان دائما يدور حول موضوع الدعم الزراعي،ولم يكن للدول النامية أي حظ في إثارة مشاكلها خلال جولات التفاوض المختلفة.

المبحث الثالث:السياسات الزراعية التي تبنتها الجزائر عقب الاستقلال الى يومنا هذا.

يعد القطاع الزراعي العصب الحساس في إقتصاديات أي دولة باعتباره القطاع الذي يؤثر ويتاثر بالقطاعات الاخرى بدرجة كبيرة، لذلك تحتل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية نظرا لأهمية الزراعة كمصدر أساسي للغذاء والمواد الأولية وكقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة.وقد كان الإقتصاد الجزائري غداة الإستقلال منهارا تماما، وهذا ما جعل الحكومة تهتم بالقطاع الزراعي وإصلاحه، حيث عرف هذا الأخير منذ الاستقلال عام 1962 عدة تنظيمات زراعية وقوانين تهدف إلى الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والنهوض بالقطاع ورفع أدائه لتأمين متطلبات السكان.

وسنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على التحولات التي شهدها القطاع الزراعي في الجزائر عقب الاستقلال حتى الوقت الحاضر.

المطلب الاول:التنظيمات الزراعية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1962- 1990).

كان القطاع الزراعي قبل الإستقلال يتمثل في سيطرة أكثر من 22000 ألف مستعمر فرنسي واوروبي على أكثر من 3.7 مليون هكتار من الاراضي الزراعية الخصبة، والتي تشكل خمس مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وتستثمر بالوسائل الحديثة فيما بقت الأربعة أخماس الأخرى في عهدة اكثر من 600 الف فلاح جزائري، أي ما يعادل 20 هكتار لكل فلاح من الأراضي الفقيرة.

وقد عرف القطاع الزراعي الجزائري منذ الإستقلال العديد من التنظيمات الزراعية والقوانين التي تهدف إلى الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية لتطوير الزراعة وهي كالتالي:

1- مرحلة التسيير الذاتي 1962:

بعدالإستقلال اصطدمت السلطات الجزائرية بواقع مرير بالنسبة للإراضي الزراعية، حيث كانت سلطات الإستعمار الفرنسي تمارس سياسة الأرض المحروقة من أجل القضاء عل الأراضي الزراعية فيالجزائر وتدمير جميع الثروات الطبيعية حتى لا ينتفع بها الجزائريون بعد الأستقلال، وبعد تأميم أراضي المستعمرين ظهر التسيير الذاتي، الذي ينص على أن: "الأراض ووسائل الإنتاج الزراعية الأخرى من أموال وعقارات مؤممة، تعد كاساس للاستقلال الزراعي"1حيث جاء التسيير الذاتي كحتمية لا بد منها في ظل الفوضى التي عرفها القطاع الفلاحي بعد الإسقلال، ومن أجل الإستمرار في في الإنتاج وتفادي الأزمة الاقتصادية، وهو بتعبير اخر كان عفويا لكنه سرعان ما إتخذ اتجاها أكثر تنظيما بتثبيت أركان الدولة، وهذه الأخيرة أعطته الصفة القانونية في مارس 1963 بعد إعترافها بلجان التسييرّ، وقد جاءت هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف التالية:[2]

- المحافظة على الأراضي ذات الجودة العالية، ممثلة في الوحدات المسيرة ذاتيا، وحمايتها من كل أشكال الاستغلال الفردي اوالجماعي،
- الإستمرار في الإنتاج وخلق فكرة الملكية الجماعية لوسائل الانتاج،
- تنظيم القطاع الفلاحي بإستعمال أساليب أكثر نجاعة،

* جعل الأرض في خدمة الفلاحين لتشجيع الإنتاج والوصول الى إيجاد التجانس في الميدان الفلاحي.

1- عائشة بن نوى، التنمية الزراعية في الجزائر:العقبات والتحديات، مجلة افاق للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد02/2020، ص158.

2- Omar- Bessaoud,l agriculture en Algerie :de l autogestion a l ajustement(1963- 1992),institut des sciences economiques- universite d Alger (ALGERIE),p 103.

فمنذ نهاية 1962، عندما تم الإستيلاء على الأملاك الشاغرة بشكل فردي أوجماعي من قبل المنظمات الوطنية، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى حماية هذه المزارع ومنع تهريب الالات الزراعية والحفاظ على الوحدات الزراعية الكبرى.الامر الذي استوجب إصدار مرسوم رقم 2- 62 المؤرخفي 22/01/1962 القاضي بحماية ومنع بيعالممتلكات الشاغرة مع إلغاء العقود التي أبرمت بعد اتفاقية إيفيان بين بعضالأوروبيين والجزائريين التي تم بموجبها بيع ممتلكات عقارية، ومن خلال هذا المرسوم تم فرض سيطرة الدولة على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون والتي بلغت مساحتها 250.000 هكتار، ثم جاء بعده مرسوم 22 مارس 1963 الذي أرسى نظام التسييرالذاتي تحت رقم 90- 63 الذي يقضي بتأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك، فشمل هذا المرسوم 127 مزرعة معظمها مختصةفي إنتاج المحاصيل التصديرية (الخمور، الحمضيات، وبدرجة أقل الحبوب)، ليأتي بعده مرسوم أكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية إستغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للإستيلاء على جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين وإلحاقها بالاملاك الوطنية.[1]

حيث جاء قرار الرئيس **أحمد بن بلة** تأميم كل الأراضي المستعمرة، ووضعت جميع المزارع المستعمرة تحت تصرف التسيير الذاتي، اما عدد العمال والفلاحين الذين كانوا مستخدمين في الاراضي قد بلغ عددهم 80.000 ألف عامل دائم، وبعد التأميمات بلغ عددهم 150.000 ألف عامل دائم داخل 2300 لجنة تسيير تابعة للقطاع الاشتراكي، وأصبحت مساحة الأراضي التي تحت استثمار لجان التسيير الذاتي أكثر من 3 مليون هكتار، والتي تمثل 3/1 من مساحة الأراضي الزراعي أنذاك.

وجاءت المراسيم المنظمة للتسيير الذاتي على الشكل الاتي:[2]

1.1- المرسوم المؤرخ في 22 اكتوبر 1962:والذي ينص على ما يلي:

- إنشاء لجان تسيير في المزارع الشاغرة،
- كل مزرعة شاغرة تحوي على اكثر من 10 عمال دائمين،
- تأسيس لجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل يرأسها واحد منهم منتخب من طرف الأعضاء ويقوم بدور المدير المسير،
- مشاركة العمال الدائمين في الأرباح،

1- جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات ا صلاح القطاع الزراعي في الجزائر واثرها على الناتج الزراعي –دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000- 2015)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد10، العدد02، 2018، ص100.

2- زناقي ابراهيم، القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة(الجزائر)، فرع التحليل الاقتصادي، 2009، ص35.

- تمكين المعمرين الأوروبيين من العودة إلى أراضيهم بشرط أن يتعاونوهم ولجان التسيير.

2.1- المرسوم المؤرخ في 18 مارس 1963:والذي ينص على ما يلي:

- تنظيم التسيير الذاتي على اسس أمتن.
- إحداث هيئة وصاية للجان التسيير الفلاحية، هي الديوان الوطني للإصلاح الزراعي وهويرتبط بوزارة الفلاحة.
- تفويض أمر أراضي صندوق التمليك والإستغلال الريفي إلى الديوان الوطني للإصلاح الزراعي.

3.1- المرسوم المؤرخ في 22 مارس 1963:والذي نص على ما يلي:

حدد هذا المرسوم أعضاء المزرعة المسيرة ذاتيا بخمس هياكل هي:

- الجمعية العامة:هو جهاز أعلى يوجه نشاط الزراعة.
- مجلس العمال:يختار من طرف الجمعية العامة.
- لجنة التسيير الذاتي:تتنخب من طرف مجلس العمال.
- الرئيس:يمثل جماعة العمال، ينتخب من طرف اعضاء الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات.
- المدير:هو ممثل الدولة تعينه وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي.

ومن نتائج تطبيق سياسة التسيير الذاتي ما يلي:[1]

- الإهتمام بالقطاع الفلاحي ونسيان العالم الريفي،
- اهتمام الدولة كان بقطاع واحد وهو مسير ذاتيا مع إهمال وتهميش القطاع الخاص الذي اصبح يعاني من مشاكل عديدة،
- التسيير كان مركزيا ونابعا من السلطة العليا للبلاد واداة التنفيذ هي الدواوين مما ثبت أركان المركزية والبيروقراطية ومثل مناخا مناسبا لظهور عدة مشاكل وصعوبات،
- عملية التسويق تتحكم فيها الدولة من خلال مجموعة الدواوين ومع مرور الزمن اصبحت هذه الاخيرة تشكل حدا فاصلا بين المنتج والسوق لان المنتوج يهيئ ليباع حسب إرادة الدولة وفي بعض الاحيان باثمان لا تغطي حتى تكلفة إنتاجه وبالتالي سجلت الوحدات الانتاجية خسائر كبيرة،
- فشل الدولة في ايجاد علاقة قوية تربط عمال الوحدات بالارض هذا نظرا لانهم أجراء وليسوا فلاحين، الشيئ الذي أثر على مردودهم العام.

2- الثورة الزراعية 1971:

1- زناقي ابراهيم، المرجع السابق، ص 107.

خلال هاته الفترة نلاحظ تغير مفاجئ في السياسة الزراعية، فالريف من وضعية النسيان والتهميش أصبح يعيش سياسة تجهيز وتهيئة، وقد عرفت هذه الفترة الانتقال من اعادة بناء المجال الريفي، الى تنمية وتهيئة هذا الاخير.

هذا المفهوم الجديد يمس كل مكونات المجال الريفي، لتطبيقه حددت منهجية عمل وهذه المنهجية تتجسد في وضع مخططات ولائية، وبهذه الوسيلة الجديدة، انطلقت تنمية المجال الريفي نحوافاق جديدة سطرت للعالم الريفي والزراعة الريفية.

فقد جاءت الثورة الزراعية لتغيير الوضع القائم آنذاك، حيث كان أكثر من ربع الأراضي الزراعية تابعة لكبار المستغلين في حين أن صغار الفلاحين والذين يمثلون نصف عدد المستغلين للأراضي الزراعية، وهم الاغلبية لا يملكون سوى 10 بالمئة، كما أن كبار الملاك لا يخدمون الأرض بأنفسهم بل يعتمدون على اليد العاملة الكادحة أويقومون بتأجيرها. ونظرا للأوضاع المزرية التي لحقت بالقطاع الزراعي، قام الرئيس السابق هواري بومدين بإعلان قانون الثوره الزراعية المكون من 280 مادة بتاريخ 8 نوفمبر 1971 تحت شعار" الأرض لمن يخدمها ولا تملك الحق في الأرض إلا من يفلحها أو يستثمرها". وقدحددت ثلاث طرق لاستغلال الارض تتمثل في:[1]

- الإبقاء على التسيير الذاتي كهيكل تسيير متطور ينظم في وحدات انتاجية مختلفة وبمستوى تقني متطور.
- مبدأ المشاركة في الزراعة لحماية الفلاحين الذين يعملون في الأرض.
- حماية الملكية الخاصة عن طريق القضاء على استغلال العمال.

وكانت تسعى الثورة الزراعية الى تحقيق عدة اهداف من الناحية الاقتصادية والاجتماعية اهمها:[2]

1.2- تاميم الممتلكات الكبيرة:وتمت وفق الأسس التالية:

- نزع الملكية للفلاح الذي لا يستغل أرضه.
- تحديد المساحة التي يمكن ان يمتلكها حسب طبيعة الأرض في حالة أن يشغل جزءا من الأرض ويترك جزءا منها غير مستغل.
- ضم كل الأراضي العمومية والشاغرة إلى صندوق الثورة الزراعية لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة.

1- طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشراتها قياسها، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد31، 2015، ص216.

2- عطاء الله نضيرة، الجهود المبذولة في الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق تنمية فلاحية مستدامة:دراسة نموذجية :الشريط الساحلي لاقليم ولايات الوسط "الجزائر، تيبازة، بومرداس، تيزي وزو"، مجلة الباحث، المجلد9، العدد17، 2017، ص ص214- 215.

2.2- توزيع الاراضي المؤممة:

توزع الأراضي المؤممة عل الفلاحين الذين لا يملكون أراضي ويسغلونها إجباريا تحت نظام التعاونيات حسب قدرتهم المادية والجسدية، هذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتهم من المساعدات المالية والتقنية لخدمة الأرض وتحقيق أكبر كمية من الإنتاج، ولتسهيل هذه العملية تم إنشاء تعاونيات خدماتية للمالكين الخواص وصغار الفلاحين بالإضافة إلى المستفيدين مرغمين على التخلي عن منتوجاتهم للتعاونيات الفلاحية البلدية.

3.2- اسس الثورة الزراعية:

كانت الثورة الزراعية تسعى إلى إحداث تغيير جذري في الأرياف الوطنية وتحسين مستوى معيشة سكانه، وتغيير نظام الملكية العقارية الواسعة، وإدماج الفلاحين في نشاطات تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية، والعمل على القضاء على أثار الاستعمار، وكل أشكال الإستغلال، وخلق علاقات عمل مباشرة في الزراعة على أساس الأرض لمن يخدمها عن طريق:

- تعويض 25 بالمئة من الفلاحين المؤممة أراضيهم ويتم التسدسد خلال 15 سنة، وتحدد الحصة الممنوحة بطريق تمكنه من الحصول على دخل يساوي دخل عمال المزراع المسيرة ذاتيا لمدة 250 يوم عمل.
- تستغل الأراضي جماعيا أوفي شكل تعاونيات أوتجمعات شبه تعاونيات يشكلها المستفيدون وينبغي على كل مستفيد أن يعمل شخصيا ومباشرة يسجل عمله في المخطط الوطني.

ومن هنا ومن أجل فهم الثورة الزراعية، لا بد من إلقاء نظرة على توزيع الأراضي لتوضيح لماذا تم إصدار قانون الثورة الزراعية، فالأراضي الخصبة تتركز في شمال الجزائر وتبلغ مساحتها 6.800.000 هكتار، يعيش عليها 8 مليون نسمة من أبناء الريف في ذلك الوقت وثلث الأراضي يخضع لنظام التسيير الذاتي والباقي مملوك ملكية خاصة وكانت موزعة كالاتي:[1]

- 16500 شخص يملكون من 10 الى 50 هكتار تمثل 50 بالمئة من الأراضي،
- 114.000 شخص يملكون من 5 الى 10 هكتارات تمثل 15 بالمئة من أراضي القطاع الخاص،

1- L Azhar Baci,les reformes agraire en Algerie,Institut National Agronomique, Département D économie Rurale, Alger,2002,p 287.

- 310.000 شخص تقل ملكيتهم عن 5 هكتارات وتمثل 10 بالمئة من أراضي القطاع الخاص.

الجدول رقم (02- 04):عدد الملاك ونسبة المساحة من اراضي القطاع الخاص.

المساحة المزروعة بالهكتارات	أقل من 5	5- 10	10- 50	50 فاكثر	المجموع
عدد الملاك	310.000	114.000	147.000	16.500	587.500
النسبة المئوية لعدد الملاك	%52.77	%19.40	%25.02	%2.81	%100
نسبة المساحة من أراضي القطاع الخاص	%10	%15	%50	%25	%100

Ressours :BOKRITAABDELKADER ,Policies Pursued in Algerian agricultural sector,faculty ofeconomics,busniess and mangement sciences,Journal of Economics Grouwth and Entrepreneur ship JEGE,NO4,VOL05,2022,p114.

ان هذا التقسيم يعني ان كبار المستغلين الذين لا يمثلون الا 3 بالمئة من المجموع، يملكون وحدهم 25 بالمئة من المساحة القابلة للزراعة، في حين أن الفلاحين المحرومين من حد الكفاية والممثلين لأكثر من نصف المستغلين لا يملكون إلا 10 بالمئة من نفس المساحة ومن ناحية أخرى فان 96 بالمئة من مجموع المساحة التي يملكها القطاع الخاص مخصصة لزراعة الحبوب وانه ينبغي لاستثمار 10 هكتارات من الحبوب كحد وسط في بلادنا وعليه فان 425000 مشتغل أي ما يعادل 72 بالمئة من المشتغلين وعائلاتهم يعيشون باقل من مستوى الحد الأدنى الضروري للمعيشة، ونجد ان حوالي 500.000 شخص قادرا على العمل الفلاحي من سكان الريف الذين يمارسون أعمال مؤقتة في أراضي القطاع الخاص.

وفي عام 1973 تم توزيع اكثر من 650 الف هكتار من الأراضي الخاصة على 60 الف مزارع الذين لا يملكون أرضا زراعية، وعلى المستفيدين الذين ينتمون الى التعاونيات الزراعية، التي بلغت 6000 تعاونية تمتد على 1.100.000 هكتار، كما تم انشاء 730 تعاونية فلاحية باستثمارات مشتركة مكلفة باستعمال وسائل الانتاج و740 تجمع لاستصلاح لأراض غير انتاجية تقدر بـ 500.000 هكتار، حيث يقبض المزارعون- كالموظفين- أجورا مسبقة حتى ظهور نتائج الاستثمار التي تستغرق سنوات.[1]ومن النتائج التي انبثقت عن سياسة الثورة الزراعية نجد انها جاءت بأهداف مكملة لتلك الخاصة بالتسيير الذاتي حيث كان يعلق عليها امال كبيرة لتصحيح الأخطاء التي وقع فيها الاصلاح الذي سبق، ولكن في الأخير عرف نفس المشاكل والصعوبات

1- عائشة بن النوى، التنمية الزراعية:العقبات والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص 159.

بحيث خلق 650 وحدة، مبادرة ممتازة لحل مشاكل التموين للمزارعين، فيمايخص وسائل الإنتاج، لكن لم تعطي ثمارها المنتظرة لسببين رئيسيين هما:[1]

- وحدات أصبحت هيكل بيروقراطي، بدون مشاركة فعلية للمزارعين في تسييرها أومراقبتها

- وحدات لا يمكن لها أن تنتج إلا إذا كانت نقطة انطلاق هي وضع شبكة من الهياكل التعاونية على مستوىالوطن للتحكم في التموين.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك قرى بنيت ومساكن وزعت على المتعاونين ولكن العدد غير كاف، كما أنالثورة الزراعية تستطيع أن تزيل بالتناقص الذي كان يميز التسيير الذاتي الزراعي، ولم تأت بالتحسينات التي كانينتظرها في الريف.

وأخيرا يمكن القول أنه إذا كانت الثورة الزراعية ترمي إلى تعزيز وتحديث الفلاحة وخلق ظروف جديدة لتنشيطهذا القطاع فإن النتائج لا تزال ضعيفة بالمقارنة بالجهود المبذولة والوسائل التي تمت تعبئتها.

3- مرحلة اعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي(1981- 1990):

إن مفهوم إعادة الهيكلة هوأداة تنظيمية للاقتصاد الوطني في مختلف القطاعات والتقليل من الضغط الذي تعاني منه، ومن بينهاته القطاعات نجد القطاع الزراعي الذي عرف خلال مرحلة الثورة الزراعية عدة مشاكل خاصة في مجال (التموين، التمويل، التسويق، التخزين، النقل والتوزيع، .... إلخ) إضافة إلى تراجع أسعار البترول خلال هاته الفترة، وضعف نمواقتصاد البلاد، مما أدى إلى السلطات تبني مفهوم المراجعة أو التقييم[2]، حيث تم إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا بموجب التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة بتاريخ 17 مارس 1981 والمنشور الوزاري رقم 707 والصادر بتاريخ 15 أكتوبر 1981 مضمون وأهداف إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي وتمس المزارع المسيرة ذاتيا، وتعاونيات قدماء المجاهدين، إلا أنه عند التطبيق شملت أيضا تعاونيات الثورة الزراعية، والغاية من إعادة الهيكلة هيإنشاء وحدات إنتاج ممكن التحكم فيها بشريا وقابلة للحياة اقتصاديا، والأهداف المباشرة لإعادة هيكلة القطاع الزراعي تتثمل في استقلالية التسيير للوحدات المسيرة ذاتيا وتعاونيات قدماء المجاهدين و تطهيره من

1- سايح بوزيد، تاهيل القطاع الفلاحي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابو بكر بلقايد- تلمسان- ، 2007، ص 162

2- جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر واثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلة وقياسية للفترة(2015- 2000)، مرجع سبق ذكره، ص 101.

السلبيات المسجلة وإعادة التجديد العقاري لهذه الوحدات واستصلاح الموارد الوطنية الزراعية وتهيئة الوسط الريفي.[1]

لقد كان للإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة العقارية للقطاع الفلاحي، والتي مست تعاونيات الثورة الزراعية ومزارع التسيير الذاتي، وأنشأت محلها وحدات فلاحيه مهيكلة ذات نظام قانوني موحد أطلق عليها المزارع الفلاحية الاشتراكية"، والتي بلغعددها 3396 مزرعة، منها 3034 مزرعة ظهرت في القطاع المسير ذاتيا على مساحة 2330501 هكتار. و346 وحدة زراعية مست تعاونيات الثورة الزراعية، والملاحظة الهامة هو توزيع بعض الأراضي على الفلاحين بنسبة 36%، أي ما يعادل 453859هكتار بحجة أنها عبارة عن قطع أرضية صغيرة ومبعثرة، مما لا يسمح بتجميعها في شكل وحدات إنتاجية اقتصادية.[2]

ولكن الإجراءات التي قامت بها الدولة الجزائري خلال هذه المرحلة تمخضت عنها نتائج سلبية تمثلت في ضعف الإنتاج الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على تلبية لحاجات السكان المتزايدة هذا بالإضافة الى ضعف الاستثمارات في قطاع الزراعة عموما لا تتجاوز 17 بالمئة من إجمالي الإستثمارات طيلة فترة المخططات[3]، فعند هذه النتائج السلبية قامت الدولة بانشاء نظم إستصلاح جديدة تمثلت في:

1.3- قانون استصلاح الاراضي 1983:

صدر في 13 اوت 1983 وفيه تصبح الارض ملك للفلاح الذي استصلحها، وتتمثل في حيازة الملكية الزراعية خاصة في الجنوب حيث اعيدت هيكلة أموال الدولة بانشاء 3400 مزرعة فلاحية اشتراكية متوسط مساحتها 800 هكتار وهدف هذا القانون الى تشجيع الفلاحين على استصلاح الاراضي بمنح الفلاح ملكية الارض لمن التي يستصلحها.[4]

حيث ان طريقة حيازة الاراضي وتمليكها تكون بطريقتين:[5]

- استصلاح شخصي من طرف الافراد وبتمويل ذاتي مع التمليك بعد خمس سنوات اذا أثبت الشخص نتيجة ذلك الاستصلاح وهوما يسمى بالإستصلاح خارج المحيط.

1- BOKRITA ABDELKADER ,Policies Pursued in Algerian agricultural sector,faculty of economics,busniess and mangement sciences,Journal of Economics Grouwth and Entrepreneur ship JEGE,NO4,VOL05,2022,p115.

2- فريد عبة، تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة لحل الاشكالية العقارية، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد 20، ديسمر2016، ص 197.

3-حاوشين ابتسام، السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الامن الغذائي، مجلة الادارة والتنمية للبحوثو الدراسات، العدد 06، ص 105.

4- عبد الرزاق خلف الطائي، تحولات قطاع الزراعة الجزائري في عهد الاستقلال، الموصل، العراق، 2011، ص2.

5- جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر واثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلة وقياسية للفترة(2015- 2000)، مرجع سبق ذكره، ص 102.

- إستصلاح من طرف الدولة والتي تقوم بالتمويل وتوفير المياه وأهم المستلزمات الخاصة بالعمل ثم منحها للافراد للعمل بها، مع التمليك بعد خمس سنوات إذا كان هناك نتيجة وهوما يسمى الاستصلاح داخل المحيط.

فمن بين المساحات الزراعية الموزعة على الفلاحين من أجل إستصلاحها والتي تقدر ب 291.571 هكتارلم يتم إستصلاح منها سوى مساحة قليلة بلغت نحو51.603 هكتار وتمثل ولايات أدرار، بسكرة الوادي، ورقلة أهم الولايات التي شملها توزيع الأراضي من أجل الإستصلاح وذلك بنسبة تفوق 75% من مجموع الأراضي الزراعية المزروعة، فإذا كانت عملية الإستصلاح بطيئة ولم تحقق الأهداف المرجوة منها، فإن ذلك يرجع إلى أن أحكامالقانون الصادر في سنة 1983 أصبحت لا تتلاءم مع التطورات الإقتصادية التي عرفتها بلادنا بما نجم عنها إصدار مرسوم تنفيذي رقم 92-289 المؤرخفي 06- 07- 1992 والذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية كما أن هذا الأمر يمنح إمتيازات مالية وشروط أحسن للقيام بعمليات الإستصلاح مهما كانت المنطقة ومهما كان النظام القانوني للأراضي الزراعية.[1]

فعموما وبالرغم من الاهمية التي إكتسبها قانون استصلاح الارضي 1983، إلا أن تجربته كانت قصيرة وفاشلة نتيجة للعجز الكبير المحقق والذي يقدر بمليار الى مليارين سنويا، ولذا تكفلت الدولة بتغطيته لسنوات، ومع الضائقة المالية في سنة 1986 نظرا لإنخفاض إيراداتها من المحروقات، دفعت السلطات إلى إصلاح اخر ليمكنها من التخلص من عبء هذا القطاع الذي ظلت خسائره تثقل كاهل الخزينة.[2]

2.3- قانون المستثمرات الفلاحية 1987:

في 08 ديسمبر 1987، صدر قانون ينص على إعادة تنظيم إستغلال الاراضي الفلاحية التابعة للدولة، حيث تم حل المزارع الاشتراكية التي اقيمت وفقا للقوانين السابقة وتوزيعها على 28 الف مستثمرة فلاحية، يستفيد من كل مستثمرة من 03 إلى 06 فلاحين وكذا اقامة 5000 مستثمرة فردية تتراوح مساحتها من 08 الى 09 هكتارات ويستفيد الفلاحون من الارض مع بقاء ملكيتها للدولة، حيث يكون لهم الحق الدائم في استغلال الأراضي التي تمنح لهم، وذلك بحرية تامة سواء في نشاطهم او

1- نفس المرجع، ص 102.

2مبارك بلالطة، السياسات الزراعية في الجزائر، revue algerienne des sciences juridique economiques et politiques,N 04,2001,p135.

تعاملهم، وتعطي الدولة حق الإستغلال مقابل تسديد ثمن العتاد بالتقسيط الموجود سابقا في المستثمرات الجديدة، بالإضافة الى حرية التموين وبيع الغلة دون أي تدخل إداري.[1]

جاء قانون إعادة المستثمرات الفلاحية من أجل احداث تغيير جذري على المستوى البنيوي للقطاع الفلاحي، وذلك قصد عصرنته وجعله يتماشى والتحديات الراهنة خاصة منها ما يتعلق بضمان الحاجيات الغذائية للسكان وهذا بالطبيعة لن يتحقق إلا بتحقيق إستقرار في القطاع الفلاحي وإعطائه المكانة المناسبة به بين القطاعات الإقتصادية الأخرى.

إن الهدف من هذا الإصلاح هوتقليص حجم المستثمرات. بحيث تم تشكيل 22356 مستثمرة فلاحية جماعيةو5677 مستثمرة فلاحية خاصة. كما تمتقليص الحجم المتوسط لها إلى 100 هكتار بالنسبة للمستثمرة الجماعية التي تضم 8 اشخاص و9 هكتارات بالنسبة للمستثمرة الخاصة ونشير هنا إلى أن الدولة قد تخلت عن إدارة وتسيير المستثمرات.إلا أنها تحافظ على حقها في المراقبة الاعانات التي تقدمها، وترجع للمنتج داخل المستثمرة الجديدة الملكية القانونية لوسائل الإنتاج دون الأرض التي تبقى ملكا للدولة ومن هنا يصبح المنتجون مسؤولون مباشرون على التسيير وتعود اليهم النتائج المتحصل عليها حيث يمكن القول أن قانون إعادة تنظيم المستثمرات يهدف إلى تحقيق النقاط التالية:[2]

- ضمان الإستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية والتخلي عن الأسلوب المركزي في تسيير القطاع الزراعي.

وجود وإقامة علاقة بين الإنتاج المحقق والدخل.

- ضمان واستمرار استقلالية المستثمرات.
- ضمان الاستغلال الامثل للاراضي الفلاحية.
- زيادة الانتاج ورفع الانتاجية لتلبية الحاجات الغذائية الوطنية.

وقد تضمن هذا القانون كيفية إستغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة وتحديد حقوق وواجبات المنتجين الفلاحين، هذا القانون الذي صدر في ظل دستور 1976 ذي التوجه الإشتراكي، فألغي الأمر 68- 653 المتعلق بالتسيير الذاتي، وكذلك استغلال الأراضي الفلاحية التي تمنحها الدولة، فجاء بنمط جديد للإستغلال في

1- خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، محاولة تقييم اداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الاصلاحات الحديثة للفترة(2000- 2013)، https://platform.almanhal.com/Files/2/82889، تم الاطلاع عليه يوم 2024/06/05.

2- مبارك بلالطة، مرجع سبق ذكره، ص 136

شكل حق إنتفاع دائم بمقابل، من اجل استغلال امثل ورفع الانتاج وخدمة الإقتصاد.[1]وفي المجمل كانت النتائج المحققة في أغلبها سلبية يمكن تلخيصها فيمايلي:[2]

- غياب التأطير الفني في أغلب المستثمرات الجديدة، لكون إنضمام المسؤولين والإطارات في بمجموعات لوحدهم.
- النقص الفاحش في وسائل الإنتاج وارتفاع سعرها وعدم قدرة المستفيدين على اقتنائها.
- استغلال وسائل الإنتاج لأغراض شخصية.
- مشكلة النزاعات العقارية بين المستفيدين وإهمال الحقول والبساتين.
- غياب مخطط إنتاجي واضح مما تسببفي تدهور الزراعات الإستراتيجية وإنحراف معظم المستثمرات الفلاحيةعن المهام الأساسية وتحويلها إلى مزارع متخصصة في إنتاج المزروعات السوقية.
- السعي وراء تحقيق الأموال بشئ الطرق وعلى حساب المزارع وبيع وسائل الإنتاج.
- التقسيم الغير العادل للأرض، حيث خضعت عملية التقسيم إلى علاقات شخصية، دون مراعاة الإعتبارية الجوهرية لمضمون هذا القانون، وإنفراد المسؤولين بالأراضي الخصبة والعقارات الفلاحية.
- النقص الفاحش في العتاد ووسائل الإنتاج أدى إلى تردي المداخيل، وبالتالي المستوى المعيشي عند الفلاحين، ويرجع ذلك أساسا للارتباط الوثيق بين المداخيل والأرض ووسائل الإنتاج.
- إرتفاع نسب الفائدة في البنوك الخاصة بالتمويل، وإمتناع البنك عن تقديم القروض للمستثمرات العاجزة، لعدم قدرها على تسديد الديون المستحقة عليها.
- المبالغة في عملية تقييم أصول المزرعة، مما أحدث مشاكل مالية عديدة للمستفيدين.
- إنحراف بعض المستثمرات عن الأهداف، ومسارها الحقيقي وإتباع أسلوب إنتاج المزروعات الأكثر ربحا دون مراعاة الحاجيات الوطنية من المواد الزراعية.
- ممارسة النشاطات الغير فلاحية على أراضي المستثمرات الفلاحية، إذ تستغل في النشاطات التجارية و الصناعية.
- التنازل عن عقود الاستفادة مما طرح مشكلة تعويضهم مستفيدين جدد، لإنعدام النصوص القانونية مما زاد منتضخم فجوة الأراضي المتروكة.

1- الجريدة الرسمية، العدد50، 1987.
2- سايح بوزيد، تاهيل القطاع الزراعي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 179.

المطلب الثاني:إعادة التنظيمات الزراعية للوصول إلى الخوصصة بعد سنة 1990.

منذ بداية التسعينات، أظهرت الجزائر اهتمامًا متزايدًا بتنمية سياسات زراعية تركز بشكل أساسي على تعزيز الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. بموجب هذا التوجه، ركزت الجزائر جهودها على تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال إجراءات إصلاحية وإعادة هيكلة للمؤسسات الزراعية الرئيسية، بالإضافة إلى تشجيع الإستثمار في قطاع الزراعة. على الرغم من تنوع البرامج والخطط وتعددها، فإن جميعها تهدف في النهاية إلى زيادة القدرات الإنتاجية في الزراعة الجزائرية، بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي.

1- قانون إعادة الاملاك المؤممة لأصحابها (قانون التوجيه العقاري) 1990 :

بعد إنتهاج الجزائر لسياسة إقتصاد السوق في التسعينات كان لابد من إعادة هيكلة للقطاع الزراعي من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون رقم 25- 90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتعلق بإعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع ما يقارب 445000 هكتار لنحو22 ألف مالك سابق، والمرسوم التنفيذي رقم 92- 289 للمؤرخ في 06 جانفي 1992 الذي يحدد شروطالتنازل عن الأراضي الصحراوية، ويعتبر قانون التوجيه العقاري 90- 25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، حيث يرمي هذا القانون إلى تحقيق ثلاث غايات أساسية هي:[1]

- أبعاد الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي،
- ضمان إستغلالية جميع الأراضي الفلاحية،
- مراجعة الاصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناجمة عنها.

ومن اهم ماجاء في هذا القانون يمكن حصره في النقاط آتية الذكر:

- الإلغاء التام لقانون الثورة الزراعة المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 بس المشاكل التي سببها، حيث أصبحت الأراضى المعنية لا يمكن بيعها أوإيجارها إلا للمستفيدين دوي الجنسية الجزائرية؛

1- جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر واثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلة وقياسية للفترة(2015- 2000)، مرجع سبق ذكره، ص 103.

- إرجاع الأراضي المؤممة في إطار قانون الثورة الزراعية إلى أصحابها بشرط أن لا يكونوا حصلوا على تعويضات مالية أوعينية ؛
- بالنسبة للمستفيدين من الأراضى المؤممة وبعد إرجاعها إلى أصحابها يدمجون في المستثمرات الفلاحية الي تكونت موجب القانون رقم 17/87، أويستفيدون من أراضي أخرى كتعويض لهم؛
- إن حق الإنتفاع الدائم الممنوح للمستغلين يتحول إلى حق إيجار إذا لم يتجاوز الاكتساب مدةسنة بعد إصدار الأمر؛
- إن البيع أو الإيجار يشمل المستثمرة الفلاحية الجماعية أوالفردية بكاملها ؛
- إن تقسيم المستثمرات الفلاحية الجماعية لا يتم إلا بعد إتمام شكليات البيع ؛
- إن البيع يمكن أن يتم بالدفع الفوري أوبالأقساط في مدة لا يمكن أن تتجاوز 10 سنوات ؛
- إن التأجير يمنح لمهلة أقصاها 30 سنة متجددة؛
- إن أسعار البيع والإيجار سيتم ضبطها على أساس معايير ومقاييس تأخذ بعين الاعتبار وضعية المستفيدين، طبيعة موقع الأرض وأخيرا توجه السوق العقاري.

ورغم أن الإصلاحات العقارية العديدة التي عرفها القطاع الفلاحي خاصة التي جاء بها قانون التوجيه العقاري الذي جاء لإعادة الاستقرار وحل المنازعات التي خلفتها السياسات السابقة، إلا أنه لم يتمكن من ذلك، مما لم يشجع الفلاحين على الإهتمام بتطوير الإنتاجوالإنتاجية، وبقاء الكثير من الأراضي دون إستغلال نتيجة للمنازعات الكثيرة، وعموما فإن قانون التوجيه العقاري الذي جاء لأجل إعادة النظر في السياسات السابقة لم يتمكن من حل كل المشاكل التي خلفتها إذ بقيت الكثير من الأراضي دون استغلال بسبب المنازعات العقارية.[1]

ففي أكتوبر1993 صدر قانون توجيه الإستثمارات رقم 12/93والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون ولهم الحق في الاستثمار بحرية ثم إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها و لحماية الأراضي الفلاحية من السطوقامت وزارة الفلاحة الجزائرية بإصدار منشور وزاري رقم (158) في مارس1994 يتعلق بتجميد منح الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة بعد التجاوزات التي حدثت أثناء توزيعها، كما إتبعت الجزائر برنامج التكييف الهيكلي الذي دعا إليه صندوق النقد الدولي حيث شرعت في تطبيقه سنة1990 وكان هدفه الأساسي

1-فريد عبة، تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة لحل الاشكالية العقارية، مرجع سبق ذكره، ص 202.

ريط الأسعار المحلية بالأسعار العالمية و إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية وتمحورت أهداف البرنامج في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي بشكل خاص في النقاطالتالية:

استرجاع الأراضي المؤممة لأصحابها وضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة للزراعات الإستراتيجية وإعادة هيكلة العقار الفلاحي وسياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية ومواصلة دعم الأسعار للمواد الأساسية كالخبز والحليب والدقيقوالعمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية، وما نتج عن عملية إعادة هيكلة القطاع الفلاحي جدولة ديونه خلال جويلية 1994، حيث بلغت حجم الديون 8مليار دج تمس100 ألف منتج.[1]

2- صدور الأمر رقم 95/26 المؤرخ سنة 1995

إن نتائج قانون التوجيه العقاري لم تكن ذات أهمية بالغة كونه متمم للإجراءات الي جاءبها قانون 19/87 نظرا للمشاكل الكبيرة الي ظهرت عقب تطبق هذا القانون ومن بينها أن هذاالأخير لم يقرر في الواقع سوى استرجاع الأراضى المؤمة طبقا للأمر المتعلق بالثوره الزراعية وبالتأميم يحل كلالنزاعات بصفة نهائية ولهذا الغرض وقصد إزالة التناقضات وسد النقائص، أصدرت الدولة الأمر رقم 26/95 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المعدل والمتمم للقانون رقم 25/90 والمتعلق بالتوجيه العقاريوأهم ما نص عليه هذا القانون وجاء به من تغيرات على الساحة العقارية الفلاحية تتمثلفي إرجاع الأراضي الفلاحية الموضوعة تحت رقابة الدولة والأراضي التي كانت موضوع بة.[2]

ولقد تضمن هذا الأمر إجراءات جديدة حول الأراضي الممنوحة والمتنازل عنها لصالح الدولة ممثلة في الصندوق الوطني للثورة الزراعية، حيث يتم إعادتها لملاكها الأصليين مع التعويض حول المساحات التي تعرضت لزحف عمراني سواء عينيا بمساحة مماثلة من الأرض أوبتعويض نقدي، كما ألغي الأمر الأشخاص الذين اشتروا أراضي قبل الاستقلال. وفي نهاية عام 1996، تم تعويض حوالي 502 مستفيد بمبلغ قدره 115مليون دج، كما تم إعادة 445 ألف هكتار لملاكها الأصليين، و609 الف نخلة من ضمن 624 ألف مؤممة.[3]

1-جعفري جمال،عبدلي ادريس، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة(1990- 2014)، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship Spatial and entrepreneurial development studies laboratory، المجلد1، العدد3، 2019، ص 29.

2- حاوشين ابتسام، السياسات الزراعية الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الامن الغذائي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

3- هبول محمد، السياسات الزراعية، و اشكالية الامن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلة تقييمية للفترة(2000- 2016)، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر2020، ص 64.

3- مرسوم إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز لسنة 1997:

جاء المرسوم التنفيذي رقم 97-483 والمؤرخ في 15 ديسمبر 1997، بغرض إدخال تعديلات جديدة في مجال التنظيم العقاري الزراعي المتبع، تماشيا وتوجهات الحكومة نحو خوصصة الأراضي الزراعية، حيث وبموجبه أصبحت للدولةصلاحية إختيار الأراضي الصالحة للزراعة بعد موافقة وزارة الفلاحة على التمويل، حيث يتم استصلاحها فرديا من خلالم ساحات تتراوح بين 2 إلى 4 هكتار، وذلك حسب ظروف كل ولاية، مع بقاء احتفاظ الدولة بالملكية، ودفع كراء سنويعلى شكل إتاوة من طرف المستصلح، كما حدد هذا المرسوم كيفيات منح حق إمتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الإستصلاحية الموجودة في المناطق الصحراوية والجبلية والسهبية.[1]

حيث تبعا لهذا المرسوم التنفيذي المحدد لكيفيات منح حق إمتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية الموجودة في المناطق الصحراوية، الجبلية السهبية، ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة عن طريق منححق الامتياز للفلاحين لإستغلال الموارد الطبيعية بهدف تغيير الوسط الطبيعى وإجتناب الآثار السلبية للتغيرات الطبيعية والمناخية (انجراف التربة، التصحر، الجفاف...) التي تهدد القطاع الفلاحي و تنعكس سلبا على مردودية الأراضي الفلاحية وعلى التوازن البيئى العام، فالمنهجية الجديدة تضمنت منح حق الامتياز لسكان الأرياف حاصة الشباب المؤهلين وذوي الخبرات وخريجي المعاهد الفلاحية لإشراكهم في عملية التنمية المحلية.[2]

ونظرا لأهمية هذا البرنامج فقد صادقت الحكومة مطلع السنة المقبلة من صدور هذا المرسوم أي بتاريخ 23 جانفي 1998، على البرنامج الاستعجالي المتعلق باستصلاح الاراضي الزراعية عن طريق الامتياز، مع تكفل الدولة بتكاليف النفقات الكبرى لمشاريع الاستصلاح.[3]

وفي الأخير نستطيع القول أن الإصلاحات السابقة سعت إلى تصحيح المشاكل العقارية الناجمة عن قوانين سابقة أو نتيجة لتحرير الإقتصاد وإنسحاب الدولة من ملكية ودعم مختلف أنشطة المستثمرين والتعاونيات، بهدف تحقيق هدفين إستراتيجيين رئيسيين: توسيع وتحسين أداء المستثمرين في القطاع الزراعي وإستغلال المساحات

1-نفس المرجع، ص 64.
2-حاوشين ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص 108.
3- هبول محمد، مرجع سبق ذكره، ص65.

الصالحة للزراعة المتاحة وإستصلاح الأراضي الجديدة. ومع ذلك، فإنه لم تشهد المساحة الزراعية الكلية أوالمستغلة تطورا ملموسا.

المطلب الثالث:برامج اصلاحات القطاع الفلاحي الجزائري خلال الالفية الاخيرة.

منذ بداية الألفية الثالثة، شهد القطاع الفلاحي في الجزائر سلسلة من الإصلاحات الجذرية واسعة النطاق التي لم يسبق لها مثيل منذ استقلال البلاد. تركزت هذه الإصلاحات على تحسين الموارد البشرية والوسائل المادية والمالية، بما في ذلك المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000- 2004) الذي سعى إلى خلق الشروط التقنية والاقتصادية والتنظيمية لتعزيز دور القطاع الفلاحي كمحرك ديناميكي للتنمية الاقتصادية. وقد اعتمدت البلاد سياسات تجديد الفلاحة والريف (2008-2014) بهدف تعزيز الأمن الغذائي على المستوى الوطني، والتي تتطلب تغييرات هيكلية كبيرة وإعادة هيكلة لضمان الأمن الغذائي. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الجزائر برامج للتشجير وإستعادة الأراضي الفلاحية من خلال نظام الإمتياز، وتضمنت الخطط المستقبلية مثل مخطط عمل الفلاحة 2019 التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي في إطار نموذج النمو الجديد.

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000- 2004)

قامت الدولة، ابتداء من سنة 1999 والعودة التدريجية للأمن في البلاد التي تزامنت مع تحسن الوضعية المالية العمومية وغلق برنامج التعديل الهيكلي، بإطلاق برنامج إنعاش طموح من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحيةوفي هذا السياق تم إعطاء بعد ريفي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ليهدف إلى إعادة بعث الحياةفي الفضاءات الريفية خاصة المناطق المعزولة منها والمهمشة، فجاء المخطط الوطني لتنمية الفلاحيةوالريفية باعتباره الآلية التي من خلالها يتم مجابهة التحديات الرئيسية والضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيميةوالمؤسساتية الفلاحية التي تم حصرها لتحقيق تأزر بين الاستغلالات الفلاحية وبين السلطات العموميةوالمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الآخرين، ليشرع تطبيقه بداية من سنة 2002.[1]

أسس هذا البرنامج بموجب المادة230 من قانون المالية لسنة2002 يغطي هذا البرنامج الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004، يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، كما يهدف إلى تعزيزالمرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشات القاعدية وتحسين ظروف المعيشة حظي

1- بومدين قايدي، سياسات التنمية الريفية في الجزائر- دراسة تحليلية تقييمية للفترة(2000- 2018)، اطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية والتسير وعلوم تجارية، جامعة البشير الابراهيمي- برج بوعريرج- الجزائر، 2022، ص 99.

قطاع الفلاحة .وقد قدر الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج ب 525 مليار دج. حظي قطاع الفلاحة منه بنصيب تمثل في المخططالوطني للتنمية المحلية الذي يعمل على تدعيم الاستثمارات الفلاحية وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولويةحوالي65 مليار دج بنسبة مئوية تعادل 12.4% من هذا المشروع وكان النصيب الأكبر لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، فتمحورت أهداف سياسة هذا البرنامج حول القطاع الفلاحي في تكثيف الإنتاج الفلاحي، التكفل الأحسن بظاهرة الجفاف، حماية الأحواض المنحدرة والمصبات، حماية النظام البيئي الرعوي، مكافحة الفقر والتهميش، والقطاع الفلاحي خص ايضا بجزء من ميزانية برنامج الأشغال الكبرى والمنشئات القاعدية قدر ب 32 مليار دينار لتنمية المناطق الريفية، الجبلية والهضاب العليا اذ إهتم البرنامج بتوسيع برامج الشغل الريفي وتحقيق التوازن الجهوي بين مختلف جهات الوطن وتحسين الاطار المعيشي لسكان الارياف خاصة المناطق الجبلية، الهضاب العليا والمناطق الجنوبية من اجل العمل على استقرار السكان والحد من ظاهرة النزوح الريفي.[1]

وبالإضافة الى ما سبق يتمحور المخطط الوطني للتنمية الريفية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل:[2]

- تنمية المنتحات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسبالفروع؛
- تكييف أنظمة استغلال الأراضى في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفافبتحويلهالصالح زراعة الأشحار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرىملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المتاطق المعروفة يقدراها العالية؛
- تطوير الإنتاج الزراعى والحيواني كافة وكذلك المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجاتذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير؛
- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحى بزيادة حجم العمالة مع تشجيعالاستثمار الفلاحي؛
- تحسين شروط الحياة والمداخيل الفلاحية والاستقرار السكان ؛
- تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحضير لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمى (الاتحاد الاوروبي، المنظمة العالمية للتجارة...)،

1-جعفري جمال، عبدلي ادريس، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر –دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990- 2014)، مرجع سبق ذكره، ص 31.
2- حاوشين ابتسام، مرجع يبق ذكره، ص 109.

- زياده معدل نمو الزراعة وذلك بتحسين مساحة الأراضي المستغلة والمسقية ومكافحة التصحر،

- كما يهدف المخطط الوطني إلى توسيع هذه المساحة عبر استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب، حيث تقدر مساحة المرحلة الاولى الجاري انجازها من هذا البرنامج ب 600000 هكتار.

مع العلم أن هذه الأراضي ستبقى ملكا للدولة طبقا لقرار السيد رئيس الجمهورية المعلنعنه خلال اجتماع الولاة في شهر ماي سنة 2000 الذي يتماشى هدف تثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وقد تضمن هذا المخطط مجموعة من البرامج التنموية تتمحور حول تنفيذ مجموعة من المشاريع الفلاحية المترابطة فيما بينها بهدف تحقيق الأهداف المبرمجة، وهذا من خلال القيام بعمليات الدعم والتحفيز والتأطير لهذه المشاريع المتمثلةفيمايلي:[1]

أ- دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع:

في إطار دعم الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع، خصص مزارع نموذجية كوحدات تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات والفحول الحيوانية)، للمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، وتولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل التصدير.

ب- تكييف أنظمة الإنتاج:

يعتمد هذا البرنامج في تنفيذه على نظام دعم خاص، وملائم مبني على مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا لأنشطة حتى يسمح بتأمين مداخيل للفلاحين في الفترة الآنية أوعلى المدى المتوسط، ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها و وحدتها، خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تستهدف المنتوج نفسه.

ج- استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز:

يهدف هذا البرنامج لزيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، عن طريق منح الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 97—483 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997، وقد تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات في

1- بومدين قايدي، مرجع سبق ذكره، ص 101- 102.

الميدان، تشرك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاة ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع.

د- دعم البرنامج الوطني للتشجير:

بالإضافة إلى ما كان سابقا من تشجير، فيهدف هذا البرنامج إلى إعطاء أولوية للتشجير المفيد و الاقتصادي بغرس أصناف من الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، اللوز، الكرز، الفستق، النخيل، ...الخ)من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال هذه المناطقالغابية.

ه- إستصلاح الأراضي بالجنوب:

لقد جاء برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب، من أجل وضع السياسات والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية، وإدماجها ضمن محاور التنمية الإقتصادية في إطارالتنمية المستدامة، ويتم ذلك عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة للمناخ، كالنخيل التي تعتبر مصدرا مهما و جالبا للعملة الصعبة لكون إنتاجها ذو ميزة نسبية، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وضع الشروط و الكيفيات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج، من خلال دعم تهيئة الأراضي في إطار منح الامتيازات الفلاحية، أما الإستصلاحات الكبرى التي تتطلب وسائل مادية ومالية كبيرة إلى جانب التقنيات الحديثة والمتطورة، في المجال للإستثمارات الوطنية والأجنبية ذات الكفاءة العالية والتكنولوجيات المتطورة، المرتبطة بإعطاء دفع إستثماري معتبر يتلاءم والظروف البيئيةومن جهة أخرى إن البرامج الخاصة المنفذة من طرف المحافظة لتنمية الفلاحة في المناطقالصحراوية (تهيئة وتحضير الهياكل القاعدية الفلاحية)، ومن طرف المحافظة السامية لتطوير السهوب (تنمية المراعي والمحافظة عليها)ستتواصل بطريقة تكاملية ومندمجة مع مختلف برامج القطاع.

ومن أجل تنفيذ البرامج السابقة الذكر، تم إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصةفي دعم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تشجيع المستثمرين والفلاحين على استغلال الموارد الطبيعيةو تحسين تقنيات الإنتاج ورفع الإنتاجية من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة، وخاصة بالمناطق الريفية والصحراوية، وهذه الصناديق هي:[1]

1- بوكريطة عبد القادر، السياسات المنتهجة في القطاع الفلاحي الجزائري، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE، العدد:05، 2022، ص 118.

• **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**:يقوم بتقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الفلاحي وحماية و تحسين مداخيل الفلاحين، من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة وتوسيع مجال الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي.

• **صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية**: يدعم كل أنشطة حماية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، كما يقدم التعويضات في إطار المكافحة نتيجة الأمراض.

• **صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب**: يقوم بتقديم الإعانات لمكافحة التصحر و تنمية المنتجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعة الرعوية ودعم مداخيل المربين الزراعيين من خلال تقديم اعانات لتغذية القطعان والحفاظ على المراعي وتطويرها.

• **صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز**: يقوم بتقديم الدعم لعمليات التنمية الريفية المتمثلة في التهيئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة وتحسين الانتاج الحيواني وتثمين المنتجات الفلاحية انشاء المطاحن التقليدية، معاصر الزيتون...إلخ.

ومع استمرار تحسن الوضعية المالية ما بعد 2004، تم اطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والذي يغطي الفترة 2004- 2008 والذي جاء كامتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية فقد إعتمدت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية استراتييجة التنمية الريفية المستدامة مرتكزة عل دعم الأنشطة الإقتصادية المبتكرة والتآزر الإجتماعي و الإقتصادي وتعزز فرص التكامل بين القطاعات في المناطق الريفية من خلال تأسيس شركات محلية ودعم التنمية المتوازنة، وإتجهت هذه الاستراتيجية نحو تنويع انشطة سكان الأرياف والتخلي على التحديات التي تواجههم في العيش الريفي والإحاطة بالبعد الاجتماعي .[1]

2- سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2008- 2014):

جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتؤكد من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962، اي التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل. وقد شرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ عام2008، وقد تم تخصيص 4202.7 مليار دينار جزائري للقطاع الفلاحي، يتضمن

1-عمر خالد، بورزامة جيلالي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الامن الغذائي خلال الفترة 2000- 2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 4، ديسمبر 2018، ص 35.

قيمة 300 مليار جزائري موجهة للفلاحة[1].حيث يرتكز على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في أوت 2008 اذ يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يقوم أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسالة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند الى تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الانتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الإقتصاد الوطني، وتتمثل الاهداف الاستراتيجية لهذه السياسة في الآتي:**التحسين المستدام للامن الغذائي، التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية، مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.**[2]

يرمي قانون التجديد الفلاحي إلى تحقيق الأهداف الأساسية الأتية:[3]

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي،
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي،
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا إقتصاديا وإجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإدارية للشركاء، في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي،
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

لقد عرفت هاته الفترة المتزامنة مع تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي صدور قانون استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة تحت رقم 10- 03 المؤرخ في 15 أوت 2010، المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، بالنظر إلى أهميته في إعادة تنظيم القطاع خاصة بعد ظهور حالات لتحويل الأراضي الفلاحية عن وجهتها، كما جاء هذا القانون ليتمم القانون الفلاحي التوجيهي الصادر عام 2008، ويستبدل التشريع الصادر عام 1987ليشمل مجال تطبيقه الأراضي التي كانت خاضعة للقانون 87- 19والتي تقدر بـ 2,5 مليون هكتار من بين

1- هجريس سهيلة، فعالية البرامج التموية الفلاحية لترقية القطاع الفلاحي –دراسة حالة ولاية الطارف خلال الفترة 2016-2022، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 1، 2023، ص 634.

2- Ministère de L'Agriculture et du développement rural, le renouveau rural évaluation de la mise en oeuvredes des contrats de performance 16ème réunion d'évaluation des cadres. Algérie le : 06/01/2013. P02

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد، 46 الصادر بتاريت 10أوت 2008ص ص، 5، 6

8,5 مليون هكتار أي بنسبة 30%، حيث يشكل الامتياز نمط إستغلال الأراضي الفلاحية أي بمعنى يتم تحويل عقد حق الانتفاع الدائم الذي كان معمول به في القانون السابق إلى حق الامتياز لمدة 40 سنة قابلة للتجديد عن طريق إدارة أملاك الدولة.[1]

3- سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2015- 2019):

مع دخول الجزائر في مرحلة اقتصادية صعبة نتيجة الإنخفاض الكبير الذي عرفته أسعار النفط مع نهاية سنة 2014 سعت السلطات الوطنية الى وضع مجموعة من الإستراتيجيات وحشد كل الوسائل الضرورية من اجل مواجهة أزمة إنخفاض أسعار النفط جسدت في البرنامج الخماسي(2015- 2019)، وكان من أهم أهداف هذا البرنامج الفلاحي خاصة، وضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للتنمية الإقتصادية الشاملة من خلال تكثيف الانتاج في الشعب الزراعية الغذائية التي من شأنها تقوية الأسس الإنتاجية للمحافظة على الأمن الغذائي.[2]

وقد قام المخطط على ثلاث ركائز أساسيةأولها: الزراعة والثروة الحيوانية من خلال تنمية و تحديث هيكل القطاع الفلاحي مع تحقيق متوسط نمو05 % في نفس القطاع، أما الركيزة الثانية فتمثلت في الغابات من خل الاهتمام بالإنتاج الغابي وتشجيع السياحة البيئية، وأخيرا الصيد وتربية المائيات من خلال حماية أماكن صيد الأسماك وتطوي رصادراتها، مع السعي إلى رقم أعمال مقدرب 110 مليار دينار جزائري.[3]

الشكل رقم (02- 06):مخطط عمل الفلاحة (2015- 2019)

المصدر: جمال جعفري، العجال عدالة، مرجع سبق ذكره، ص 108.

1- جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر واثرها على الناتج الزراعي –دراسة تحليلية وقياسية للفترة(2000- 2015)، مرجع سبق ذكره، ص 108.

2- احمد سعدي، بناء سيناريوهات القطاع الزراعي في الجزائر باستخدام نموذج ليونيف- افاق 2050، اطروحة دكتوراه، فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف- المسلة- ، الجزائر، 2023، ص 11.

3- امينة عباس، اسماء حمدون، اثر القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في ظل تطبيق استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة(1990- 2019) ، مجلة العلوم التجارية، المجلد 22، العدد 01، جوان 2023، ص 272.

من خلال الشكل يمكن تلخيص ركائز مخطط عمل الفلاحة للخماسي (2015- 2019) كما يلي:[1]

• **الزراعة والثروة الحيوانية**: ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، كماتم التوجه إلى العمل بالاقطاب الفلاحية من خلال شعبة(القمح الصلب واللين، البطاطا، التمور، الحليب، الزيتون، اللحوم الحمراء والبيضاء، الفواكه، الخضر، البقولالجافة) حسب المناطق المنخصصة فيها.

الجدول رقم (02- 05):ركائز مخطط عمل الفلاحة للخماسي (2015- 2019)

الفرع	الزيادة المحققة سنة 2009- 2014	الإنتاج المحقق سنة 2014	إنتاج سنة 2019	نسبة الزيادة
الحبوب	%4.2	343321780	7000000	%104
الحمضيات	/	10889000	13500000	%24
الزيتون	/	4765000	8000000	%68
الحليب	%8.3	1683000	4300000	%155
اللحوم الحمراء	%12.5	2387000	6300000	%164
اللحوم البيضاء	%12.6	2179000	5800000	%166
البطاطا	%12.6	20129000	68000000	%238
التمور	/	9344000	12500000	%34

المصدر: هاشمي الطيب، مصطفى الجيلالي، الفلاحة ما بعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر 2019/2015 المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد05، الجزائر، سعيدة، 2021، ص 324.

• **الغابات والأحواض المائية:** تقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية.

• **الصيد البحري وتربية لأحياء المائية:** تقوم على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية و وقاية أماكن صيد الأسماك.

وقد هدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى:[2]

- متوسط نمو في القطاع الفلاحي ب05%؛
- إنتاج يقدر بـ 4300مليارد ج،
- 13 بالمئة بيئة التشجير وتخفيض الواردات الى 2مليار دولار،
- رفع الصادرات إلى 1.1مليار دولار،

1- مرجع سابق،ص 323.

2- بن الدين فتيحة، مزريق عاشور، مدى مساهمة برامج التنمية الفلاحية في التنمية الفلاحية المستدامة- حالة برامج التنمية المستدامة في الجزائر للفترة(2010- 2019) ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد07، العدد 02، 2022، ص 346.

– توفير1500.000منصب الشغل حيث يتوقع تحقيقه في2020 رفع الإنتاجإلى حوالي 200الف طن،

- الإحتفاظبـ 80 بالف منصب شغل،

- خلق 40 الف منصب وتحقيق رقم أعمال يقدر 110مليار دج.

ففي إطار المخطط الخماسي للتنمية للفترة (2019- 2015)، خصصت الحكومة ميزانية إجمالية قدرها 262 مليارد‌ولار (ما يعادل 20677 مليار دج) لتغطية مختلف المشاريع المسجلة في هذا المخطط "، في هذا الاطار استفاد قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري على ميزانية إجمالية قدرها 1500 مليار دج أي معدل 300 مليار دج سنويا طوال هذه الفترة، وذلك مقارنة بمعدل 200 مليار دج سنويا للشطر السابق (2010- 2014)، وهوما يعكس رغبة الحكومة في الإرتقاء بهذا القطاع إلى مصاف القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في البلاد، من خلال دعم قدرات الإنتاج وتطويرها، لتحقيق الإكتفاء الذاتي كمرحلة أولى ثم التوجه نحو التصدير كمرحلة ثانية.[1]

4- ورقة طريق التنمية الفلاحية والريفية (2020- 2024):

تجسيدا لمسار التنمية الفلاحية والريفية ومواصلة للمجهودات، بناء على مكتسبات السياسات الفلاحية المتعاقبة، تم إعداد ورقة طريق للتنمية الفلاحية والريفية لفترة 2020- 2024، ترتكز على جملة من المحاور، تتمثل فيما يلي:

1. تنمية الإنتاج الزراعي من خلال توسيع المساحات المروية.
2. زيادة الإنتاج والإنتاجية.
3. ترشيد استخدام الأراضي الزراعية.
4. التنمية الزراعية والريفية في المناطق الجبلية.
5. الحفاظ على التراث الحرجي وتنميته وتعزيزه.
6. التنمية الزراعية والريفية في مناطق السهوب والزراعية الرعوية.
7. التنمية والترويج في المناطق الصحراوية.
8. دمج المعرفة والرقمنة في برامج التنمية.

وفي نفس السياق، تم تحديد الأوليات، بحيث تم إعداد برنامج على المدى القصير وآخر ذوطابع مستمر، يولى البرنامج القصير المدى بتنمية الزراعة الصحراوية، من خلال توسيع المناطق ذات القدرات وتنمية المحاصيل الصناعية (كالذرة، وفول الصويا،

1- هبول محمد، السياسات الزراعية، و اشكالية الامن الغذائي في الجزائر- دراسة تحليلة تقييمية للفترة (2000- 2016)، مؤجع سبق ذكره، ص 105.

وبنجر السكر، وغيرها)، وكذا إنشاء الديوان الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية[1].

إن أهم محاور ورقة الطريق المتعلقة بتنمية القطاع التي تم إعدادها والتي دخلت حيز التنفيذ بأهدافها المحددة وآجال تنفيذها، ترتكز على جملة من الأسس، يراد منها بعث آليات العمل الفلاحي من مختلف جوانبه، إذ تتمثل هذه الأسس المبدئية في :

1.4- بعث الإستثمار المهيكل، وتنمية الشعب الإستراتيجية، خاصة الحبوب وترشيد النفقات العمومية، والتقليص المحسوس في فاتورة الإستيراد وتثمين المنتجات الفلاحية (الزراعات الصناعية والتصدير).

2.4- إدراج رأس المال في الفلاحة، والرقمنة لبعث نجاعة التسيير ودعم مجال الإبتكار ودفع المؤسسات الصغيرة وتحسين المداخيل بالعالم الريفي وتوفير معالم التأطير الإجتماعي والمهني للفلاحين.

3.4- تطوير الزراعات الصناعية من خلال التثمين المدمج، لاسيما إنتاج الزيوت الغذائية والمخلفات (الفول السوداني والصويا..) والسكر (البنجر السكري) والذرة وغيرها، حيث تعتبر شعب إستراتيجية لها آثار عل الاقتصاد الوطني من حيث الاستيراد.

5- المخطط الوطني لتنمية انتاج الحبوب 2023- 2028:

قامت الدولة بوضع خطة استعجالية لتحديث الزراعة من خلال ضمان الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الوطنية سواء في الإنتاج الحيواني أوالإنتاج الفلاحي كالخضر والفواكه والمنتجات المستوردة مثل السكر والزيت والذرة، مع إعادة تأهيل وتطوير الأراضي الزراعية بإمكانية اللجوء إلى الشراكة في مناطق السهوب والصحراء والجبال، وتطهير ملف الأراضي الفلاحية وإستعادة الأراضي الفلاحية غير المستغلة، إضافة إلى تنمية الفلاحة كوسيلة لتنويع الاقتصاد الوطني والحد من اختلال الميزان التجاري للسلع الرئيسية.

وبعد نحوأربع سنوات من إطلاق مسعى **"الجزائر الجديدة"** تسير البلاد بخطى ثابتة في مجال تطوير وعصرنة القطاع الفلاحي من خلال إصلاحات هيكلية كتشجيع الاستثمار الفلاحي وتوفير العقار الفلاحي ورفع العراقيل في مجال التمويل وتوسيع الكهرباء الفلاحية، ما انعكس إيجابا على عديد المؤشرات، حيث بات القطاع الفلاحي يساهم بنحو السدس من الناتج الوطني الخام أي ما يفوق 25 مليار دولار وهوما يمثل ربع اليد العاملة الناشطة ما يعادل 3 ملايين عامل، حيث قدرت قيمة الإنتاج الفلاحي

1- https://gloriousalgeria.dz/Ar/Achievements/show/178#، تم. الاطلاع عليه يوم 2024/06/25

سنة 2022 بـ4550 مليار دينار مقابل 3500 مليار دينار سنة 2021، وهذا العام تبشر بارتفاعها كذلك.

وبهذا أضحت الجزائر من الدول التي قطعت أشواطا كبيرة في مجال الامن الغذائي بفضل منجزات قطاعها الفلاحي الذي عرف قفزة نوعية خلال السنوات القليلة الماضية بالرغم من الظرف الدولي الصعب، فضلا عن التغيرات المناخية التي تشهدها عديد مناطق العالم. وإذا كانت نسبة تغطية الاحتياجات الغذائية من الإنتاج الوطني الفلاحي قد بلغت اليوم أكثر من 75 في المائة، وهورقم يغطي مختلف الشعب الفلاحية التي يفوق عددها 25 شعبة لا سيما الخضر والفواكه، فإن العمل جار من قبل السلطات العمومية لتركيز الجهود على بلوغ الاكتفاء الذاتي في شعبة الحبوب لا سيما القمح اللين وتوسيع مساحات زراعته خصوصا في المساحات المسقية، من أجل تقليص تبعية البلاد للواردات، لما لهذا المحصول من طابع إستراتيجي وأهميته في النظام الغذائي الوطني من جانب، وما تشكله الواردات من عبء على اقتصاد البلاد من جانب آخر.

من أجل ذلك، يأتي المخطط الإستراتيجي لتنمية إنتاج الحبوب في الجزائر 2023- 2028، الذي تم إطلاقه سبتمبر 2023 بمساهمة مسؤولين وخبراء وباحثين من قطاعات الفلاحة والتعليم العالي والبحث العلمي والبيئة والصناعة، لكسب رهان رفع مردودية شعبة الحبوب وتحسين الإنتاج وتطوير جودة البذور مع إتباع التقنيات الحديثة، لا سيما بعد إنشاء بنك البذور العام 2022 الذي يضم أزيد من 4.000 سلالة نباتية في إطار المشاريع الحيوية لتطوير الفلاحة التي حققتها الجزائر الجديدة لحماية مواردها البيولوجية، إضافة إلى العمل على إستحداث البنك الوطني للجينات الذي يهدف إلى تأمين 80 ألف سلالة في مرحلة أولى.[1]

كما تتضمن الإستراتيجية التي تبنتها بلادنا لضمان الأمن الغذائي السماح باستيراد المعدات الفلاحية أقل من 7 سنوات بجميع أنواعها بعد وقفها في سنة 2019 لتطوير المكننة، ودعم أسعار الأسمدة بنسبة 50 في المائة نتيجة ارتفاعها عالميا، مع تعويض الفلاحين المتضررين في الكوارث الطبيعية وتمكينهم من البذور بصفة مجانية، واستعادة 750 ألف هكتار من المساحات الفلاحية كانت غير مستغلة لإعادة توجيهها للاستثمار الفلاحي، خصوصا بعد إنشاء ديوان تنمية الزراعات الصناعية بالأراضي الصحراوية بناء على توجيهات رئيس الجمهورية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 265/20 المؤرخ في 22 سبتمبر 2020 ومنح محيطات من المحفظة العقارية لاستقبال المشاريع الكبرى، إضافة إلى تخصيص حوالي 6,4 مليار دولار للديوان المهني

1 -https://www.elkhabar.com/press/article تم الاطلاع عليه يوم 25 جوان 2024.،

للحبوب لتعزيز المخزون وتأمين الغذاء، مع إنجاز صومعات للتخزين وإقتناء الحبوب من المنتجين والفلاحين بأسعار تحفيزية، وتكليف الديوان باستيراد البقوليات لضمان الإكتفاء الذاتي، خصوصا وأن الدولة تسعى إلى توسيع غرسها في بلادنا للكف عن إستيرادها وضبط أسعارها فيالسوق.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه نجد أنه بالرغم مما تتمتع به الجزائر من إمكانيات طبيعية وبشرية ومالية بالإضافة إلى ما قامت به من الإصلاحات منذ الاستقلال بغية النهوض بالقطاع، أن تطور القطاع الفلاحي في الجزائر يتطلب الإستمرار في البحث عن الإصلاحات الزراعية التي تتوافق والبيئة المحفزة علىالتطوير، حيث يعتبر تأهيل القطاع الفلاحي الجزائري أولوية هامة، كون هذا القطاع يعول عليه كثيرا في تنوع الموارد والمداخيلوالخروج من إقتصاد الريع إلى إقتصاد منتج، وبالرغم من تعاقب كثير من السياسات الزراعية منذ الإستقلال، زيادة علىالإصلاحات التي باشرتها الدولة بدعم قوي منذ بداية الألفية الثالثة يظل القطاع الزراعي بعيدا عن المستوى المرغوب فيه، سواءا فيتحقيق الاكتفاء الذاتي أودعمه للاقتصاد الوطني، بل لا يزال عنوان للتبعية الغذائية الكبيرة للخارج وبقاء الجزائر منطقة عجز.

الـفــصـــل الثالث

تطور التجارة الخارجية للسلع الزراعية الغذائية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2010-2021(الصاردات الزراعية الغذائية المصنعة نموذجا)

تمهيد

تُعد التجارة الخارجية للسلع الزراعية الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2010–2021 من أهم المؤشرات التي تعكس واقع القطاع الزراعي وأدائه الاقتصادي، باعتبارها تمثل صلة وصل بين الإنتاج المحلي والأسواق العالمية. فقد شهدت هذه الفترة تذبذباً في الصادرات والواردات الزراعية نتيجة لتقلبات الإنتاج الداخلي، والظروف المناخية، وتغيرات الأسعار في السوق الدولية. وتميزت الجزائر خلالها بعجز مستمر في ميزانهاالتجاري الزراعي الغذائيبسبب ارتفاع حجم الواردات من المواد الأساسية مثل الحبوب، الحليب ومشتقاته، والسكر، مقابل ضعف في حجم الصادرات الغذائية. كما أثرت السياسات الفلاحية وبرامج دعم الإنتاج على ديناميكية المبادلات التجارية، إذ ساهمت في تحسين بعض المؤشرات دون تحقيق الاكتفاء الذاتي المنشود. وتكتسي دراسة هذه الفترة أهمية خاصة لفهم مدى تطور التجارة الزراعية الجزائرية وتحديد السبل الكفيلة بترقية الصادرات وتقليص التبعية الغذائية للخارج

المبحث الأول:واقع إنتاج السلع الزراعية الغذائية في الجزائر

يُعد إنتاج السلع الزراعية الغذائية في الجزائرمن أهم الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، نظراً لدوره الحيوي في تحقيق الأمن الغذائيوتلبية احتياجات السكان المتزايدة. ويتميز هذا القطاع بتنوع منتجاته التي تشمل الحبوب، الخضر، الفواكه، المنتجات الحيوانية، والمواد الصناعية الزراعية، غير أنه يواجه عدداً من

التحدياتالبنيوية مثل التغيرات المناخية، محدودية الموارد المائية، ضعف المكننة، وارتفاع تكاليف الإنتاج. ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال برامج الدعم والإصلاحات الزراعية، إلا أن الإنتاج المحلي لا يزال في كثير من الأحيان غير كافٍ لتغطية الطلب الداخلي، مما يؤدي إلىالاعتماد على الواردات الغذائيةوتكتسي دراسة واقع إنتاج السلع الزراعية الغذائية أهمية خاصة لفهم ديناميكية هذا القطاع وتحديد السبل الكفيلة بتطويره وتعزيز مساهمته في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية الاقتصادية المستدامة

المطلب الأول:ماهية السلع الزراعية الغذائية

تُعدّ السلع الزراعية الغذائيةمن أهم مكوّنات الاقتصاد الوطني، كونها تمثل حلقة الوصل بين القطاعين الزراعي والغذائي، وتشكل الأساس في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي لأي دولة. وتشمل هذه السلع مختلف المنتجات الزراعية الموجّهة للاستهلاك البشري بعد تحويلها أو بدون تحويل، مثل الحبوب، والخضر، والفواكه، واللحوم، ومشتقات الحليب، والزيوت النباتيةوغيرها. وتكتسي هذه السلع أهمية اقتصادية واجتماعية بالغة، إذ تسهم في تحريك النشاط الزراعي والصناعات التحويلية، وخلق فرص العمل، وزيادةالصادرات .كما تُعدّ مؤشراً مهماً على مدى تطور القطاع الزراعي وقدرته على تلبية حاجات السكان من المواد الغذائية، ما يجعل دراستها وتحليل إنتاجها وتبادلها التجاري أمراً ضرورياً لفهم واقع التنمية الزراعية والغذائية في أي بلد، خصوصاً في الجزائر التي تسعى إلى تحقيق توازن بين الإنتاج المحلي ومتطلبات السوق.

أولا:تعريف السلع الزراعية:

1- السلع الزراعية هي المنتجات الخام أو الأولية التي يتم الحصول عليها من الزراعة وتربية المواشي،تشمل بعض السلع الزراعية الاكثر شيوعا القمح والذرة وفول الصويا والسكر والقطن وغيرها ،يتم تداول هذه السلع في أسواق العقود الآجلة حيث يتفق المشترون والبائعون على تداول كمية معينة من السلعة بسعر محدد وتاريخ التسليم يكون في المستقبل.[1]

2- تشير السلع الزراعية إلى مجموعة من السلع المشتقة من الزراعة أو رعاية التربة ، وإنتاج المحاصيل ، وتربية المواشي.[2]

إذن نستنتج من التعريفين السابقين أن السلع الزراعية تُقصد بها جميع المنتجات الناتجة عن النشاط الزراعي ورعاية المواشي، سواء كانت مواد خام كالقمح والذرة وفول الصويا والقطن والسكر، أو سلعاً مشتقة من الزراعة و رعاية التربة. وتُعد هذه السلع من أهم المكونات المتداولة عالمياً، حيث تُباع وتشترى غالباً في أسواق العقود

1- صامويل اتيكينز، سام نورث، الاستثمار في السلع الزراعية، تم الاطلاع عليه يوم https://www.etoro.com/ar/investing/agricultural- commodities.2025/06/15/15

2- الموقع: https://support.avatrade.com/hc/ar/articles، تم الاطلاع عليه يوم 2025/06/15

الآجلة التي تقوم على اتفاق مسبق بين البائع والمشتري حول الكمية والسعر وتاريخ التسليم في المستقبل.

ثانيا- خصائص السلع الزراعية:

تتميز السلع الزراعية بمجموعة من الخصائص نذكر منها مايلي:[1]

-السلع الزراعية ذات أفضلية أولى بالنسبة للسكان: حوالي 90% من نسبة المنتجات الزراعية عبارة عن مواد غذائية،فهي المصدر الوحيد تقريبا- لتغذية الإنسان، فهو يسعى لتأمين حاجاته الغذائية من المنتجات الزراعية الغذائية (الحبوب،الخضر، الفواكه، الزيوت، السكر، اللحوم، الألبان، البن، الشاي...الخ)، وإضافة إلى الغذاء تؤمن المنتجات الزراعية حاجات الإنسان من اللباس (القطن، الكتان، الصوف،..الخ) والتدفئة (الحطب)و هي المواد الأولية اللازمة للصناعة، وكذا بعض المنتجات الترفيهية والكمالية.

- استهلاك السلع الزراعية الغذائية مباشر ومستمر ويتم بكميات كبيرة: تستهلك السلع الزراعية بشكل مباشر ونهائي، ولا تستخدم إلا مرة واحدة بعكس المواد الصناعية، وتستهلك باستمرار أي مدى الحياة وعدة مرات في اليوم.

- السلع الزراعية متنوعة وغير متجانسة وسرعة العطب عموما: تعتبر المنتجات الزراعية أكد تنوعا وذلك لتنوع البيئة الزراعية، وتعدد مشاريع الزراعة، وتبعثرها في مناطق جغرافية واسعة، واختلاف أساليب الإنتاج، وحتى في المزرعة الواحدة نجد أنواعا عديدة من المحاصيل النباتية، أيضا هذه المنتجات أقل تجانسا، مما ينتج عنها بعض الصعوبات مما يستوجب وظائف تسويقية، كإعادة الفرز، والتماثل، والتعبئة وطرق البيع..الخ، وخلافا للمنتجات الصناعية، فالمنتجات الزراعية سريعة التلف مما يصعب عملية نقلها لمسافات بعيدة، وهو ما يترتب عليه ضرورة تأمين النقل السريع، وتوفير شروط التخزين الملائم، وتأمين سرعة الاستهلاك في بعض الحالات.

بالإضافة إلى خصائص أخرى تتمثل في:[2]

- عدم الصلاحية للإستهلاك المباشر

إن غالبية المنتجات الزراعية تعتبر مواد خام لا تصلح للاستهلاك المباشر دون أن تجري عليها عمليات تجهيزية. وهذه العمليات التجهيزية تختلف من منتج لآخر، فبعضها يعتبر عملاً بسيطاً كالتقطيع والتقشير، ذبح الحيوان، ...، وغيرها، والبعض الآخر معقد نسبياً، مثل عمل منتجات القمح والجلود.

- الضخامة

1 - باكرية عيسى، سمير عز الدين، المنتجات الزراعية و اثرها على تحقيق الامن الغذائي ولاية الجلفة نموذجا، مجلة دراسات اقتصادية، ا لمجلد 18، العدد02 ، 2024، ص ص264- 265.

2- عماد الدين الافاضل عبد الكريم، المنهج المقرر لمادة مبادئ الاقتصاد الزراعي، كلية علوم الأغذية و الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة الملك سعود، 1435، ص29.

إن غالبية المنتجات الزراعية تتصف بالضخامة، وهذه الخاصية تؤثر كثيراً في عمليات النقل، التخزين، والتداول، الشئ الذي ينعكس علي تكاليف التسويق والاستهلاك.

- القابلية للتلف

تتباين هذه الخاصية من منتج زراعي لآخر، فبعض المنتجات، مثل اللحوم والخضروات، سريعة التلف ولا يمكن تخزينها إلا بتكاليف كبيرة ولفترات محدودة. أما البعض الآخر، مثل الحبوب الغذائية، فيمكن تخزينها بتكلفة أقل ولفترات زمنية أكبر.

- التفاوت في الجودة

تتصف المنتجات الزراعية بالتفاوت الكبير في الجودة للمنتج الواحد من موسم زراعي للآخر، ومن ظرف مناخي لآخر، ومن مدخلات إنتاج معينة لمدخلات أخري. كما أن إستخدام الكيماويات أو البدائل الطبيعية من الأسمدة العضوية تتسبب في تغيير مواصفات المنتج، وتعتبر من المواضيع المهمة للمستهلك. لذلك نجد أنه من الصعوبة بمكان تحديد مواصفات السلع الزراعية لفترة طويلة. ولكن نجد أن التقدم التقني الذي حدث في الأساليب الزراعية، مثل الزراعات المحمية، وكذلك في وسائل الحصاد، الفرز والتعبئة، قد أحدث تطوراً كبيراً في إنتاج وتسويق سلع متشابهة في مستوي الجودة.

5.إنخفاض مرونة العرض والطلب علي المنتجات الزراعية: أي أن:

- المرونة السعرية للطلب: استجابة الطلب لتغير الأسعار← ضعيفة
- المرونة الدخلية للطلب: استجابة الطلب لتغير الدخل ← ضعيفة
- المرونة السعرية للعرض: استجابة العرض لتغير الأسعار ← ضعيفة

يعزي إنخفاض مرونة العرض إلي ارتفاع حجم الاستثمارات اللازمة للإنتاج الزراعي وإرتفاع نسبة رأس المال الثابت، خضوع الزراعة للعوامل الطبيعية، وصعوبة الحصول علي المعلومات السوقية للمنتجين. أما إنخفاض مرونة الطلب فهي تعزي إلي ضرورة الحصول علي تلك السلع لتلبية الاحتياجات الأساسية للغذاء وغيره، صعوبة إنتاج بدائل للسلع الزراعية، وإرتباط استهلاك المجتمع للسلع الزراعية بعوامل بيولوجية.

المطلب الثاني:تطور إنتاج السلع الزراعية الغذائية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من(2010- 2021).

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد على الزراعة في تحقيق جزء كبير من اكتفائها الغذائي. أهم السلع الزراعية الغذائية في الجزائر تشمل:

أولا:تطور الإنتاج النباتي

1- الحبوب:

تُعد الحبوب بمختلف أنواعها (القمح بنوعيه الصلب واللين، الشعير، الذرة، الشوفان وغيرها) من أهم المحاصيل الزراعية الأساسية في الجزائر، إذ تشكل الركيزة الأولى للأمن الغذائي ومصدرًا رئيسيًا لتغذية السكان. ويتركز إنتاجها في الهضاب العليا والمناطق السهبية التي تعتمد أساسًا على الزراعة البعلية، ما يجعلها شديدة التأثر بالظروف المناخية، خاصة تقلبات الأمطار والجفاف. ورغم الجهود المبذولة من خلال برامج الدعم الحكومي وإدخال بعض التقنيات الحديثة، لا يزال إنتاج الحبوب يتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، مما يدفع الجزائر إلى اللجوء للاستيراد لتغطية الطلب المحلي المتزايد.

الجدول رقم (03- 01): تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2021.

الإنتاج:ألف طن

السنوات	القمح	الشعير	البذور الزيتية	الذرة	الشوفان
2010	2952.70	1503.90	178.69	0.36	/
2011	2554.93	1104.21	421.03	0.58	/
2012	3432.23	1591.72	250.79	1.75	/
2013	3299.05	1498.64	406.36	1.24	/
2014	2436.20	939.40	277.97	2.57	/
2015	2656.73	1030.56	423.74	2.79	/
2016	2440.10	919.91	482.21	3.69	72.27
2017	2436.50	969.70	694.80	2.63	64.05
2018	3981.22	1957.37	872.84	5.51	118.02
2019	3876.88	1647.75	881.53	6.36	101.31
2020	3106.00	1213.14	1092.03	3.22	69.39
2021	2168.39	555.36	720.63	18.49	40.46

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

القمح:

نلاحظ من خلال الجدول أن القمح هو اكبر محصول من حيث الكمية من 2.100 إلى 4.000 ألف طن تقريبا،إلا انه عرف تذبذبا كبيرا،حيث كان ارتفاعا قويا في 2012 بـ3432 ألف طن و2018 بإنتاج قدر بـ3981 ألف طن،قابله انخفاض ملحوظا في 2014 بإنتاج قدر بـ 2436 ألف طن وفي سنة 2021 بـ2168 ألف طن وهذا راجع لأسباب كثيرة نذكر منها ما يلي:

تذبذب إنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 2010–2021 يعود أساسًا إلى عوامل مناخية وتقنية واقتصادية متداخلة. فمن جهة، لعبت التغيرات المناخية دورًا بارزًا من خلال الجفاف المتكرر أو الأمطار الغزيرة التي أثرت سلبًا على المحاصيل، إضافة إلى تدهور خصوبة التربة والاعتماد الكبير على الزراعة المطرية في ظل ضعف أنظمة الري. ومن جهة أخرى، ساهمت محدودية استعمال البذور المحسنة والتقنيات الحديثة، إلى جانب مشاكل التخزين والنقل، في إضعاف الإنتاج. كما أثرت

السياسات الاقتصادية بدورها، حيث لم يكن الدعم الحكومي دائمًا فعالًا، وزاد الاعتماد على الاستيراد من تقليص حافز الفلاحين على الإنتاج، في حين ظل الاستثمار الخاص في هذا القطاع محدودًا.

الشعير:

نفس النمط تقريبا مع القمح حيث كان الإنتاج متذبذبا بين 900 و1900 ألف طن،و قد بلغ ذروته في 2018 بإنتاج قدر ب 1957 ألف طن إلا انه انهار سنة 2021 بكمية إنتاج قدرت بـ555 ألف طن،و هذا يوضح هشاشة المحصول أمام التغيرات المناخية.

البذور الزيتية:

إنتاجها اقل من الحبوب،لكنه سجل اتجاه تصاعدي واضح من 178 ألف طن في سنة 2010 إلى أكثر من 1000الف طن سنة 2020 ثم سجل تراجعا في 2021 بإنتاج قدر بـ720 ألف طن،وهذا ما يعكس سياسة الجزائر الزراعات الصناعية مثل عباد الشمس وفول الصويا ...الخ

الذرة:

إنتاج الذرة ضعيف جدا مقارنة بالقمح والشعير،لكن لا ننكر انه في تحسن تدريجي من اقل من 1 ألف طن في سنة 2010 إلى 18 ألف طن سنة 2021،لكن بالرغم من هذا النمو إلا أن حجم إنتاجه غير كافي لتغطية الحاجيات الوطنية الكبيرة خاصة في ما يخص الأعلاف على سبيل المثال.

الشوفان:

نلاحظ من خلال الجدول الموضح أعلاه أن إنتاج الشوفان كان إنتاجه شبه معدوما في الجزائر لكن بعد دخوله بعد سنة 2016 نجد أن كميات إنتاجه تراوحت بين 40الف طن إلى 118 ألف طن،وهذا ما يدل على بداية الاهتمام بزراعة محاصيل جديدة ومتنوعة.

من خلال ما ذكر سابقا نستنتج أن:

1. الإنتاج الزراعي في الجزائر متذبذب بقوة بسبب الاعتماد الكبير على الأمطار(زراعة بعلية)،
2. القمح والشعير يمثلان العمود الفقري للإنتاج، لكنهما غير مستقرين من حيث الكميات المنتجة،
3. البذور الزيتية والذرة في نمو، مما يعكس التوجه نحو تنويع المحاصيل لتقليص فاتورة الاستيراد،
4. دخول الشوفان يعكس محاولة تحديث السلة الزراعيةوإدخال محاصيل جديدة،

5. التراجع الحاد في 2021 يظهر هشاشة القطاع أمام التغيرات المناخية وغياب الاستقرار في الإنتاج

2- تطور إنتاج البقوليات:

تحتل البقوليات مكانة هامة في المنظومة الزراعية الجزائرية، إذ تُعد مصدرًا أساسيًا للبروتينات النباتية وتدخل بشكل واسع في النظام الغذائي اليومي للسكان، مثل العدس، الحمص، الفاصوليا والجلبانة. ورغم توفر مساحات زراعية ملائمة لزراعتها، إلا أن إنتاج البقوليات في الجزائر يبقى محدودًا ومتذبذبًا، نتيجة اعتمادها في الغالب على الزراعة التقليدية وضعف استعمال البذور المحسنة والتقنيات الحديثة، إلى جانب تأثرها الكبير بالعوامل المناخية. هذا الوضع جعل الإنتاج الوطني غير كافٍ لتلبية الطلب المحلي، مما يدفع الدولة إلى استيراد كميات معتبرة من هذه المواد لتغطية حاجيات السوق وضمان الأمن الغذائي.

من خلال الموضح أدناه سنتطرق إلى شرح تطور إنتاج البقوليات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2021.

الجدول رقم (03- 02):يمثل تطور إنتاج البقوليات خلال الفترة الممتدة من 2010-2021.

السنوات	العدس	الفاصولياء الجافة	الحمص	الفول الجاف	البازلاءالجافة
2010	4.59	0.84	23.47	36.62	6.61
2011	8.92	0.95	24.05	37.98	7.44
2012	5.94	1.02	27.68	40.51	9.18
2013	6.32	1.36	34.98	42.38	10.59
2014	35.11	1.34	35.11	41.39	10.12
2015	24.90	1.42	24.90	44.81	11.05
2016	21.57	0.87	21.57	38.05	6.45
2017	19.14	1.48	29.34	46.86	9.92
2018	29.66	11.47	38.27	54.87	11.47
2019	26.52	12.13	40.37	55.27	12.13
2020	12.11	2.05	39.89	49.86	11.03
2021	8.00	3.61	38.82	39.66	8.27

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

من خلال دراسة إحصائيات إنتاج البقوليات في الجزائر خلال الفترة 2010-2021، يتبين أن الإنتاج يتسم بتذبذب ملحوظ وعدم استقرار، ما يعكس تأثره الكبير بالظروف المناخية والتقنية. فالعدس مثلًا عرف قفزة كبيرة في سنة 2014 بلغت أكثر من 35 ألف طن، قبل أن يتراجع تدريجيًا في السنوات الموالية. أما الفاصوليا الجافة، فرغم محدودية إنتاجها، فقد سجلت ارتفاعًا استثنائيًا في 2018 و2019، وهو ما يدل على محاولات التوسع في زراعتها. بالنسبة للحمص، الذي يُعد من أكثر البقوليات استهلاكًا، فقد حافظ على مستويات إنتاج متوسطة إلى مرتفعة نسبيًا مع تذبذب طفيف،

في حين أظهر الفول الجاف استقرارًا نسبيًا مع إنتاج يفوق 35 ألف طن في معظم السنوات. أما البازلاء الجافة، فقد عرفت زيادات طفيفة لكنها بقيت ضمن مستويات متواضعة. هذه المؤشرات توضح أن الإنتاج الوطني للبقوليات غير قادر على مواكبة الطلب المحلي المتزايد، مما يفسر استمرار الاعتماد على الاستيراد لتغطية السوق، ويبرز الحاجة إلى تحسين الإنتاجية عبر إدخال بذور محسنة، دعم أنظمة الري، وتطوير تقنيات الزراعة الحديثة لتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي.

3- تطور إنتاج الخضر:

تُعد الخضر من أهم المنتجات الزراعية في الجزائر نظرًا لدورها الحيوي في تغذية السكان وتلبية الطلب الاستهلاكي اليومي، فضلًا عن مساهمتها في تنويع الإنتاج الزراعي وتوفير مناصب شغل واسعة في الوسط الريفي. ويغطي إنتاج الخضر مساحات معتبرة عبر مختلف المناطق، خاصة السهول الساحلية والهضاب العليا بفضل خصوبة التربة وتوفر الظروف المناخية الملائمة نسبيًا. وتشمل أهم الأنواع المزروعة البطاطا، الطماطم، الجزر، البصل، الفلفل، إضافة إلى الخضر الورقية. ورغم الجهود المبذولة لتحسين المردود عبر دعم الفلاحين وتوسيع استعمال البيوت البلاستيكية، إلا أن الإنتاج يبقى متذبذبًا نتيجة ارتباطه بالعوامل المناخية، وارتفاع تكاليف مستلزمات الزراعة، ومحدودية تقنيات التخزين والتسويق، مما يطرح تحديات أمام تحقيق استقرار العرض وضمان الأمن الغذائي.

الجدول رقم (03- 03): يمثل تطور إنتاج الخضر خلال الفترة الممتدة من 2010-2021.

الوحدة:الف طن

السنوات	الطماطم	البطاطا	الجزر	الباذنجان	البصل الجاف	الفاصوليا ء الخضراء	الخيار	الملفوف (الكرنب)	الثوم	الفول الاخضر	البازلاء الخضراء	الفلفل الاخضر
2010	718.24	3300.31	323.86	90.68	1001.30	53.48	115.54	50.98	64.49	248.34	125.12	/
2011	771.61	3862.19	342.18	94.81	1144.17	54.58	109.99	59.05	53.98	248.74	127.68	/
2012	796.96	4219.48	354.10	91.83	1183.27	60.79	115.16	83.37	77.65	257.70	140.59	/
2013	975.07	1928.03	396.12	118.66	1344.38	71.73	140.77	77.94	93.06	296.96	186.35	/
2014	1065.60	4673.520	386.810	138.080	1340.880	79.570	180.240	85.200	92.20	295.98	146.940	532.68
2015	1163.77	4539.577	391.563	136.128	1436.280	79.513	154.339	78.212	110.00	249.53	137.301	557.25
2016	1280.57	4782.690	420.547	126.851	1525.987	79.099	139.587	104.881	103.62	273.20	126.817	339.60
2017	1286.29	4606.40	406.37	155.88	1420.31	98.000	171.61	91.94	123.48	256.98	131.41	343.63
2018	1309.746	4653.32	431.883	181.619	1399.691	93.183	193.65	107.41	22.213	54.88	186.203	341.715
2019	1635.62	5020.25	419.53	214.15	1613.73	95.020	166.05	116.430	223.31	/	200.03	366.89
2020	1641.64	4659.48	447.60	178.42	1665.67	100.31	184.36	124.20	170.93	287.23	209.41	717.66
2021	/	4360.88	414.32	192.89	1710.60	87.950	182.89	158.05	195.98	277.35	204.12	717.66

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

من خلال الجدول نجد أن إنتاج الخضر في الجزائر عرف تطوراً ملحوظاًخلال الفترة المدروسة، لكن مع بعض التذبذبات حسب نوع المحصول وظروف كل سنة.

- **البطاطا**:تبقى المنتج الأكثر وزناً في القطاع، حيث تجاوز إنتاجها 5 مليون طن سنة 2019، وهو ما يعكس مكانتها كغذاء أساسي. لكن لاحظنا تراجعاً بعد ذلك إلى 4.3 مليون طن سنة 2021،فقد يرجع هذا التراجع إلى مشاكل التسويق والتخزين، إلى جانب العوامل المناخية.

- **الطماطم:**سجلت نمواً تدريجياً من 718 ألف طن سنة 2010 إلى أكثر من 1.6 مليون طن سنة 2019- 2020، وهو ما يُظهر توسع المساحات المزروعة وتزايد الطلب الصناعي (خاصة لصناعة المصبرات ومعجون الطماطم).

- **البصل والحزر**:عرفا استقراراً نسبياً مع منحنى تصاعدي، حيث بلغ إنتاج البصل 1.7 مليون طن سنة 2021 مقابل حوالي 1 مليون طن سنة 2010، بينما بقي الجزر بين 320 و450 ألف طن، ما يجعله في مرتبة ثانوية مقارنة بمحاصيل أخرى.

- **البقوليات الخضراء(الفول الأخضر،البازلاء،الفاصولياء الخضراء):** إنتاجها ضعيف مقارنة بالخضر الأخرى، إذ لم يتجاوز في أحسن الأحوال بضع مئات آلاف الأطنان. ورغم النمو في بعض السنوات (2014 و2020)، إلا أن الإنتاج يظل محدوداً نتيجةضعف المساحات المزروعة وغياب الدعم الموجه لهذا الفرع.

- **الخضر الثانوية(الخيار،الكرنب،الباذنجان،الثوم،الفلفل الأخضر):**شهدت تقلبات حسب السنة، لكنها عموماً عرفت تحسناً تدريجياً إلى حدود 2017- 2020، ما يعكس تنوع الإنتاج المحلي وتحسن في العادات الاستهلاكية.

بصفة عامة، تُظهر الأرقام أن إنتاج الخضر في الجزائر تضاعف تقريباً في بعض الأصناف خلال العقد الأخير، خاصة البطاطا والطماطم والبصل. ورغم هذا التطور، يبقى القطاع معرضاً لتذبذباتمرتبطة بالتغيرات المناخية (الجفاف والفيضانات)، ضعف البنى التحتية للتخزين والتبريد، صعوبات التسويق، وكذا تقلبات أسعار البذور والمدخلات الزراعية.

إنتاج الخضر في الجزائر خلال الفترة 2010- 2021 تميز بزيادة ملحوظة في بعض المحاصيل الإستراتيجية على غرار البطاطا والطماطم والبصل، التي شكّلت العمود الفقري للقطاع، حيث ارتفع إنتاج البطاطا إلى أكثر من 5 مليون طن سنة 2019 قبل أن يتراجع بفعل مشاكل التخزين والتسويق، بينما تضاعف إنتاج الطماطم تقريباً بفعل توسع المساحات والطلب الصناعي. أما البصل والجزر فشهدا نمواً تدريجياً جعل منهما محاصيل ثانوية مستقرة نسبياً. في المقابل، بقي إنتاج البقوليات الخضراء ضعيفاً رغم بعض التحسن، ما يعكس محدودية الدعم الموجه لها. أما باقي الخضر كالخيار، الفلفل، الكرنب والباذنجان فقد عرفت تقلبات لكنها أظهرت ميلاً

تدريجياً نحو الارتفاع بفعل تنوع الطلب الاستهلاكي. ويُبرز هذا المسار أن القطاع يتمتع بإمكانات معتبرة، لكنه ما يزال عرضة للتذبذب بفعل التغيرات المناخية، ضعف الهياكل القاعدية للتخزين والتوزيع، وتقلب أسعار المدخلات، ما يجعل تحقيق استقرار الإنتاج مرهوناً بتحسين منظومة الدعم والتسيير الزراعي.

4- تطور إنتاج الفواكه:

يُعتبر إنتاج الفواكه في الجزائر من أبرز الفروع الزراعية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتنويع الاقتصاد الوطني، حيث تتوفر البلاد على مناخ متنوع يجمع بين الطابع المتوسطي، الصحراوي والجبلي، مما يتيح إنتاج أصناف متعددة من الفواكه على مدار السنة. وتشمل أهم الأنواع المنتجة: التمر الذي يحتل الصدارة ويُعد من المنتجات الإستراتيجية ذات الشهرة العالمية، إضافة إلى الحمضيات، العنب، التفاح، المشمش. وقد ساعدت وفرة الأراضي الزراعية الصالحة للغراسة وتنوع الموارد المائية على توسيع المساحات المغروسة بالفواكه، الأمر الذي ساهم في تلبية جزء كبير من احتياجات السوق المحلية وفتح آفاق للتصدير، خاصة نحو الأسواق الأوروبية والعربية. ورغم هذه المؤهلات، يواجه قطاع الفواكه بعض التحديات مثل ضعف المكننة الزراعية، تقلبات المناخ، ومشاكل التخزين والتسويق، ما يستدعي استراتيجيات أكثر فاعلية لتعزيز الإنتاجية وضمان ديمومة هذا القطاع الحيوي.

الجدول رقم (03- 04):يمثل تطور إنتاج الفواكه الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2021.

الوحدة:الف طن

السنوات	البرتقال	المندرين	الليمون	مشمش	الخوخالبرقوق	اجاص	التفاح
2010	/	/	/	/	/	/	/
2011	/	/	/	/	/	/	/
2012	/	/	/	/	/	/	/
2013	/	/	/	/	/	/	/
2014	/	/	/	/	282.38	228.11	462.81
2015	/	/	/	/	295.60	255.34	451.47
2016	892.70	234.16	74.36	256.77	272.08	211.95	500.85
2017	1013.95	250.67	77.76	256.89	310.12	236.98	494.24
2018	1134.19	455.53	78.79	242.24	301.89	200.17	487.80

558.83	223.47	201.76	209.20	87.02	464.66	119954	2019
566.82	154.86	98.91	187.27	85.30	302.48	117485	2020
522.32	149.78	186.07	189.72	84.02	290.42	1137.19	2021

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نجد أن إنتاج الفواكه في الجزائر خلال الفترة 2014-2021، يمكن ملاحظة أن الإنتاج عرف تذبذباً ملحوظاً يعكس تأثير العوامل المناخية والاقتصادية. فقد شهدت بعض الأصناف مثل **البرتقال** منحى تصاعدياً واضحاً، إذ ارتفع من 892.70 ألف طن سنة 2016 إلى أكثر من 1,134 ألف طن سنة 2018، وهو ما يعكس توسع المساحات المزروعة بالحمضيات واهتمام السوق المحلية بها. بالمقابل، عرف إنتاج المندرين والليمون مستويات أقل استقراراً، حيث بلغ ذروته سنة 2018 ثم انخفض مجدداً سنة 2021، ما يشير إلى تأثره بالتقلبات المناخية ونقص الري. أما بالنسبة للفواكه ذات النوى مثل المشمش، الخوخ والبرقوق فقد سجلت هي الأخرى تراجعاً ملحوظاً بعد 2016، خاصة مع الجفاف ومشاكل التسويق. ومن جهة أخرى، يبرز التفاح كمنتج استراتيجي، حيث سجل أرقاماً معتبرة مع اتجاه نحو الزيادة خصوصاً العنب الذي بلغ 630 ألف طن سنة 2021. وبالرغم من هذه المؤشرات الإيجابية، فإن التذبذب العام للإنتاج يعكس هشاشة القطاع أمام المخاطر الطبيعية وضعف الاستثمار في التخزين والتصنيع، وهو ما يحد من مساهمة الفواكه في تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الصادرات.

5- تطور إنتاج زراعة الأشجار:

تُعتبر زراعة الأشجار في الجزائر من أبرز الأنشطة الفلاحية التي تعكس تنوع المناخ والموارد الطبيعية في البلاد، حيث تمتد المساحات المزروعة بالأشجار المثمرة والزيتون والواحات على مختلف الأقاليم من الشمال المتوسطي إلى الهضاب العليا وصولاً إلى الصحراء. وتحتل هذه الشعبة مكانة إستراتيجية داخل الاقتصاد الوطني، إذ تساهم في تأمين حاجيات السوق المحلية من الفواكه والزيوت، وتدعم مكانة الجزائر في الأسواق الخارجية خاصة بمنتوجات مثل التمور وزيت الزيتون. كما تلعب زراعة الأشجار دوراً بيئياً مهماً في مكافحة التصحر والحفاظ على التوازن الإيكولوجي من خلال تثبيت التربة وحماية الموارد المائية. ورغم هذه الأهمية، ما تزال الشعبة تواجه تحديات عديدة أبرزها ضعف المكننة، تقلبات المناخ، ومشاكل التخزين والتسويق، وهو ما يتطلب استراتيجيات تنموية أكثر فعالية لضمان استقرار الإنتاج وتثمينه بما يخدم الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

الجدول رقم (03- 05):يمثل تطور إنتاج زراعة الأشجار المثمرة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018

الوحدة:ألف طن

السنوات	التمور	الزيتون	التين	اللوز	فواكه اخرى(ذات نواة وحب)
2011-2010	7249	6108	1202	506	13.315
2012-2011	7894	3938	1101	665	12.923
2013-2012	8482	5787	1171	635	14.766
2014-2013	9344	4829	1286	648	13.317
2015-2014	9904	6537	1391	765	14.624
2016-2015	10.296	6964	1204	661	14.738
2017-2016	10.586	6845	1287	619	14.552
2018-2017	1.947	8687	1092	724	14.229

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول نجد انه خلال الفترة الممتدة بين 2011/2010 و2018/2017، عرف إنتاج الفواكه في الجزائر تبايناً واضحاً بين الأصناف المختلفة. فقد برزت التمور كأهم منتج استراتيجي بفضل النمو المتواصل من حوالي 7.249 ألف طن إلى أكثر من 10.586 ألف طن، ما يعكس توسع الواحات وارتفاع الطلب الداخلي والخارجي، رغم تسجيل تراجع استثنائي سنة 2018/2017 قد يُفسَّر بعوامل مناخية أو إحصائية. أما الزيتون، فقد اتسم إنتاجه بالتذبذب حيث انخفض بشكل ملحوظ في 2012/2011 ثم عاد للارتفاع التدريجي ليصل إلى 8.687 ألف طن في 2018/2017، وهو ما يبرز نجاح جهود التوسع في هذه الشعبة الحيوية رغم حساسيتها للظروف المناخية. بالنسبة للتين، ظل الإنتاج مستقراً نسبياً في حدود 1100–1300 ألف طن، مما يدل على محدودية توسعه وبقائه محصوراً في المناطق الجبلية التقليدية. في حين عرف اللوز تحسناً ملحوظاً في منتصف الفترة ليبلغ 765 ألف طن سنة 2015/2014، قبل أن يتراجع قليلاً ليستقر دون مستويات عالية، مما يعكس ضعف الاستثمار مقارنة بقدرات هذه الشجرة ذات القيمة الاقتصادية. أما الفواكه الأخرى ذات النواة والحب فقد بقيت مستقرة نسبياً بين 13 و14 ألف طن طوال الفترة دون تسجيل قفزة نوعية. وبصفة عامة، فإن هذه المعطيات تؤكد أن الإنتاج الجزائري يتركز أساساً في شعبتي التمور والزيتون باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الصادرات، بينما تبقى باقي الفواكه في مستويات أقل، وهو ما يعكس الحاجة إلى استراتيجيات أوسع للتوسع الزراعي، تثمين المنتجات، وتجاوز التذبذبات المناخية التي تحد من استقرار الإنتاج.

بصفة عامة، يُظهر الجدول أن التمور والزيتون يمثلان العمود الفقري لإنتاج الفواكه في الجزائر نظرًا لأبعادهما الإستراتيجية والتجارية، بينما تبقى باقي الفواكه (التين، اللوز، الفواكه الأخرى) محدودة في إنتاجها وموجهة أساساً للاستهلاك المحلي. كما يكشف التذبذب الكبير في بعض الأصناف عنتأثر الزراعة الجزائريةبالتقلبات المناخية وضعف تقنيات التخزين والتثمين، وهو ما يفرض تعزيز

الاستثمارات في المكننة، السقي التكميلي، والتصنيع الغذائي لضمان استقرار الإنتاج وتحقيق قيمة مضافة أعلى.

6- تطور إنتاج المحاصيل الصناعية:

تُعتبر الطماطم الصناعية والتبغ من أهم المحاصيل الصناعية التي عرفت انتشاراً ملحوظاً في الجزائر خلال العقود الأخيرة. فالطماطم الصناعية تحتل مكانة مميزة ضمن الزراعات الموجهة للتحويل الغذائي، إذ تستغل كميات كبيرة منها في صناعة المعلبات، العصائر، والصلصات، مما يجعلها ذات قيمة مضافة عالية في الاقتصاد الزراعي الوطني. وقد ساعد تنوع المناخ وتوفر الأراضي الفلاحية في المناطق الساحلية والهضاب على توسيع مساحات الطماطم الصناعية، غير أن القطاع يظل مرتبطاً بتحديات في ما يخص وفرة المياه، تسويق المنتوج، وضعف الطاقات التحويلية مقارنة بالإنتاج. أما التبغ، فيُعد من الزراعات التقليدية التي ارتبطت بصناعة التبغ الوطنية، حيث يزرع بشكل خاص في بعض المناطق الشرقية للبلاد. ورغم تراجعه في بعض الفترات بسبب القيود الصحية والاقتصادية، إلا أنه لا يزال يوفر مداخيل هامة ويساهم في تلبية حاجيات السوق المحلية وتقليص فاتورة الاستيراد. وبذلك، فإن الطماطم الصناعية والتبغ يمثلان محاصيل صناعية ذات أهمية مزدوجة، من حيث مساهمتهما في دعم الصناعات التحويلية من جهة، ومن حيث دورهما في تقليص التبعية الخارجية وتحقيق قيمة مضافة للقطاع الزراعي من جهة أخرى.

الجدول رقم (03- 06):يمثل تطور إنتاج المحاصيل الصناعية خلال الفترة الممتدة من 201- 2018

الوحدة:الف طن

السنوات	الطماطم	التبغ
2011 -2010	7059	83
2012/2011	8524	76
2013/2012	9083	79
2014/2013	10.930	87
2015/2014	12.908	88
2016/2015	12.355	98
2017/2016	12.097	103
2018/2017	45406.65	106.85

من خلال البيانات الموضحة من خلال الجدول، يتضح أن إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر عرف اتجاهاًتصاعدياً قوياخلال الفترة المدروسة.فقد ارتفع من حوالي 7059 ألف قنطار سنة 2011/2010 إلى أكثر من 12الف قنطار في سنة 2015/2014،وهو ما يعكس توسعاً واضحاً في المساحات المزروعة وتحسن مردودية الإنتاج نتيجة دعم الدولة للفلاحين وتشجيع الصناعات التحويلية الخاصة بالطماطم. ورغم تسجيل بعض التراجع الطفيف في 2016/2015 و2017/2016، حيث انخفض الإنتاج إلى حوالي 12.097 ألف قنطار، إلا أن المنحنى عاد بقوة في 2018/2017 ليقفز بشكل غير مسبوق إلى أكثر من45.406 ألف قنطار، أي ما

يقارب أربعة أضعاف متوسط السنوات السابقة. هذه القفزة تفسَّر إما بزيادة كبيرة في المساحات المخصصة للطماطم الصناعية أو إدماج إنتاج مناطق جديدة في الإحصاءات، إضافة إلى دخول وحدات تحويل حديثة شجعت على رفع الإنتاج. اقتصادياً، هذا التطور يؤكد أن الجزائر تمتلك قدرة معتبرة على تقليص وارداتها من معجون الطماطم والمنتجات المشتقة، وتحقيق قيمة مضافة في الصناعات الغذائية، خاصة إذا تم تثمين فائض الإنتاج عبر التصدير.

أما بالنسبة للتبغ، فقد أظهر مساراً أكثر استقراراً وتصاعداً تدريجيا،ففي سنة 2011/2010بلغ الإنتاج 83 ألف قنطار،ثم انخفض قليلا بين سنتي 2014/2016(760الف طن)،قبل أن يستعيد نسقه التصاعدي ليصل إلى 103 ألف قنطار في سنتي 2017/2016،ثم إلى 106.85الف قنطار سنتي2017/ 2018،هذا الاستقرار مع النمو التدريجي يعكس توجه الجزائر نحو تأمين احتياجاتها المحلية من هذه المادة الحساسة، وتقليص فاتورة الاستيراد في ظل الطلب المستمر على منتجات التبغ محلياً. كما أن دعم هذه الشعبة يتم في إطار التوازن بين متطلبات السوق المحلية واعتبارات الصحة العمومية، ما يجعلها زراعة ذات خصوصية.

ثانيا:تطور الإنتاج الحيواني:

يُعتبر قطاع الإنتاج الحيواني أحد الركائز الأساسية للأمن الغذائي في الجزائر، إذ يساهم بشكل مباشر في توفير مختلف المنتجات الغذائية الحيوانية مثل اللحوم الحمراء والبيضاء، الحليب ومشتقاته، البيض، والعسل. وقد شهد هذا القطاع خلال العقود الأخيرة تطوراً ملحوظاً بفضل السياسات الوطنية الرامية إلى تنويع الاقتصاد خارج المحروقات، حيث تم دعم المربين وتشجيع الاستثمار في مجالات تربية الأبقار والدواجن والأغنام وحتى الاستزراع السمكي. وقد انعكس هذا الاهتمام في ارتفاع حجم الإنتاج وتحسن مؤشرات الاكتفاء الذاتي في بعض المواد مثل الحليب والبيض، إلى جانب زيادة مساهمة هذه المنتجات في تغطية الطلب المحلي وتوفير فرص عمل معتبرة في الأرياف. ومع ذلك، يبقى القطاع الحيواني يواجه تحديات عدة، منها ارتفاع كلفة الأعلاف المستوردة، تقلبات الأسعار، والأمراض الحيوانية، ما يبرز ضرورة تعزيز البحث العلمي، تحسين تقنيات التربية، وتطوير الصناعات التحويلية المرتبطة به. وبذلك، يمثل تطور المنتجات الغذائية الحيوانية في الجزائر عاملاً محورياً لتحقيق الأمن الغذائي وتقليص التبعية للأسواق الخارجية.

و فيما يلي جدول يوضح تطور المنتجات الغذائية ذات الأصل الحيواني خلال الفترة الممتدة من 2010الى2020.

الجدول رقم (03- 07): يوضح تطور المنتجات الغذائية ذات الأصل الحيواني خلال الفترة المتتدة من 2010- 2020

السنوات	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الحليب(1000ل)	البيض(الف و)
2010	1243816	3152816	2632900	7134379
2011	4195529	3361279	2929959	4824777

2012	4397886	3653982	3088190	5326572
2013	4671997	4183997	3368066	6060558
2014	4862903	4634522	3548825	6644517
2015	5256474	4364417	3753766	6690000
2016	5377548	5154350	3597017	6691912
2017	5439024	5298067	3521210	6570417
2018	5290112	5403692	3279972	6257971
2019	5291695	5720748	3597017	6441906
2020	5308834	5415863	3405599	6169229

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

1- اللحوم اللحوم:

إنتاج اللحوم الحمراء سجل نموا مستمرا خلال الفترة من 1.24 مليون قنطار سنة 2010 إلى أكثر من 5.5 مليون قنطار سنتني 2016- 2017،ثم استقر في حدود 5.3مليون قنطار سنة 2020،هذا التطور يعكس توسع نشاط تربية الأغنام والأبقار محلياً، لكنه في الوقت نفسه مرتبط بتحديات كبيرة مثل ارتفاع كلفة الأعلاف، ضعف المكننة، والاعتماد على أساليب تقليدية في التربية.

2- اللحوم البيضاء:

سجلت ارتفاع مستمر في إنتاجها فهي تمثل مادة أساسية بالنسبة للمواطن الجزائري لذلك يعرف إنتاجها ارتفاعا متزايدا من سنة إلى أخرى من خلال برنامج تطوير تربية الدواجن والحيوانات الصغيرة،حيث ارتفع الإنتاج من حوالي 3.15مليون قنطار سنة 2010 إلى أكثر من 5.7 مليون قنطار سنة 2019،وهو ما يمثل تقريباً تضاعف الإنتاج خلال عشر سنوات. هذا التطور يعكس توسع الاستثمارات الخاصة في تربية الدواجن وتزايد الطلب الاستهلاكي باعتبارها بديلاً أقل سعراً من اللحوم الحمراء.

3- إنتاج الحليب:

الحليب يُعتبر من المواد الأساسية التي تعرف عجزاً مزمناً في السوق الوطنية، فرغم تزايد عدد الأبقار الحلوب في الجزائر، إلا أن هذا لم يسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي، مما يدفع الدولة إلى استيراده بكميات معتبرة لتغطية النقص المسجل محلياً. وقد بلغ متوسط الإنتاج الوطني خلال الفترة(2010- 2014)حوالي 3.113.588 ألف لتر،قبل أن يسجل أعلى مستوى له سنة 2015 بكمية قدرها 3.753.766 ألف لتر أي بزيادة نسبتها 20.56 بالمائة،غير أن هذا النمو لم يستمر طويلا حيث عاد الإنتاج إلى التراجع خلال الفترة (2016- 2020)ليسجل متوسطا يقدر بـ3.480.163 ألف لتر ويرجع أساسا إلى تناقص عدد الأبقار الحلوب من سنة إلى أخرى.

كما يرجع هذا التراجع إلى سببين أولهما تزايد النمو الديمغرافي واستغناء الجزائر عن التصدير في محاولة منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة الحليب ومشتقاته أما السبب الثاني فهو يرجع إلى تراجع إنتاج الوحدات العمومية وعدم قدرتها

على تغطية الطلب المحلي من مادة الحليب ومشتقاته،بالرغم من التحفيزات التي تقدمها الدولة للفلاحين.

4- إنتاج البيض:

عرف إنتاج البيض مسارا متذبذبا لكنه ظل عند مستويات مرتفعة،حيث انطلق من أكثر من 7.1 مليار وحدة سنة 2010،ثم تراجع بشكل واضح سنة 2011الى حوالي 4.8 مليار وحدة،نتيجة تقلبات أسعار الأعلاف أو مشاكل في إنتاج تربية الدواجن،ليعود ليرتفع تدريجيا الى6.6 مليار وحدة سنة 2014،ورغم بعض التراجع بعد 2017 ،إلا أن الإنتاج بقي مستقرا في حدود 6 إلى 6.6 مليار وحدة،مما يعكس قدرة الجزائر على تلبية جزء كبير من الطلب المحلي .

المطلب الثالث:الموازين السلعية الزراعية وقدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في الجزائر.

تُعد الموازين السلعية الزراعية من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تُستخدم لقياس مدى قدرة القطاع الزراعي في الجزائر على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائيوتقليص التبعية للأسواق الخارجية. فهي تعكس العلاقة بين الإنتاج المحلي الزراعي والطلب الداخلي، وتوضح الفجوة بين الواردات والصادراتمن السلع الغذائية الأساسية. وتمثل دراسة هذه الموازين أداة مهمة لتقييم أداء المنظومة الزراعية من حيث الإنتاجية والكفاءة والتنوع.

وفي السياق الجزائري، تكتسب هذه الموازين أهمية خاصة بالنظر إلى التحديات التي يواجهها القطاع، مثل التقلبات المناخية، وضعف البنية التحتية الزراعية، وتذبذب الإنتاج.ومع ذلك، تُظهر بعض المؤشرات تحسنًا تدريجيًا في بعض الفروع الزراعية، ما يعكس جهود الدولة في تحقيق الأمن الغذائي وتقليل العجز في الميزان التجاري الغذائي. ومن ثَمَّ، فإن تحليل الموازين السلعية الزراعية يُعد خطوة ضرورية لفهم مدى قدرة الجزائر على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة.

1- تحليل ميزان السلع الحبوبية وقدرته على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر.

تُعدّ الحبوب من أهم المنتجات الزراعية الإستراتيجية في الجزائر، باعتبارها تشكّل القاعدة الأساسية للأمنالغذائي الوطني، وتشغل مكانة محورية في النظام الزراعي والغذائي للبلاد. فالجزائر، كغيرها من الدول النامية، تعتمد بشكل كبير على القمح والشعير والذرة كمصادر رئيسية للغذاء، مما يجعل تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه المواد هدفاً استراتيجياً لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

غير أنّ تحليل موازين الحبوبيكشف عن فجوة واضحة بين الإنتاج والاستهلاك، حيث يبقى الإنتاج المحلي غير كافٍ لتغطية الطلب الوطني المتزايد، مما يضطر الدولة إلى الاستيراد بكميات معتبرةلسدّ العجز. وترتبط هذه الوضعية بعدة

عوامل، من بينها محدودية الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، التغيرات المناخية، ضعف المردودية، وارتفاع تكاليف الإنتاج.
لذلك، تكتسي دراسة موازين الحبوب أهمية كبيرة لفهم واقع هذا القطاع الحيوي، وتحديد مدى قدرته على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وذلك من خلال تحليل تطور الإنتاج، الاستهلاك، الواردات، والصادرات، مع تقييم السياسات الزراعية المنتهجة في هذا المجال

الجدول (03- 08):يمثل ميزان السلع الحبوبية خلال الفترة الممتدة من 2010-2021

الوحدة:ألف طن.

السنوات	الانتاج	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الانتاج الموجه للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي
2010	1702.05	12.13	8933.58	8921.4	10.623	16.02
2011	3728.00	8.3	7946.00	7938	11.666	32
2012	5137.20	8.3	7946.00	7938	13.075	39.3
2013	4912.23	0.75	7501.93	7501.18	12.413	39.57
2014	3435.23	0.3	12.430	12.430	16.587	21.65
2015	3760.95	3.14	13.824	13.821	17.582	21.39
2016	2942.30	3.4	13.440	13.436	16.379	18
2017	3478.10	0.5	12.892	12.892	16.370	21.2
2018	6065.90	1.2	16.734	16.733	22.799	26.6
2019	5633.65	38.0	17.215	17.177	22.811	24.7
2020	4393.10	36.5	13.121	13.085	17.478	25.1
2021	2783.40	40.40	13.002	12.961	15.745	17.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

من خلال الجدول الموضح أعلاه يُظهر التحليل الاقتصادي للميزان السلعي للحبوب في الجزائرخلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2021 تذبذباً واضحاً في مؤشرات الإنتاج والاكتفاء الذاتي، مما يعكس هشاشة هذا القطاع الحيوي واعتماده الكبير على الواردات لتلبية حاجيات السوق الوطنية. فقد تراوحت نسبة الاكتفاء الذاتي بين 16.02٪ سنة 2010 و39.57٪ في 2013، لتعرف بعدها تراجعاً ملحوظاً لم يتجاوز 25٪ في معظم السنوات اللاحقة، وهو ما يدل على ضعف الإنتاج المحلي مقارنة بالاستهلاك المتزايدكما تُظهر البيانات أن الواردات من الحبوببقيت مرتفعة جداً طيلة الفترة، حيث تجاوزت قيمتها 12 ألف مليون في أغلب السنوات، ما يعكس تبعية الجزائر الواضحة للأسواق الخارجية لتغطية احتياجاتها من القمح والشعير والذرة وغيرها. ورغم تسجيل بعض الارتفاع في الإنتاج سنة 2018 (6065.9 ألف

طن)، إلا أن هذا التحسن كان ظرفياً ولم يغير من العجز البنيوي للميزان التجاري الزراعي في مجال الحبوب، الذي ظل سلبياً بشكل متواصل.

أما من جانب الصادرات، فقد بقيت شبه منعدمة ولا تمثل سوى نسب رمزية جداً مقارنة بالواردات، مما يعكس غياب تنافسية الحبوب الجزائرية في الأسواق الخارجية بسبب ضعف المردودية، ارتفاع تكلفة الإنتاج، وتراجع الإنتاجية الزراعية

بوجه عام، يُبرز هذا التحليل أن الجزائر ما زالت تواجه تحديات كبيرة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب، وهو ما يستدعي تطوير منظومة الإنتاج الزراعي عبر تحسين استخدام الموارد المائية، دعم المكننة والتقنيات الحديثة، وتشجيع البحث الزراعي لرفع الإنتاجية وضمان الأمن الغذائي الوطني.

2- تحليل الموازين السلعية لمنتجات الخضر والفواكه وقدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر.

تُعد دراسة الموازين السلعية للخضر والفواكه في الجزائرمن المواضيع الاقتصادية المهمة التي تتيح فهماً دقيقاً لمدى قدرة هذا القطاع الحيوي على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي الوطني. إذ تمثل الخضر والفواكه مكوّناً أساسياً في النظام الغذائي الجزائري ومصدراً رئيسياً للدخل الزراعي، كما تُعتبر من الفروع الإنتاجية التي تعرف ديناميكية واضحة مقارنة بباقي الأنشطة الفلاحية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور الإنتاج، والاستهلاك، وحجم الواردات والصادرات، لتحديد مستوى الاكتفاء الذاتي وكفاءة الميزان السلعي في هذا المجال. وتكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة في ظل التحديات التي تواجه القطاع الزراعي، مثل التقلبات المناخية، ضعف البنى التحتية التسويقية، وتزايد الطلب الداخلي، مما يجعل من الضروري تقييم أداء هذا القطاع واستشراف سبل تحسين مردوديته لضمان استدامة الإنتاج وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني.

أولا:الميزان السلعي لمجموع الخضر.

يُعد الميزان السلعي للخضر في الجزائرمؤشراً اقتصادياً مهماً يعكس مدى قدرة الإنتاج الوطني على تلبية الطلب المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال الحيوي. إذ تمثل الخضر جزءاً أساسياً من النظام الغذائي اليومي للمواطن الجزائري، كما تشكل مورداً رئيسياً للدخل الزراعي. وتبرز أهمية دراسة هذا الميزان في تقييم الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، ومعرفة حجم الواردات والصادرات، مما يساعد في تحديد فعالية السياسات الزراعية المتبعة ومدى مساهمة هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

جدول(03- 09):يمثل الميزان السلعي لمجموع الخضر خلال الفترة 2010- 2021 .
الوحدة:الف طن

السنوات	الانتاج	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الانتاج الموجه للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي

99.72	6084.88	16.75	17.51	0.76	6068.13	2010
99.7	9598.00	26	30.8	5.2	9589.20	2011
99.8	10.428	26	30.8	5.2	10.402	2012
99.74	11.897	31.19	35.83	4.64	11.866	2013
99.80	12.322	24.42	27.65	3.24	12.297	2014
99.78	12.496	27.20	30.75	3.55	12.469	2015
99.60	14.626	63.10	66.4	3.4	14.563	2016
100	8.884	1.8	4.5	2.7	8.882	2017
99.80	17.380	29.6	37.7	8.0	17.351	2018
100	8.613	6.4	/	6.4	8.620	2019
99.80	10.311	24.7	29.7	5.0	10.287	2020
99.7	10.135	28.5	32.5	4.0	10.106	2021

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

تبقى نسبة الاكتفاء الذاتي مرتفعة جدًا تقريبًا طوال الفترة (قريبة من 100٪)؛ وهذا يعني أن الإنتاج الوطني يكفي لتلبية الاستهلاك المحلي تقريبًا دون الاعتماد الكبير على الاستيراد. ارتفاع هذه النسبةالى مئة بالمئة في بعض السنوات يدل على قدرة قوية للإنتاج المحلي على تلبية الطلب الداخلي.

اما بالنسبة الى الإنتاج الموجه للاستهلاك يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالإنتاج الكلي، مما يعكس أن الجزء الأكبر من الإنتاج يتم استهلاكه داخل السوق المحلي، مع وجود كميات صغيرة مخصّصة للتصدير أو المتاحة بعد تلبية الحاجة المحلية.

نلاحظ من خلال الجدول ان الميزان التجاري (الفارق بين قيمة الصادرات والواردات) يظهر أن التجارة الخارجية ليست متوازنة في كثير من السنوات. في السنوات التي يكون فيها الرقم أعلى، قد تكون هناك علاقة أكبر بالواردات مقارنة بالصادرات؛ مما يشير إلى عجز في الميزان التجاريأو تبعية أكبر للواردات. أما حين يكون منخفضًا أو قريبًا من الصفر فهو يعكس مدخول صادرات أقرب لواردات أو فائضًا بسيطًا.

فالواردات في معظم السنوات تفوق الصادرات (ما لم تكن قيمة الصادرات تفوقها)، ما يشير إلى توسع في الاستهلاك أو الاعتماد على المنتجات الأجنبيةفي جوانب معينة من الاقتصاد، اما ارتفاع الواردات نسبيًا مقارنة بالصادرات يشير

إلى ضغط على ميزان المدفوعاتواحتياطيات العملة الأجنبية، ما قد يتطلب سياسات لتحفيز الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات.

على الرغم من ارتفاع الإنتاج الكلي، لا يرتفع حجم الصادرات بنفس القدر في كثير من السنوات، ما يعني أن الفائض الإنتاجي لا يتحول بالكامل إلى صادرات، حيث يمكن قراءة هذا في سياق ضعف التنافسية أو اعتماد الإنتاج المحلي أكثر على تلبية الطلب الداخلي بدلاً من التصدير.

في الاخير و كخلاصة لما سبق نلاحظ ان البيانات تعكس قدرة جيدة على تلبية الاستهلاك المحلي انتاجا لكن انخفاض نسبة الصادرات مقارنة بالواردات قد يضغط على الميزان التجاري،و هذا يشير الى ضرورة تعزيز الانتاج الوجه للتصدير و تحسين تنافسية الصادرات لضمان تنمية استدامة و تقليل التبعية للواردات في القطاعات غير المنتجة محليا.

جدول(03- 10):يمثل الميزان السلعي لمجموع الفواكه خلال الفترة الممتدة من 2010- 2021.

الوحدة:الف طن

السنوات	الانتاج	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الانتاج الموجه للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي
2010	2653.51	10.09	382.16	272.07	2925.58	90.70
2011	.3708	9.0	354.8	345.7	4054.00	91.5
2012	3857	9.0	354.8	346	4202.5	91.8
2013	4231.63	14.75	331.95	317.20	4548.3	93.03
2014	4205.10	25.78	494.50	468.73	4673.83	89.97
2015	4323.11	28.52	440.64	412.12	4735.24	91.30
2016	4802.4	31.3	296.0	264.7	5067.10	94.80
2017	4942.7	34.6	70.3	35.6	4978.30	99.3
2018	4779.8	92.2	82.5	9.7	4770.10	100
2019	5006.1	120.8	241.6	120.8	5126.90	97.6
2020	4552.0	130.6	315.1	184.6	4736.50	96.10
2021	4685.4	161.6	2246	63.00	4748.85	98.70

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

يُظهر الميزان السلعي لإنتاج الفواكه في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2021 تطورًا إيجابيًا ملحوظًا يعكس تحسن أداء هذا الفرع من الإنتاج الزراعي، رغم بعض التقلبات المرتبطة بالعوامل المناخية والهيكلية،فقد ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من حوالي 90.7 بالمئة سنة 2010 إلى ما يقارب 100 بالمئة سنة

2018،ما يشير إلى أن الجزائر تمكنت من تغطية حاجياتها الداخلية من الفواكه بشكل شبه كامل خلال هذه الفترة.

شهد الإنتاج الوطني نموا تدريجيا،منتقلا من 2653.51 ألف طن سنة 2010 إلى أكثر من 4685.4 ألف طن سنة 2021،وهو ما يعكس تطورا في القدرات الإنتاجية للقطاع ،بفضل توسع المساحات المزروعة وتحسن أساليب السقي والعناية بالبساتين،وفي المقابل تراجعت الواردات بشكل ملحوظ خاصة بعد سنة 2017،حيث انخفضت من 382.16 ألف طن 2010 إلى 70.3 ألف طن سنة 2017،ثم استقرت عند مستويات محدودة ،ماخفض من الضغط على الميزان التجاري.

أما الصادرات فقد شهدت تحسناً تدريجياً رغم محدوديتها، إذ ارتفعت من 10.09 آلاف طن سنة2010 إلى 161.6 ألف طن سنة 2021. ، ما يدل على بداية توجه الجزائر نحو تصدير فائض الإنتاج،خصوصاً من الفواكه المتوسطية مثل التمر والحمضيات.

بشكل عام، يُظهر التحليل أن الجزائر تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في إنتاج الفواكه، مع فرص واعدة لتطوير صادراتها مستقبلاً، شرط تحسين عمليات التخزين، التحويل، والنقل، ودعم الفلاحين بسياسات تسويقية فعالة لزيادة تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية.

3- تحليل موازين منتجات السلع الحيوانية وقدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

عرف الميزان السلعي لإنتاج اللحوم في الجزائر تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، حيث عرف الإنتاج المحلي ارتفاعًا بفضل توسّع نشاط تربية الأبقار والأغنام والدواجن، مما سمح بتقليص الواردات تدريجيًا. وعلى الرغم من استمرار العجز التجاري في بعض الفترات نتيجة ارتفاع الطلب الداخلي، إلا أن الجزائر اقتربت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في اللحوم الحمراء والبيضاء بفضل برامج الدعم الحكومي وتشجيع الاستثمار الفلاحي. ومع ذلك، يبقى تطوير سلاسل التبريد والتحويل وتحسين نوعية الإنتاج من أهم التحديات لضمان استقرار السوق وتعزيز فرص التصدير مستقبلًا.

جدول(11-03):يمثل الميزان السلعي لجملة المنتجات الحيوانية(اللحوم الحمراء،البيضاء،البيض،منتجات الالبان ومشتقاتها)خلال الفترة الممتدة من 2010- 2021.

الوحدة:الف طن

السنوات	الانتاج	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الانتاج الموج للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي
2010	378.01	/	57.94	57.94	435.15	86.71
2011	597.7	0	62.8	62.8	660.5	90.5

2012	606.3	0	62.8	62.8	668	90.6
2013	660.60	0.37	49.70	49.33	709.93	93.05
2014	11.34	1.82	80.21	78.39	794.21	90.13
2015	769.00	1.82	69.02	67.20	836.20	91.96
2016	840.4	1.0	66.8	65.80	906.2	92.7
2017	1.037.7	1.5	51.1	49.6	1123.3	95.6
2018	1.069.0	0.2	188.8	51.6	1120.6	95.4
2019	828.4	0.7	56.9	56.2	884.7	93.6
2020	798.5	0.5	33.8	33.2	831.8	96.0
2021	781.1	0.5	7.6	7.6	788.7	99.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

تشير البيانات الإحصائية إلى أن الإنتاج الحيواني شهد تطوراً نسبياً خلال الفترة الممتدة من 2010 بحوالي 378 ألف طن إلى حوالي 781 ألف طن سنة 2021،و هو ما يعكس التحسن التدريجي في الأداء الزراعي نتيجة تطبيق الدولة للسياسات الداعمة للإنتاج المحلي.

من جهة أخرى، يُلاحظ أن نسبة الاكتفاء الذاتيمن الحبوب ارتفعت من 86 بالمئة سنة 2010 إلى 99 بالمائة سنة 2021،ما يشير إلى تقليص الفجوة الغذائية في هذا القطاع الحيوي،رغم استمرار بعض التذبذبات خلال سنوات الجفاف مثلا.هذا التحسن يعكس تطورا في الإنتاج الموجه للاستهلاك الداخلي الذي بلغ ذروته سنة 2017 بـ1123.3الف طن قبل أن يعرف انخفاضا طفيفا في السنوات اللاحقة بسبب التغيرات المناخية وكذا ارتفاع مستلزمات الإنتاج.

يبين الجدول أن الميزان التجاري بقي سالبًا خلال كامل الفترة، ما يعني استمرار تبعية الجزائر للأسواق الخارجية في تغطية بعض احتياجاتها الحيوانية (كاللحوم المجمدة، الحليب المجفف، الزبدة...). غير أن العجز عرف تراجعا ملحوظا،حيث انخفض من 57.94 سنة 2010 إلى حوالي 7.6 ألف طن سنة 2021،نتيجة تنامي الإنتاج المحلي وسياسات تقليص الاستيراد وتشجيع المنتوج الوطني.

أما الواردات فقد تراجعت من 57.94 ألف سنة 2010 إلى 7.60 ألف طن سنة 2021،ما يعكس نجاح الجزائر في تعويض جزء كبير من الاستهلاك المحلي بالإنتاج الوطني،هذا التراجع يظهر تحسنا في أداء القطاع الحيواني وقدرته على تقليص الضغط على الميزان التجاري.

على الرغم من بقاء الصادرات محدودةجدًا (أقل من 2 ألف طن في معظم السنوات)، **فإن** نسبة الاكتفاء الذاتي ارتفعت من 86.7 بالمئة سنة 2010 إلى 99 بالمئة سنة 2021،وهو تطور ايجابي يعكس توجه الجزائر نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الحيوانية الأساسية مثل الحليب واللحوم البيضاء.

هذا التحسن يعزى إلى برامج دعم المربين، تحسينالسلالات الحيوانية، وتشجيع الاستثمار الفلاحي فيالجنوب الذي أصبح منطقة واعدة لتربية الإبل والأغنام.

يتضح من التحليل أن الجزائر حققت قفزة نوعية في أمنها الغذائي الحيواني، حيث تمكنت من تقليص وارداتها وزيادة إنتاجها، مما انعكس إيجابًا على الميزان السلعيالذي اقترب من التوازن في نهاية الفترةومع ذلك، يبقى التحدي الأكبر هو تحسين نوعية المنتجات وتوسيع قدرات التصنيع والتخزين لرفع قدراتالتصدير مستقبلًا، خاصة نحو الأسواق الإفريقية والعربية.

المبحث الثاني:الأهمية النسبية للقطاع الزراعي الغذائي في الجزائر

للقطاع الزراعي دور فعال في مراحل التنمية الاقتصادية وفي رفع عجلتها في معظم دول العالم ومن بينها الجزائر، بفضل ما يتوفر عليه القطاع من موارد طبيعية ومقومات بشرية وبإتباع إستراتيجيات معينة، أهلته إلى تحقيق زيادة في الناتج الداخلي الخام وفي نصيب الفرد منه، وفي رفع معدلات النمو في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.و من اجل دراسة واقع القطاع الزراعي الجزائري وما مدى مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني يجب التطرق إلى مجموعة من المؤشرات والإحصائيات والتي سوف نستعرضها فيما يلي:

المطلب الأول:مساهمة القطاع الزراعي الغذائي في الناتج المحلي الإجمالي:

تختلف نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني من دولة إلى أخرى حسب طبيعة اقتصاد كل دولة والأهمية التي توليها لهذا القطاع ومدى تطوره، وفي الجزائر يحتل القطاع الزراعي أهمية من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني، وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد.

الجدول رقم (12-03):مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2010- 2021)

الوحدة:مليار دولار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي من الزراعة	نسبة الناتج المحلي الزراعي الى الناتج المحلي الاجمالي(بالمئة)	نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدولار	نصيب الفرد من الناتج الزراعي الاجمالي بالدولار
2010	161.21	13.65	8.50	4495.90	382.61
2011	200.01	16.22	8.10	5473.30	442.43

488.97	5610.70	8.80	18.34	209.06	2012
537.21	5519.80	9.90	20.66	209.76	2013
556.12	5516.80	10.30	21.99	213.81	2014
493.41	4197.40	11.60	19.22	165.98	2015
478.78	3967.20	12.20	19.56	160.03	2016
492.92	4134.90	11.80	20	170.10	2017
487.55	4171.80	11.90	20.77	174.91	2018
588.16	4022.00	12.30	21.19	171.76	2019
469.07	3354.20	13.80	20.09	145.74	2020
450.54	3700.30	12.20	19.90	163.47	2021

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مجموعة البنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي قد عرفت تذبذبا بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى،وذلك يرجع لعدة أسباب اقتصادية وسياسية والاجتماعية وغيرها من العوامل الأخرى،حيث ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الزراعي من 13.65 مليار دولار عام 2010 إلى 21.99 مليار دولار سنة 2014 حيث ارتفعت نسبة الناتج الزراعي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى 10.30 بالمئة وقد تزامن هاذ الارتفاع مع أزمة النفط التي أسفرت عن تدني أسعار النفط في منتصف عام 2014،الأمر الذي أدى بالدولة الجزائرية إلى اعتماد إستراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال تبني حزمة من السياسات الهادفة إلى هيكلة الاقتصاد وذلك من خلال دعم النشاط الفلاحي عن طريق تطبيق سياسات تنموية منها البرنامج الخماسي (2010- 2014) والتي خصص لها حوالي 286 مليار دولار،و بذلك المساهمة في إحداث قفزة نوعية في القطاع الفلاحي من خلال تمويل ودعم الاستثمارات الاقتصادية ذات الطابع الفلاحي وتطوير الإنتاج الزراعي والحيواني من خلال دعم اقتناء الآلات والتقنيات الحديثة.

إلا انه ومن خلال الجدول نلاحظ انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 حيث قدر بـ 165.98 مليار دولار أي بنسبة انخفاض قدرت ب 3.58 بالمائة بالمقارنة مع سنة 2014، حيث صاحبة انخفاض في قيمة الناتج الزراعي الإجمالي حيث قدرت قيمة هذا الانخفاض بحوالي 2.77 مليار دولار،و قد واصل الانخفاض عام 2016 ويرجع هذا الانخفاض إلى الجفاف والذي وصف آنذاك بأنة أسوا موجة جفاف مرت على الجزائر منذ خمسين عاما.

أما في الفترة الممتدة بين 2017- 2021 ومن خلال الجدول نلاحظ أن الناتج الزراعي عرف تذبذبا حيث ارتفع عامي 2019/2017 بقيمة قدرت21.19 مليار

دولار أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 8.33 بالمائة وهي نسبة معتبرة وترجع أساسا إلى إطلاق حوافز لتشجيع المزارعين على زيادة الإنتاج.

حيث منحت الدولة الأولوية لبعث برامج دعم مختلف قطاعات النشاط الفلاحي، حيث شهدت سنة 2018 مضاعفة الميزانية المخصصة لمختلف صناديق دعم النشاط الفلاحي لتصل الى 61 مليار دج، وفيما يتعلق بالعقار الفلاحي تم استصلاح الأراضي الغابية من خلال منحها لـ32000مستفيد وتخصيصها لغرس الأشجار، منح قرابة 1.2 مليون هكتار من الأملاك الخاصة للدولة لفائدة أكفر من 36000 مستثمر لاستثمارها في القطاع الفلاحي، كما منحت في مرحلة أول 35 مزرعة نموذجية في إطار شراكات أبرمت سنتي 2013 و2017 على مساحة إجمالية قدرها 14000 هكتار، كللت كلها بالنجاح ودرت أكفر مرن 47 مليار دج تم ضخها في شكل استثمارات، كما مكنت من خلق 2000 منصب شغل جديد. كما سجلت السنتان الأخيرتان على وجه الخصوص غرس أكتر من 250000 شجرة بين أشجار الزيتون والفواكه، من طرف حوالي 6000 مستفيد من برامج الدعم العمومي وإعادة تشجير أكثر من 8000 هكتار،وفي مجال الصيد البحري تم منح قرابة 40 امتياز جديد لإنشاء مؤسسات مختصة في تربية المائيات ودخول 19 مزرعة مائية جديدة حيز الإنتاج.[1]

كما تم منحهم قروض منخفضة الفائدة وتطعيمات مجانية للثروة الحيوانية. بالإضافة إلى ذلك، وافقت الدولة على تعويض المصدرين عن 50٪ من تكلفة الشحن والعبور وغيرها من الإجراءات الجمركية لتشجيع دور القطاع في موازنة العجز التجاري للبلاد،لكن سرعان مع عاود الانخفاض عامي 2021/2020 ويرجع هذا الانخفاض إلى شح الأمطار مما أدى إلى نقص مياه السقي وجفاف الآبار وتراجع مياه السدود،كما لا ننسى تأثير جائحة كورونا حيث لم يكن القطاع الزراعي بمعزل عن التأثر بهذه الأزمة حيث أدت الجائحة مما رافقها من إجراءات للحجر الصحي إلى تعثر الإنتاج الزراعي من خلال صعوبة الحصول على الأسمدة والمبيدات في الوقت المناسب فضلا عن تعثر نقل المنتجات الزراعية إلى مواقع الاستهلاك،و لان المنتجات الزراعية تتسم بسرعة التلف فان ذلك اثر بشكل كبير على جودة وكمية

1- شكيرو وسيلة، غزازي عمر، استراتيجية تطوير القطاع الزراعي- فرع الصناعات الغذائية- في اطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد، Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، جامعة البليدة، العدد 14، 2020، (ص ص:226- 239).

المنتجات لاسيما المستوردة منها مثل البذور والأسمدة والمبيدات الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية وأسعار الغذاء بشكل عام.

أما ومن الجدول وفيما يخص متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي قد عرف تذبذبا،حيث قدر سنة 2010 ب382.61 دولار ليواصل الارتفاع خلال السنوات 2011، 2012،2013،2014 على التوالي ليصل سنة 2014 إلى 556.12 دولار حيث ارتبط هذا الارتفاع ارتباطا وثيقا بارتفاع قيمة الناتج المحلي الزراعي أي بنسبة ارتفاع قدرت بـ 45.34 بالمئة، وعاد هذا الإرتفاع إلى إرتفاع الناتج الإجمالي في تلك السنوات السالفة الذكر بسبب الإصلاحات التي مست القطاع الزراعي تلك الفترة متمثلة في البرامج التنموية الثلاث التي حملت في طياتها كل من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد ألفلاحي والريفي اللتين أثرتا إيجابا على نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لتصل 11.6% سنة 2015 رغم انخفاض قيمة الناتج فيها، ثم عاد للانخفاض تدريجيا خلال الفترة الممتدة بين (2015- 2018) حيث قدرت نسبة الانخفاض بـ 1.18 بالمئة،أما في سنة 2019 نلاحظ ارتفاع في نسبة الإنتاج المحلي رافقه ارتفاع في الناتج المحلي الزراعي حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي حوالي 171.76 مليار دولار وجاء هذا الارتفاع كنتيجة لارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر والتي اتخذت من التنويع الاقتصادي هدفا رئيسيا لها،و هذا ما اثر ايجابا على الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه حيث بلغ 588.16 دولار،ونجد ان في عام 2020-2021 فنلاحظ انخفاض في كل من الناتج المحلي الإجمالي والزراعي معا ونجم هذا الانخفاض أساسا إلى الغلق الكلي والانهيارات في القطاعات الاقتصادية التي خلفتها الأزمة الوبائية كوفيد- 19- .

ومن هذا التحليل نجد أن نسبة مساهمة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين8.50 بالمئة وبالمئة و13.80 بالمئة في أحسن المواسم الزراعية وهي نسبة ضئيلة جدا بالمقارنة مع ما تمتلكه الجزائر من ثروات طبيعية ومقومات زراعية وبشرية تمكنها في حالة استغلالها استغلالا امثلا من احتلال صدارة الترتيب من حيث القيمة المضافة.

كما الانخفاض في الناتج الزراعي نتج عنه ضعف في نصيب الفرد من الناتج الزراعي،و يرجع أساسا إلى انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي نتيجة عدم الاستقرار في التشغيل والأجور غير المشجعة وإلى التاطير المحدود للمستثمرات الفلاحية،و

كذلك الإصلاحات المتكررة التي عرفها القطاع مما لم يسمح له الاستقرار،بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي خاصة الأسمدة والعتاد الفلاحي.[1]

وفي الأخير يجب على الدولة الاهتمام بهذا القطاع وتنميته وذلك عن طريق البحث عن الحلول المناسبة واللازمة للنهوض بالقطاع ألفلاحي حتى يتماشى مع الزيادة المستمرة في عدد السكان وحتى يتم القضاء على التبعية الغذائية للخارج،ويتم ذلك بتوفير أربعة عناصر أساسية والتي تشمل:[2]

- تحفيز المنتجين الزراعيين من خلال توفير السلع الأساسية العامة،
- تحسين المناخ أمام الاستثمارات الخاصة،
- بناء المؤسسات الفعالة المساهمة في ترقية الإنتاج الزراعي،
- ضمان استخدام الموارد الطبيعية بصورة مستدامة.

المطلب الثاني:مساهمة القطاع الزراعي الغذائي فيتخفيف الواردت و ترقية الصادرات

يعتبر قطاع التجارة الخارجية احد القطاعات الهامة في البنيان الاقتصادي الوطني لأي دولة،وهو ما تبينه موازين التجارة الخارجية باعتبارها مؤشرات قياس العجز والقوة للأداء الاقتصادي العام.

و تمثل موازين التجارة للقطاع الزراعي أهمية بالغة باعتبارها ترتبط بالجانب الحيوي للأمن الغذائي للدول ومدى قدرتها على الاعتماد على الذات لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء وتصدير الفائض لبعض السلع والمنتجات الغذائية.[3]

وللتوضيح أكثر سنحاول أن نبين مدى مساهمة التجارة الخارجية الزراعية والغذائية في الاقتصاد الجزائري من خلال التطرق إلى موازين التجارة الزراعية.

1- مساهمة الزراعة في تخفيف الواردات

إن زيادة كمية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد من هذه السلع الغذائية وخفض حجم الواردات منها، غير أن إرتفاع أسعار معظم هذه السلع في الأسواق العالمية، نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع[4]، وقد استطاعت الجزائر في السنوات الأخيرة الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات منها البطاطا واللحوم البيضاء والفواكه والخضار إلا أنها

1- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص35.

2- بن علي قريجيج، عبد القادر عبد الرحمان، الناتج الزراعي و النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 1989- 2015، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 12، ديسمبر(2019)، ص456.

3- مقدم عبيرات، التنمية الزراعية في الوطن العربي و افاقها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1995، ص80.

4- غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 42.

رغم ذلك تبقى لحد الآن من أكبر مستوردي الحبوب وخاصة القمح، وهذا يجعلنا ندفع أكبر ثمنا لما نستورده لسد الفجوة الغذائية بين الإنتاج المحلي والاستهلاك،[1] ويظهر هذا من خلال الجدول الأتي الذي يبين تطور الواردات الغذائية خلال الفترة (2010-2021).

الجدول رقم (13-03):تطور الواردات الزراعية الغذائية خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة:مليون دولار أمريكي

السنوات	الورادات الكلية	الواردات الزراعية	نسبة الورادات الزراعية من الواردات الكلية(بالمئة)
2010	41.191.89	7826.71	19
2011	41.191.89	7826.71	19
2012	50.385.00	11.244.49	22.31
2013	41.336.30	11.933.58	28.86
2014	58.274.09	19.409.38	33.30
2015	51.803.10	10.247.80	19.78
2016	46.059.20	10.309.10	22.38
2017	47.089.50	10.332.20	21.94
2018	46.333.10	10.306.00	22.24
2019	41.934.10	9682.30	23.09
2020	34.665.40	8.462.30	24.41
2021	37.215.40	9.893.10	26.58

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

من خلال الجدول نلاحظ أن الواردات الزراعية خلال الفترة الممتدة بين (2010- 2014) بلغت ذروتها خلال فترة الدراسة والتي قدرت بـ 33.30 بالمئة ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى عدم قدرة الدولة على تغطية حاجيات السكان بالرغم من الإصلاحات العديدة التي شهدها قطاع الفلاحة آنذاك،كما يبين ويؤكد تبعية الجزائر من حيث الغذاء للدول الأجنبية،و تتعلق أساسا بالمنتجات الأساسية متمثلة في القمح بنوعيه الذي لم تكن له القدرة على تلبية الطلب المحلي.ويجب الإشارة إلى أن ارتفاع قيمة الواردات الزراعية لا يمكن ارجاعة إلى ارتفاع الكمية فقط،بل يوجد عامل أخر ساهم في ارتفاع قيمة الواردات الغذائية وهو ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الزراعية.[2]

1- بحري بسمة، ترقية صادرات القطاع الزراعي في الجزائر بين الفرص و التحديات، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية، العدد الثالث، جوان 2018، ص110.

2- زكية محلوس، حنان بقاط، نمذجة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، جامعة الوادي- الجزائر- ، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 01، جوان 2023، ص964.

في حين كان أعلى تراجع خلال سنة 2015بـ 19.78 بالمئة والذي تزامن مع الأزمة البترولية وتراجع عائدات الجزائر النفطية،ومن الملاحظ أيضا أن هناك تراجع في الواردات الزراعية خلال سنتي 2019- 2020 بـ 23.9 بالمئة و24.41 بالمئة على التوالي ويعود ذلك لازمة كوفيد 19 بالإضافة إلى مساعي الحكومة للتحكم في الاستيراد وليس كنتيجة لارتفاع قيمة الصادرات.

كما نلاحظ ارتفاع الواردات الزراعية عام 2021 بنسبة 2.17 بالمئة،حيث سيطر القمح والحليب المجفف على غالبية الواردات،ويرجع الانخفاض في إنتاج القمح إلى شح الأمطار حيث قدرت نسبة الانخفاض في إنتاج القمح بنسبة 40 بالمئة، حيث بلغ استهلاك الجزائريين للقمح خلال سنة 2021 نحو 11 مليون طن،في الوقت الذي يلبي فيه انتاج القمح حاجة 34 بالمئة من الجزائريين فقط،وقد وضع –**"المؤشر العالمي للأمن الغذائي** " الجزائر في المركز الأول بالقارة الإفريقية وال 54 عالميا خلال 2021،متقدمة بـ 16 مركزا عن تصنيف 2020.[1]

2- مساهمة الزراعة في الصادرات:

من خلال الجدول (03-15) نلاحظ تطور صادرات الجزائر الإجمالية خلال الفترة 2010- 2014 بمتوسط 58.061.97 مليون دولار، معظمها ناتج عن ارتفاع صادرات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول التي تجاوزت عتبة 100 دولار للبرميل إلا أن انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014 أدى إلى انخفاض الصادرات الإجمالية إلى حدود 62 مليون دولار بعد أن تجاوز حدود 65 مليون دولار عام 2013 .[2] أما بالنسبة للصادرات الزراعية فنلاحظ أن قيمتها ضعيفة بالمقارنة مع إجمالي الصادرات بالمقارنة مع الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر من إمكانيات طبيعية وبشرية ومالية وهو ما يعكس أساسا الاختلالات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والذي يعتمد أساسا على قطاع المحروقات ، الأمر الذي يؤكد استمرار تبعية الاقتصاد لريع المحروقات وفشل السياسات والبرامج التنموية في تنويع المداخيل وكذا تنوع هيكل الصادرات رغم التكلفة الكبيرة لهذه المنتجات[3]، فمن خلال الجدول أدناه نلاحظ ارتفاع في قيمة الصاردات الزراعية خلال الفترة الممتدة بين 2010- 2012 حيث وصلت الصادرات الى 840.03 مليون دولار سنة 2012،ثم انخفضت سنة 2013 بقيمة 568.51 مليون دولار امريكي، إلا أنها عاودت الارتفاع خلال السنوات اللاحقة لتصل عام 2021 الى 1404.60 مليون دولار ويعود

1- https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/10/26/ تم الاطلاع عليه 11/ماي/2024.

2- ياسين مصطفاي، فاروق سحنون، اثرالصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 ، جامعة سطيف- الجزائر- ، مجلة التنمية الاقتصادية ISSN 2543- 3490، المجلد 08، العدد 01، جوان 2023، ص 24.

3- بحري بسمة، ترقية صاردات القطاع الزراعي في الجزائر بين الفرص و التحديات ، مرجع سبق ذكره، ص110.

هذا الارتفاع نتيجة للسياسة التنموية للفلاحة التي اتبعتها الجزائر، بالإضافة إلى التسهيلات الكبيرة التي قدمتها الدولة في عمليات التصدير الزراعي.

وفي الأخير نجد أن مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات الجزائرية ضئيلة جدا ويمكن إرجاع ذلك إلى الفجوة الكبيرة بين الإنتاج والاستهلاك وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية للتخفيف من حجم الاستيراد، إلى جانب ذلك نجد المنافسة الشديدة التي تواجهها في الأسواق الدولية.[1]وهو ما يثبت عدم قدرة القطاع الزراعي على تحقيق الأمن الغذائي من جهة ويساهم بصورة مباشرة في ارتفاع فاتورة الواردات الزراعية التي فاقت نسبة 26.58 بالمئة من إجمالي الواردات الكلية سنة 2021 .و يعود هذا التذبذب والضعف في الصادرات الزراعية إلى العديد من العوامل أهمها:[2]

- التباين الشديد في نسبة التغير في الصادرات الزراعية الجزائرية للفترات المذكورة سابقا يرجع أساسا إلى حجم وقيم الصادرات الزراعية والتي تعتبر ضعيفة جدا؛
- يخضع القطاع الزراعي إلى متغيرات مرتبطة بخصوصية القطاع نفسه، التي تتمثل في موسمية الإنتاج الزراعي الذي يخضع هو الآخر إلى جملة الظروف كالاعتماد على الأمطار وثقافة الفلاح الجزائري الذي يعتمد على الأساليب والوسائل التقليدية في جميع مراحل الإنتاج الزراعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأثير الظروف الطبيعية المختلفة على حجم ونوعية الإنتاج كالفيضانات والجفاف وانتشار الأمراض والحشرات الضارة الشيء الذي يؤثر في قيم الصادرات الزراعية؛
- التباين في الطلب العالمي على المنتجات الزراعية الجزائرية ويعود ذلك إلى عدم تنافسية المنتجات الجزائرية مقارنة بالمنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق الدولية وعدم تطابق المنتجات الجزائرية الزراعية مع المعايير الدولية؛
- عدم وجود إستراتيجية تصديرية واضحة خاصة بالقطاع الزراعي من حيث الفوضى التي يعيشها القطاع التصديري الزراعي من سوء تنظيم للأسواق كالتجميع والتبريد، بالإضافة إلى نقص الدراسات حول حقيقة الأرقام المتعلقة بالطلب والعرض,
- عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة اثر على ولوج الصادرات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق العالمية وعدم استفادتها من الإعفاءات والتسهيلات الجمركية في هذا المجال.

1- بزازي سامية، دور التنمية الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر بين الواقع و ضرورة الاصلاح، جامعة قالمة، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship، العدد 6، المجلد 01، 2021، ص 77.

2- سمير عز الدين، دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2018، ص156- 157.

الجدول رقم (15-03):تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة (2010- 2021)

الوحدة:مليون دولار

السنوات	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	نسبة الصاردات الزراعية من الصادرات الكلية
2010	45.189.34	208.51	0.46
2011	45.189.34	208.51	0.46
2012	71.865.80	840.03	1.16
2013	65.181.08	568.51	0.87
2014	62.884.29	772.54	1.22
2015	34.796.00	648.10	1.86
2016	30.027.60	867.30	2.88
2017	35.191.10	756.80	2.15
2018	41.797.30	1239.40	2.96
2019	35.823.50	1299.80	3.62
2020	22.483.10	1404.60	6.24
2021	22.483.10	1404.60	6.24

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية

فمن خلال ما تم توضيحه من خلال دراسة تطور الواردات والصادرات الزراعية في الجزائر نلاحظ:[1]

* عجر في النسيج الفلاحي الذي يتجسد في محدودية مساهمته في ترقية الصادرات والأخذ بمرتكزات النهوض ودعائم التوسع ذلك لضعف تنافسية الاقتصاد الوطني عموما والإنتاج الزراعي تحديدا؛

* القاعدة الزراعية جد متواضعة وتفتقر للتنوع؛

* الإنتاج الزراعي للمواد ذات الاستهلاك الواسع لا يغطي كامل الاحتياجات الوطنية بالتالي يتم اللجوء إلى الاستيراد المكثف لتغطية العجز؛

* المساهمة متواضعة للناتج الزراعي في الناتج الداخلي الخام؛

* مبالغ ضخمة تتكبدها الميزانية الجزائرية في فواتير الواردات لتغطية عجزها الغذائي وخاصة القمح الذي لم يتسني لنا بعد تغطية كامل احتياجاتنا الوطنية محليا؛

* صادرات هذا القطاع جد محدودة وهامشية وتتركز في عدد قليل من المنتجات؛

* تطور ملحوظ يشهده القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة إلا أنه مازال في حاجة إلى استراتيجيات متكاملة ومتناسقة لدعم وتطوير قدراته وتعزيز تنافسيته كما هو بحاجة إلى تثمين الموارد المتاحة والفرص التى يمكن أن تكسب القطاع مكانة هامة

1- بحري بسمة، ترقية صاردات القطاع الزراعي في الجزائر بين الفرص و التحديات، مرجع سبق ذكره، ص111.

في الاسواق الدولية كما يجب الاهتمام اكثر بالمنتجات ذات الميزة وكذا البنية القاعدية المساعدة على التصدير.

المطلب الثالث:الميزان التجاري الزراعي الغذائي الجزائري

يوضح الجدول الموالي تطور الميزان التجاري الجزائري للسلع الزراعية:

الجدول رقم (16-03):تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة الممتدة بين (2010- 2021)

الوحدة:مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الميزان التجاري
2010	208.51	7826.71	7618.20 -
2011	205.51	7826.71	7621.20 -
2012	840.03	11244.49	10404.46 -
2013	568.51	11933.58	11365.07 -
2014	772.54	19409.38	18636.84 -
2015	648.10	10247.80	9599.70 -
2016	867.30	10309.10	9441.80 -
2017	756.80	10332.20	9575.40 -
2018	1239.40	10306.00	9066.60 -
2019	1299.80	9682.30	8382.50 -
2020	1404.60	8462.30	7057.70 -
2021	1404.60	9893.10	8488.50 -

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الملاحظ من نتائج الجدول هو تسجيل عجز كبير في الميزان التجاري الزراعي على طول سنوات الدراسة،حيث بلغ ذروته سنة 2014 بقيمة(18636.84) مليون دولار أمريكي،ويرجع هذا العجز الكبير المسجل إلى ضعف قيمة الصادرات أمام الزيادة في قيمة الواردات،حيث تعتبر الجزائر من أكثر الدول استيرادا للموارد الزراعية ،خاصة منتجات الحبوب التي تهيمن على الواردات الزراعية كون هذا المنتج من الأغذية الأساسية التي يزيد الطلب عليها،وكذا اعتمادها على العوامل المناخية وخاصة الأمطار التي عرفت تذبذبا في كميات التساقط،لذا يتم اعتماد الأسواق الخارجية لتغطية الطلب المحلي.إذ تعتبر جملة المشاكل الخاصة بالقطاع والتي أثرت على الإنتاج الزراعي والوصول إلى نقطة الاكتفاء الذاتي حاجزا أمام توازن الميزان التجاري الزراعي ولما لا تحقيق فائضا فيه،بالإضافة إلى فتح باب الاستيراد على جميع أنواع المنتجات الزراعية بما فيها المتاحة وطنيا،الأمر الذي اثر على تنافسية المنتجات المحلية ونقص في الطلب عليها ما اثر على الكميات المنتجة

محليا،هذا ما جعل الجزائر تتجه نحو سياسة إلغاء وتسقيف استيراد بعض المنتجات الزراعية ابتداء من سنة 2015.[1]

أما في سنة 2015 نلاحظ انخفاض العجز في الميزان التجاري بنسبة 48.49 بالمئة بالمقارنة بسنة 2014 أي ما يعادل قيمة 9037.14 مليون دولار، وهي فترة تحول الجزائر لنموذج النمو الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق امن غذائي مستدام،بالإضافة إلى سياسة الجزائر التقشفية التي أوصت بخفض الواردات.[2]الأمر الذي أدى إلى التشجع على الطلب المحلي وحتى الدولي على المنتجات الزراعية ما سوف يشجع بدوره الإنتاج المحلي وترقيته والتوجه نحو الأسواق الدولية.

كما نلاحظ كذلك من خلال الجدول ابتداء من سنة 2016 ارتفاع في الصادرات الزراعية مما رافقه انخفاض في العجز في الميزان التجاري الزراعي حيث قدرت قيمة الصادرات الزراعية سنة 2021 ب 1404.60 مليون دولار أي بنسبة ارتفاع قدرت بـ 61.95 بالمئة وهي نسبة معتبرة نتيجة تحسن الظروف الزراعية الملائمة،الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل نمو قطاع الزراعة إلى 17 بالمائة من إجمالي الصادرات خارج المحروقات عام 2019[3]،حيث تجاوزت قيمة الإنتاج الفلاحي 39 مليار دولار سنة 2016 أي بارتفاع يقارب 32 بالمنة مقارنة مع سنة 2015،نتيجة لتبني قطاع الفلاحة إستراتيجية ترتكز على تقوية القاعدة الإنتاجية، مع المحافظة في نفس الوقت على الموارد وذلك بهدف الوصول الى زيادة ملموسة في حجم إنتاج الحليب والحبوب والخضار الطازجة والتمور واللحوم بأنواعها في آفاق 2019 وهذا كنتيجة لتطبيق البرنامج الخماسي (2015- 2019) للتنمية الريفية ،و ذلك بهدف تقليص عمليات استيراد المنتجات الغذائية والاتجاه نحو تفعيل تصدير المنتجات الفلاحية.

أما بالنسبة لسنتي 2021/2020 فنلاحظ انخفاض في عجز الميزان الزراعي قدر بـ 8488.50 مليون دولار سنة 2021، رافقه ارتفاع في الصادرات الزراعية قدر بـ 1404.60 مليون دولار ،حيث استطاعت الجزائر تصدير حوالي 50 ألف طن من المنتجات الفلاحية خلال الربع الأول سنة 2021،بينما قدرت صادرات القطاع خلال 100 ألف طن خلال سنة 2020 من الخضروات والفواكه،رغم أن تلك السنة شهدت

1- سمير عز الدين، دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص159.

2- عمر حوتية، سعيج مونيرة، تطوير الاستثمار الزراعي ودوره في دعم نمو القطاع الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال ، مجلد02، العدد 07، 2018، ص 206.

3- ياسين مصطفاي، فاروق سحنون، اثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، جامعة سطيف، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 08، العدد1، جوان 2023، ص25.

جائحة كورونا التي فرضت إغلاقا في عدة قطاعات.[1]فقد اتسمت التطورات في القطاع الفلاحي بالجزائر خلال أزمة الجائحة بعدة مظاهر تتلخص في النقاط التالية:[2]

* تجاوزت قيمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد 25 مليار دولار في عز الأزمة الصحية التي ميزت عام 2020 مقابل 23 مليار دولار في عام 2019،

* بفضل الموارد البشرية والطبيعية والمادية،فرضت الزراعة نفسها كقطاع إستراتيجي قادر على ضمان الأمن الغذائي للبلاد في أصعب الظروف،

* إتسم 2020 أيضا بتعزيز الإستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والمياه،و مكافحة التبذير من خلال التسيير المحكم لفائض الإنتاج لاسيما من خلال عزم القطاع على تطوير السلسلة اللوجستية (التخزين،التبريد والنقل وغيرها...)،وتحقيقا لهذه الغاية،أعلن القطاع عن خارطة طريق لتنظيم الإنتاج حسب خصوصيات كل منطقة مع إنشاء وحدات للصناعات الغذائية التحويلية،

* وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق 12.4%، وبقيمة إنتاج عادلت 25 مليار دولار في عام 2020، مقابل 23 مليار دولار في عام 2019، بمساهمة الزراعة في تشغيل أكثر من مليوني ونصف من اليد العاملة

* تصدير 50 ألف طن من المنتجات الزراعية خلال الربع الأول من عام 2021،

* لتشجيع الاستثمار الزراعي أعلنت الحكومة الجزائرية عن توجهها لدعم الاستثمارات في المجال الفلاحي بدعم يصل إلى 90 بالمئة من قيمة المشروع الاستثماري، كما تعتزم الحكومة مواصلة تحسين الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية، وترشيد استخدام الأراضي الزراعية في المناطق الجبلية والحفاظ على الثروة الغابية، حققت الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا في مجال الأمن الغذائي حسب تصنيف برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، وقد وضعها هذا الإنجاز في الخانة الزرقاء" في المستوى نفسه مع أقوى دول العالم. وصنف التقرير الجزائر ضمن البلدان المستقرة غذائيا، واضعا البلاد ضمن فئة البلدان التي تقل فيها نسبة الأشخاص الذي يعانون من سوء التغذية عن 2.5% من العدد الإجمالي للسكان، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2018-2020.

هناك عدة اعتبارات وراء هذا التصنيف الإيجابي للجزائر في خطوة سد الفجوة الغذائية، بالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة للبلاد، إضافة إلى التحول نحو

1- الموقع: https://www.skynewsarabia.com/business، تم الاطلاع عليه يوم2024/05/24.

2-القطاع الفلاحي في 2020:قدرات كبيرة على الصمود في ظل ازمة صحية غير مسبوقة، ادرج يوم 26 ديسمبر2020، https://www.aps.dz/ar/economie/98743- 2020تم الاطلاع عليه 2024/05/24.

الاهتمام بالزراعة والصناعات الغذائية في إطار الخروج من هيمنة المحروقات على الصادرات.

بالرغم من هذه الأرقام تعد مكسبا مهما للجزائر في ظل العجز المتواصل للميزانية العامة،و تآكل احتياطي العملة الأجنبية،بفعل تراجع أسعار النفط منذ سنوات،تعد هذه الأرقام ايجابية بالنظر إلى السياق العام للاقتصاد الوطني والعالمي،بفعل جائحة كورونا،و ما فرضته من قيود على التنقل وحركة النقل الجوي للأشخاص ،وزيادة تكاليف الشحن للبضائع،و ترجع هذه النتائج إلى:

* تسهيل عمليات التصدير،خاصة مسالة توفير دعم وسائل النقل البحري،رغم أن هذا الجانب لا يزال يشهد نقصا كبيرا،

* إنخراط المؤسسات الإنتاجية والتعليب وتفاعلها الايجابي بتسهيل الإجراءات على مستوى البنوك والجمارك،و غيرها من الجهات المتدخلة في سلسلة التصدير.

وفي الأخير وبالرغم من النتائج المبشرة للقطاع الزراعي خلال السنوات الأخيرة إلا أن استمرار عجز الميزان التجاري الزراعي الجزائري،وبفعل التدفق الكبير للواردات الزراعية والغذائية إلى السوق الجزائري،ستدفع إلى تحول ولاء المستهلك الجزائري باتجاه السلع المستوردة ذات الأسعار التنافسية والجودة العالية،الأمر الذي يدفع الفلاحين والعاملين في القطاع بصفة عامة،إلى التوقف عن النشاط والانسحاب من السوق،و قد يدفع مؤسسات أخرى إلى إعادة تخصيص عوامل إنتاجها وتوجيهها إلى مجالات إنتاجية أخرى،مما يحملها تكاليف التحول والتغيير،و يخلق تهديدا حقيقيا للأمن الغذائي في الجزائر بدرجة أولى وتنويع صادرات الاقتصاد الوطني بدرجة أقل.[1]

المبحث الثالث:أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على صادراتها الزراعية الغذائية خلال الفترة الممتدة من 2010- 2021 (الصادرات الزراعية الغذائية المصنعة نموذجا)

بعد أن أدركت البلدان النامية أن السياسات التجارية عالية الحماية لم تحقق الرخاء الاقتصادي المطلوب، شرعت العديد من هذه البلدان في تنفيذ سياسات واسعة لتحرير التجارة في أسواقها المحلية وأسواق التصدير. وقد أثبتت التجارب أن العامل الأساسي لتحقيق نجاح مستدام في جهود تحرير التجارة هو تبني سياسات تجارية واقتصادية كلية وهيكلية متماسكة ومتناسقة،فمن الناحية النظرية تحرير التجارة الخارجية يولد نوع من التنافسية وهو الأمر الذي أدى بالعديد من الدول إلى تبني

1- سمير عز الدين، دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص159.

إصلاحات هيكلية في اقتصادياتها من أجل تهيئة مناخ مواتي وداعم لقدرتها التنافسية،وهو الأمر الذي قامت به الجزائر من خلال تبني برنامج تنموي استثماري وتشجيع التصدير خارج المحروقات،و قد تم ترشيح قطاع الصناعات الغذائية كبديل قوي وكأولوية استثمارية نظرا للميزة التنافسية التي تخص القطاع الزراعي في البلاد.

المطلب الأول:مسار تحرير التجارة الخارجية وعلاقتها بالقطاع الزراعي.

تعد التجارة الخارجية من بين أهم وأقدم الروابط الإقتصادية بين الأمم، بل هي بمثابة عامل رئيس في تطور العلاقات الدولية. فالاقتصاد السوقي العالمي الحديث يجعل التجارة الخارجية أكثر أهمية، وقد كان للتطورات في ثمانينيات القرن العشرين تأثير عميق عل طبيعة المبادلات التجارية الدولية ،حيث يفرق الاقتصاديون بين مفهوم التجارة الخارجية والتجارة الدولية، فالتجارة الخارجية تعنى قيام التجارة بين دولة واحدة ومجموعة دول أخرى تتعامل معها تجاريا، أو مجموعة دول فيما بينها، في حين أن التجارة الدولية تشير إلى شمولية العلاقات التجارية الدولية، وذلك عن طريق التبادل التجاري.[1]

فالمقصود بسياسة تحرير التجارة الخارجية هي إتباع مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تعمل للتقليل من تدخلات الدولة في مجال التجارة الخارجية سواء واردات أو صادرات،أي التخلي عن القيود المفروضة عل محددات نمو التجارة الخارجية والتخلي عن مظاهر سياسة الحماية سواء كانت جمركية او غيرها.

وقد تكون هذه التعريفات لا تتناسب مع ما تعنيه المؤسسات الدولية بتحرير التجارة الخارجية، لذا يجب التطرق إلى مفهوم تحرير الخارجية من وجهة نظر المؤسسات الدولية، وهي تعني:[2]

أ- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد.

ب - تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة والحد من درجة تشتتها

ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى التغير في الأسعار النسبية مما ينتج عنه آثار على القطاعات تبعا لاتجاهات الأسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج والطلب والشغل، ومنه في النهاية إعادة توزيع المداخيل ويشكل تحرير التجارة

1- طارق يلولي، الهادي لرباع، دور التجارة التجارة الخارجية في الرفع من تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر(1962- 2017)، جامعة باجي مختار- عنابة- ، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 12، العدد01، 2022، ص 45.

2- فؤاد مجناح، النوري حاشي، دراسة قياسية لاثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية و السياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر خلال الفترة(1980- 2017)، جامعة زيان عاشورالجلفة- الجزائر- ، مجلة الاقتصاد الدولي و العولمة ، المجلد 03، العدد02، 2020، ص 31.

الخارجية مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعمل هذه المنظمة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية وتحويلها في مرحلة أولى إلى قيود تعريفية وتعمل في مرحلة ثانية إلى الاتجاه بها نحو الانخفاض.[1]

وتتلخص مبررات تحرير التجارة الخارجية في الأسباب التالية:[2]

- خفض أسعار السلع والخدمات من خلال المنافسة بين منتجيها بالإضافة إلى إلغاء الرسوم ولضرائب ما يعود بالفائدة على المستهلكين المحليين والأجانب؛
- إتساع مجال التخصص وتقسيم العمل ما ينتج عنه تحسن نوعية السلع ومستويات معيشة الشعوب؛
- الوصول للتوزيع الأمثل للموارد الإنتاجية والاقتصادية للدولة؛
- إنتاج السلع بأفضل الطرق كفاءة وبأقل التكاليف والقضاء على ظاهرة الاحتكار؛
- تحقيق أكبر المنافع الممكنة من التجارة الخارجية والتبادل الدولي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والوصول إلى أعلى مستويات الدخل؛

إذ تعمل سياسة تحرير التجارة الخارجية عل تحسين الأوضاع العامة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية...الخ من خلال إحداث تحويلات جوهرية في المتغيرات المتعلقة والمحددة للأوضاع العامة لذا عند إتباع سياسة تحرير التجارة الخارجية يتم وضع عدة أهداف يراد تحقيقها نوجزها في النقاط التالية:[3]

- تنويع الصادرات والتخطيط لوجود بدائل عن البترول،إذ يعتمد الإقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بنسبة تفوق 90% من الصادرات،فأي تدهور في الأسعار أو الكميات المنتجة يؤدي إلى تدهور الاقتصاد بكامله ،بالإضافة إلى كون المحروقات ثروة زائلة ،مما يستدعى الدولة للبحث عن سبل أخرى خارج هذا القطاع لما أسمته بمرحلة ما بعد البترول.
- التحكم في التضخم والذي يتم عن طريق امتصاص فائض المعروض النقدي زيادة الكميات المعروضة من المنتجات وتقليل أسعارها الناتج عن زيادة التنافسية ودخول مستثمرين جدد ،وبالتالي زيادة إشباع الأفراد وتحقيق الرفاهية.
- تحقيق التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات:تعكس سياسة تحرير التجارة الخارجية حرية التعاملات في دخول وخروج السلع والخدمات ورؤوس

1- نفس المرجع، ص31.

2- بلحواس سليمة، نشاد حكيم، دراسة تحليلة لاثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1980- 2022)، المركز الجامعي نور بشير البيالجزائر- ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد10، العدد02، 2024، ص48.

3- بوضياف سامية، سياسة تحرير التجارة الخارجية و اثرها على التنافسية الدولية، جامعة البليدة، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات، المجلد 04، العدد 01، 2015، ص ص 201- 202.

الأموال من وإلى داخل الوطن وتعمل على تشجيع المستثمرين سواء المحلين أو الأجانب إلى زيادة ثرواتهم من خلال البحث عن الأسواق المناسبة، واتخاذ القرارات التي تعمل على ذلك.

- توفير التمويل اللازم أو بعبارة أخرى التخلص من المديونية،يعتبر دخول المستثمرين الأجانب سواء المباشر أو غير المباشر وسيلة من وسائل التمويل للاقتصاد،فحرية التجارة الخارجية تعمل على جذب المستثمرين الأجانب وبالتالي توفير سيولة نقدية في الاقتصاد ،لما يقلل من اللجوء إلى الاستدانة ودفع خدمات الدين.

- تحسين الجودة، إن من حتميات تحرير التجارة الخارجية هو تحين جودة المنتجات، وذلك راجع لشدة المنافسة الداخلة والخارجة الذي يلزم المستثمرين على التميز ومن أهم مظاهر هذا الأخير الجودة والنوعية الذي يلجا إليها المستهلك كمعيار للإختيار عند وجود فائض عرض.

وقصد تحرير التجارة الخارجية لجأت الجزائر إلى وضع استراتيجيات وقوانين لمسايرة التوجه الدولي ومواكبة الأسواق العالمية،فكانت ركائز تحرير التجارة الخارجية في الجزائر كما يلي:

1- الخوصصة:

تعددت المفاهيم والمعاني العلمية التي تحاكي معنى الخوصصة،و تدور هذه المفاهيم حول أربعة اتجاهات تتمثل في:[1]

1. تحويل ملكية القطاع العام إلى شركات تدار على أساس تجاري، أو بيع الأسهم المملوكة من طرف الدولة في بعض الشركات المساهمة العامة جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص، أو عن طريق عقود الإيجار، وبالتالي انخفاض نصيب الدولة في النشاط الإقتصادي نسبيا.
2. الخوصصة تعني الرغبة في التخلص من الإشتراكية باعتبارها فلسفة إقتصادية وإجتماعية بدأت تتقلص أو انقرضت تقريبا، وبدأ التحول إلى الإقتصاد الحر ومواكبة النظام الإقتصادي الجديد، ونجد أن الدول في أوروبا الشرقية هي الدول الرائدة التي اتبعت هذا المفهوم لكونه مناسبا لظروفها.
3. الخوصصة هي عكس التأميم، فعكس هذا الأخير هي عبارة عن تحول الملكية العامة إلى ملكية خاصة أي إلغاء عملية التأميم أو التخلي عن المؤسسات المؤممة،

1- طيبي حسن، التونسي فائزة، واقع الخوصصة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية- جامعة الاغواط، المجلد07، عدد 28 جوان 2018، ص141.

ويجدر بنا أن نشير إلى رأي إبن خلدون الذي ينصح بترك النشاط التجاري بعيدا عن دواليب السلطان.

4. كما يقول "هانك الخوصصة: هي وسائل التعاقد أو البيع للقطاع الخاص للعمليات والمؤسسات الخاضعة للوصاية الحكومية والمملوكة من طرفها.

ومن هنا نستنتج أن الخوصصة ليست هدفا في حد ذاتها،و إنما هي وسيلة لتنشيط المؤسسات التي تفتقر إلى الفعالية،الربحية،الإنتاجية العالية والقدرة على المنافسة.

فالنسبة للجزائر تجسد مشروع الخوصصة فعليا في منتصف التسعينات،بإصدار أول قانون مفصلا والذي إعتبر شهادة ميلاد مشروع الخوصصة في الجزائر،ثم عدل بقانون ثاني عام 1997،و ثالث عام 2001.[1]

اعتبر صدور قانون الخوصصة في سنة 1995 كمرحلة تطور هامة في الإقتصاد الجزائري بالنظر إلى ثقل القطاع العام وظروف غياب الاستقرار الإقتصادي والاجتماعي والسياسي.إذ برز عن انخفاض عائدات النفط الصورة الحقيقية للوضعية الاقتصادية،لاسيما تدهور المؤسسة العمومية الإقتصادية والتي تشكل محور الاقتصاد الجزائري على حساب القطاع الخاص. الغي قانون الخوصصة لسنة 1995 في سنة 2001 وصدر الأمر رقم 01 – 04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الإقتصادية وتسييرها وخوصصتها ،من خلاله حاول المشرع تكييف قانون الخوصصة الجزائري ومقتضيات إقتصاد السوق لا سيما تحقيق إنسحاب الدولة من المجال الإقتصادي وتشجيع الاستثمار الخاص في عمليات الخوصصة،لأنه منذ سنة 2009 شاهد الإستثمار في عمليات الخوصصة عدة تعديلات تضمنت قواعد تثير شبهات فيما يخص إرادة المشرع من خوصصة المؤسسة العمومية الإقتصادية ومن بين أهم القواعد تشديد الرقابة اللاحقة على عمليات الخوصصة إذ لم يكتف المشرع بتلك المتعارف عليها في مختلف الدول والمتمثلة في:تضمين عقد التنازل عن ملكية المؤسسات بدفتر شروط يتضمن حماية المصلحة العامة وإمكانية إحتفاظ الدولة بالسهم النوعي،بل إمتد التعديل إلى إستحداث قواعد غير مألوفة تتمثل في تقييد شكليات ونسبة مساهمة المستثمرين الجزائريين والأجانب في رأسمال المؤسسات محل التنازل وهو ما فرض صعوبة التملك الكلي للمشروع من طرف المستثمرين الجزائريين،كما إستحدث التعديل قيود على انتقال رؤوس الأموال محل الخوصصة عن طريق فرض الرقابة عليها وتقرير حق الشفعة للدولة والمؤسسات العمومية وهو ما يثير طرح

1- بوزيان عثمان، تقرير حول الخوصصة في الجزائر- دراسة وتقييم- ، جامعة د.مولاي الطاهر بسعيدة الجزائر،

الجدوى من عمليات الخوصصة. الجدير بالذكر أنه لم يتم إستحداث القواعد غير المألوفة في عملية الرقابة اللاحقة على عمليات الخوصصة بموجب قانون الخوصصة والذي يتضمن مختلف قواعد تشجيع الاستثمار في عمليات التنازل بالنظر إلى نقص أو غياب تطبيق فعلي للخوصصة في الجزائر مقارنة بباقي تجارب الدول،بل استحدث التعديل بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والذي فرض قيود على قانون الإستثمار نتيجة أزمة الإستثمارات في الجزائر لا سيما عدم التحكم فيها بالإضافة إلى ذلك إمتلاك إحتياط صرف إيجابي من عائدات النفط،ونص التعديل على تطبيق نفس الأحكام على الإستثمار في عمليات الخوصصة وفي ذلك لم يهتم المشرع بضرورة مراعاة الوضعية الإقتصادية في الجزائر بالتمييز بين الإستثمار بصفة عامة والإستثمار في عمليات الخوصصة،عدم ربط تنفيذ عمليات الخوصصة بمداخيل النفط،واعتماد سياسة واضحة في مجال الخوصصة.[1]

2- الشراكة والاتفاقيات والتكاملات:

الشراكة والإتفاقيات والتكاملات من أهم مظاهر القائمة في الوقت الراهن هي قيام التكاملات والتكتلات وإقامة شراكات واتفاقات بين الدول من أجل التعاون وتبادل المعارف والخبرات السلع والخدمات والعمل على بناء منطقة حرة للتجارة والتي تتحقق بعد عدة مراحل التي تسمح بدخول وخروج السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول.[2]

شرعت الجزائر على مستوى وزارة التجارة استكمال الإجراءات الخاصة انضمام الجزائر إلى الشراكة الأورو متوسطية شريطة تخفيض الحقوق والتعريفات الجمركية بنسبة 10%.يسمح تنفيذ إتفاقية الشراكة بتكامل أكبر للجزائر في الفضاء الاقتصادي الأوروبي، فبرنامج ميدا (MEDA1)وبرنامج ميدا 2 (MEDA2)، يهدفان إلى تأهيل وتحسين القطاع الخاص بما يسمح وتكيفها مع متطلبات اقتصاد السوق وفق إجراء تعديلات للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من النتائج الناجمة عن التنمية الاقتصادية عل المستوى الاجتماعي والبيئي وبرنامج الجزائر والأمم المتحدة يندرج في إطار مخطط الأمم المتحدة من اجل التعاون والتنمية 2007- 2011 يهدف

1- كمال ايت منصور، إشكالية الرقابة اللاحقة على عمليات الخوصصة في القانون الجزائري، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية- الجزائر، https://kilaw.edu.kw/annualConference/research

2- بوضياف سامية، سياسة تحرير التجارة الخارجية و اثرها على التنافسية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 203.

المشروع إلى تطبيق الإستراتيجية الصناعية لتنويع اقتصادها للحد من تبعية للمحروقات.[1]

3- الاستثمار الأجنبي المباشر:

من أجل خلق مناخ استثماري جديد وضعت الجزائر كافة الشروط من حيث الإمكانات البشرية والطبيعية، كما أنها سنت القوانين التي من شأنها ترقية هذا الاستثمار.[2]فقد تعددت قوانين الاستثمار الجزائري فكانت البداية بالقانون رقم 90/10 المتعلق بالنقد والقرض"ومرورا بالمرسوم التشريعي رقم 93/12 والمتعلق بترقية الاستثمار،وصولا إلى الأمر رقم 01/03 والمعدل والمتمم بالأمر رقم 06/08 والمتعلق بتطوير استثمار ". وأخيرا القانون رقم 16/09 والمتعلق بترقية استثمار . والملغي لكل القوانين السابقة.[3]حيث قام بإلغاء المميزات التي كان يستحوذ عليها المستثمر العام عل حساب المستثمر الخاص، إضافة إلى وضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض الامتيازات الضريبية الجمركية والمالية من أجل جذب الاستثمار الخاص لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.[4]

على الرغم من وجود السياسة التي تساعد عل تحسين أوضاع الاقتصاد وتحديد أهدافها والإجراءات اللازمة التي تحقق المطلوب إلا أن ذلك لا يمكن أن يحدث مباشرة وإنما يستدعي فترة زمنية طويلة لتغيير الوضع من المعاكس وهي سياسة الحماية نظرا لتابعياتها المتمثلة في المتغيرات التي تتأثر بها كالميزانية،بعض المؤسسات القائمة لمزاولة نشاطات إستراتجية ،..الخ، لذا فان التغير يحتاج إلى تدريج وهذا الأخير يحتاج لتحديد الأولويات فيه.[5]وهو الأمر الذي أدى بالجزائر منذ 1986 إلى إتباع سياسة تحرير التجارة الخارجية أثر الظروف الإقتصادية المعاشة آنذاك من خلال المراحل الآتية الذكر:

1.3- مرحلة التحرير المقيد 1990:

تبرز من خلال إتخاذ إجراء رسمي تمثل في إصدار قانون النقد والقرض أكتوبر 1990 – قانون 90/10- والذي يشمل تحرير الإستثمار الأجنبي في الجزائر،

1- طارق يلولي، الهادي لرباع، دور تحرير التجارة الخارجية في الرفع من تنافسية الصناعات الغذائية، مرجع سبق ذكره، ص 48.

2- مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، واقع تحرير التجارة الخارجية و تاثيرها على الاقتصاد في الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم07، مارس 2017، ص 143.

3- ليندة بلحارث، المزايا الجديدة الممنوحة للمستثمر الأجنبي في مجال الاستثمار السياحي في ظل القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار، جامعة البويرة الجزائر، مجلة معارف، المجلد 16، العدد 1، جوان 2021، ص 187.

4- طارق يلولي، الهادي لرباع، مرجع سبق ذكره، ص 48.

5- بوضياف سامية، مرجع سبق ذكره، ص 203.

وبعده في نفس السنة إصدار قانون 16/90 المؤرخ في1987/08/07 المتضمن لقانون المالية التكميلي 1990،حيث في المادة الواحدة والأربعون منه يقرر ولأول مرة ومنذ إقامة وتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية أنه أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمرا مسموح به للمتعاملين التجاريين، إلا أن هذا الإنفتاح كان له طابع تقييدي جزئي.[1]

2.3- مرحلة العودة إلى مراقبة التجارة الخارجية 1992- 1993:

الفوضى التي ميزت السوق الجزائرية جراء عملية التحرير غير المضبوطة والتي أدت إلى إتجاه المستثمرين نحو عملية الإستيراد بهدف الربح السريع وإلى تدني النشاط الإنتاجي جعلت الدولة تعتقد أنه من الضروري التدخل عن طريق إصدارها للتعليمة الحكومية رقم 625 الصادرة في 28 أوت 1992 التي جاءت لتأطير سياسة التجارة الخارجية وتحقيق المراقبة القبلية لعمليات الاستيراد وإعادة صياغة الترتيبات والمقاييس المعدة لتحرير التجارة الخارجية.[2]

3.3- مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ 1994:

بدأت هذه المرحلة 1994 وهي السنة التي كانت فيها الجزائر تهيئ فيها للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات للاتفاقية المبرمة بينهما اتفاقية" **Stand by**" التي كانت في أفريل 1994 وتم خلالها جدولة الديون، وفيه كانت تحرير التجارة من بين الشروط في الإتفاقية، إضافة إلى مسعى الجزائر إلى الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يشكل دافعا للمضي قدما إلى إزالة العقبات وتسريع عملية الإنفتاح التجاري، من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات المتضمنة تحرير نظام الصرف الأجنبي، ترشيد وتقليص الرسوم الجمركية على الواردات،بالإضافة إلى إنشاء عديد المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية (SAFAX,CASI. CAGEX PROMEX,).[3]

***العلاقة الارتباطية بين تحرير التجارة الخارجية والقطاع الزراعي:**

ترتبط التجارة الخارجية والقطاع الزراعي بعلاقة ارتباطيه معقدة حيث ينتج عنها تأثير مباشر من خلال تحفيز التبادل التجاري والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، نتيجة زيادة حركة السلع والخدمات عبر الحدود للدول، مما يسمح للبلدان بالتجارة في السلع دون حواجز تنظيمية أو التكاليف المرتبطة بها، كما يقلل

1- السبتي وسيلة، زعرور نعيمة، مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، مجلة الاقتصاد الوطني و العولمة ، المجلد01، العدد01، 2018، ص 128.
2- مصراوي منيرة، يوسفس رشيدة، مرجع سبق ذكره، ص 148.
3- السبتي وسيلة، زعرور نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 128.

التكاليف بالنسبة للبلدان التي تتاجر مع الدول الأخرى الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة فرص التصدير للمنتجات الزراعية، ويسهم في إيرادات القطاع الزراعي هذا من ناحية، كما قد يواجه القطاع الزراعي تحديات عند فتح الأسواق للمنافسة الدولية، خاصة إذا كانت المنتجات المستوردة تتمتع بتكلفة أقل وقد يؤدي في النهاية إلى انخفاض الأسعار بالنسبة للمستهلك لان الواردات تخضع لرسوم اقل ومن المرجح أن تزداد المنافسة.

تجدر الإشارة أنه لابد أن يتم تحقيق التوازن بين تحرير التجارة وحماية القطاع الزراعي المحلي،خاصة في ظل وجود صعوبات هيكلية أو عدم تكافؤ في التنافس. ولتحقيق هذا التوازن يتطلب إتباع إصلاحات اقتصادية متوازنة وفعالة لضمان استمرارية القطاع الزراعي وتعزيز اندماجه في الاقتصاد العالمي ومكن حصر هذه العلاقة الارتباطية في النقاط التالية:

- تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة المنافسة الأجنبية للمنتجات الزراعية المحلية، بما يستلزم رفع إنتاجية وكفاءة القطاع الزراعي،
- فتح الأسواق محو الخارج للصادرات الزراعية يوفر فرصا جديدة للنمو الزراعي وزيادة الإنتاج،
- تحرير دخول مستلزمات الإنتاج الزراعي (الآلات، المعدات، المدخلات، الأسمدة....) يسهم في حفض تكاليف الإنتاج،
- المنافسة تؤدي لتطوير البحث العلمي واستعمال تكنولوجيا حديثة مع استخدام طرق زراعية حديثة الأمر الذي برفع من الإنتاجية،
- تحرير التجارة يتطلب إجراء إصلاحات في السياسات التجارية للاندماج مع الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني:الصادرات الزراعية الغذائية المصنعة في الجزائر ومكانتها افريقيا.

يضم قطاع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر عدة شعب صناعية، تساهم كل منها بنسب متفاوتة في أداء القطاع. هذا التفاوت يعكس التغيرات الكبيرة التي طرأت على النمط الغذائي للمجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، نتيجة للتطور السوسيولوجي الذي شهدته العائلة الجزائرية. فقد انتقلت العائلة من نمط استهلاكي تقليدي بعد الاستقلال إلى نمط استهلاكي حديث خلال العقدين الأخيرين، متأثرة بنموذج الحياة الغربية، من هنا إرتاينا عرض لفروع الصناعات الغذائية في الجزائر وصادراتها خلال الفترة الممتدة من (2010- 2021) ومقارنتها مع مجموعة من الدول الإفريقية لمعرفة مدى تنافسية منتجات هذا القطاع على المستوى

الافريقي.وبشكل عام، يمكن تقسيم الشعب الصناعية التي تشكل هذا القطاع على النحو التالي:

الجدول رقم (17-03): فروع الصناعات الغذائية في الجزائر

الفرع	الانشطة
تصنيع منتجات الألبان	- ترطيب الحليب السائل والمنتجات الطازجة الاخرى - صناعة الجبن. - صنع منتجات الألبان الأخرى. - إنتاج الايس كريم .
معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا	- معالجة الحبوب. - صناعة منتجات النشاء. - صناعة منتجات المخابز والمعكرونة. - مخبز. - المعجنات الطازجة الحصرية. - صناعة الحلويات التقليدية. - صناعة البسكويت والبقسماط والمعجنات. - صناعة المعكرونة والكسكس.
صناعة المشروبات	- صناعة المشروبات. - صناعة المشروبات الكحولية. - صناعة المياه المعدنية. - إنتاج المشروبات المنعشة.
صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية	- إنتاج زيت الزيتون . - صناعة الزيوت والدهون الاخرى. - صناعة المارغرين والدهون الصالحة للاكل المماثلة
تجهيز وحفظ الفواكه والخضروات	- تجهيز وتخزين البطاطس. - تجهيز وتخزين الطماطم. - تحضير عصائر الفواكه والخضار. - تجهيز وحفظ الفواكه والخضروات الاخرى.
صنع المنتجات الغذائية الاخرى	- صناعة السكر. - صناعة الكاكاو والشكولاطة والحلويات. - تجهيز الشاي والقهوة. - صناعة التوابل والبهارات. - تصنبع الوجبات الجاهزة. - تصنيع الاغذية المتجانسة والحمية الغذائية. - صنع المنتجات الغذائية الاخرى غير المصنفة في

	موضع اخر.
تجهيز اللحوم وحفظها واعدادها	- تجهيز وحفظ لحوم الجزار. - تجهيز وحفظ لحوم الدواجن. - تحضير منتجات اللحوم. - تجهيز وحفظ الاسماك والقشريات والرخويات.
صناعة الاعلاف الحيوانية	- صناعة علف حيوانات المزرعة. - تصنيع اغذية الحيوانات الاليفة.

المصدر: ابتسام زروق،تقييم تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر،اطروحة دكتوراه،قسم علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح –ورقلة- الجزائر،2023/2022،ص 105.

القائمة السابقة التي كانت تحدد فروع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر كانت تعاني من نقص في الدقة، حيث إعتمدت بشكل كبير على القائمة الفرنسية للنشاطات والمنتجات لعام 1973[1].هذه التصنيفات كانت قديمة جدًا ولم تعكس التغيرات في عادات الإستهلاك ولا التطور الذي شهدته مؤسسات الإنتاج في الجزائر. ولذلك، كان من الضروري تكييف هذه التصنيفات لتتماشى مع التطورات المحلية والمعايير الدولية، بهدف تسهيل إجراء المقارنات الدولية. الجدير بالذكر أن القائمة القديمة كانت تشمل منتجات غير غذائية مثل التبغ والكبريت، بينما لم تضم بعض المنتجات الغذائية الرائجة حاليًا مثل زيت الزيتون والخمور،حيث كانت تصنف كمنتجات زراعية لذلك تم إعداد قائمة جديدة بالنشاطات الإقتصادية بهدف تمكين الإقتصاد الجزائري من التأقلم مع التحولات التي يشهدها العالم الخارجي. وهذه القائمة، التي أعدتها مصالح الديوان الوطني للإحصائيات، مستمدة من الأنظمة المعمول بها في الدول المغاربية ودول الإتحاد الأوروبي. وتهدف هذه القائمة إلى معالجة النقائص التي تم ذكرها سابقاً، وخاصة تلك المتعلقة بالصناعات الغذائية.[2]

أولا:الصناعات الغذائية ذات الأصل الحيواني

الصناعات الغذائية ذات الأصل الحيواني هي تلك الصناعات التي تعتمد على المنتجات الحيوانية كمصدر أساسي للمواد الخام. تشمل هذه الصناعات مجموعة واسعة من المنتجات التي يتم إنتاجها من اللحوم، الألبان، البيض، الأسماك، والدواجن.

1-حميد حملاوي، ط.دوسام عمرون، اثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري و افاق تطوره دراسة حالة الجزائر (2000- 2015)، جامعة قالمة، مجلة داسات اقتصادية ، المجلد 20، العدد02، 14 ديسمبر 2019، ص 25.

2- عبد الوهاب عبدات، واقع الصناعات الغذائية و افاق تطورها في الجزائر خلال الفترة(1997- 2007)، مرجع سبق ذكره، ص ص119- 120.

الهدف من هذه الصناعات هو تحويل المنتجات الحيوانية الخام إلى مواد غذائية قابلة للاستهلاك مباشرة أو بعد معالجتها وحفظها.

1- صناعة تحويل الحليب ومشتقاته:

شعبة الحليب تعد أحد فروع الصناعات الغذائية التي تعتمد على شراء الحليب الطبيعي من المربين لتحويله إلى منتجات مختلفة. تقوم هذه الشعبة على سلسلة من العمليات تشمل إنتاج وجمع الحليب الطبيعي (مثل مزارع تربية الأبقار الحلوب، وإنتاج الأعلاف وأغذية الحيوانات)، ثم تحويله في الملبنات من خلال عمليات مثل البسترة والتعقيم، وأخيراً توزيعه للإستهلاك بأشكال متعددة.

إنتقل إنتاج الحليب في الجزائر من 1.2 مليار لسنة 2000 إلى 3.5 مليار لسنة 2018 أي بزيادة بنسبة 192%(73 بالمئة من الإنتاج من حليب البقر وبودرة الحليب). يعود هذا الإرتفاع في الإنتاجإلى زيادة الأبقار المستوردة منذ 2004 وتحسن تقنياتالإنتاج ومعدلات الإنتاج نتيجه التحسين الجيني للابقار، إلا أن مستويات الإنتاج تبقى متذبذبة ومرتبطة أساسا بعوامل المناخ والانتاج،ارتفعت كميات الحليب الطبيعي المجمع من 100 مليون لتر الى 833 مليون خلال نفس الفترة، مما يمثل فقط 24% منمجموع الانتاج الوطني. يبلغ إنتاج الحليب المبستر المدعم 1.5 مليار لتر سنويا يتم إنتاجها من خلال استيراد 200.000 طن من بودرة الحليب بقيمة تعادل أكثر من 400 مليون دولار.[1]

يتضمن الفرع ترطيب الحليب السائل والمنتجات الطازجة الأخرى، صناعة الجبن، صنع منتجات الألبان الأخرى، إنتاج الأيسكريم، حيث قامت الدولة بدعم الفرع عبر استيرادها لأعداد كبيرة من البقر الحلوب ودعمها الكبير لإنشاء مؤسسات جمع وتحويل الحليب وكللت الجهود بإنشاء أزيد عن ألف وحدة إلى جانب 22 مصنع للحليب ومشتقاته، حيث بلغ إنتاج الحليبسنة 2019 م قيمته 3.3 مليار لتر، فيما تقدر حاجيات السوق بأكثر من ستة (06) مليارات لتر سنويا، كما نشير إلى أن إستيراد الجزائر من مادة الحليب يتمثل في المسحوق، هذا ويبقى القطاع العام هو المحرك الرئيس للنشاط في فرع الحليب، وأشارت إحصائيات 2017 أنه بالإضافة الى 15 شركة في المجموعة العامة **"جيبلي"** هناك أزيد من 100 شركة خاصة متفاوتة الاحجام وشركات كبيرة ضمن المجمعات الصناعية تسيطر عل إنتاج الزبادي، على

1- زقاي وليد، اثر تحرير اسعار الحليب على تنمية شعبة الحليب في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 13، العدد 01، 2020، ص26.

غرار **"صومام"** 40 بالمئة،**"دانون"** 25 بالمئة،**"حضنة"**،**"ترافل"**،وفي الجبن نجد السوق المهيمن من قبل **"بريفلي"**،**"فيتالي"**،**"كريم الجيري"**.[1]

الوحدة:الف دولار

المصدرون	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مصر	515.573	516.899	401.880	414.797	414.168	370.583	312.113	311.331	319.312	308.427	264.095	238155
ج.افريقيا	232.246	241.072	263.440	287.659	296.229	253.873	220.753	272.744	247.994	234.775	219.362	260.467
المغرب	96.310	97.501	123.758	149.037	135.764	120.318	104.713	80.931	72.832	66.680	51.106	50.447
اوغندا	16.248	18.192	20.608	25.710	29.527	40.899	56.035	79.872	74.091	70.128	76.849	88.557
تونس	29.684	64.271	46.073	54.479	37.275	40.636	33.913	35.348	34.025	28.850	24.867	27.383
السنغال	14.297	20.961	23.682	41.005	16.806	13.852	8.394	6.785	9.396	5.902	9.874	7.539
الجزائر	1.104	1.031	2.251	4.888	4.082	2.603	408	733	2.527	7.319	1.126	969

الجدول رقم (18-03):الصادرات الإفريقية في صناعة الحليب ومشتقاته

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على موقع www.trademap.org

من خلال الجدول أن دولة مصر تتربع على المرتبة الأولى افريقيا من حيث تصدير مادة الحليب ومشتقاته وهذا دليل على تفوقها في انتاجه بالاضافة إلى ظفرها بالعديد من الأسواق العالمية ،اما الجزائر فهي في المرتبة الاخيرة بالمقارنة مع الدول الظاهرة في الجدول ويرجع ذلك الى سببين اولهما تزايد النمو الديمغرافي وإستغناء الجزائر عن التصدير في محاولة منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة الحليب ومشتقاته اما السبب الثاني فهو يرجع إلى تراجع إنتاج الوحدات العمومية وعدم قدرتها على تغطية الطلب المحلي من مادة الحليب ومشتقاته،بالرغم من التحفيزات التي تقدمها الدولة للفلاحين.

2- صناعة تحويل الأسماك واللحوم ومشتقاتها(التعليب الحيواني وغيره)

يضم هذا الفرع من الصناعات الغذائية تجهيز وحفظ لحوم الجزار، تجهيز وحفظ لحوم الدواجن، تحضير منتجات اللحوم، تجهيز وحفظ الأسماك والقشريات والرخويات،الدواجن.فنحن نتحدث هناعن تحويلها من شكلها الخام وحفظها،و تعليبها وتعقيمها في درجات معينة، تحددها التكنولوجيا المستخدمة.

2- 1- صناعة تحويل اللحوم:

حيث بلغ إجمالي إنتاج لحوم الغنم سنة 2021 نحو 342.295 طن و18.929 طن بالنسبة للحوم الماعز،و بهذا احتلت الجزائر المرتبة الأولى مغاربيا وفي شمال

1- ابتسام رزوق، تقييم تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص127.

افريقيا في إنتاج اللحوم الحمراء،كما بلغ إجمالي إنتاج لحوم الأبقار(العجول) 146.270 طن سنة 2021 ،كما بلغ إنتاجها من اللحوم البيضاء لا سيما لحوم الدواجن 257.645 طن خلال نفس السنة.وقد بلغ إنتاج المغرب من المادتين لحم الغنم والماعز 179.000طن 31.000 طن والتوالي أما بالنسبة لإنتاج لحم الأبقار فقد بلغ 282.000 طن ولحوم الدواجن 525.000 طن،كما بلغ إنتاج اللحوم في مصر 55.783 طن بالنسبة للحوم الغنم و13.941 طن بالنسبة للحوم الماعز،كما قد إحتلت المرتبة الأولى إفريقيا في إنتاج اللحوم البيضاء،أما بالنسبة لتونس فقد بلغ 53.500 طن بالنسبة للحوم الأبقار و150.300 طن بالنسبة للحوم الدجاج.[1]

الجدولرقم (03-19):الصادرات الإفريقية من شعبة صناعة اللحوم ومكانة الجزائر منها

الوحدة:الف دولار

المصدرون	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
ج.افريقيا	277.029	220.973	181.891	183.662	254.713	288.798	280.976	296.359	268.525	236.485	275.619	305.118
مصر	7.969	7.493	3.075	1.757	2.566	1.977	6.953	5.764	4.314	3.575	5.372	7.045
تونس	2.290	8.138	3.022	2.256	3.324	2.775	2.129	4.168	3.891	3.433	2.658	3.855
اوغندا	1.130	501	333	1.076	847	1.520	1.404	6.174	6.904	2.196	2.233	2.340
المغرب	1.050	549	988	779	1.298	1.303	1.012	1.279	2.180	1.270	768	1.238
السنغال	634	534	269	1.060	448	142	385	1.288	2.529	1.802	220	128
الجزائر	27	320	33	39	237	162	110	372	537	1.470	1.013	2.000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على موقع www.trademap.org

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا مرتبة الجزائر افريقيا بالمقارنة مع مجموعة من الدول الإفريقية من حيث القوة التصديرية،فنالاحظ ان الجزائر ضعيفة من حيث التصدير في هذه الشعبة ،فهي تحتل المرتبة الأخيرة بالمقارنة مع الدول الإفريقية الظاهرة أعلاه. وهذا يرجع الى ضعف الالة التصديرية الجزائرية في هذه الشعبة،إلا انه وبالرغم من ضعف القاعدة التصديرية الجزائرية في هذه الشعبة ،نجد أن الإنتاج في تطور مستمر خلال الفترة الممتدة من 2010- 2021 حيث أشارت وزراة الفلاحة أن القيمة الإنتاجية للحوم الحمراء في الجزائر قدرت بـ 483 مليار دج خلال سنة 2021، ما يمثل 17% من الإنتاج ألفلاحي، وأن إنتاج اللحوم الحمراء عرف "استقرارا" بمعدل توفر متوسط يقدر بـ 12.34كغ/سنة/فرد وهذا يرجع إلى أن

1- تقيري دولي يكشف أكثر الدول إنتاجا للحوم الحمراء و البيضاء في شمال افريقيا، https://tadamsanews.dz تم الاطلاع عليه يوم 2024/08/13.

الجهود متواصلة لترقية فروع اللحوم الحمراء والبيضاء وضمان وفرتها في السوق وكذلك ثبات أسعارها[1].

و أفادت أن استيراد اللحوم الحمراء عرف "تراجعا ملحوظا" بين سنتي 2016 و2021 من 133 مليون دولار إلى 10 مليون دولار فقط بفضل الاستثمارات المتنوعة بهدف ترقية هذا الفرع وتخفيض فاتورة الاستيراد.أوضحت الوزارة الوصية بخصوص اللحوم البيضاء، أن قيمتها الإنتاجية تقدر بـ 128 مليار دج أي وفرة 12كغ/سنة/فرد. كما أبرزت الجهود المبذولة للترقية المحلية لأغذية الدواجن خاصة مع إعداد دفتر الشروط المؤطر والمنظم لاستيراد الذرة والصويا والاستثمار في المادة المحلية البديلة.حسب الإحصاءات المقدمة بخصوص تطور رؤوس الماشية بين سنتي 2011 و2021، لوحظت زيادة في رؤوس الأغنام من 24 مليون رأس إلى 31.5 مليون والماعز من 4 مليون رأس إلى أزيد من 5.3 مليون في 2021 والجمال من 318.755 رأس إلى 438.752 رأس سنة 2021، بينما عرفت الأبقار استقرار ب 1.7 مليون رأس مسجل[2].

2- 2- صناعة تحويل الأسماك والقشريات

تشمل صناعة صيد الأسماك على صناعة أو نشاط يتعلق بصيد أو زراعة أو معالجة أو حفظ أو تخزين أو نقل أو تسويق أو بيع الأسماك أو منتجات الأسماك.

فمن خلال إحصائيات وزراه الصيد البحري والمنتجات الصيدية،بلغ الإنتاج الصيدي في الجزائر 97.508 طن خلال 2021 .[3]و قد أشارت الوزراة أن معدلات الإنتاج الصيدي مستقرة منذ حوالي 20 سنة في حدود الـ 100 ألف إلى 120 ألف طن سنويا ،ما دفع إلى الذهاب نحو تطوير الصيد في أعالي البحار عبر تحديث أسطول الصيد الحالي بالإضافة إلى التوجه نحو تربية المائيات سواء البحرية أو القارية التي تراهن عليها الوزارة ضمن الخطة القطاعية للعام 2024 إلى غاية 2030.[4]

1- انتاج 483 مليار دج من اللحوم الحمراء سنة 2021، https://www.eliktisadiaeloula.dz/، تم الاطلاع عليه يوم:2024/08/13.

2- انتاج 483 مليار دج من اللحوم الحمراء سنة 2021، https://www.eliktisadiaeloula.dz، تم الاطلاع عليه يوم 2024/08/13.

3- الانتاج الوطني من السمك سيرتفع الى 116 الف طن نهاية 2022، https://www.aps.dz/ar/economie، تم الاطلاع عليه يوم 2024/08/13

4- الانتاج الوطني من الثروة السمكية يناهز 112 الف طن، https://news.radioalgerie.dz، تم الاطلاع عليه يوم 2024/08/13.

الجدول رقم (20-03):الصادرات الافريقية من شعبة صناعة الاسماك والقشريات ومكانة الجزائر منها

الوحدة:الف دولار

المصدرون	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المغرب	768.140	893.279	907.527	978.373	1.116.759	1.062.753	1.222.484	1.312.343	1.361.734	1.214233	1.251.356	1.759.860
ج.افريقيا	471.591	507.448	453.590	434.689	483.239	418.275	443.158	448.007	545.014	497.033	438.947	532.336
السنغال	232.249	300.330	262.947	302.939	374.577	283.906	337.613	396.428	472.818	496.089	431.683	510.212
تونس	128.944	180.288	128.560	137.754	136.495	128.636	125.561	147.380	175.598	159.077	144.819	220.067
اوغندا	129.123	135.547	60.846	125.581	134.791	117.596	121.255	136.205	169.907	174.143	124.893	116.167
مصر	15.004	23.356	18.238	22.698	28.634	29.493	43.245	36.563	32.844	52.469	34.509	50.504
الجزائر	5.975	6.562	5.740	6.072	7.471	6.450	7.035	9.539	35.751	30.197	30.862	41.330

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على موقع www.trademap.org

الجدول أعلاه يبين الصادرات الإفريقية من الأسماك فنلاحظ احتلال المغرب المرتبة الأولى افريقيا من حيث التصدير،و ذلك بحكم إطلالته على حوضي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي ،أما بالنسبة للجزائر فهي تحتل المرتبة الأخيرة وذلك يرجع إلى لعدم منح رخص جديدة لقوراب الصيد الساحلي منذ سنوات،بالإضافة الى الأسباب الآتية:[1]

- الطلب المرتفع على استهلاك السمك وبالتالي الطلب أكثر من العرض.
- تنمية سلسلة التبريد التي سمحت بخلق فائض في المنتجات الصيدية.
- ندرة المنتوج على مستوى وحدات التثمين والتحويل.
- إرتفاع سعر البيع وبالتالي زيادة تكاليف التحويل.

ثانيا:الصناعات الغذائية ذات الأصل نباتي

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية ذات الأصل النباتي من القطاعات الهامة التي تعتمد على الموارد الزراعية الأرضية، حيث يتم تحويل المنتجات الزراعية الخام إلى مواد غذائية مصنعة يتم حفظها وتعقيمها لتسهيل نقلها واستهلاكها لاحقًا. هذه الصناعات تلعب دورًا كبيرًا في تأمين الغذاء وإستدامة الاقتصاد الزراعي.

1- صناعة تحويل الحبوب والأعلاف والنشويات:

1- اسماء حاجي، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة(2009- 2017)، مرجع سبق ذكره، ص 185.

قدر إنتاج الجزائر من الحبوب (القمح الصلب،القمح اللين،الشعير) لموسم حصاد (2020- 2021) ب 3.9 مليون طن،وبهذا تسجل انخفاضا بنسبة 40 بالمئة بالمقارنة مع سنة2019،وتستورد الجزائر سنويا حوالي 7 ملايين طن من القمح بنوعيه،[1] باعتبارها من أكثر الدول استهلاكا للخبز الأبيض المصنع من القمح اللين.

تخضع شعبة الحبوب ومشتقاته في الجزائر في عمليات تمويلها إلى الإستيراد لتلبية حاجياتها، حيث يتم تمويل السوق الجزائرية بما يقارب 74 الى 80 بالمئة من احتياجاته من الخارج، كما يحتكر "الديوان الوطني للحبوب" (I'OAIC) عمليات تخزين وبيع الحبوب، بالإضافة لتحديد أسعار مختلف مراحل العمليات الإنتاجية، وهو ما يؤثر على تنافسية منتجات مؤسسات تحويل الحبوب ومشتقاتها؛ وتسيطر المجمعات الصناعية الخاصة على عمليات الإنتاج المرتبطة بشعبة الحبوب ومشتقاها بنسبة 80 بالمئة، في حين يستحوذ المجمع العمومي للصناعات الغذائية (Agrodiv) على نسبة 20 بالمئة وهو ينشط تحت وصاية وزارة الصناعة.[2]

فمن خلال الجدول أسفله نلاحظ أن الجزائر تحتل المرتبة الأخيرة بين الدول الإفريقية من حيث التصدير للحبوب ومشتقاته،بالرغم من تطور قيمة الصادرات خلال فترة الدراسة حيث قدرت قيمة الصادرات سنة 2010 بـ 1.2 مليون دولار ليرتفع إلى 12.8 مليون دولار سنة 2021،و هو يعتبر تحسن ملحوظ يرجع لسببين أولهما تحسن الآلة الإنتاجية لذات الصناعة، وإلى تشجيع السلطات العمومية للصادرات خارج المحروقات عبر الزمن، كما لا ننسى سبق كل من تونس ومصر والمغرب دائما، وهي نقيصة للتبادل الجزائري، الذي ظل منذ مطلع التسعينيات في إصلاحات هيكلية مستمرة، كما لا ننسى إنضمام الدول السابقة إلى منظمة التجارة العالمية منذ عقد من الزمن، وهي ميزة نسبية لهاته الدول مقارنة بالجزائر.[3]

فقد بلغت كميات من العجائن الغذائية والكسكسى في حدود 1.87% إلى 2.5% سنويا من كميات الإنتاج الكلي، وهي كميات ضعيفة مقارنة بالدول الإفريقية المظاهرة في الجدول، حيث يمكن الرفع منها خاصة وأن السلطات تضع قيود على تصدير هذه المنتجات حكم أنها تصنع من منتجات مدعمة (القمح الصلب واللين)؛

1- تراجع انتاج الجزائر من الحبوب بنسبة 40 بالمئة بسبب شح الامطار، http://arabic.news.cn/2021-08/07/c_1310112782.htm ، تم الاطلاع عليه في 2024/08/14.

2- فريدة حداد، عماد سعاد، واقع و متطلبات اعادة هيكلة و تاهيل تنافسية شعبة تحويل الحبوب و مشتقاتها في الجزائر، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 29، 2022، ص 312.

3- وليد صيفي، اثر السياسات الصناعية على حجم و هيكل العمالة في القطاع- دراسة فرع الصناعات الغذائية في الجزائر لفترة (1990- 2013)، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر- ، 2018- 2019، ص 87.

حيث قامت السلطات الجزائرية بداية من الثلاثي الأول لسنة 2022 بتقدم تسهيلات لهذه المجمعات لتصدير منتجاتها بشرط أن لا تدخل في إنتاجها منتجات مدعمة من طرف الدولة، وهو ما سيسمح لهذه المجمعات من الرفع من قيمة صادراتها من العجائن الغذائية.[1]

الجدول رقم (21-03): الصادرات الإفريقية من شعبة صناعة الحبوب والأعلاف والنشويات ومكانة الجزائر منها.

الوحدة:الف دولار

المصدرون	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
ج.افريقيا	183.294	211.554	217.654	226.611	240.203	220.487	220.148	251.883	271.476	267.271	251.057	298.660
مصر	88.120	140.722	127.200	152.318	123.221	151.836	140.221	147.021	171.116	183.760	217.047	249.672
تونس	108.690	143.353	125.784	126.626	105.482	102.181	82.253	84.876	85.107	95.853	103.064	91.988
المغرب	16.251	20.941	24.282	33.016	38.701	43.033	41.750	48.863	53.712	57.286	76.551	91.998
السنغال	12.352	29.457	38.319	48.244	48.362	49.650	32.884	56.945	41.810	35.080	56.078	43.196
اوغندا	10.538	16.772	18.623	16.425	13.238	12.953	8.460	10.211	10.916	9.465	10.336	22.475
الجزائر	1.290	3.966	10.314	16.057	7.283	6.114	6.139	6.852	15.350	23.166	8.708	12.885

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على موقع www.trademap.org

2- صناعة تحويل الخضر والفواكه

لقد بدأت الخضر والفواكه الجزائرية تأخذ سمعتها لدى المستهلك في الخارج، لاسيما في روسيا وأوروبا، بعد أن كانت التمور الجزائرية وحيدة في وسم "أُنتِج بالجزائر"، والفضل يعود إلى الذوق الأكثر طبيعية من دول أخرى.وقد أشارت وزارة الفلاحة أن التصدير لا يتعلق بالفائض في المنتج مثلما يُشاع، وإنما بمنتجات تستوفي معايير دولية معينة، وهاته المعايير تتفاوت من دولة لأخرى، فعلى سبيل المثال البرودة الشديدة في روسيا تجعلها تستورد قائمة واسعة من الخضر وبمعايير أقل من دول أوروبية، حيث تبلغ قيمة وارداتها من الخضر والفواكه 20 مليار دولار سنويا، في حين أن بلدا كألمانيا بحاجة دائمة لاستيراد الطماطم بكمية كبيرة في فصل الشتاء، كما أنها تستورد البطيخ الذي لا تستطيع إنتاجه بأراضيها، أما فرنسا في الفترة بين أكتوبر ومارس تطلب العديد من المنتجات الزراعية لأنها لا تنتجها، حيث يبدأ موسم إنتاجها من أفريل حتى شهر أكتوبر.[2]

2- 1- صناعة تحويل الخضر:

1- فريدة حدادة، عماد سعادي، مرجع سبق ذكره، ص 313.

2- الخضر والفراكه الجزائرية تتبع مسار التمور بالاسواق الاوروربية، https://www.elmasdaronline.dz، تم الاطلاع يوم 2024/08/14.

حسب منظمة "الفاو" قد ازدهر الإنتاج في الجزائر بقطاعات البطاطس والطماطم والبصل خلال السنوات الأخيرة، مما جعلها دولة مصدرة لهذه المواد ،وحسب المصدر ذاته، بلغ إنتاج البطاطس في الجزائر ما يقارب 4.7 مليون طن في العام الواحد، يليه البصل بمعدل إنتاج 1.7 مليون طن، ثم الطماطم بمعدل إنتاج 1.6 مليون طن، وذلك في عام2021.[1]

ولكن بالرغم من ذلك يبقى التصدير من هذه الشعبة ضئيل بالمقارنة بالدول الظاهرة في الجدول فهي تحتل المرتبة الأخيرة من حيث القوة التصديرية،و ذلك يرجع إلى مجموعة من الأسباب نذكر منها إعتماد القطاع الزراعي الجزائري على مياه الأمطار الأمر الذي يؤدي إلى تذبذب كميات الإنتاج، بالإضافة إلى أسباب أخرى متعلقة بالجانب اللوجيستيكي المتعلق بالنقل وخاصة من جانب النقل البحري بسبب نقص الحاويات المخصصة للتصدير،و بالتالي إرتفاع تكلفة نقل المنتجات الجزائرية المصدرة والأمر الذي أدى بالوزارة الوصية مراجعة كيفية تسويق المنتجات الفلاحية الجزائرية في الخارج، من تغليف خاص وإلتزام بمواعيد التسليم وعدم الانقطاع، وكذا كميات التصدير، بهدف ترقية سمعة المنتجات الزراعية الجزائرية أكثر فأكثر، كما هناك بعض النقائص في القطاع البنكي لعملية التصدير، على غرار بطئ عملية تسليم المال رغم أن الأمر يتعلق بنفس المنتوج ونفس المتعامل، وهذا التأخر يمنع التزام المصدّرين بآجال تسليم صادراتهم نحو التجار في الخارج، لأن المصدّر يشتغل بغالبية ماله دفعة واحدة.[2]

الجدول رقم (22-03):الصادرات الإفريقية من شعبة صناعة الخضر ومكانة الجزائر إفريقيا منها

الوحدة:الف دولار

المصدرون	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مصر	834.896	986.302	804.306	1.047786	1.185.199	1.128.102	967.616	1070.248	907.280	1.090.482	1.066.385	1.085.557
المغرب	600.857	740.784	671.402	816.394	863.062	906.164	900.496	1.129.808	1.269.495	1.395.336	1.317.443	1.483.689
ج.افريقيا	173.673	190.115	184.673	186.312	189.184	172.876	199.437	214.336	213.779	213.358	206.855	224.371
اوغندا	14.348	23.066	18.799	32.059	39.534	79.638	72.400	182.826	125.796	54.341	68.138	124.082
تونس	56.806	73.577	52.491	61.538	64.172	49.389	55.768	110.652	66.598	74.285	80.045	83.751
السنغال	24.840	30.869	26.868	53.723	59.397	40.234	51.243	68.530	72.284	142.276	89.020	108.010
الجزائر	5.309	5.664	9.725	20.824	2.885	5.670	4.359	6.013	5.238	5.699	5.751	3.157

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على موقع www.trademap.org

2- 2- صناعة تحويل الفواكه:

1- الجزائر ثاني اكبر دولة عربية منتجة للخضروات، https://www.awras.com ، تم الاطلاع عليه في 2024./08/14

2- الخضر والفواكه الجزائرية تتبع مسار التمور بالاسواق الاوروبية https://www.elmasdaronline.dz/06/12/2023، تم الاطلاع عليه يوم 2024/08/14.

أشارت المنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إلى أن الجزائر ومصر والمغرب تعد أكبر منتج للفواكه في المنطقة العربية، وسجلت كل من مصر والمغرب وتونس أعلى نسب اكتفاء ذاتي من الفاكهة في عام 2020.[1]

الجدول رقم (23-03):الصادرات الإفريقية من شعبة صناعة الفواكه ومكانة الجزائر منها.

الوحدة:الف دولار

المصدرون	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
ج.افريقيا	2.187.636	2.301.978	2.357.943	2.641.639	2.834.115	2.925.424	2.898.100	3.394.146	3.707.488	3.425.444	3.823.559	4.424.140
مصر	952.050	1.016.432	989.367	1.008.520	1.051.695	1.117.254	981.895	1.281.922	1.392.002	1.395.789	1.491.127	200..1.713
المغرب	575.178	743.440	601.504	690.664	696.444	744.155	742.005	927.867	1.182.522	1.359.729	1.534.151	1.763.941
تونس	253.024	262.472	259.721	299.561	300.718	285.445	267.151	267.460	327.805	317.873	296.014	308.681
الجزائر	29.700	25.376	26.291	29.979	39.197	34.854	37.807	52.607	111.717	112.819	139.801	146.457
السنغال	8.977	17.050	21.309	27.923	30.249	23.041	32.743	37.393	69.264	100.477	74.212	150.298
اوغندا	851	1.715	1.350	1.404	2.488	3.881	5.042	8.243	8.639	11.096	16.853	13.320

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على موقع www.trademap.org

من خلال الجدول نلاحظ تربع جنوب إفريقيا على المرتبة الأولى من حيث تصدير الفواكه بقيمة4.42مليار دولار سنة 2021،تليها مصر والمغرب وتونس،لتبقى الجزائر ضعيفة من حيث التصدير بحجم حوالي 146مليون دولار.

فنجد أن تونس تتربع على عرش الترتيب العالمي للدول المصدرة للتمر لأكثر من 120 ألف طن سنويا،بالرغم من أن التمور الجزائرية تفوق التمور التونسية من حيث الجودة،بينما تبقى الجزائر تعاني من صعوبات التموقع في الأسواق الخارجية لعدة أسباب تجعل من المنتوج الجزائري يصدر بكميات قليلة،بالإضافة إلى ضعف الإمكانات اللوجستية والإجراءات المالية.[2]

ويرجع ضعف الإنتاج في فرع الخضر والفواكه لجملة من الأسباب من بينها:[3]

- ضعف الإنتاج من الخضر والفواكه حيث يقدر إنتاج الحمضيات بمليون طن، 4,1 مليون طن من الفواكه الموسمية، 0,8 مليون طن من التمور، 4- 5 مليون طن بطاطا، 6 مليون طن خضر.
- غياب علاقة تعاقدية بين منتجي الخضر والفواكه والمصنعين للحصول على الكميات بالنوعية اللازمة للتصنيع.

1- الجزائر اكبر منتج للخضر والفواكه في المنطقة العربية، https://elikhbaria.dz، تم الاطلاع عليه يوم 2024/08/14.

2- لهذه الاسباب تتاخر الجزائر في تصدير المنتجات الفلاحية، https://elfilahanews.dz، تم الاطلاع عليه يوم 2014/08/14.

3- بن الشيخ مريم، جعفر حمزة، تحديات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر و تحديات الامن الغذائي في ظل حائحة كورونا، جامعة سطيف، الجزائر، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، المجلد05، العدد 01، 2022، ص ص 437- 438.

- غياب التنظيم في هذا القطاع خاصة من ناحية تجهيزات التبريد، وحدات التعبئة والتغليف.

بالتالي فإن تطوير هذا القطاع يعتمد بدرجة كبيرة على استثمار كبار منتجي الخضر والفواكه في المعدات وهياكل التبريد ووحدات التعبئة والتغليف لحل مختلف المشاكل في هذا القطاع خاصة تلك المشاكل المتعلقة بتزويد المصانع بالمواد الأولية لصناعة الطماطم المركزة أو المربى أو أي منتوج أخر يحتاج للخضر والفواكه.

2- 3- صناعة الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية الأصل:

يتم في هذا الفرع جمع الزيوت المستخلصة من البذور الزيتية إما بالطرق الصناعية الحديثة واستعمال بعض المبيدات الكيميائية أو بالطرق التقليدية والي تكون عن طريق عملية العصر.يجدر الإشارة إلى أن هذا الفرع يضم عدة منتجات من زيت الزيتون والزيوت الغذائية والزبدة كما يضم أيضا إنتاج المواد الدسمة سواءا الحيوانية أو النباتية.[1]

يعرف هذا الفرع هيمنة المنتجين الكبار وهم: سيفيتال،صافية وعافية ولابال، من جانبها يعرف نشاط زيت الزيتون تقدما واضحا ويشترك في هذا النشاط عشرات المنتجين، وقد تمكنت بعض هذه الزيوت من وضع نفسها في السوق الأوروبي. بالإضافة إلى أن إنتاج المارغارين يعرف معدلات طلب مرتفعة.[2]

و قد أفتتح مجمع سيفيتال في أواخر ماي 2023 مركباً ضخماً لإنتاج زيت المائدة، والذي يُعد أكبر مصنع من نوعه في إفريقيا والرابع على مستوى العالم. يأتي افتتاح هذا المصنع كجزء من جهود تطوير إنتاج الزيوت النباتية والإعتماد على المواد الأولية المحلية في تصنيع الزيت الغذائي. في المرحلة الأولى، سيركز المصنع على سحق البذور المستوردة، بينما في المرحلة الثانية سيتم التوجه نحو إنتاج هذه البذور محلياً في مختلف المناطق الوطن.[3]

الجدول رقم (24-03):الصادرات الإفريقية من شعبة صناعة الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية الأصل ومكانة الجزائر منها

الوحدة:الف دولار

المصدرون	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
تونس	468.865	683.047	661.847	668.216	394.848	1.068.398	511.531	526.380	908.964	557.483	905.081	720.307
ج.افريقيا	263.313	353.431	377.744	290.472	281.761	256.144	273.581	270.117	246.831	221.971	299.099	721.929

1- بن عمارة احلام، تقييم وظيفة التسويق الدولي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :دراسة حالة قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 184.

2- زوهير بن جدو، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 200.

3- نفس المرجع، ص 181.

مصر	141.194	318.420	278.151	245.226	188.677	123.272	161.034	165.985	120.245	203.841	259.572	474.193
المغرب	138.057	173.445	122.466	115.337	181.807	255.107	237.054	217.077	234.745	227.694	234.914	260.135
اوغندا	55.182	101.110	110.426	100.062	102.472	79.067	62.091	70.210	79.466	72.715	69.864	105.232
السنغال	67.920	93.848	34.250	43.131	51.120	83.086	35.232	39.015	62.081	79.930	17.100	31.185
الجزائر	9.459	11.959	11.381	3.491	440	1.170	12.484	13.504	15.968	18.320	2.612	29.394

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على موقع www.trademap.org

لكن من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تصدر دولة تونس لقائمة الدول الإفريقية المصدرة لشعبة صناعة الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية بحوالي 720 مليون دولار سنة 2021،بالرغم من عدم توفرها على ثرورات طبيعية وباطنية كالجزائر كما لا ننسى انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة التي خول لها الدخول الى أسواق عالمية جديدة[1]،تليها كل من جنوب إفريقيا ومصر ،بينما تحتل الجزائر على مدى فترة الدراسة (2010- 2021) ترتيبا ضعيفا،بالرغم من التطور الملحوظ عبر السنوات.

3- صناعات غذائية اخرى

3- 1- صناعة تحويل السكر ومصنوعات سكرية.

فرع صناعة السكر في الجزائر يعود إلى سنة 1966، على أساس إنتاج وتحويل الشمندر السكري، ثم التكرير أو التحويل للسكر الأحمر المستورد بداية من 1970. وشهد القطاع تحولات على خلفية بروز كوابح، حيث تم تعليق إنتاج السكر الشمندري أي المتأتي من الشمندر السكري في 1982 وفسح المجال لنشاط التكرير أو التحويل الذي شهد تطورا منذ 2002[2].

وفيما يخص انتاجه فإن القطاع الخاص هو المهيمن في تموين السوق الوطنى، حيث وصل إنتاج "سيفيتال" حوالي 500,000طن سنويا سنة 2004،وتسيطر سيفيتال" على 80% من سوق السكر، أما 20% المتبقية فهي موزعة بين مجمع برحال بوهران، 'Sorasucre" بعنابة ومصنع شركة "لابال" بالشراكة مع "كريستال يونيون ". وقد رفع فرع سيفيتال" من قدرته الإنتاجية لتصل إلى مليوني طن سنويا سنة 2013.[3]

وفي سنة 2023 أعلن مجمع "مدار القابضة" عن استحداث شركة متخصصة في تكرير السكر وإنتاجه وتسويقه أطلق عليها اسم "تافاديس". وقد أكد وزير

1- وليد صيفي، اثر السياسة الصناعية على حجم و هيكل العمالة في في القطاع- دراسة حفرع الصناعات الغذائية في الجزائر (1990- 2013)مرجع سبق ذكره، ص 87.

2- الجزائر تتجه لضمان سلسلة انتاج، https://elfilahanews.dz، تم الاطلاع عليه يوم:2024/08/14.

3- زوهير بن جدو، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 181.

الصناعة أحمد زغدار" أن الجزائر ستحقق الإكتفاء الذاتي وطنيا من مادة السكر، وستتحول إلى بلد مصدر بعد بلوغ هذا المشروع مرحلة الإنتاج الفعلي. وتقدر الطاقة الإنتاجية المتوقعة لهذا المصنع 2000 طن يوميا من مختلف أنواع السكر.[1]

وحسب ما جاء عل لسان وزير التجارة وترقية الصادرات أن القدرات الإنتاجية للسكر في الجزائر من خلال الإنتاج والتحويل،تقدر ب 10 ألف طن/يوم و3.2 مليون/طن/السنة،فيما يبلغ الاستهلاك 2139 طن/يوم،و حوالي 1.2 مليون طن/سنة،و خاصة بعد تعزيز هذا الفرع بوحدات إنتاجية جديدة.[2]

عن ورزاة التجارة الخارجية بلغ تصدير السكّر خلال سنة 2021 حوالي800 ألف طن ، ألف طن، إلا أن العملية توقفت بأمر من السلطات العليا وشملت الزيت والسكر والعجائن لتوجيه المنتوج لتغطية السوق الوطنية، مع منح رخص استثنائية لتصدير السكر لتونس ولبنان فقط ولمرات قليلة.[3]وبذلك تكون الجزائر قد حققت قفزة نوعية في الإنتاج خلال الفترة الممتدة من (2010- 2021)،حيث وحسب الجدول أدناه نجد أن الجزائر إحتلت المرتبة الثالثة إفريقيا من حيث تصدير مادة السكر بعد كل من جنوب إفريقيا ومصر ،حيث حققت حوالي 280 مليون دولار،متجاوزة بذلك كل من المغرب وأوغندا وتونس.

الجدول رقم (25-03):الصادرات الإفريقية من شعبة صناعة السكر ومكانة الجزائر منها

الوحدة:الف دولار

المصدرون	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
ج.افريقيا	479.472	433.414	441.231	552.525	526.338	258.106	241.917	391.750	484.662	592.556	456.251	388.053
مصر	487.506	413.174	248.401	343.052	273.753	284.772	508.253	357.126	312.419	254.065	265.400	362.881
الجزائر	233.695	267.776	212.026	275.679	230.790	150.808	233.923	228.351	155.985	191.866	249.476	280.679
المغرب	22.154	24.785	24.115	37.060	51.206	115.334	214.716	255.996	189.857	232.442	312.805	356.691
اوغندا	60.169	81.893	78.736	82.907	65.906	66.284	73.184	91.710	108.237	83.385	76.031	99.956
تونس	12.784	29.131	15.552	16.767	19.314	35.953	68.600	141.021	133.629	65.375	37.533	24.415
السنغال	2.113	4.786	3.026	2.423	3.374	3.298	4.049	8.036	13.540	6.705	5.349	4.441

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على موقع www.trademap.org

1- نفس المرجع، ص 181.
2- تجارة:مادة السكر متوفرة بكثرة في الاسواق، aps.dz، تم الاطلاع عليه يوم 2024/08/14.
3- السكر من الحقل الى المستهلك، https://www.echoroukonline.com/، تم الاطلاع عليه يوم 2024/08/14.

3- 2- صناعة الشاي والبن والبهارات

بالرغم من الإستهلاك الواسع لمنتجات الشاي،البن والبهارات من طرف المجتمع الجزائري،وذلك باعتبار الشاي والقهوة جزءا مهما جدا في سلة مقتنيات الأسر الجزائرية وانه حسب تقرير نشره موقع "شارتسبين" أن الجزائريين هم من أكثر الشعوب التي تستهلك القهوة في العالم ، بمعدل استهلاك سنوي لكل فرد يقدر بـ 3.5 كيلوغرام، وحلت في المرتبة الثانية عربيا بعد لبنان الذي قدرت نسبة الاستهلاك الفردي فيه للبن بـ4.8 كيلوغرام في السنة[1]،أما بالنسبة للتوابل والبهارات تعتبر من مقدسات المجتمع في الطبخ وصناعات الحلويات،إلا أن الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن تصديرها بسبب عدم تمتعها بميزة نسبية في إنتاجها حيث نجد أنها غير قادرة على تلبية الطلب المحلي والتوجه للأسواق الخارجية.

الجدول رقم (26-03):الصادرات الإفريقية من شعبة صناعة الشاي والبن والبهارات

الوحدة:ألف دولار

المصدرون	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اوغندا	359.717	548.005	451.862	516.492	498.665	477.739	450.616	651.543	536.033	567.011	600.661	818.992
ج.افريقيا	108.613	109.695	118.104	122.930	127.789	118.160	114.811	137.164	146.584	132.266	121.376	133.876
المغرب	28.750	38.449	73.126	43.228	52.568	41.917	89.754	48.031	66.817	61.555	56.380	68.776
مصر	74.921	77.170	53.496	38.190	40.568	43.766	46.106	31.843	39.070	43.081	48.974	56.612
تونس	22.365	32.450	16.782	34.793	29.609	29.350	22.164	26.616	29.998	25.707	25.258	33.739
السنغال	124	474	1.028	2.836	5.774	3.325	1.388	1.832	4.300	2.029	2.322	1.648
الجزائر	22	21	47	18	20	38	29	81	112	106	119	1.310

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على موقع www.trademap.org

فمن خلال الجدول نجد أن الجزائر تبقى تتصدر المراتب الأخيرة من حيث تصدير الشاي،البن والبهارات بالمقارنة مع الدول العربية الإفريقية على غرار المغرب، مصر وتونس،حيث لم تتعدى قيمة صادرات الجزائر عتبة 1.3 مليون دولار،وتبقى منتجاتها موجهة للإستهلاك الداخلي.

3- 3- صناعة المشروبات وسوائل كحولية وخل

مجال صناعة المشروبات في الجزائر مازال لم يبلغ العالمية بعد، بالرغم من المبادرات الفردية التي شجعتها الدولة الجزائرية، يبقى التوجه إلى الداخل أكثر منه إلى الخارج هو الفكرة السائدة لدى المنتجين الجزائريين،[2]حيث بلغ رقم الأعمال 260

1- الجزائر أكثر شعوب الارض إستهلاكا للقهوة، https://www.echoroukonline.com، تم الاطلاع عليه يوم 2024/08/15.

2- وليد صيفي، اثر السياسات الصناعية على حجم و هيكل العمالة في القطاع- دراسة فرع الصناعات الغذائية في الجزائر(1990- 2013)، مرجع سبق ذكره، ص90.

مليار دينار في صناعة المشروبات، التي يغطي إنتاجها نسبة 98 % من السوق الوطنية،أي أصبح قادر على تغطية الطلب المحلي، حيث تتوفر فيه معايير الجودة والنوعية التي تحتاجها الأسواق الأجنبية أيضا، على غرار المعايير الصحية والسلامة الغذائية بما فيها مستوى السكر وطبيعة المواد الأولية.[1]

فقد أحصت وزارة التجارة سنة 2017 أكثر من 1700 مؤسسة منتجة للمشروبات مجلة لدى مصالح السجل التجاري، فيما تؤكد جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات L'APAB أن المؤسسات النشطة فعلا لا يتعدى عددها 450 مؤسسة، فيما السوق مسيطر عليها من قبل مجموعة قليلة من المؤسسات لا تتعدى ثلاثون (30) مؤسسة كبيرة يعتبرون رواد صناعة المشروبات في الجزائر على غرار lfri' Hamoud ABC, pepsi , Bouaalam...إلخ، تنتج حوالي أربعة (04) مليارات لتر سنويا (50% منها غازية، 30% مياه معدنية، 15% عصار ,5% كحول).

الجدول رقم (27-03):الصادرات الإفريقية من شعبة صناعة المشروبات، سوائل كحولية وخل ومكانة الجزائر منها

الوحدة:ألف دولار

المصدرون	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
ج.افريقيا	1.294.893	1.347.684	1.279.758	1.439.965	1.405.260	1.268.840	1.204.067	1.368.997	1.427.656	1.269.753	1.113.663	1.399.016
اوغندا	33.190	34.485	58.690	60.048	44.423	31.910	29.241	32.653	42.463	52.481	71.793	97.248
تونس	36.994	42.726	40.503	44.527	45.581	44.797	40.620	37.122	33.613	37.318	31.512	28.499
مصر	69.584	56.575	45.535	36.903	11.566	19.113	11.900	37.438	28.976	33.423	25.208	23.038
المغرب	19.679	24.944	21.399	27.416	32.195	32.539	23.288	27.292	30.888	33.082	25.600	29.409
الجزائر	28.627	28.085	32.662	34.444	16.500	10.201	7.341	13.748	9.513	8.793	6.564	14.698
السنغال	3.970	5.366	3.944	4.857	4.113	4.230	3.221	5.432	5.454	8.406	22.045	17.018

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على موقع www.trademap.org

من خلال نجد أن جنوب إفريقيا تحتل الصدارة في تصدير المشروبات ،قدرت صادراتها سنة 2021 بـ 1.399 مليار دولار،وفي المقابل بلغت صادرات الجزائر من نفس المادة سوى 14 مليون دولار،مقارنة بالدول الافروعربية تونس،مصر والمغرب،التي حافظت على استقرار صادراتها،أسواق نفاذ سلعها على مر سنوات الدراسة، وهذا راجع للتحكم الجيد في الآلة الإنتاجية لذات الصناعة، والى عوامل سياسيةواقتصادية، قد تتعلق بنسبة الاستثمار الاجنبى المباشر، وأثر انضمام هذه الدول إلى منظمة التجارة العالمية في وقت مبكر من الزمن، وهذا ما جعل أسواق العالم مهيئة لمنتجاتها وميسرة.[2]

1- كشف قيمة الصادرات الجزائر من المشروبات والاغذية السائلة، https://www.awras.com، تم الاطلاع عليه يوم 2024/08/15.

2- وليد صيفي، مرجع سابق، ص91.

المطلب الثالث:مكانة المنتجات الزراعية الغذائية المصنعة في الاقتصاد الجزائري.

تحظى الصناعات الغذائية الزراعية بأهمية كبيرة ضمن الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث تعد من بين الصناعات الأكثر حيوية بعد قطاع المحروقات والمناجم. تعتبر هذه الصناعات من الفروع الرئيسية للصناعات التحويلية التي تسعى الدولة إلى تعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي. بالإضافة إلى ذلك، تسهم الصناعات الغذائية في تحسين أداء المؤسسات العاملة في هذا القطاع بهدف تقليل حجم فاتورة الغذاء، حيث تمثل واردات المواد الغذائية حوالي 28% من إجمالي الواردات الصناعية.

وتتمثل مساهمة الصناعات الغذائية في الإقتصاد الوطني بما يعادل 627 مليار دينار أي 5.38% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، ، وتمثلت في المنتجات ذات الاستهلاك الواسع (القمح، الكر، الزيت...)،وبلغت فاتورة واردات المواد الغذائية حوالي 1.93مليار دولار سنة 2020.[1]

ويمكن توضيح أهمية الصناعات الغذائية في ترقية الإقتصاد الوطني من خلال دراسة مدى مساهمتها في الإنتاج الخام والقيمة المضافة، التشغيل، والضرائب والميزان التجاري.

1- مساهمة المنتجات الزراعية الغذائية المصنعة في الناتج الخام وخلق القيمة المضافة:

عرف فرع الصناعات الغذائية تطورا ملحوظا سواء من حيث مساهمته في الإنتاج الوطني الخام أو في القيمة المضافة وهذا راجع إلى تبني الدولة لإستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا يمكن إهمال الدور الفعال الذي لعبه القطاع الخاص في النتائج المسجلة، على العكس من ذلك يبقى القطاع العام يراوح مكانه رغم الإصلاحات التي باشرتها الدولة، ومن خلال الآتي سنحاول توضيح التطور الذي عرفته مساهمة الصناعات الغذائية في كل من الناتج الخام والقيمة المضافة خلال الفترة الممتدة بين (2010- 2021).

إن مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي والقيمة المضافة ترتبط أساسا بمدى نمو القطاع الفلاحي، ما يتماشي مع مخرجات القطاع، وهذا ما سنحاول تحليله.

1- 1- مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الخام:

1- ايمان قرباني، مساهمة الصناعات الغذائية في ترقية الاقتصاد الوطني في الجزائر خلال الفترة 2010- 2021، مداخلة في الملتقى الوطني التاسع:التهوض بقطاع الصناعات الغذائية رهان لترقية الصادرات و تحقيق الامن الغذائي، جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة- ، 2023، ص

الجدول رقم (28-03):مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الخام خلال الفترة(2010- 2021)

الوحدة:مليون دينار جزائري

السنوات	القطاع العام	الاهمية النسبية%	القطاع الخاص	الاهمية النسبية%
2010	118948.0	%15.93	627478.0	%84.06
2011	143147.2	%17.36	680999.5	%82.63
2012	150014.2	%16.68	749604.6	%83.31
2013	160169.1	%16.22	826981.1	%83.77
2014	172843.0	%16.26	889557.7	%83.73
2015	189738.8	%16.38	968745.5	%83.62
2016	198091.3	%15.70	1063924.4	%84.30
2017	208528.9	%15.56	1131098.6	%84.44
2018	220734.7	%15.57	1196827.5	%84.43
2019	229642.6	%15.68	1234358.0	%84.31
2020	233061.8	%15.34	1285864.9	%84.66
2021	259894.8	%15.90	1372695.8	%81.10

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات التقارير السنوية للديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول رقم 40 نلاحظ أن مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الناتج الخام في تزايد مستمر بحيث قدر إجمالي الناتج الخام للقطاعين العام والخاص سنة 2010 بـ 746.426 دينار جزائري،ليصل إلى 1.632.590.6 دج،أما عن مساهمة مؤسسات القطاع العام للصناعات الغذائية سنة 2010 فقد قدر بـ 1.189.948دج، وقد عرفت تزايد مستمر إلى غاية سنة 2021 حيث بلغت مساهمتها قيمة2.598.948 مليون دج أي بنسبة 15.90% من إجمالي مساهمة الصناعات الغذائية، وبالرغم من التزايد المستمر لمساهمة مؤسسات القطاع العام إلا أن القطاع الخاص مساهمته تزايدت أكثر حيث بلغت نسبة مساهمة مؤسسات القطاع الخاص 81.10% من إجمالي مساهمة الصناعات الغذائية في الإنتاج الخام مقارنة بالإنتاج بمساهمة مؤسسات العام فبلغت نسبه 15.90% سنة 2021،بعدما كانت نسبة مساهمته سنة 2010 حوالي 84% من إجمالي مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الخام وهذا ما يدل على مكانة القطاع الخاص العامل في فرع الصناعات الغذائية وبالإضافة إلى الاستقرار فيه من حيث الإنتاج.

بالرغم من هذا التطور إلا أن هذه المساهمة تبقى ضئيلة، وجد متواضعة بالمقارنة مع إمكانيات الجزائر في هذا الميدان، وهذا يرجع لعدم وجود إستراتيجية فعالة أولا لإستقطاب الاستثمار في الصناعات الغذائية، وكذا هشاشة القطاع الصناعي التحويلي بالإضافة إلى إفتقار الحس المقاولاتي لأفراد المجتمع في هذا المحال وعدم

تدارك الحكومة لأهمية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالرغم من استحداث التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار في هذا القطاع. ويرجع الفرق المسجل بين القطاعين الخاص والعام إلى المشاكل الهيكلية التي أضعفت المؤسسات العمومية وأثرت على نموها وذلك راجع إلى امتلاك معدات الإنتاج وقدمها، وعدم محاكاته للتطور التكنولوجي، على عكس القطاع الخاص التي تعد معظمها مؤسسات حديثة النشأة ذات تجهيزات إنتاج متطورة نسبيا تخضع للصيانة الدورية.

1- 2- مساهمة المنتجات الزراعية الغذائية المصنعة في القيمة المضافة خلال الفترة (2010- 2021)

من خلال الجدول التالي والذي يمثل مساهمة مؤسسات القطاع العام والخاص في القيمة المضافة، نلاحظ إنخفاض نسبة مساهمة مؤسسات القطاع العام لمؤسسات الصناعات الغذائية نلاحظ تطور مستمر من سنة الى أخرى لمساهمة القطاع الخاص سنة 2010 حيث بلغت مساهمته عتبة 186581.9 مليون دج أي بنسبة 87.14 بالمئة من إجمالي مساهمة القطاعين لتصل سنة 2021 الى426411.8 مليون دينار بنسبة قدرت بـ 87.20 بالمئة أي بنسبة تغير قدرت بـ 7.71 بالمئة،أما بالنسبة لمساهمة القطاع العام فهي تعتبر محتشمة بالمقارنة مع مساهمة القطاع الخاص حيت بلغ قيمته 27550.6 مليون دج سنة 2000 أي بنسبة 12.86 بالمئة من إجمالي مساهمة القطاعين إلا أنها عرفت تزايدا مستمرا على طول فترة الدراسة لتبلغ عتبة 62536.8 مليون دج وبنسبة 12.80 سنة 2021،هذا ما يدل على هيمنة القطاع الخاص على فرع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر،و يرجع ذلك إلى تراجع مساهمة القطاع الحكومي في الصناعات الغذائية الزراعية إلى عمليات الخصخصة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى التراجع الملحوظ الذي يشهده مؤشر الإنتاج الصناعي لمؤسسات القطاع العمومي بسبب تراكم العديد من المشاكل الهيكلية التي أضعفت دورها وأثرت على نموها بشكل سليم، ومن ذلك امتلاك معدات الإنتاج وقدمها وعدم محاكاتها للتطورات التكنولوجية.[1]

الجدول رقم (29-03):مساهمة المنتجات الزراعية الغذائية المصنعة في القيمة المضافة خلال الفترة (2010- 2021)

الوحدة:مليون دينار

السنوات	القطاع العام	الأهمية النسبية%	القطاع الخاص%	الأهمية النسبية%
2010	27550.6	%12.86	186581.9	%87.14
2011	32058.8	%13.83	199787.7	%86.17
2012	33930.8	%12.74	232206.7	%87.26
2013	36307.2	%12.72	249173.2	%87.28
2014	41715.1	%12.85	282826.8	%87.15
2015	47162.7	%13.2	308821.1	%86.80

1- جمال رحماني، كمال ديب، دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر، مجلة دفاتر البحوث العلمية،

2016	48805.3	%12.8	332841.8	%87.20
2017	50241.8	%12.3	357232.3	%87.70
2018	55463.6	%12.8	377943.6	%87.20
2019	55676.0	%12.5	389025.3	%87.50
2020	56670.4	%12.2	408910.4	%87.80
2021	62536.8	%12.8	426411.8	%87.20

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للديوان الوطني للإحصائيات من (2010- 2021)

وفي المجمل نلاحظ من خلال ما سبق أن هناك فارق كبير في نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في كل من الإنتاج الخام والقيمة المضافة بين كل من القطاع العام والخاص خلال فترة الدراسة وذلك يرجع للعديد من الأسباب من أهمها: عملية خوصصة مجموعة من مؤسسات كل من القطاع العام وكذا المنافسة الشديدة بين مؤسسات القطاع الخاص التي تدفعهم لتقديم أفضل ما عندهم للبقاء في السوق، ناهيك عن جودة وحداثة المعدات التي تستخدم من قبل القطاع الخاص عكس القطاع العام. وسياسات الدولة المبذولة من أجل تسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنح تسهيلات جبائية وضريبية.[1]

2- مساهمة قطاع الصناعات الزراعية الغذائية في التشغيل:

تشكل العمالة في القطاع الصناعي الغذائي أكبر نسبة تشغيل تقدر بما يقارب 22 من إجمالي عدد العمال في القطاع الصناع لأزيد من 30000 ألف عامل، ومتوسط دخل 17.890 دولار أمريكي، كما يساهم قطاع الصناعات الغذائية في تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية، وذلك من خلال زيادة المداخيل وتحسين توزيعها، وبالتالي تحقيق مستويات معيشية أفضل من خلال تأثيره على حجم الإنتاج خاصة مخرجات القطاع الفلاحي، وتحقيق تنمية على الصعيد المحلي وزيادة الناتج الحقيقي للفرد، الأمر الذي يودي بنا للقول أن قطاع الصناعات الغذائية يعتبر من أهم الفروع من حيث الكثافة العمالية،و بالتالي فهي تساهم في الحد من البطالة بتوفير مناصب الشغل.

الجدول رقم (30-03): يوضح مساهمة قطاع الصناعات الزراعية الغذائية في التشغيل

الفرع	عدد العمال	النسبة من اجمالي قطاع الصناعة	اجر العامل (الدولار)
الصناعات الغذائية والمشروبات	30.858	21.91	17.890

1- ايمان قرباني، واقع و رهانات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر نماذج لمؤسسات جزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الصناعات المعدنية	20.765	14.74	384
الصناعات غ المعدنية	20.631	14.65	18.150
صناعة الخشب(ما عدا الاثاث)	17.402	12.36	2152
صناعة الملابس	16.603	11.79	3216
صناعة الاثاث	11.426	8.11	624
القطاع الصناعي	140.847	100	23.200

المصدر: شكيرو وسيلة،استراتيجية تطوير القطاع الزراعي في اطار نموذج النموالاقتصادي،مجلة Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondial

يمثل الجدول الاتي تفصيل في تطور اليد العاملة في قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة الممتدة بين (2010- 2018) في كل من القطاعين الخاص والعام.

الجدول رقم (31-03) :تطور التشغيل في قطاع الصناعات الزراعية الغذائية خلال الفترة 2010- 2018

السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص
2010	19169	142000
2011	19486	-
2012	18854	-
2013	19851	-
2014	20293	
2015	20200	144230
2016	18382	-
2017	18931	-
2018	16479	-

المصدر: ابتسام زرور،تقييم تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر،اطروحة دكتوراه،قسم علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- الجزائر،ص103.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع نسبة التشغيل في القطاع الخاص بالمقارنة مع العام فقد قدر عدد العاملين في القطاع الخاص في 2010 ب 142000 عامل ليرتفع إلى 144230 عامل سنة 2015 أي بنسبة 87.7بالمئة، ويرجع ذلك لسياسة الدولة التنموية والتي تعتمد على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع وبالتالي زيادة عدد الموظفين فيه، بالإضافة إلى عملية الخوصصة التي شهدها قطاع الصناعة بشكل عام،و بالتالي الاستثمار الخاص في مجال الصناعة التحويلية

ما يترتب عنه جو من المنافسة الذي أدى إلى زوال اغلب المؤسسات في القطاع العام.[1]

أما بالنسبة للقطاع العام فنجد عدد العاملين في القطاع متذبذب حيث بلغ 19169 عامل لينخفض عبر السنوات القادمة ليصل الى 16479 عامل سنة 2018 أي بنسبة إنخفاض قدرت ب0.16 بالمئة حيث تراوحت نسبة التشغيل في القطاع العام بين 18.44 و18.32 بالمئة من إجمالي عمالة القطاع العام خلال فترة الدراسة[2]، حيث احتل قطاع الصناعات الغذائية العمومي سنة 2017 المرتبة الثانية من حيث التوظيف في القطاع العام.[3]

من خلال ما سبق تجدر الإشارة إلى أن مساهمة في التوظيف تعود لمؤسسات القطاع الخاص متمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (32-03):تطور عدد المؤسسات الخاصة الناشطة في قطاع الصناعات الزراعية الغذائية خلال الفترة(2010- 2019)

السنة	عدد المؤسسات الخاصة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية
2010	18394
2011	19172
2012	20198
2013	21624
2014	23075
2015	24746
2016	26635
2017	28616
2018	30590
2019	31997

المصدر: جهاد رحماني،كمال ديب،دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2000- 2019)،مجلة دفاتر البحوث العلمية،المجلد 10،العدد1،السنة 2022،ص128.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايد مستمر في عدد المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية،حيث قدر عددها بـ 18394 مؤسسة خاصة سنة 2010 ليرتفع عددها إلى 31997 مؤسسة،و يعود هذا التزايد المستمر ناتج عن أن هذه الفترة شهدت إصلاحات وبرامج تنموية تهدف إلى دعم القطاعات الاقتصادية عامة بما فيها

1- حميد حملاوي، وسام عمرون، اثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري و افاق تطوره دراسة حالة الجزائر- 2000- 2015، مرجع سبق ذكره، ص 32

2- ايمان قرباني، مرجع سبق ذكره، ص 12.

3 -ابتسام زرور، مرجع سبق ذكره، ص103.

قطاع الصناعات الغذائية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وذلك بدعم القطاع الفلاحي الذي يعتبر ركيزة الصناعات الغذائية،كما أن الإجراءات والتحفيزات المقدمة للقطاع بعد إعتماد قانون الخوصصة والتخفيضات الجبائية والجمركية والامتيازات المتضمنة في قوانين الاستثمار، التي سمحت باندماجهم في مجال الاستثمار وبالخصوص في هذا القطاع.[1]

وفيما يلي جدول يوضح التطور الحاصل في قيمة تعويضات الأجراء" المنتسبين لقطاع الصناعة الغذائية في الجزائر إضافة إلى النسبة التي تمثلها تعويضات الأجراء في الصناعات الغذائية من إجمالي تعويضات الأجراء الإجمالية عن الفترة (2010- 2021)

الجدول رقم (33-03):تطور قيمة تعويضات العاملين في قطاع تصنيع المنتجات الزراعية الغذائية خلال الفترة(2010- 2021)

الوحدة:مليون دولار

السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	الاهمية النسبية للقطاعالعام	الاهمية النسبية للقطاع الخاص
2010	12108.00	21548.10	33656.10	35.97	64.03
2011	13298.90	23393.90	36692.80	36.24	63.76
2012	13762.40	24989.00	38751.40	36.51	64.50
2013	15059.80	29462.00	44521.80	33.83	66.17
2014	17.830.90	32477.50	50308.40	35.44	64.56
2015	16351.80	35562.90	51914.70	31.50	68.50
2016	17674.90	41474.10	59149.00	29.88	70.12
2017	18810.00	44226.50	63036.50	29.83	70.17
2018	17538.40	46927.80	64466.20	27.20	72.80
2019	19197.90	48277.40	67475.30	28.45	71.55
2020	16881.90	51286.90	68168.80	24.76	75.24
2021	20264.40	54073.60	74338.00	27.25	72.75

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة تعويضات العاملين في فرع الصناعات الغذائية تراجعا على مستوى القطاع العام،حيث كانت تشكل نسبة 35.97بالمئة بقيمة 12.108 مليون دينار جزائري2000،لتواصل الإنخفاض لتبلغ 20264.40 مليون دينار جزائري بنسبة 27.25 بالمئة سنة 2021،أما بالنسبة للقطاع الخاص واصلت الارتفاع حيث شهدت الكتلة الاجرية في الاقتصاد الوطني في قطاع الصناعات الغذائية ارتفاعا متواصلا كما هو موضح في الجدول،والأمر الذي يرجح إلى

1- جهاد رحماني، كمال ديب، دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2000-2019)، مرجع سبق ذكره، ص 130.

خوصصة القطاع العام والتحول للاستثمار في القطاع الخاص في مجال الصناعة التحويلية ما ترتب عنه جو من المنافسة الذي أدى إلى زوال اغلب مؤسسات القطاع العام.

وما مكن تسجيله هو أن فرع الصناعات الغذائية ساهم مساهمة فعالة في إحداث مناصب الشغل عل مختلف الأنشطة التابعة لهذا القطاع بسبب إنشاء العديد من المؤسسات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا الخاصة منها.[1]

3- مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الضرائب:

يفرض النظام الجبائي الجزائري ضريبة سنوية على جل الأفراد الطبيعيين تعرف "بالضريبة على الدخل الإجمالي"، كما يفرض ضريبة على أرباح الشركات أو ما يعرف بالضريبة على أرباح الشركات، والمعدل العام المطبق على أرباح الشركات محدد بنسبة 30%، كما أن هناك نسبة منخفضة قدرها 15% لبعض الأرباح.[2]ومن أجل إبراز مساهمة فرع الصناعات الغذائية فى الضرائب المرتبطة بالإنتاج لفرع الصناعات الغذائية للفترة (2000- 2021):

الجدول رقم (34-03):تطور مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الضرائب خلال الفترة (2010- 2021)

الوحدة:مليون دينار

السنوات	القطاع العام	الإسهام النسبي للقطاع العام	القطاع الخاص	الإسهام النسبي للقطاع الخاص
2010	905.30	12.10	6585.30	87.90
2011	1034.30	12.30	7359.30	87.70
2012	975.60	11.00	7870.10	89.00
2013	1114.00	10.80	9209.80	89.20
2014	1286.60	11.10	10265.60	88.90
2015	1441.10	7.00	19189.90	93.00
2016	1232.90	7.30	15689.70	92.70
2017	1276.60	7.10	16681.30	92.90
2018	1229.90	6.20	18695.80	93.80
2019	1364.70	6.30	20229.30	93.70
2020	1283.60	6.11	19700.70	93.89
2021	1517.5	6.50	21495.20	93.40

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ المساهمة الضعيفة للقطاع العام في تمويل الخزينة حيث سجلت أعلى نسبة عام 2021 بقيمة قدرت بـ 1517.5 مليون دينار بنسبة قدرت

1- حميد حملاوي، وسام عمرون، مرجع سبق ذكره، ص 32.

2- زوهير بن جدو، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص

ب 6.50 بالمئة من مجموع مساهمة القطاعين العام والخاص،أما بالنسبة للقطاع الخاص فهو في تزايد مستمر حيث قدرت قيمة المساهمة عام 2010 ب 6585.30 مليون دينار جزائري لترتفع وتصل عام 2021 إلى 21495.20 مليون دينار.ويعود هذا الارتفاع فيما يخص الضرائب بالنسبة للقطاع الخاص مع انخفاضها كذلك بوتيرة مستمرة بالنسبة للقطاع العام وهو ما يؤكد على استلاء القطاع الخاص لنسبة كبيرة جدا من فرع الصناعات الغذائية مقابل القطاع العام وهذا ناتج عن استخدام القطاع الخاص لأدوات ووسائل حديثة وفي المقابل وسائل قديمة ومهتلكة للقطاع العام.[1]

4- مساهمة المنتجات الزراعية الغذائية المصنعة في الميزان التجاري:

تعتبر الجزائر المستورد الأول للمواد الغذائية على مستوى قارة إفريقيا، حيث تغطي 75% من احتياجاتها عن طريق الاستيراد، بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة، حيث كانت جهود السلطات رامية إلى تطوير المنافسة في مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية والزراعية.[2]

حيث تحتل مجموعة الواردات الغذائية المرتبة الثالثة في هيكل الواردات الجزائرية، بعد كل من التجهيزات الصناعية في المرتبة الأولى، وتليها في المرتبة الثانية الواردات من المواد النصف مصنعة وهذا حسب ما أفادت به المعطيات الصادرة عن مديرية الاستشراف التابعة للمديرية العامة للجمارك.[3]في آخر تقرير لها حول الإحصائيات المؤقتة للواردات والصادرات الغذائية التي تمت بعنوان 2020، بأن المواد الغذائية ومنها الحبوب تأتي في المرتبة الأولى من حيث واردات الجزائر،وحسب نفس المصدر يوضح أن قيمة الواردات الجزائرية من المواد الغذائية بما فيها الحبوب تأتي في المرتبة الأولى في هيكل واردات سنة 2020، بحصة نسبية تقارب 8.09 مليار دولار أمريكي بنسبة 23.54 من إجمالي الواردات مسجلة بذلك إرتفاعا طفيفا بنسبة 0.28% بالمقارنة مع سنة 2019، وهي معطيات يتم العمل على تداركها لتأثيرها على الإقتصاد الوطني، من خلال توجيه ما تصرفه الجزائر في مجال استيراد المواد الغذائية والحبوب لصالح الإنتاج المحلي.

أما بالنسبة للصادرات الغذائية التي تأتي في المرتبة الثالثة في مجموع الصادرات الوطنية، عرفت إرتفاعا طفيفا سنة 2019 بنسبة1.14 بالمئة ،ما يعادل 407.86 مليون دولار، وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة بالإمكانيات الطبيعية والبشرية

1- حميد حملاوي، وسام عمرون، مرجع سبق ذكره، ص 33.

2- لطرش ذهبية، واقع الصناعات الغذائية و مدى مساهمتها في الأمن الغذائي المستدام ، مجلة العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص195

3- مديرية الدراسات والاستشراف التابعة للمديرية العامة للجمارك، 2020، https://www.douane.gov.dz.

التي تتمتع بها الجزائر، ووفق ما تشير إليه إحصائيات الجدول رقم (02)، نستنتج أن إجمالي ما يتم تصديره من منتجات غذائية جزائرية نحو الخارج ضئيل جدا من ناحية القيمة والكمية، بالمقارنة بالقدرات الإنتاجية لمؤسسات الصناعات الغذائية، ولعل عراقيل التصدير ابرز ما يسبب ذلك، وعليه فان صادرات الجزائر من المنتجات الغذائية المصنعة لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب، فهي مصنفة ضمن أواخر دول العالم ولا تتعدى نسبة مساهمتها من صادرات العالم 0.05% وهي نسبة شبه منعدمة،و سبب هذا التراجع يرجع إلى العديد من المعوقات نذكر منها:

- عدم تطابق السلع الجزائرية مع المعايير الدولية، خاصة في مجال الجودة والنوعية.
- إرتفاع سعر السلع الجزائرية مقارنة ببعض السلع خاصة الصينية منها، وهذا يرجع لعدة أسباب منها عدم الإستخدام الأمثل للطاقة المتوفرة، تبعية المواد الأولية للخارج، مما يؤثر عل المنتج من حيث الكمية والجودة.

الجدول رقم (35-03):تطور الواردات من المنتجات الزراعية الغذائية المصنعة للفترة (2010- 2021)

الوحدة:مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2010	315	6058	5743 -
2011	355	9850	9495 -
2012	315	9022	8707 -
2013	404	9580	9176 -
2014	323	11005	10682 -
2015	238	9314	9076 -
2016	328	8223	7895 -
2017	350	8438	8088 -
2018	373	8573	8200 -
2019	408	7694	7286 -
2020	437	7723	7286 -
2021	576	8877	8301 -

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ التباين بين صادرات وواردات المنتجات الغذائية والاختلال الحاصل في الميزان التجاري للمنتجات الغذائية للفترة 2010-2021 وعدم قدرة الصادرات الغذائية على تغطية الواردات الغذائية، كل هذه المعطيات تعبر عن الوضع الصعب للأمن الغذائي في الجزائر، حيث وصلت الواردات الغذائية لقيمة 8877 مليون دولار سنة 2021.

يرجع ضعف الميزان التجاري للسلع الغذائية الجزائرية إلى ضعف قيمة الصادرات وزيادة الواردات، وهذا راجع إلى محدودية الإنتاج الزراعي وعدم مسايرته للزيادة السكانية بالإضافة إلى الركود الذي نتج عن جائحة كورونا، والذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، الأمر الذي ينعكس سلبا على تصنيف الجزائر من حيث كفاءة تجارتها للمنتجات والأغذية الصناعية.

نستنتج من قراءة الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الغذائية المصنعة في الجزائر ضعف تنافسية الصناعات الغذائية الجزائرية أمام المنتجات الأجنبية، كما يؤدي تغطية الإحتياج من السلع الغذائية عن طريق الاستيراد إلى استنزاف احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي ،حيث اضطرت الجزائر لمواجهة عجزها التجاري الهيكلي إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية أملا في كبح جماح الواردات وتحفيز الصادرات، بهدف إعادة التوازن إلى موازينها التجارية لكن ذلك خلف معدلات تضخم كبيرة دون أن تتمكن الدولة من رفع حجم صادراتها بسبب إرتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات المتوردة التي تدخل في عملية الإنتاج ما دفع الإقتصاد الجزائري إلى الدخول في ركود تضخمي وارتفاعا للأسعار مصحوبا بركود في الإنتاج ومعدلات بطالة مرتفعة.[1]

إذا الذي يمكن تسجيله هو بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة في فرع الصناعة الغذائية إلا أنه لازال يعاني هذا القطاع من ضعف شديد، حيث نجد أن فاتورة الغذاء في الجزائر تعرف ارتفاعا مستمرا، كون أغلب الطلب المحلي تغطيه الواردات[2].وبالتالي نستطيع القول أن هذه الأرقام تثبت لنا أن الجزائر مستوردا صافى للغذاء، فالجزائر بلد تابع غذائيا للخارج وندرك جيدا حجم مخاطر هذه التبعية على الإقتصاد الجزائري.[3]

من خلال الجدول أدناه نلاحظ تزايد قي قيمة الصادرات الغذائية خلال فترة الدراسة حيث قدرت سنة 2012 قيمة الواردات الغذائية ب 621.057.9 مليون دج أي بنسبة 15.89 بالمئة من إجمالي الواردات لتواصل الإرتفاع حتى سنة 2018 حيث قدرت ب 867.284.3 مليون دج وبنسبة 16.05 بالمئة من إجمالي الواردات الجزائرية ويرجع هدا الارتفاع المتزايد إلى زيادة في عدد السكان بالإضافة إلى عدم قدرة الإنتاج الوطني من المواد الغذائية على تغطية الطلب المحلي،كما لا ننسى إرتفاع

1- ابتسام زرور، تقييم تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص141.
2- حميد حملاوي، وسام عمرون، اثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري وافاق تطويره –دراسة حالة الجزائر (2000- 2015)، مرجع سبق ذكره، ص34.
3- زوهير بن جدو، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، ص 213.

المواد الأولية لإعتبار أن الجزائر تعتمد على إستيراد المواد الأساسية التي تدخل في العملية التصديرية نتيجة تأثير أزمة الغذاء العالمية والأزمة المالية لإرتفاع أسعار الغذاء.

إن تراجع أو زيادة في قيمة الواردات الكلية أو الغذائية راجع إلى إما إرتفاع أسعار البترول أو إنخفاضها، بالإضافة الأزمة المالية وعودة التضخم العالمي حيث عرفت أسعار المنتجات الأساسية والمواد الأولية مستويات عالية، ومن سنة 2015 إلى سنة 2018 إجراءات التقشف وتخفيض الإستيراد عملت حيث الحكومة على وضع نظام تراخيص الإستيراد لتتحكم أكثر في التدفق الكبير للواردات، ضف إلى ذلك إنخفاض قيمة العملة وماله من تأثيرات.[1]

تتمثل أهم السلع الغذائية لسنة 2018 التي تستوردها الجزائر قمح، سميد، فرينة في المرتبة الأولى 36.09% يليها الحليب ومشتقاته بنسبة 16.34%، سكريات9.51 %، صويا7.23، خضر وفواكه جافة 4.52%، فهوة وشاي 4.29%، لحوم 2.17%.[2]

الجدول رقم (36-03):تطور استيراد السلع ومكانة المواد الزراعية الغذائية المصنعة في هيكل الواردات خلال الفترة (2012- 2018)

الوحدة:مليون دج							
القطاع	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مـــواد غذائيـــة ومشروبات	621.057.9	656.932.7	754.184.6	789.238.6	779.757.2	842.133.1	867.284.3
التموين الصناعي	1.148.440.00	1.262.604.8	1.449.551.4	1.669.026.5	1.734.306.9	1.692.355.7	11.879.997.5
مـــازوت وزيـــوت وشحوم	384.293.00	348.147.8	231.946.1	238.684.2	176.521.4	221.034.0	125.733.1
الات ومواد التجهيز	683.118.5	847.061.7	1.070.495.7	1.283.065.8	1.304.621.4	1.274.017.7	1.261.556.8
عتاد النقل	709.403.5	778.995.4	767.985.9	715.782.5	597.887.9	570.136.8	780.454.4
مـــواد اســـتهلاكية غير مذكورة	360.111.8	471.701.9	444.599.1	493.830.1	556.408.7	506.327.7	485.826.4
المجموع	3.907.071.9	4.368.548.4	4.719.708.3	5.193.459.7	5.154.776.8	5.111.297.6	5.403.233.0
النسبة المئوية للمواد الغذائية والمشروبات	15.89	15.03	15.97	15.19	15.12	16.47	16.05

1- توفيق بن الشيخ، امنة سعداوي، قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر(2000- 2019):الواقع و الطموح، الملتقى الدولي:الصناعات الغذائية في الجزائر :واقع الحال و الافاق، جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة- ، 2019، ص 10.
2- نفس المرجع، ص

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات

ومما سبق نستطيع القول أن الصناعات الغذائية في الجزائر معتمدة على الخامات المستوردة كالحبوب والسكر والزيوت ....الخ، التي لا أمل للجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي منها في المستقبل المنظور، وعليه فإن التبعية الشديدة لفرع الصناعات الغذائية للخارج في مجال المنتجات الغذائية مما يعرضها إلى آثار سلبية بسبب تقلبات أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية.[1]

يمثل الجدول أدناه تطور الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2012- 2018)،حيث نلاحظ احتلال منتجات المازوت والزيوت والشحوم المرتبة الأولى في قائمة المواد المصدرة على مدار فترة الدراسة وذلك بإعتبار أن الجزائر دولة نفطية تعتمد مداخليها على عوائد البترول،تليها في المرتبة الثانية مواد التموين الصناعي في المرتبة الثانية ثم تتبعها في المرتبة الثالثة المواد الغذائية والمشروبات حيث قدرت قيمة الصادرات الغذائية عام 2012 ب 24.477.9 مليون دج بنسبة 0.43 بالمئة لترتفع عام 2018 عائدات قدرت بـ 44.116.5 مليون دج أي بنسبة 0.90 بالمئة من إجمالي الصادرات السلعية.

ويرجع ذلك إلى ضعف القطاع الزراعي وعدم قدرته على تلبية حاجيات السوق المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي إلا في بعض السلع مثل التمور والسكر بالإضافة إلى ضعف تنافسية المنتجات الجزائرية المصدرة من جهة،ومن جهة أخرى القيود المفروضة على المنتجات الزراعية المصدرة خاصة إلى الدول الأوروبية بسبب سياسة الحماية،وهذا ما يعكس نسبتها إلى إجمالي الصادرات خارج المحروقات، إذ بالكاد تصل نبتها إلى 1 بالمئة، إضافة إل سيطرة صادرات المحروقات على جل الصادرات الوطنية؛ مما أصبح عائقا أمام تنمية الصادرات خارج المحروقات، وبالأخص قطاع الزراعة، [2]والشكل الموالي يوضح تطور الصادرات السلعية خلال فترة الدراسة الممتدة من 2012- 2018.

الجدول رقم (37-03): تطور صادرات السلع ومكانة المنتجات الزراعية الغذائية المصنعة في هيكل الصادرات خلال الفترة (2012- 2018)

الوحدة:مليون دينار دج

القطاع	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مواد غذائية ومشروبات	24.477.9	32.300.7	26.179.0	23.723.3	36.118.0	38.984.6	44.116.5
التموين الصناعي	131.997.1	124.219.0	180.190.3	171.539.9	156.436.4	165.511.9	286.772.5
مازوت وزيوت وشحوم	5.527.336.5	5.057.546.9	4.709.622.4	3.339.435.1	3.080.035.2	3.714.143.9	4.548.111.3

1- حميد حملاوي، وسام عمرون، مرجع سبق ذكره، ص 34.

2- ياسين مصطفاي، فاروق سحنون، اثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، جامعة السطيف- الجزائر- ، مجلة التنمية الاقتصادية ، المجلد 08، العدد1، جوان 2023، ص24.

الات ومواد تجهيز	1490.2	1106.7	856.00	733.70	1444.4	1.319.0	2.589.6
عتاد النقل	1.027.8	1.108.8	251.1	1.103.5	177.1	2.338.7	1.191.3
مواد استهلاكية غير مذكورة	639.9	817.6	499.2	651.1	3.417.5	5.994.9	6.547.9
المجموع	5.687.369.4	5.217.099.8	4.917.598.2	3.537.186.7	3.277.716.4	3.928.295.6	4.889.278.6
النسبة المئويةللمواد الغذائية والمشروبات من اجمالي الصادرات	0.43	0.61	0.53	0.67	1.10	0.99	0.90

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات.

يبدو أن قطاع المواد الغذائية والمشروباتيحقق زيادة مطردة في القيمة من 24.5 مليار دج في 2012 إلى 44.1 مليار دج في 2018، لكن قيمته تبقى صغيرة جدًا مقارنة بإجمالي الصادرات

في المقابل قطاع المازوت والزيوت والشحوميستحوذ على الجزء الأكبر بكثير من إجمالي الصادرات كل سنة، ما يعكس اعتمادًا قويًا على السلع المشتقة من الطاقة في هيكل الصادرات،اما التموين الصناعيأيضًا يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات، ما يبيّن دورًا مهمًا للسلع الصناعية في أنشطة التجارة الخارجية.

امابالنسبة لحصة المواد الغذائية من إجمالي الصادرات نجد ان القيم المئوية المقدمة تُظهر أن نسبة المواد الغذائية والمشروبات من إجمالي الصادرات كانت بين 0.43% و1.10% فقططيلة الفترة، رغم الزيادة في قيمتها المطلقة،اعلى نسبة سجلت كانت حوالي 0.90 بالمئة في 2016،في 2018،مما يشير الى ضعف نسبي لهذه الفئة مقارنة ببقية القطاعات حتى عندما تنمو قيمتها.

رغم أن قطاع المواد الغذائية والمشروبات نما في القيمة المطلقة خلال 2012–2018، تظل نسبته من إجمالي الصادرات ضعيفة (أقل من 1.1٪ في معظم السنوات)مقارنة بالقطاعات الكبرى، مما يبرز تركيز الصادرات على الطاقة والسلع الصناعية ويشير إلى ضرورة تعزيز قدرة القطاع الغذائيعلىالتصدير وتنويع هيكل الصادرات غير الهيدروكربونية إذا كان الهدف الاقتصادي تقليل الاعتماد على السلع الأساسية ذات القيمة المنخفضة إضافة إلى دعم تنمية مستدامة داخل الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (38-03): أهم المنتجات الزراعية الغذائية المصنعة المصدرة خلال الفترة (2012- 2018)

وحدة الكمية: مليون طن
وحدة القيمة: مليون دينار جزائري

		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تمور	الكمية	20438.8	20789.2	26001.1	28644.9	31109.2	46140.9	56596.8
	القيمة	2032.1	2369.7	3124.9	3482	4109.6	5693.4	7555.2
نسبة تطور	الكمية	/	1.71	25.07	10.17	8.60	48.32	22.66
نسبة تطور	القيمة	/	16.61	31.87	11.43	18.02	38.54	32.70

خمور	الكمية	420.8	211	268.5	208.9	228.4	260.1	253.6
	القيمة	94.2	52.1	77.6	60.5	70.3	63.6	89.1
نسبة تطور	الكمية	/	-49.86	27.25	-22.20	9.33	13.88	-2.50
نسبة تطور	القيمة	/	-44.69	48.94	-22.04	16.20	-9.53	40.09
سكر القصب	الكمية	313384.2	474610.1	476486.5	372830.4	472401.9	499062.3	648184.9
	القيمة	16127.3	21601.9	18377.7	15050.8	25326	25016.5	27204
نسبة التطور	الكمية	/	51.45	0.40	-21.75	26.71	5.64	29.88
نسبة التطور	القيمة	/	33.95	-14.93	-18.10	68.27	-1.22	8.74
مياه معدنية ومشروبات غير كحولية	الكمية	45293.6	45412.7	25989.4	22450.5	13653.3	27162.1	32744.4
	القيمة	2420.2	2685.2	1242.9	657.3	728.7	1446.9	2020.9
نسبة التطور	الكمية	/	0.26	-42.77	-13.62	-39.18	98.94	20.55
نسبة التطور	القيمة	/	1.95	-53.71	-22.98	-23.88	98.56	39.67
عجائن غذائية	الكمية	62.87.1	5518.7	8738.5	9622.9	6851.7	8001.9	6323.2
	القيمة	586.4	520.7	985	570.9	473.7	537.7	439.6
نسبة التطور	الكمية	/	-12.22	58.34	10.12	-28.80	16.79	-20.98
نسبة التطور	القيمة	/	-11.20	89.17	-42.24	-17.03	13.51	-18.24
زبادي	الكمية	1798.4	4200.2	2981.6	2136.3	300.6	349.8	1341.3
	القيمة	160.5	373.5	307.3	216.9	31.2	35.9	161.3
نسبة التطور	الكمية	/	133.55	-29.01	-28.35	-85.93	16.37	283.45
	القيمة	/	132.71	-17.72	-29.42	-85.62	15.06	349.30

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قصب السكر تحتل المرتبة الأولى في سلم الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية بكمية قدرت بـ 6.48184.90 مليون طن تقابلها قيمة مقدرة بـ27.204 مليون دينار جزائري،لتليها بعدها التمور بقيمة 7.555.2مليون دينار جزائري،ثم تليها المياه المعدنية والمشروبات الغازية بقيمة 2020.9 مليون دينار،لتحتل المرتبة الرابعة العجائن الغذائية بقيمة 439.6مليون دينار جزائري،ثم تليها كل من الزبادي والخمور بقيمة 161.3 و89.1مليون دينار جزائري على التوالي.ومن خلال الجدول يمكن تقديم الاستنتاجات التالية:[1]

- شهد فرع التمور تطورا كبيرا في الكمية المصدرة من هاته المادة حيث بلغت نسبة تطور الكمية المصدرة إلى حوالي 48بالمئة خلال سنة واحدة (2017)، كما حقق سنة 2018 قرابة 22,66 بالمئة تطور في الكمية المصدرة من التمور.
- بلغ تطور الكمية المصدرة من القصب السكري خلال سنة 2013 قرابة 51,45% محققا أعلى نسبة تطور خلال فترة الدراسة، كما حقق خلال سنة 2017 نسبة تطور في الكمية المصدرة قاربت 26,71 بالمئة وقرابة 30% سنة 2018 محققا أيضا تقدما في القيمة المصدر من هاته السلعة بالتوازي مع الكمية المصدرة.
- حقق فرع المياه المعدنية والمشروبات غير الكحولية تطورا في الكمية المصدرة خلال سنة 2017 وتطورا قارب 99% خلال سنة واحدة لم سنة 2018، حيث حقق تطورا قدره 20.55% مع تسجيل تطور في القيمة المصدر من هاته المواد ما ينبئ بتطور كبير في هذه الشعبة خلال السنوات القادمة.

1- ابتسام زروق، تقييم تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 146.

- حققت شعبة العجائن الغذائية تطورا في الكمية المصدرة سنة 2014 بتطور قدره 58.34 بالمئة مع تطور في قيمة التصدير قاربت 90%، أما باقي السنوات فالكمية المصدرة متذبذبة بين الارتفاع سنة والانخفاض السنة التي تليها بما قد يدل على الصعوبات في هاته الشعبة.
- بلغت نسبة تطور الكمية المصدرة من الزبادي سنة 2013 قرابة 133,55% وفي قيمة التصدير قرابة 132.71%. من سجلت تراجعا حادا في الكمية المصدرة وصل 85.93- بالمئة سنة 2016، ثم سنة 2017 سجل تقدما في الكمية المصدرة قاربت 16.37% وسنة 2018 محققا تطورا في الكمية المصدرة قاربت 283.45% وتطورا في القيمة المصدرة من هاته السلعة جوالي 349.30% لكن الكمية المصدرة بعيدة عن المستويات المحققة سنة 2013 أين سجلت أعلى كمية مصدرة خلال فترة الدراسة.

المطلب الرابع:الآثار المتوقعة على الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية بعد الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

نظراً للوضعية المتدهورة التي يعرفها قطاع التجارة الزراعية في الجزائر، والمتمثلة في ضعف الإنتاج المحلي وتبعيته الكبيرة للأسواق الخارجية مقارنة بالدول الأخرى، فإن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية قد يشكّل خطراً حقيقياً على الزراعة الوطنية. فبالنظر إلى هشاشة هذا القطاع وضعف تنافسيته، فإن فتح الأسواق أمام المنافسة الدولية سيزيد من تعقيد الوضع، وقد يؤدي إلى تراجع أكبر في الإنتاج الوطني الذي يعاني أصلاً من صعوبات هيكلية.

1- الآثار السلبية المتوقعة في حال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الصادرات القطاع الزراعي.

ومن بين أبرز الآثار السلبية المحتملة يمكن الإشارة إلى:[1]

1- يترتب على انضمام الجزائر المرتقب أن تصبح السوق الجزائرية محل اهتمام العديد من المزارعين الأجانب بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي في هذا المجال وهو ما يؤدي إلى دخول منتجات زراعية عديدة إلى السوق الجزائري وينجم عنه منافسة غير عادلة يصبح المنتج المحلي غير قادر على منافسة المنتج الأجنبي الذي يتميز غالبا بتكلفة اقل وجوده لا باس بها،

2- من المتوقع أن يكون لتخفيض الدعم الزراعي بموجب الاتفاقية الزراعية اثر مباشر على الدول الناميةوالجزائر واحدة منها،حيث سيؤدي إلى انخفاض الدعم الزراعي إلى ترك الأراضي الزراعية في الدول المصدرةللحبوب مما يؤدي إلى انخفاض في حجم الإنتاج العالمي الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تقليل في حجمالصادرات الزراعية في الأسواق العالمية وهو ما يعمل على ارتفاع أسعار الواردات من المنتجات الزراعيةوخصوصا المواد الغذائية وباعتبار الجزائر واحدة

1-آيات الله مولحسان، مرجع سبق ذكره، ص288.

من الدول المستوردة للغذاء ويكون شديدا عليها باعتبارهاتعاني من عجز في هذا المجال كبير في هذا المجال ،فعلى سبيل المثال إذا كانت الجزائر تحصل على 1 طن من القمح بـ110 دولار،فمع تنفيذ الترتيبات الجديدة أي إلغاء الدعم ستحصل عليه الجزائر مقابل 145 دولار أو أكثر وهذا يعني زيادة في قيمة فاتورة الورادات 30 بالمئة وهو ما يكبد الجزائر خسائر كبيرة،

3- من المرجّح أن تؤدي صادرات المواد الغذائية إلى تسجيل تراجع في الميزان التجاري الزراعي الجزائري، خاصة وأن هذه الصادرات كانت تدخل أسواق الاتحاد الأوروبي، الذي يُعد الشريك التجاري الأول للجزائر، دون رسوم جمركية. غير أنّ إلغاء هذه الامتيازات الممنوحة في إطار التعامل مع الاتحاد الأوروبي، بالاعتماد على قاعدة "معاملة الدولة الأولى بالرعاية"، قد يترتب عنه تحول في مسار المبادلات التجارية بشكل لا يخدم مصالح الجزائر،

4- يحتاج القطاع الزراعي في الجزائر إلى مستلزمات إنتاج ومواد وسيطة، معظمها غير متوفر محلياً، مما يضطر البلاد إلى استيرادها وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي. ويعني ذلك أن عناصر الإنتاج في الجزائر قد تكون أكثر تكلفة مقارنة بالدول المتقدمة،

5- وبالنظر إلى كون الجزائر بلداً يعاني من تبعية غذائية واضحة، فإن توسيع نطاق المبادلات التجارية، مع تقليص حجم الإعانات الرسمية التي تقدمها الدول المتقدمة لمنتجاتها، سيؤدي بالضرورة إلى زيادة فاتورة الواردات الغذائية، خاصة بالنسبة للمواد الأساسية التي تستحوذ على النصيب الأكبر من وارداتنا مثل الحبوب، الحليب ومشتقاته، السكر والقهوة،

في الأخير نجد أن اثر هذه الاتفاقية السلع الزراعية تظهر من خلال بعض الصناعات كالصناعات الغذائية المعتمدة على المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية ومثل ما هو معروف أن الجزائر:

دولار تقريبا،- تستورد كميات معتبرة من الأغذية تصل سنويا إلى حدود 3 مليار

- تعتمد كثير من الصناعات (صناعات الحبوب، الزيوت النباتية،الألبان، السكر،...) على استيراد مدخلاتها الغذائية الأولية من الخارج؛

- تدعيم الدول المتقدمة للصادرات الزراعية للمنتجين سيضر بالمنتجينفي العالم الثالث، وهو ما يعيق صادرات الجزائر من المزروعات وانخفاض قدرتهاالتنافسية في الأسواق العالمية. ويقدر البنك الدولي الإعانات التي تقدمها الدولالمتقدمة لمزارعيها إلى بليون دولار في اليوم الواحد، ويضيف أن إلغاء هذهالإعانات يعود على الدول النامية بفائدة تصل إلى 1.5 تريليون دولار سنويا،[1]

1www.org/arabic/conferences/wssd/whatsnew/stor5.html

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يلزمها بأن تعملعلى تحويل القيود الكمية المفروضة على الصادرات الزراعية إلى قيود تعريفية، ثمتقليص هذه الأخيرة في مدة قدرها 10 سنوات بمعدل 25% ولكن الاتفاقالتفضيلي الذي أمضته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي سيسمح لها بان لا يبدا سريان هذه التحولات إلا بعد انتهاء هذا الاتفاق، أما ما ستتأثر به فهو اتساع رقعة المنافسة الدولية بسبب انفتاح الأسواق أمام المنتجات الزراعية للدول غيرالمنتمية لتلك الاتفاقات.[1]

والنتيجة أن الأثر الزراعي سيفوق أثره السلبي الإيجابيات القليلة المنتظرة ويعود ذلك إلى أن الجزائر مستورد صافي للمنتجات الزراعية، وكذا لإمكانياتهاوقدراتها الإنتاجية والتكنولوجية الضعيفة مثلها مثل الدول العربية الأخرى التييقدر مجمل صادراها 7 مليار دولار أي 1% من الصادرات العالمية بينما تقدر الواردات ب:28 مليار دولار أي6 من الواردات الزراعية العالمية.

إن الإحصائيات تشير إلى النسبة الضعيفة التي يشارك ها القطاعالزراعي في تغطية الواردات الوطنية وهي النسبة التي قدرها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة لا يفوق 4 بالمئة.[2]

يظهر من خلال هذه المعطيات التأثير السلبي على القدرة التنافسيةللصناعة الجزائرية وذلك نظرا لتحكم المصدرين الأجانب في أسعار هذه الموادوهو ما يؤثر على تكلفة الإنتاج كمقياس رئيس للمنافسة، كما يمكن أن يمتد التأثير إلى العمالة التي ستواجه خطر البطالة في حال عدم قدرة المؤسسات علىالمنافسة.

وعلى الرغم من هشاشة القطاع الزراعي وافتقاره إلى مقومات التطور والعصرنة، وما يترتب على ذلك من سلبيات سبق ذكرها، إلا أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يتيح بعض الإيجابيات المحتملة، والتي سيتم توضيحها في العنصر الموالي.

2-الآثار الايجابية المتوقعة في حال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الصادرات الزراعية.

سنلخص من خلال النقاط التالية أراء الاقتصاديين والمفكرين الذين يرون الجانب الايجابي من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وهي كالتالي:[3]

1- نمو قطاعات الإنتاج في الدول النامية، وهذا من خلال الإجراءات التي تنطوي عليها اتفاقات الانضمام،كتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية لهذه القطاعات، أو على السلع الأساسية، أو دعم هذه القطاعاتوصادرتها، إذ أن تخفيض

1www.Aljazeera.net

2-www.Aljazeera.net

3- حاشي نوري، يحياوي عبد الحفيظ، الاثار المترتبة عند انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة في ظل تقلبات اسعار البترول، مجلة البديل الاقتصادي، العدد السادس، ص292.

الرسوم الجمركية على السلع الأساسية، أو على مستلزمات الإنتاج مثلا من شأنه تخفيضتكاليف الإنتاج، مما يؤثر إيجابيا على المستوى العام للأسعار بالانخفاض وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي، والشيء نفسهيقال بالنسبة للدعم بصورتيه سواء دعم الإنتاج، أو دعم التصدير.

2- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، إذ أن الانضمام يحث الدول النامية على زيادة كفاءتها الإنتاجية حتىتستطيع منافسة الدول الأخرى، لأنه عادة ما يؤدي العمل في ظروف تنافسية إلى زيادة الكفاءة، وهذا على درجةعالية من الأهمية بالنسبة للمشروعات في الدول النامية، حتى تستطيع الاحتفاظ بسوقها المحلي والحصول على حصةفي الأسواق الخارجية.

3- فرصة الدول النامية للنقاد لأسواق الدول المتقدمة، وهذا من خلال إجراءات المنظمة التي تقضي بإلزام الدولالمتقدمة بإلغاء دعم منتجيها، وإعطاء الفرصة للدول النامية لدعم قطاعاها الإنتاجية من أجل الوصول إلى التنافسية التي تتيح إمكانيات أكبر نسبيا لصادرات هذه الدول للنفاذ لأسواق الدول المتقدمة.

4- الآثار المتبادلة لانتعاش اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، والي تتم من خلال التكامل بين اقتصادياتهما، هذاالانتعاش الناشئ عن حركة التجارة العالمية في إطار هذه الاتفاقيات.

أما ما يمكن أن تستفيده الجزائر من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، خاصة في الصادرات من قطاعها الزراعي الغذائي موضوع الدراسةما يلي:

* تحرير التجارة وفقا لاتفاقيات المنظمة مما ينتج عن تحرير تجارة السلع الغذائية التي تمثل أكبر الواردات الجزائريةأهمية، وهذا من شأنه أن يدفع إلى الاعتبار للقطاع الفلاحي من خلال تأهيله، وتنمية الميزة التنافسية له، وزيادةالحافز الاستثماري مما يؤدي إلى تحقيق تنمية تلاءم الوضع الجديدمن ناحية أخرى، فصادرات الجزائر من المواد الغذائية لا تتعدى 1بالمئة، من مجموع الصادرات وهي ضئيلة جدا وتخص بعض المواد كالتمور، العنب والنبيذ إلا أن الجزائر بإمكانها الاستفادة منها من خلال ما يأتي:[1]

* احتمال ارتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية مما يشجع الجزائر على زيادة الإنتاج فيها، وهذا بدورهيتطلب تأهيل القطاع الفلاحي من خلال الإصلاح متعدد المجالات، وهو ما باشرته الجزائر من خلال المخططالوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للصيد البحري وتربية المائيات ومخطط الإنعاش الاقتصادي.

1- مراد عبد القادر، شاربي بوبكر، اثر تحرير الزراعة في اطار المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي- دراسة حالة الدول النامية و الجزائر- ، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجلفة، العدد الاول، ص ص170.171.

*تكاليف منخفضة، ولو أدى ذلك إلى إحلال تلك السلع محل إنتاج سلع أخرى مرتفعة التكاليف.

* استفادتها من الإجراءات المتعلقة بتخفيض الدعم على المنتجات الفلاحية والذي يدخل ضمن اتفاقات الانضمام والذي يسمح للدول النامية دون الدول المتقدمة منها الجزائر بتقدم دعم داخلي كدعم الاستثمارات الفلاحية،دعم مداخيل الإنتاج للفلاحين ذوي الدخول المنخفضة، دعم تخفيض تكاليف تسويق الصادرات ودعم البحث والإرشاد الفلاحي. بالإضافة إلى مقاومة الآفات الفلاحية ودعم التنمية الريفية وبرامجها بشكل موسع.

* استفادتها من نسبة الحد الأدنى المعفى من التخفيض بالنسبة للدعم والمحدد ب 10 بالمئة،نسبة دعم لا تتجاوز 4.5 للقطاع ألفلاحي، أي أن الجزائر أمامها فرصة كبيره ووقت كاف لترقية القطاعالفلاحى وإنعاشه قبل إقحامه في المنافسة الدولية.

* استفادتها من النظام الحسابي المركب المعتمد من قبل المنظمة والقائم على أساس تجميع كافة صور الدعم الداخليفي رقم واحد يعبر عن ما يتمتع به الإنتاج الزراعي من مساندة حكومية في كل دولة يسمى "متوسط إجراءات المساندة، حيث نصت هذه الاتفاقية في هذا الشأن على تخفيض هذا المعدل بنسبة 20 بالمئة خلال 6 سنوات للدول المتقدمة،و بنسبة 13.3 بالمئة خلال عشر سنوات بالنسبة للدول النامية،و بالتالي فالجزائر عند انضمامها لها مدة كافية لتأهيل قطاعها الفلاحي على المنافسة.

* استفادتها من التزام إعطاء المنظمة بإلغاء جميع القيود الفنية على الواردات الفلاحية وخفض القيود الجمركية مماسمح للصادرات الفلاحية للأسواق التقليدية التي كانت تضع قيودا تحد من حجم الصادرات قبل الانضمام إلىالمنظمة.

* إعفاؤها المؤقت من المعايير الصحية التي تفرضها الدول المتقدمة على التجارة مما يسمح للجزائر بتطوير قدرتها فيمجال الإجراءات الصحية والاستفادة من المساعدة الفنية التي يقرها اتفاق الإجراءات الصحية خاصة في المدى القريبوالمتوسط.

* يعتبر الارتفاع المتوقع في أسعار السلع والمنتجات الفلاحية المستوردة من جهة ، والتقلص المتوقع في المعوناتالغذائية من جهة ثانية ،كحافز لتحسين الإنتاجية في القطاع الفلاحي ،وذلك من خلال نقل الارتفاع في الأسعارالعالمية إلى المزارعين المحليين ،والقيام بالاستثمارات الأساسية ، هذا ماقد يؤدي إلى تحفيز المزارعين المحليين على الزيادةالإنتاج ، وبالتالي إنعاش القطاع الفلاحي الوطني ولعل الإجراءات الأخيرة تصب في ذلك عن طريق شراء المنتجاتالزراعية على الفلاحين بأسعار عالمية.

خلاصة الفصل

لقد تبين من خلال إستقراء الإحصائيات والبيانات أن مساهمة الصناعة الغذائية في الإقتصاد الجزائري على العموم متواضعة، كما تبين أن الصادرات الغذائية

الجزائرية لا تتمتع بأدنى ميزة نسبية ظاهرة، ما يوضح مدى ضعف الجزائر في تصدير المنتجات الغذائية وهوما يبدومن خلال نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة التي لم تتجاوز سقف4 بالمئة، ويمكن إرجاع أسباب ذلك إلى عدم نجاعة الإصلاحات التنموية التي طبقتها الجزائر في سبيل النهوض بالقطاع، الأمر الذي جعلها غير قادرة على تلبية حاجياتها المحلية وهذا ما نتج عنه ضعف جهود التصدير حيث أن هذه الصناعات تركز على التواجد في السوق الوطنية، ويضاف إلى تلك الأسباب عراقيل المحيط المؤسساتي وضعف منظومة المعلومات الإحصائية والتجارية، الأمر الذي يستوجب على الدولة الجزائرية البحث عن آليات جديدة للنهوض بهذا القطاع وخاصة في ظل رغبة الجزائر في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

خاتمة عامة

شهد العالم تحولات اقتصادية وتجارية جعلت من الضروري على الدول الانفتاح والإندماج في الإقتصاد العالمي. لذلك تم توقيع العديد من الاتفاقيات التي تهدف إلى إزالة القيود المفروضة على أسواق الدول في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع الزراعي الذي واجه العديد من العقبات في سبيل تحرير أسواقه وضمان قدرة الدول على النفاذ إليها وذلك حسب تعاليم ما جاءت به اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية. والجزائر من بين الدول التي تسعى بدورها لتحقيق هذا الهدف وتجاوز التحديات التي تواجه منتجاتها الزراعية في الأسواق الدولية.

إنّ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارةيتعدّ خطوة إستراتيجية نحو تعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي وترقية صادراتها، خصوصاً في مجال السلع الزراعية الغذائية، فهذه الخطوة تفتح أمام الجزائر آفاقاً جديدة لتطوير تجارتها الخارجية من خلال الاستفادة من قواعد الشفافية والمنافسة العادلة، والحصول على معاملة تفضيليةباعتبارها دولة نامية، مما قد يسهم في تحسين جودة المنتجات الزراعية وزيادة قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الدولية.

غير أنّ تحقيق هذه المكاسب يبقى رهيناً بمدى جاهزية القطاع الزراعي الوطني لمواجهة التحديات الجديدة، خاصة ما يتعلق بضعف الإنتاجية، ارتفاع التكاليف، ونقص التحديث والعصرنة. لذا، فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة لا يجب أن يُنظر إليه كغاية في حد ذاته، بل كوسيلة لتحفيز الإصلاح الزراعي الشامل، وتشجيع الاستثمار، وتطوير الصناعات التحويلية، بما يسمح بتثمين المنتجات الفلاحية وتحويلها إلى صادرات تنافسية ذات قيمة مضافة.

وبذلك، يمكن القول إنّ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يحمل في طياته فرصاً حقيقية للتنمية الزراعية والتجارية، شريطة أن ترافقه إستراتيجية وطنية فعّالة تهدف إلى دعم الإنتاج المحلي، وتحسين تنافسية الصادرات، وتحقيق أمن غذائي مستداميعزز استقلالية الجزائر الاقتصادية في مواجهة التقلبات العالمية.

-اختبار الفرضيات:

*** جاء في مضمون اتفاقية تحرير التجارة في المنتجات الزراعية، في إطار Organisation mondiale du commerce، تحرير التجارة الزراعية عبر تقليص الدعم الحكومي المشوّه للمنافسة ،**

كما تسعى إلى تحسين النفاذ إلى الأسواق وتعزيز الشفافية والمنافسة العادلة بين الدول في المبادلات الزراعية.

تظهر اتفاقية تحرير التجارة في المنتجات الزراعية في اطار المنظمة العالمية للتجارة ان الهدف الاساسي منها يتمثل في اعادة تنظيم المبادلات التجارية الزراعية على اسس

اكثر انفتاحا و شفافية،من خلال تقليص اشكال الدعم الحكومي التي تعتبر مشوهة للمنافسة،خاصة الدعم الموجه للانتاج و التصدير،و بذلك تسعى الاتفاقية الى تقليص تدخل الدولة في السوق الزراعي تدريجيا ،بما يسمح بخلق بيئة تنافسية اكثر عدلا بين الدول.

كما تؤكد الاتفاقية على تحسين شروط النفاذالى الاسواق الدولية عبر خفض التعريفات الجمركية و ازالة الحواجز الحواجز غير التعريفية،مما يعزز اندماج المنتجات الزراعية في السوق العالمية.و في المقابل يتم التركيز على تعزيز الشفافية من خلال الزام الدول الاعضاء بالاعلان عن سياستها التجارية و الدعم المقدم للقطاع الفلاحي،و هو ما يساهم في تقليص الممارسات غير العادلة.

و عليه يمكن القول ان مضموم الاتفاقية يدعم الفرضية المطروحة ،اذانها فعلا تهدف الى تحرير التجارة الزراعية عبر تقليص الدعم المشوه للمنافسة،و تحسين النفاذ الى الاسواق،و تعزيز الشفافية و المنافسة العادلة بين الدول على الاستفادة من هذه القواعد بسبب اختلاف مستويات التنمية الزراعية بينها.

*** يمتلك القطاع الزراعي الجزائري إمكانيات طبيعية وبشرية هائلة تؤهله لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوجيه الفائض للاسواق الدولية.**

يتميز القطاع الزراعي في الجزائر بتوفره على امكانيات طبيعية معتبرة،تتمثل في تنوع المناخ و اتساع الاراضي الزراعية و وفرة الموارد المائية النسبية في بعض المناطق،اضافة الى الامكانيات البشرية التي تشمل يدا عاملة ريفية و خبرة فلاحية متوارثة،فضلا عن البرامج العمومية التي تهدف الى دعم و تحديث القطاع.

غير ان استغلال هذه الامكانيات لا يزال يواجه عدة تحديات تتعلق بضعف الاستثمار،و تذبذب الانتاج،و اعتماد بعض الشعب الزراعية على الظروف المناخية،الى جانب مشاكل التسيير و العقار الفلاحي،مما يحد من الوصول الى مستويات انتاج مستقرة و كافية لتحقيق الاكتفاء الذاتي بشكل كامل.

و عليه يمكن القول ان الفرضية تختبر بشكل جزئي،فالبرغم من امتلاك الجزائر لمقومات طبيعية و بشرية مهمة تؤهلها نظريا لتحقيق الاكتفاء الذاتي و توجيه الفائض نحو الاسواق الدولية،الا ان الواقع العملي يظهر ان الهدف لا يزال غير محقق بشكل كامل بسبب مجموعة من العوائق الهيكلية و التنظيمية التي تؤثر على مردودية القطاع.

*** الإصلاحات والبرامج التنموية التي قامت بها الجزائر لعبت دورا هاما في تنمية وتطوير قطاع انتاج السلع الزراعية الغذائية.**

شهد القطاع الزراعي في الجزائر خلال السنوات الاخيرة مجموعة من الاصلاحات و البرامج التنموية التي استهدفت تحسين اداء شعب الانتاج الزراعي الغذائي،من خلال دعم الاستثمار الفلاحي،و توسيع المساحات المسقية،و تشجيع الكننة،اضافة الى برامج

الدعم العمومي و المرافقة التقنية للفلاحين.و قد ساهمت هذه الاجراءات في تحقيق بعض النتائج الايجابية،خاصة في ارتفاع انتاج بعض الشعب الاستراتيجية و تحسن نسبي في مردودية الانتاج.

غير ان اثر هذه الاصلاحات لم يكن متجانسا بين مختلف الشعب الزراعية،حيث لا يزال بعض القطاعات تعاني من ضعف الانتاجية و التبعية للعوامل المناخية،الى جانب اشكالات تتعلق بالتسيير،التمويل و التسويق،كما ان محدودية التنسيق بين مختلف الفاعلين،و ضعف تثمين المنتجات الفلاحية،يحدان من تحقيق نتائج اكثر فعالية.

و عليه يمكن اعتبار ان الفرضية صحيحة الى حد كبير،اذ لعبت الاصلاحات و البرامج التنموية دورا مهما في تنمية و تطوير قطاع انتاج السلع الزراعية الغذائية،غير ان هذا الدور يبقى نسبيا و يحتاج الى مزيد من التعزيز و الاصلاح لتحقيق تنمية مستدامة و شاملة لهذا القطاع.

*** يساهم قطاع الصناعات الزراعية الغذائية بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الوطني.**

يعد قطاع الصناعات الزراعية الغذائية من القطاعات الحيوية التي تساهم في دعم و تنمية الاقتصاد الوطني،نظرا لدوره في تثمين المنتجات الفلاحية و تحويلها الى سلع ذات قيمة مضافة اعلى،مما يعزز من مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام.كما يساهم هذا القطاع في خلق مناصب الشغل،خاصة في المناطق الريفية و شبه الحضرية،و يشجع على تطوير سلاسل الانتاج و التوزيع.

اضافة الى ذلك يلعب قطاع الصناعات الزراعية الغذائية دورا مهما في تقليص التبعية للستيراد من خلال توفير منتجات محلية بديلة،كما يساهم في دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات،و هو ما يتماشى مع توجهات تنويع الاقتصاد الوطني.غير ان مساهمة هذا القطاع لا تزال دون الامكانيات المتاحة،بسبب تحديات مرتبطة بضعف الاستثمار،و نقص لتكنولوجيا الحديثة،و محدودية التكامل بين القطاع الفلاحي و الصناعي،اضافةالى اشكالات التسويق و المنافسة.

و عليه يمكن اعتبار ان الفرضية صحيحة الى حد كبير،حيث يساهم قطاع الصناعات الزراعية الغذائية بشكل معتبر في تنمية الاقتصاد الوطني،الا ان تعزيز هذا الدور يبقى مرتبطا بضرورة معالجة الاختلالات القائمة و توفير بيئة اكثر ملاءمة لتطويره.

*** يواجه القطاع الزراعي وبوجه الخصوص فرع الصناعات الزراعية الغذائية تحديات كبيرة في حالة الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، خاصة الإلتزام بتطبيق تعاليم إتفاقية الزراعة ذات الصلة بها.**

يواجه القطاع الزراعي في الجزائر،و لاسيما فرع الصناعات الزراعية الغذائية،تحديات معتبرة في حال الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة،و ذلك نتيجة الالتزامات التي تفرضها اتفاقية الزراعة،خاصة فيما يتعلق بتحرير المبادلات و تقليص اشكال الدعم الحكومي و الحماية الجمركية.اذ ان هذه الالتزامات من شانها تعريض المنتجات المحلية لمنافسة اجنبية قوية،في ظل تفاوت مستويات الكفاءة و الانتاجية بين الجزائر و الدول المتقدمة.

كما ان قطاع الصناعات الزراعية الغذائية يعاني من عدة نقائص هيكلية،من بينها ضعف التكنولوجيا المستعملة،و ارتفاع تكاليف الانتاج،و محدودية القدرة التنافسية،و هو ما قد يزيد من صعوبة التكيف مع متطلبات السوق الدولية المفتوحة.اضافة الى ذلك فان الالتزام بمبادئ الشفافية و تقليص الدعم قد يحد من قدرة الدولة على مرافقة الفاعلين الاقتصاديين بنفس الاليات السابقة.

و مع ذلك قد تتيح هذه التحديات في المقابل فرصا لتحفيز الاصلاحات،و تحسين جودة المنتجات،و تعزيز التنافسية من خلال تبني معايير دولية و تطوير اساليب الانتاج و التسويق.

و عليه يمكن تاكيد الفرضية،حيث ان القطاع الزراعي،و خاصة الصناعات الزراعية الغذائية،يواجه فعلا تحديات كبيرة في حال الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة،غير ان هذه التحديات يمكن تحويلها الى فرص في حال اعتماد سياسات تاهيل فعالة و تدريجية.

نتائج الدراسة:

- يساهم انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة في تحسين النفاذ الى الاسواق الدولية،من خلال تخفيض الرسوم الجمركية و ازالة القيود التجارية،مما يتيح للمنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية فرصا اكبر لدخول الاسواق العالمية،
- يعزز الانضمام استقرار القواعد التجارية و شفافيتها،و هو ما يوفر بيئة اكثر وضوحا للمصدرين و يشجع على التوسع في التصدير،
- يساهم انضمام الجزائر للمنظمة العالميى للتجار في تحسين جودة المنتجات نتيجة الالتزام بالمعايير الدولية(الصحة النباتية،الجودة)مما يزيد من قدرتها التنافسية في الاسواق الخارجية،
- تواجه الجزائر تحديات كبيرة في تحقيق أمنها الغذائي، حيث تعتمد في كثير من الأحيان على الاستيراد لسد العجز، مما يستنزف احتياطياتها من العملة الصعبة ويعود هذا الاعتماد إلى ضعف الإنتاج الزراعي الغذائي،و الذي يعزى إلى المعوقات الطبيعية والاقتصادية والبشرية، والتي حالت دون تحقيق الاكتفاء الذاتي،

- على الرغم من الأهمية المتزايدة لقطاع الزراعي الغذائي ودوره في توفير فرص عمل واسعة، فقد وضعت الدولة سياسات وبرامج تنموية لتطوير هذا القطاع. ومع ذلك لم تتمكن من تحقيق النجاح المطلوب في تلبية الطلب المتزايد للسكان،
- اتضح من خلال هذه الدراسة أن الصادرات الزراعية شهدت تطورا ملحوظا غير أن مساهمتها في إجمالي الصادرات تبقى جد ضعيفة خاصة إذا تم مقارنتها مع الدول المجاورة كتونس والمغرب، أما بالنسبة للمنتجات الغذائية التي تمثل الجزء الأكبر من الصادرات الزراعية عرفت تذبذبا في صادراتها، هذا راجع أساسا إلى عدم الاهتمام الكافي والتطبيق الفعال لأنشطة التسويق الزراعي الخارجي، إذ يعد هذا الأخير ضرورة حتمية لدخول الأسواق الخارجية وتنمية الصادرات الزراعية،
- أن تبني الجزائر سياسات لتحرير تجارتها الخارجية، ترتب عنها توسيع عدد المستوردين وارتفاع الواردات على حساب الصادرات،حيث لا تزال مساهمة قطاع الزراعي في الجزائر محدودة جدا من حيث قيمة الصادرات، وكذا نسبة مساهمتها في الناتج المحلي ،وهو ما يعكس ضعفا واضحا في قدرته التنافسية،
- سيظل السعي لتحقيق تكامل بين قطاع الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي من الأولويات الأساسية للدولة من دون تحقيق هذا التكامل، سيكون من الصعب تطوير الصناعات الغذائية بشكل فعّال. يتطلب الأمر معالجة مشكلات الفلاحين وأصحاب المؤسسات الصناعية في آن واحد، من خلال وضع آلية مستقبلية للتعاون لمواجهة المنافسة الشديدة التي يواجهها القطاع من قبل القطاع غير الرسمي، بالإضافة إلى التحديات التي تفرضها الكميات الكبيرة من السلع الغذائية المستوردة،
- سيظل القطاع الزراعي الغذائي في الجزائر يعتمد على الاستيراد مثل الحبوب والسكر والزيوت، حيث يبدو أن تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال ليس ممكنًا في المستقبل القريب. وبناءً على ذلك فإن التبعية الشديدة لقطاع الصناعات الغذائية يعتمد على المواد الأولية الزراعية الغذائية المستوردة تعرضه للتأثيرات السلبية الناتجة عن تقلبات أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية،
-سيؤدي تقليص الدعم الحكومي و حقوق الحملية الجمركية الى اضعاف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الغذائية المحلية مقارنة بالمنتجات الاجنبية المدعومة في دول متقدمة،
-قد يؤدي الانفتاح التجاري الى منافسة غير متكافئة بسبب الفوراق في الانتاجية و التكلفة بين الجزائر و الدول المتقدمة،
-محدودية التكامل بين الفلاحة و الصناعات الغذائية قد تقلل من القدرة على انتاج فائض تصديري منتظم.

في الأخير نستطيع القول انه على الرغم من الإصلاحات والتعديلات الأخيرة في السياسة الزراعية التي أدت إلى تحسينات كبيرة في الأنشطة الزراعية والصناعات الغذائية وزيادة الاستثمار فيها، مما ساهم في تعزيز الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات مثل الخضروات والفواكه والدواجن، وتحقيق تقدم ملحوظ في إنتاج الحبوب، إلا أن هذه النتائج لا تكفي لمواكبة التطورات الدولية،خاصة مع احتمالية انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، حيث بدأت المفاوضات مع المنظمة منذ عام 1998 وقطعت شوطًا كبيرًا. الإنضمام يعني الإلتزام بجميع اتفاقياتها، بما في ذلك إتفاقية الزراعة والتجارة الزراعية، مما يفرض على القطاع الزراعي الجزائري مواجهة عدة تحديات، مثل فتح الأسواق المحلية للواردات الزراعية ذات الجودة العالية، مما يعزز المنافسة مع السلع الزراعية المحلية، بالإضافة إلى تطبيق معايير الصحة النباتية وقواعد الصحة التي قد تقيد وصول السلع المحلية إلى أسواق الدول الأعضاء.كما تطرح اتفاقية حقوق الملكية الفكرية تحديات تتعلق بالحصول على التقنيات الحديثة بتكاليف مرتفعة، فضلاً عن تخفيض الدعم المباشر للقطاع وإعادة صياغة الأنظمة والإجراءات المتعلقة بالتجارة الزراعية. لذلك، يتعين على السلطات الجزائرية اتخاذ إجراءات محلية مستقبلية.

الاقتراحات والتوصيات:

بهدف ترقية القطاع الزراعي و تحسين نتائجه،من خلال زيادة الانتاج و تحسين جودة المنتجات نقترح مايلي:

- يجب وضع سياسة زراعية واضحة تمكن المزارع من العمل ضمنها،على ان تكون مستقرة و مستمرة و مكملة للسياسات السابقة،

-لابد من صيانة الموارد الطبيعية المتاحة و استغلالها بشكل عقلاني مع سن القوانين و التشريعات الزراعية لحمايتها،

- المحافظة على المساحات الصالحة للزراعة مع تشجيع استصلاح الاراضي الزراعية بالاضافة الى العقلانية في استخدام الموارد المائية،

- يجب توفير المدخلات الزراعية المحسنة(الاسمدة،المبيدات)مع توفير البذور ذات المردودية العالية لمنتجي المنتجات الاستراتيجية كالحبوب و القادرة على التاقلم مع الظروف المناخية،

-ضرورة المواصلة في السياسات المنتهجة من طرف الدولة لدعم تنويع الصادرات خارج المحروقات،من خلال تعزيز بيئةالأعمال وتحسين البنية التحتية وتطوير القدرات الإنتاجية في القطاع الزراعي، بالبحث وتطوير هذا التوجه بالنظرإلى للأهمية والمساهمة التي يمكن أن يقدمها في التنمية الاقتصادية.

- يجب تعزيز الجوانب القانونية و التشريعية المتعلقة بالتدابير الوقائية لحماية المنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية من الممارسات غير العادلة في الاسواق المحلية من قبل المنتجات الاجنبية،مع محاولة تكييف التشريعات المتعلقة بالصحة و الصحة النباتية و المعايير الفنية و البيئية مع المعايير الدولية،اضافة الى مضاعفة الجهود لحماية المؤشرات الجغرافية للمنتجات الزراعية،

-ضرورة العمل على الاندماج الفعال في سلاسل القيمة العالمية للمنتجات الزراعية الغذائية،بالنظر الى المكانة المتزايدة التي تحظى بها على الصعيد الدولي،مع ضرورة التكيف مع الممارسات الزراعية الجيدة و المعايير المفروضة عالميا،

- لابد على الدولة أن تعزز التعاون مع الشركاء الدوليين، لضمان استفادة قصوى من فرص التجارة الخارجية وتعزيزدورها على الصعيد العالمي، كمنتج ومصدر للمنتجات الزراعية ذات الجودة العالية.

-العمل على تشجيع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على الإستثمار في إقامة المصانع الغذائية. مع إعطاء تحفيزات أكبر في هذا المجال لأصحاب الخبرة في الصناعات الغذائية الأجنبية وذلك لتخفيف حدة المنافسة بين الصناعات الغذائية المحلية والمستوردة.

-يجب ربط المؤسسات الجزائرية بالمستجدات في مجال تجارة المنتجات الزراعية الغذائية بخصوص المعايير التقنية المطبقة دوليا حتى يتسنى لها التكيف معها لتحسين فرص وصول ونفاذ منتجاتها إلى الأسواق الدولية.

- يجب عدم الاعتماد على اسواق محدودة لتوجيه الصادرات الزراعية،و العمل على تنويع الاسواق من خلال تعزيز التكامل العربي و تفعيل الاتفاقيات المبرمة لتحسين حركة التبادل التجاري الزراعي العربي و البيئي،

-لابد من دراسة سبل تعزيز اليات اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية من اجل تصدير المبيعات الزراعية الاجزائرية و الاستفادة منها،

-العمل على تكثيف المشاركات في المعارض الدولية وتكوين الأعوان المكلفين بالقيام بالعملية التصديرية، وإجراء الدراسات التي تهدف إلى البحث عن أسواق جديدة ضمن مختلف الخطط الهادفة إلى الوصول بالمنتج المحلي للأسواق الخارجية.

-يجب دعم مختلف مبادرات الشراكة مع المستثمر الأجنبي في إطار يضمن نقل الخبرة والتكنولوجيا، وذلك بغرض ترقية جودة المنتجات الغذائية الوطنية وتحسين صورتها في الأسواق الدولية,

-يجب تشجيع وتحفيز الاستثمار في قطاع الصناعة الغذائية وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات في هذا القطاع وتوفير الدعم المالي لها وتوجيهها.

-لابد من تنسيق الجهود بين المنتجين والمصدرين من خلال الإرشاد التسويقي، لإبقاء المزارعين على اطلاع دائم بنوع المنتجات ومواصفاتها المطلوبة في الأسواق الخارجية.

- العمل على تحسين وتجديد معارف الموارد البشرية حول التوجهات الحديثة للتسويق الزراعي الخارجي بصفة خاصة والتجارة الخارجية بصفة عامة من أجل مواكبة المستجدات والتغيرات على الساحة الدولية.

- ضرورة إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي والفلاحي باعتبار أن الخامات الزراعية تمثل المادة الأولية للصناعة الغذائية، مع وضع إستراتيجية جديدة للنهوض بهذه الصناعة وتفعيل دورها في تحقيق الأمن الغذائي.

-العمل على زيادة مستوى التكامل بين القطاع الزراعي والصناعات الزراعية الغذائية برفع درجة إدماج المنتجات الزراعية في حلقة الإنتاج الرسمية .وتقليص نسبة الفاقد منها للحد من الاعتماد الكبير على الأسواق الدولية التي تشهد تقلبات سعرية وكمية ذات تأثير مباشر على قدرة الصناعات الزراعية الغذائية على إتاحة الغذاء وضمان استقرار إمداداته وأسعاره.

أفاق الدراسة:

- يمكن توسيع الدراسة مستقبلا لتشمل فترات زمنية احدث بعد 2021 لمعرفة التاثير الفعلي لانضمام الجزائر عند حدوثه،

-امكانية مقارنة تجربة الجزائر مع دول عربية اخرى منضمة الى منظمة التجارة العالمية للاستفادة من تجاربها،

- امكانية دراسة كل شعبة زراعية او غذائية بشكل منفصل(الحبوب،الحليب،الصناعات الغذائية..).

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1-احمد حسن سيف التعريف بمنظمة التجارة العالمية ومبادئها كلية الحقوق جامعة المنوفية 2021.
2-سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والجات1994، مركز الإسكندرية للكتاب، 1999.
3-عبد الرزاق خلف الطائي، تحولات قطاع الزراعة الجزائري في عهد الإستقلال، دنيا الراي، الموصل، العراق، 2011.
4-عبد الواحد العفوري، العولمة والجات- التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.
5-فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي:حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2010.
6-محمد سيد عابد، التجارة الدولية، جامعة الاسكندرية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية،2001.
7-ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية اسباب الانضمام النتائج المرتقبة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
8- نبيل حشاد، الجات والمنظمة العالمية للتجارة، دار يحي للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، القاهرة 1999.

اطروحات:

1- زوهير بن جدو، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النموالإقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة 8 ماي قالمة، الجزائر، 2023- 2024 .
2- احمد سعدي، بناء سيناريوهات القطاع الزراعي في الجزائر باستخدام نموذج ليونيف- افاق 2050، اطروحة دكتوراه، فرع علوم إقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف- المسلة- ، الجزائر، 2023.
3- بومدين قايدي، سياسات التنمية الريفية في الجزائر- دراسة تحليلية تقييمية للفترة(2000- 2018)، اطروحة دكتوراه، علوم إقتصادية والتسير وعلوم تجارية، جامعة البشير الابراهيمي- برج بوعريرج- الجزائر، 2022.
4- بن عمارة أحلام، تقييم وظيفة التسويق الدولي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:دراسة حالة قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، أطروحة دكتواه، تخصص تجارة دولية، جامعة الجزائر 03، قسم علوم التسيير، 2020.

5- بلعربي عبد القادر، إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية رهانات، أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2020.
6- هبول محمد، السياسات الزراعية، وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلة تقييمية للفترة(2000- 2016)، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر2020.
7- حاجي أسماء مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة (2009- 2017) اطروحة دوكتوراه جامعة 08 ماي 1945 قالمة سنة 2019.
8- وليد صيفي، أثر السياسات الصناعية على حجم وهيكل العمالة في القطاع- دراسة فرع الصناعات الغذائية في الجزائر لفترة (1990- 2013)، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر- ، 2019.
9- سمير عز الدين، دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2018.
10- سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كاداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارجالمحروقات- دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر- أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة- ، 2016.
11- ياسين مكيوتعثر مفاوضات التجارة العالمية وإنعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي – دراسة حالة بعض البلدان الناشئة (الهند والبرازيل)، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية جامعة محمد خيضر - بسكرة- 2016.
12- توايتية الطاهر، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والأثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تسيير، جامعة ام البواقي- الجزائر، 2015،
13- لطرش ذهبية، أثار وإنعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم إقتصادية، جامعة سطيف، 2015.
14- بلعة جويدة، دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الإقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2015.
15- اثير محمد الزهيري العضوية في منظمة التجارة العالمية (الجزائر نموذجا) مذكرة دكتوراه في القانون العام كلية الحقوق جامعة الجزائر- 1- 2014 .

16- غردي محمد القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة أطروحة دكتوراة في العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر - 3- 2012.
17- عبد الوهاب عبدات، واقع الصناعات الغذائية وأفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997- 2007)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، قسم العلوم الإقتصادية، سنة 2011،
18- شقبقب عيسى، محاولة بناء نموذج إقتصادي قياسي كلي للإقتصاد الجزائري 1970- 2005، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة يوسف بن خدة (جامعة الجزائر سابقا)، 2009.
19- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة(الجزائر)، 2008.
20- عبد الوهاب رمدي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2007.
21- الصادق بوشنافة، الأثار المحتملة لإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.
22- شامي رشيدة، المنظمة العالمية للتجارة والأثار المرتقبة على الدول النامية(حالة الجزائر)اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.
23- فوزي عبد الزراق، الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقاتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.
24- عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006.

رسائل ماجستير:

- برياح مريامة، الأثار المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، جامعة- وهران2- الجزائر، 2018.
2- ليندة هماز، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماجستير شعبة حقوق تخصص قانون أعمال جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –2015 .
3- حداد تقي الدين، بوخروبة محمد أمين أثر إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي مذكرة ماجستر جامعة 08 ماي 1945 قالمة 2014.

4- عريبي مريم، اثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية دراسة تحليلية مقارنة لأثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة ماجستير، جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014.
5- كينه عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر - 3- سنة 2013 .
6- فتحي نسيمة، الحماية الدولية لحوق الملكي الفكرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013.
7- شافية بن عيسى، أثار وتحديات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي، مذكره مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2011.
8- محمد غردي، اتفاقية الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية وأثارها على الدول النامية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة، 2011.

9- لينا زياد احمد الدبك، مشكلة الغذاء وعلاجها " دراسة قرانية " جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا رسالة الماجستير نابلس فلسطين 2009 .
10- زناقي إبراهيم، القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة(الجزائر)، فرع التحليل الاقتصادي، 2009.
11- سايح بوزيد، تأهيل القطاع الفلاحي الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبوبكر بلقايد- تلمسان- ، 2007.
12- بوثلجة عائشة، إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارةبشان الزراعة وأثرها على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2007.
13- بن عمر الاخضر،أثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر 2007.
14- طالب دليلة، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2007،

15- مولحسان ايات الله، الاثار المحتملة للمظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004.
16- بوشنافة الصادق، تحريرالتجارة الخارجية وأفاق الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة –حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة الماجسيتر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
17- فوزي عبد الرزاق، الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للصناعات الغذائية دراسة حالة الجزائر (1962- 1995)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1999.
18- مقدم عبيرات، التنمية الزراعية في الوطن العربي وأفاقها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1995.

قوانين:

1- اللامر رقم01- 03 المؤرخ في 20 اوت 2011 المتعلق بترقية الاستثمار.
2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد، 46 الصادر بتاريت 10أوت 2008.
3- الجريدة الرسمية، العدد50، 1987.

مقالات علمية:

01- بلحواس سليمة، نشاد حكيم، دراسة تحليلة لأثر تحرير التجارة الخارجية على النموالإقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1980- 2022)، المركز الجامعي نور بشير البيالجزائر- ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد10، العدد02، 2024.
02- عرابة ابراهيم، شريف طويل نور الدين، انعكاس سياسة التمويل عبى قطاع الصناعات الغذائية التحويلية في الجزائر للفترة 2017- 2022، جامعة 101- مستغانم- الجزائر، مجلة الاستراتيجية للتنمية، المجلد 14، العدد 02، جويلية 2024.
03- براهمية عمار، ط.د.دريد عيماد، أثر التصنيع الزراعي على النموالإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990- 2021.جامعة تبسة، مجلة دراسات في الاقتصاد وادراة الاعمال، المجلد 06، العدد 01 جوان 2023.
04- هميسي امينة، خنفر مانع، واقع الانتاج الزراعي والحيواني وتاثيره على الأمن الغذائي في الجزائر، جامعة الطارف، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد10، العدد 01/جوان 2023.
05- زكية محلوس، حنان بقاط، نمذجة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2020، جامعة الوادي- الجزائر- ، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 01، جوان 2023.

06- هجريس سهيلة، فعالية البرامج التموية الفلاحية لترقية القطاع الفلاحي –دراسة حالة ولاية الطارف خلال الفترة 2016- 2022، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي- الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 1، 2023.
07- ياسين مصطفاي، فاروق سحنون، أثر الصادرات الزراعية على النموالإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2019، جامعة سطيف، مجلة التنمية الإقتصادية، المجلد 08، العدد1، جوان 2023.
08- مكرسي لمياء، هاجر بوعكاز، تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي(ام البواقي) الجزائر، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد5، العدد1، 2023.
09- هميسي أمينة، خنفر مانع، واقع الإنتاج الزراعي والحيواني وتاثيره على الأمن الغذائي في الجزائر، جامعة الطارف، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، ،، المجلد:10، العدد:01/جوان2023.
10- امينة عباس، اسماء حمدون، اثر القطاع الزراعي على النموالاقتصادي في ظل تطبيق استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة(1990- 2019)، جامعة جيلالي اليابس- سيدي بلعباس- ، مجلة العلوم التجارية، ، المجلد 22، العدد 01، جوان 2023.
11- جعيجع عتيقة، حلاب حكيم، التخطيط لتنمية المجتمع في النهج الإشتراكي- تحليل سوسيواقتصادي لتجربة الجزائر(1967- 1989)، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية- بحوث ودراسات- المجلد:10، العدد:01، 2023.
12- نضرة دوبابي، بوطالب براهمي، التسهيلات الجمركية لتصدير التمور:الاثر والتحديات، جامعة الجزائر 3، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد19، العدد 33، 2023.
13- بن سديرة عمار، بوحرود فتيحة، تقييم تبني نظام امن وسلامة الغذاء **ISO22001**في الصناعات الغذائية الجزائرية في ظل التوجهات الدولية دراسة تحليلية للفترة 2012- 2021، جامعة الجزائر03، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 26، العدد01، 2023.
14- منذر بلغربي، قراءة في واقع الصناعات الغذائية الجزائرية وتحديات تحقيق الأمن الغذائي، جامعة- بسكرة- الجزائر، مجلة الدراسات التنموية وريادة الاعمال ، المجلد01، العدد01، جوان 2023.

15- منى قحام، التجربة التنموية الجزائرية بين سقف الطموحات وتواضع الانجازات في خضم الازمات الدولية، اين تكمن الحلول، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، مجلة مدرارت سياسية، المجلد07، العدد 01، 2023.
16- بن موسى بشير، نصير أحمد، تقييم إنعكاسات سياسة البرامج التموية في تطور الصناعة الغذائية كمدخل للأمن الغذائي في الجزائر، جامعة حمة لخضر بالوادي- الجزائر- ، مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 14، العدد:01، 2023.
17- بوشاقور امنة الزهراء، نوري منير، واقع الصناعات الغذائية وسبل ترقيتها في في إطار نموذج النموالإقتصادي الجديد (2016- 2030)، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف- ، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، المجلد 09، العدد 01، جانفي 2023.
18- ياسين مصطفاي، فاروق سحنون، أثر الصادرات الزراعية على النموالاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2019، جامعة السطيف- الجزائر- ، مجلة التنمية الاقتصادية ، المجلد 08، العدد1، جوان 2023.
19- طارق يلولي، الهادي لرباع، دور التجارة التجارة الخارجية في الرفع من تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر(1962- 2017)، جامعة باجي مختار- عنابة- ، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 12، العدد01، 2022.
20- زينب بلخير، تدويل الصناعات الغذائية كألية لتحقيق الإقلاع الإقتصادي في الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي- ام البواقي- الجزائر، مجلة القسطاس للعلوم الادراية والاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2022.
21- حماوي مباركة، عبد الرحمان عبد القادر، علاقة التمويل البنكي بالتضخم في السودان خلال الفترة(2008- 2019)، جامعة احمد دراية- ادرار- الجزائر، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship)، المجلد 05، العدد 2، 2022.
22- عبوب سمير، رزيق عمر، المكانة التنموية للقطاع الزراعي في الجزائر، جامعة الطارف، مجلة دراسات إقتصادية ، المجلد06، العدد01، 2022.
23- بوكريطة عبد القادر، السياسات المنتهجة في القطاع الفلاحي الجزائري، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE، العدد:05، 2022.
24- بن الدين فتيحة، مزريق عاشور، مدى مساهمة برامج التنمية الفلاحية في التنمية الفلاحية المستدامة- حالة برامج التنمية المستدامة في الجزائر للفترة(2010- 2019)، جامعة حسيبة بن بوعلي- الجزائر- ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد07، العدد 02، 2022.

25- فريدة حداد، عماد سعاد، واقع ومتطلبات إعادة هيكلة وتاهيل تنافسية شعبة تحويل الحبوب ومشتقاتها في الجزائر، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 29، 2022.
26- بن الشيخ مريم، جعفر حمزة، تحديات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وتحديات الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا، جامعة سطيف، الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد05، العدد 01، 2022.
27- جمال رحماني، كمال ديب، دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد10،العدد01، 2022.
28- عاشور حيدوشي، ليلى غفوري، عز الدين وادي، أداء فرع الصناعات الغذائية في الإقتصاد الجزائري واستراتيجية تطويره، مجلة الإقتصاد الصناعي، المجلد 12، العدد01، 2022.
29- جهاد رحماني وكمال ديب دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2000- 2019) دفاتر البحوث العلمية المجلد 10 العدد 01 السنة 2022 .
30- منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، تطوير الصناعات الغذائية كألية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر، جامعة قسنطينة، مجلة العلوم الانسانية، المجلد21، العدد 01، 2021.
31- ليندة بلحارث، المزايا الجديدة الممنوحة للمستثمر الأجنبي في مجال الإستثمار السياحي في ظل القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الإستثمار، جامعة البويرة الجزائر، مجلة معارف، المجلد 16، العدد 1، جوان 2021.
32- مراد كريمة، بن حمودة سكينة، اليات تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة(2000- 2016)، جامعة الجزائر03، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد04، العدد 02، اكتوبر 2021.
33- برابح السعيد، ط.د.مقراني خلود، أثر إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنتوج الوطني، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة احمد دراية، ادرار- الجزائر، المجلد :5، العدد 01، 2021.
34- بورحلي الربيع، تخفيض الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية وأثره على القطاع الزراعي الجزائري(1995- 2019)، الباحث الإقتصادي، المجلد:08/العدد01(2021).
35- زواني نادية، الملكية الفكرية ودعم التنمية الزراعية، مجلة الإدراة العامة والقانون والتنمية، المجلد2، العدد01، 2021.

36- هاشمي الطيب، مصطفى جيلالي، الفلاحة، ما بعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر(2015- 2019)، جامعة مولاي الطاهر- سعيدة- ، مجلة دراسات وابحاث(المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية) ، مجلد 13، العدد5، اكتوبر 2021.
37- منصف شرفي وعميروش بوشلاغم تطوير الصناعات الغذائية كألية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر مجلة العلوم الانسانية المجلد 21 العدد 01(2021) .
38- نسيبة معقال، القطاع الفلاحي في الجزائر:تقييم للأداء وتحليل لأهم العوائق التي يواجهها خلال الفترة(2000- 2018)، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد7، العدد03، ديسمبر 2021.
39- بزازي سامية، دور التنمية الزراعية في دعم التنمية الإقتصادية بالجزائر بين الواقع وضرورة الإصلاح، جامعة قالمة، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship، العدد 6، المجلد 01، 2021.
40- بورحلي الربيع، تخفيض الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية وأثره على القطاع الزراعي الجزائري(1995- 2019)، الباحث الاقتصادي، المجلد:08/العدد01(2021).
41- خلف الله بن يوسف وزبير عياش واقع تنمية الصناعة الغذائية في الجزائر وأفاق تطويرها في مطلع 2025 دراسة قياسية حالة الجزائر مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 19/ العدد 03(2020) .
42- خلف الله بن يوسف، زبير عياش، واقع تنمية الصناعات الغذائية في الجزائر وافاق تطويرها افاق2025- دراسة قياسية حالة الجزائر- المركز الجامعي افلو، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد03، 2020.
43- ماجد ابوالنجا الشرقاوي، رؤية استشرافية لتفعيل دور اقتصاد المعرفة في النهوض بقطاع الصناعات الغذائية في مصر، كلية الحقوق، معهد راس البر العالي للدراسات النوعية والحاسب الالي، مجلة روح القوانين.العدد89،مصر،2020.
44- تباني أمال، توات عثمان، االوجستيك في قطاع الصناعات الغذائية:الحلقة المفقودة لترقية الصادرات خارج المحروقات، جامعة الجزائر3، 2020.
45- منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، تطوير الصناعات الغذائية كالية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر، جامعة- قسنطينة- الجزائر، مجلةالعلوم الانسانية، المجلد 21، العدد01، 2020.
46- زقاي وليد، اثر تحرير اسعار الحليب على تنمية شعبة الحليب في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 13، العدد 01، 2020..

47- فؤاد مجناح، النوري حاشي، دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية والسياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر خلال الفترة(1980- 2017)، جامعة زيان عاشورالجلفة- الجزائر- ، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة ، المجلد 03، العدد02، 2020.
48- عائشة بن نوى، التمية الزراعية في الجزائر:العقبات والتحديات، جامعة باتنة، مجلة أفاق للبحوث الدراسات، المجلد03/العدد:02(2020).
49- ماجد ابوالنجا الشرقاوي، رؤية استراتيجية لتفعيل دور اقتصاد المعرفة في التهوض بقطاع الصناعات الغذائية في مصر، مجلة روح القوانين، العدد 89، 2020.
50- عبد الفتاح ثابت ناصر منظمة التجارة العالمية مجلة أكاديمية شمال أوروبا المحكمة- الدنمارك (الإصدار السادس) 2020/01/13
51- شكيرووسيلة، غزازي عمر، استراتيجية تطوير القطاع الزراعي- فرع الصناعات الغذائية- في إطار نموذج النموالإقتصادي الجديد، Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، جامعة البليدة، العدد 14، 2020.
52- هادف حيزية الصناعات الغذائية الجزائرية كمدخل فعال لتطوير المنتجات الزراعية وإنعاش النهضة التصديرية مجلة دراسات إقتصادية المجلد 18/ العدد 03(2020).
53-جعفري جمال، د.عبدلي ادريس، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة(1990- 2014)، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship Spatial and entrepreneurial development studies laboratory، المجلد1، العدد3، 2019.
54- بن موفق زروق، استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عاشور بن زيان- الجلفة- ، 2019.
55-حميد حملاوي، ط.دوسام عمرون، اثر فرع الصناعات الغذائية على الإقتصاد الجزائري وافاق تطوره دراسة حالة الجزائر (2000- 2015)، جامعة قالمة، مجلة داسات إقتصادية، المجلد 20، العدد ّ02، 14 ديسمبر 2019.
56- بن علي قريجيج، عبد القادر عبد الرحمان، الناتج الزراعي والنموالإقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 1989- 2015، مجلة الباحث الإقتصادي، المجلد/، العدد 12، ديسمبر(2019).

57- حمودة ام الخير وبيرش احمد الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والامن الغذائي مجلة دفاتر اقتصادية المجلد 10 العدد 01 (2019) .
58- قش فايزة، توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد6، العدد1 جوان 2019..
59- اركان ريسان عباس، التكنولوجيا الحديثة في تنمية الصناعات الغذائية في العراق، مجلة مداد الادب، عدد خاص بالمؤتمرات2018- 2019.
60-قطاف سهيلة ود. بوزرورة ليندة مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر مجلة ابحاث ودراسات التنمية المجلد 06 العدد 02 ديسمبر 2019.
61- سليم بوهديل ود. محمد لوشن فرص تنمية الصناعات الغذائية في الجزائر في ظل تحرير التجارة الخارجية مجلة الاقتصاد الصناعي المجلد 09 العدد 01(2019).
62- قطاف سهيلة، د.بوزرورة ليندة، مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الامن الغذائي بالجزائر، جامعة برج بوعريرج، مجلة ابحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2019.
63- مهيدي حسنية، بن زيدان الحاج، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النموالإقتصادي للجزائر، جامعة- مستغانم- الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، المجلد03، العدد01، جوان2019.
64- بحري بسمة، ترقية صاردات القطاع الزراعي في الجزائر بين الفرص والتحديات، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد الثالث، جوان 2018.
65- عمر حوتية، سعيج مونيرة، تطوير الإستثمار الزراعي ودوره في دعم نموالقطاع الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال ، مجلد:02، العدد 07، 2018.
66- سفيان حنان، تحليل واقع انتاج الحبوب في الجزائر 1999- 2015، جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية- دراسات اقتصادية، المجلد11،العدد2018،1.
67- السبتي وسيلة، زعرور نعيمة، مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، مجلة الإقتصاد الوطني والعولمة، المجلد01، العدد01، 2018.
68- طيبي حسن، التونسي فائزة، واقع الخوصصة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية- جامعة الاغواط- ، المجلد07، عدد 28 جوان 2018.

69- براهيمي بن حراث حياة، بوخري ليندة، جدلية مشروع إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة- دراسة تحليلة حول الأثار المحتملة عن الإنضمام، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مجلة الحكمة الدراسات الإقتصادية، المجلد 5، العدد12، نوفمبر 2018.
70- عمر خالد، بورزامة جيلالي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000- 2014، جامعة بوقرة- بومرداس- الجزائر، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 06، العدد 4، ديسمبر 2018.
71- جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات ا صلاح القطاع الزراعي في الجزائر واثرها على الناتج الزراعي –دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000- 2015)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد10، العدد02، 2018.
72- توايتية الطاهر، براهمي خالد، رؤية إستشرافية بسيناريوهات لأثر إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الافاق للدراسات الإقتصادية، العدد الرابع، جامعة أم البواقي، الجزائر.2018.
73- مصطفى بوعقل، سمرة مباركي، تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر:بين الامكانيات المتاحة ومعوقات التنمية دراسة ولاية غليزان، جامعة سيدي بلعباس، مجلة التنية الاقتصادية(جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي الجزائر، العدد 04، 2017.
74- غردي محمد، تحديات القطاع الزراعي الجزائري في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة لحمايته، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد8، العدد 1، 2017.
75- مصطفى بلعقل، سمرة مباركي، واقع القطاع الفلاحي الجزائر:بين الامكانيات المتاحة ومعوقات التنمية، جامعة جيلالي اليابس- سيدي بلعباس- الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، 2017.
76- مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، واقع تحرير التجارة الخارجية وتاثيرها على الاقتصاد في الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم07، مارس 2017.
77- حاجي اسماء وناصر بوعزيز دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة الفترة 2009- 2015 حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية العدد 20 جوان 2017.
78- مخبي أحلام، نشأة وتطور إتفاقية الزراعة في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة، مجلة دراسات إقتصادية، العدد رقم 4، المجلد2، جوان 2017.

79- مخبي احلام:نشاة وتطوراتفاقية الزراعة في ظل احكام منظمة التجارة العالمية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم4، الجلد 2، جوان 2017.
80- الحبيتري نبيلة، امن الموارد المائية في الجزائر :الواقع والمستقبل، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد(04)، العدد 1، ديسمبر 2017.
81- عطاء الله نضيرة، الجهود المبذولة في الجزائر لتطوبر القطاع الفلاحي وتحقيق تنمية فلاحية مستدامة:دراسة نموذجية :الشريط الساحلي لاقليم ولايات الوسط "الجزائر، تيبازة، بومرداس، تيزي وزو"، المدرسة العليا للاساتذة ببوزيعة، مجلة الباحث، المجلد9، العدد17، 2017.
82- وردة سعادة المنظمة العالمية للتجارة والسياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016 مجلة الدراسات المالية والمحاسبية جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي- العدد الثامن. السنة الثامنة 2017.
83- زيرمي نعيمة، مسلسل إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين المد والجزر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، العدد رقم 15، جوان 2016.
84- كوثر مازوني شروط وإجراءات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية المجلد 53 العدد 2 سنة 2016.
85- دراسة نظرية لبعض الجوانب المرتبطة بالذكاء والغذاء من وجهة نظر علم النفس التطوري مجلة كلية التربية جامعة الازهر العدد (168 الجزء الاول) ابريل لسنة 2016.
86- فريد عبة، تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة لحل الاشكالية العقارية، جامعة بسكرة، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 20، ديسمر2016.
87-مغربي خيرة، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر:دراسة تحليلية للموارد المائية (الامكانيات والتحديات)، جامعة الشلف، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 06، سبتمبر 2016.
88- رضوان ربيع العناني، إتفاق مكافحة الإغراق في إطار منظمة التجارة العالمية واثاره الإقتصادية، جامعة قناة السويس- كلية التجارة الاسماعيلية- المجلة العلمية للدراسات التجارية البينية، المجلد السابع، ملحق العدد الثاني،2016.

89- زيرمي نعيمة، مسلسل إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين المد والجزر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، طاهري محمد، العدد 15، 2016.
90- حاشي نوري، د.يحياوي عبد الحفيظ، الأثار المترتبة عند إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية في ظل تقلبات أسعار البترول، جامعة الجلفة، مجلة البديل الأقتصادي، العدد السادس،2016.
91- باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد02، 2003.
92- طالبي بدر الدين، د.صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشراتها قياسها، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد31، 2015.
93- بوضياف سامية، سياسة تحرير التجارة الخارجية وأثرها على التنافسية الدولية، جامعة البليدة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، 2015.
94- زرقين عبود، فوزي عبد الرزاق، اشكالية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد01، جوان2014.
95- حاوشين ابتسام، السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الامن الغذائي، جامعة البليدة، مجلة الادارة والتنمية للبحوثوالدراسات، العدد 06،2014.
96- الطيب داودي، ا.مكيوياسين، مفاوضات التجارة العالمية بشأن الزراعة منذ جولة الدوحة للتنمية، جامعة بسكرة،المجلد5،العدد،2014،1.
97- تيغرسي الهواري، القواعدوالالتزامات في الإتفاق بشأن الزراعة للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة عاشور بن زيان بالجلفة، عدد خاص، 2014.
98- بلحارث ليندة، تاثير مسالة إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الإقتصاد الوطني والتجارة، معرف(مجلة علمية محكمة)، قسم العلوم القانونية السنة الثامنة، العدد 17ديسمبر 2014.
99- ايات الله مولحسان، إتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 5، 2013، جامعة الحاج لخضر- باتنة-،2013.
100-عبيدة سليمة مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مجلة الإقتصاد الجديد العدد 08- جامعة سعد دحلب – البليدة ،2013.

101- حوحوحسنية، حوحوسعاد، الية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 23، 2011.
102- نهاد عبد الكريم احمد العبيدي، جولة الاوروغواي وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصاديةالمجلد6، العدد 18، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، 2010،
103- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري ومنظمة التجارة العالمية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد 04، ديسمبر 2010.
104- تيغريسي الهواري، القواعد والالتزامات في الاتفاق بشأن الزراعة للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي 18، جامعة الجزائر،2007.
105- مولحسات ايات الله، فرصة إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية :افاق وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة باتنة- ، مجلة الأحياء، المجلد9، العدد 11، 2007.
106- برحومة عبد الحميد، الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على الفضاء الإقتصادي والإجتماعي، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 06، سنة 2006.
107- دادي ناصر عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، العدد03، 2004.
108- مقدم عبيرات، د/طواهري محمد تهامي، موقع الزراعة العالمية في اطار جولة الاوروغواي والاتفاق المتوصل اليه في الجوانب الزراعية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد2، جوان2002.
109- مبارك بلالطة، السياسات الزراعية في الجزائر، جامعة الجزائر، revue algerienne des sciences juridique economiques et politiques,N 04,2001

ملتقيات:

01- اوكيل حميدة، بلقاسم سارة، إنعكاسات إستغلال الموارد المائية على التنمية الزراعية في الجزائر، ورقة بحثية للملتقى الوطني حول إستراتيجية تسيير قطاع الموارد المائية في الجزائر بين المتطلبات التنموية والتغيرات المناخية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2023.

02- ايمان قرباني، مساهمة الصناعات الغذائية في ترقية الاقتصاد الوطني في الجزائر خلال الفترة 2010- 2021، مداخلة في الملتقى الوطني التاسع:التهوض بقطاع الصناعات الغذائية رهان لترقية الصادرات وتحقيق الامن الغذائي، جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة- ، 2023.
03- ساعوباية، سيار زوبيدة، رصد امكانيات الانتاج النبتي الفلاحي في الجزائر، ورقة بحثية من الملتقى العلمي الوطني حول:القطاع الفلاحي في الجزائر:الواقع والافاق، 2021/03/14.
04- مسعودي سارة، مصطفاوي محمد الامين، المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويريها وتحسين مردوديتها، جامعة عنابة، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول:القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والافاق، تاريخ النشر:2021/03/14.
05- توفيق بن الشيخ، امنة سعداوي، قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر(2000-2019):الواقع والطموح، الملتقى الدولي:الصناعات الغذائية في الجزائر :واقع الحال والافاق، جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة- ، 2019.
06- بلقاسم ميموني، محمود السعيد بودربالة، الفلاحة الصحراوية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، جامعة ادرار، اوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول:القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والافاق، تاريخ النشر:2021/03/14.
07- سليمان ناصر، التكتلات الإقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، بحث مقترح للملتقى الدولي الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر 2001.

ومؤتمرات:

01- نتائج المؤتمر الورزاري العاشر لمنظمة التجارة العالميةنيروبي كينيا 15- 19 ديسمرعام 2015، إدراة منظمة التجارة العالمية، قطاع الشؤون الاقتصادية، 2016.
02- د.عادل السن، مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الدوحة (الفرص والتحديات)، المؤتمر العربي الثالث- التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج الدوحة :الفرص والتحديات أمام الدول العربية، المنظمة العربية للتمية الادارية، 2008.
03- قضايا تنفيذ، للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الاعداد للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، هونغ كونغ /الصين13- 18ديسمبر2005.
04- محمد صالح الشيخ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، الاغراق واثره على التنمية الاقتصادية في الدول النامية،2002.

تقارير:

01- بوبكر بن بلحسن، امين لجنة مشكلات السلع، اخر المعلومات عن المفاوضات الزراعية في منظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة الاقليمية ودعم منظمة الاغذية والزراعة للاعضاء، روما 26- 28 سبتمبر 2018، الدورة الثانية والسبعون،2018.
02- إدراة منظمة التجارة العالمية، نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، نيروبي، كينيا، 15- 19 ديسمبر2015، 2016.
03- تقرير حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية، الدورة الثانية والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الإقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الاسلامي، أنقرة- الجمهورية التركية، 17- 18 ماي 2016.
04- المركز الاسلامي لتنمية التجارة، تقرير حول المسائل بانشطة المنظمة العالمية للتجارة، انقرة- الجمهورية التركية، 13- 14 ماي 2015
05- تقريرحول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية، المركز الاسلامي لتنمية التجارة، لدورة الثلاثين للجنة المتابعة للجنة الدائمة للتعاون لاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، انقرة، الجمهورية التركية 7 – 8 ماى 2014.
06- هديل حجازي وهانس شلومان، منظمة التجارة العالمية، مشروع تطوير المناخ الإستثماري، تحت إشراف الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، 2013.
07- لجنة مشكلات السلع التطورات في المفاوضات الزراعية في جولة الدوحة والاتفاقات التجارية الاقليمية، الدورة التاسعة والستون، روما، 28- 30 ماي، 2012.
08- اوكار غورلا، المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية واهمية الزراعة في المفاوضات التجارية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، 2011.
09- المنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وإفريقيا (AALCO كاتفاق إطاري ومدونة قواعد سلوك التجارة العالمية)، منظمة التجارة العالمية (10WTO- المنظمة القامونية الاستشارية لاسيا وافريقيا، منظمة التجارة العالمية، 2010.
10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، الخرطوم، ديسمر 2009.
11- نهاد خليل دمشقية، الدليل الشامل لإتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، مشروع تطوير السياسات التجارية والتحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وزارة الاقتصاد والتجارة السورية،2007.

12- بوزيان عثمان، تقرير حول الخوصصة في الجزائر- دراسة وتقييم- ، جامعة د.مولاي الطاهر بسعيدة الجزائر،2006.
13- نهاد دمشقية، متام صبيح، مؤتمر هونغ كونغ المؤتمر الوزاري السادس 2005 التداعيات والتطورات ، مشروع تطوير السياسات والتحضير للانضمام الى منظمة التجارة العالمية، المرحلة الاولى، وزراة الإقتصاد والتجارة السورية،2005.
14- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، التقدم المحزر في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والأثار المتوقعة على النفاذ الى الأسواق بالنسبة للصادرات العربية.الأمم المتحدة نيويورك، 2005،
15- عبد المطلب عبد الحميد، الجات واليات منظمة التجارة العالمية من الاوروجواي لسياتلوحتى الدوحة،2003.

مراجع باللغة الاجنبية:

01-BOKRITA ABDELKADER ,Policies Pursued in Algerian agricultural sector,faculty of economics,busniess and mangement sciences,Journal of Economics Grouwth and Entrepreneur ship JEGE,NO4,VOL05.

02- L Azhar Baci,les reformes agraire en Algerie,Institut National Agronomique, Département D économie Rurale, Alger,2002

03- Ministère de L'Agriculture et du développement rural, le renouveau rural évaluation de la mise en oeuvredes des contrats de performance 16ème réunion d'évaluation des cadres. Algérie le : 06/01/2013.

04- Omar- Bessaoud,l agriculture en Algerie :de l autogestion a l ajustement(1963- 1992),institut des sciences economiques- universite d Alger (ALGERIE),1994

مواقع الكترونية:

01- التقنيات الحديثة في مجال صناعة الاغذية، https://alkararr.com، 2024.
02- امال ابوخديجة، تقرير حول منظمة التجارة العالمية وتاثيراتها، على الموقع www.info.wafa.ps
03- بيان موجه الى المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، مكتبة حقوق الانسان، جامعة منيسوتا، http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr- st8.html، تمالاطلاع عليه في 15 ماي 2024.
04-منظمة التجارة العالمية –World Trade Organisation على الموقع

. www.political- encyclopedia.org
05- انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، الاهداف والعرقيل(الدول النامية في تحدي مع المنظمة العالمية للتجارة)، https://kanz- redha.blogspot.com/2011/05/blog- post_9116.html، تم.
06- انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، الاهداف والعراقيل(الدول النامية في تحدي مع المنظمة العالمية للتجارة)،
https://kanz- redha.blogspot.com/2011/05/blog- post_9116.html، تم.
07- ا.مجاني غنية، دور المنظمة العالمية للتجارة في مكافحة الاغراق،
https://www.enssea.net/enssea/majalat/1206.pdf،.
08- ملحق اتفاقية مراكش لانشاء منظمة التجارة العالمية على الموقع www.moqatel.com.
09- القطاع الفلاحي في 2020:قدرات كبيرة على الصمود في ظل ازمة صحية غير مسبوقة، 26 ، 2020 -https://www.aps.dz/ar/economie/98743
10- الدكتورة الاء محمد سدخان محاضرات تغذية انسان نظري ص1 على الموقع www.faculty.uobasrah.edu.iq
11- الدكتور محمد سلامة التربية الصحية على الموقعwww.cospo.uosamarra.edu.iq
12- الصناعات الغذائية واهميتها في حياة الانسان محاضرة حول اهمية الصناعات الغذائية جامعة بغداد- العراق- على الموقعwww.coeduw.uobaghdad.edu.iq
13- https://gloriousalgeria.dz/Ar/Achievements/show/178#، 2024.
14- تقيري دولي يكشف اكثر الدول انتاجا للحوم الحمراء والبيضاء في شمال افريقيا، https://tadamsanews.dz
15- الانتاج الوطني من السمك سيرتفع الى 116 الف طن نهاية2022، https://www.aps.dz/ar/economie
16- انتاج 483 مليار دج من اللحوم الحمراء سنة 2021، 17https://www.eliktisadiaeloula.dz
17- انتاج 483 مليار دج من اللحوم الحمراء سنة 2021، https://www.eliktisadiaeloula.dz
18- الانتاج الوطني من الثروة السمكية يناهز 112 الف طن، -20https://news.radioalgerie.dz
19-تراجع انتاج الجزائر من الحبوب بنسبة 40 بالمئة بسبب شح الامطار، http://arabic.news.cn/2021- 08/07/c_1310112782.htm

20- الخضر والفراكه الجزائرية تتبع مسار التمور بالاسواق الاوروربية، https://www.elmasdaronline.dz، .
21- الجزائر ثاني اكبر دولة عربية منتجة للخضروات، https://www.awras.com
22- الخضر والفواكه الجزائرية تتبع مسار التمور بالاسواق الاوروبية https://www.elmasdaronline.dz/06/12/2023.
23- الجزائر اكبر منتج للخضر والفواكه في المنطقة العربيةhttps://elikhbaria.dz
24- لهذه الاسباب تتاخر الجزائر في تصدير المنتجات الفلاحية، https://elfilahanews.dz.
25- الجزائر تتجه لضمان سلسلة انتاجhttps://elfilahanews.d.
26- تجارة:مادة السكر متوفرة بكثرة في الاسواق، aps.dz .
27- السكر من الحقل الى المستهلك، https://www.echoroukonline.com
28- الجزائر اكثر شعوب الارض استهلاكا للقهوة، https://www.echoroukonline.com
29- كشف قيمة الصادرات الجزائر من المشروبات والأغذية السائلة، https://www.awras.com
30- مديرية الدراسات والاستشراف التابعة للمديرية العامة للجمارك، 2020 https://www.douane.gov.dz
31- كمال ايت منصور، إشكالية الرقابة اللاحقة على عمليات الخوصصة في القانون الجزائري، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية- الجزائر، https://kilaw.edu.kw/annualConference/research
32- الاستثمار في الصناعات الغذائية با ضروريا لتحقيق الإكتفاء الغذائي، https://almostathmir.dz/
33- ا.د.خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الاصلاحات الحديثة للفترة(2000- 2013)، جامعة قالمة ، https://platform.almanhal.com/Files/2/82889، .
34- WTO, Ministerial Conference, Singapore, 9- 13 December 1996, Singapore, Ministerial Declaration
35-http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/WTO/sec22.doc_cvt.htm ، المؤتمر الوزاري الرابع الدوحة .
36- www.wto.org
37- www.spa.gov.sa

38- https://www.wto.org/french/thewto_f/minist_f/min11_f/min11_f.htm

39- https://www.wto.org/french/thewto_f/minist_f/mc9_f/mc9_f.htm.Neuvième Conférence ministérielle.

40- https://www.wto.org/french/thewto_f/minist_f/mc10_f/mc10_f.htm,

Dixième Conférence ministérielle de l'OMC

41- https://bloom- gate.com ،

42- https://www.aletihad.ae/news/.

43-www.aljazeera.net

44-

https://ustr.gov/archive/assets/Trade_Agreements/Bilateral/Bahrain_FTA/Final_Texts_Arabic/asset_upload_file871_8073.pdf.

45-Conférences ministérielles de l'OMC , Principaux résultats,organisation mondial,du commerce.

46-

https://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/toc_foreward_mc_outcomes_f.pdf;

47-https://water.fanack.com/ar/algeria/water- resources .

48-https://water.fanack.com/ar/algeria/water- resources-

49- https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/10/26

50 -.https://www.skynewsarabia.com/business/

51- https://www.elkhabar.com/press/article

52-https://douane.gov.dz/IMG/pdf/note_1037_ar_fr.

53- www.ons.dz

54- https://www.trademap.org/Index.aspx